

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas/ Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Economie



جامعة فرحات عباس / سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية

(التخصص: اقتصاد فني)

العنوان:

أثر الفساد على التنمية المستدامة
دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل لحالة بعض
الدول العربية خلال الفترة 1995-2020

المشرف:

د. مصطفى ياسين

إعداد الطالب:

جعفري لطفي

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
منصوري سعدان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	رئيسا
مصطفى ياسين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
العيفة عبد الحق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
بكوش لامية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
بوفنش وسيلة	أستاذ	المركز الجامعي ميله	مناقشا
طهراوي فريد	أستاذ	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى من كانت سندي في لحظات التعب، ودعمي في أوقات التحدي

زوجتي حماها الله

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا دائما بجانبني خلال هذه الرحلة الأكاديمية

إلى أبناء وبنات أخواتي

(آية، حنان، هاجر، ألاء، ريتاج، زينب، ملاك، لؤي، محمد، أمين، وسيم) حماهم الله

متمنياً أن يكون هذا الجهد المتواضع دافعاً لهم للسعي نحو تحقيق أهدافهم

وطموحاتهم

إلى أصدقائي وزملائي الذين رافقوني في هذه التجربة الجامعية أخص بالذكر

(خالد شلغام، عامر بيفوح، محادل زياد، محمد المالك نملي، حمزة قادم)

إلى كل من ساهم في وصولي إلى هذا اليوم

أهدي لكم هذا العمل بكل تقدير وامتنان راجياً من الله أن يوفّقنا لما فيه الخير

والصّلاح

لطفي

الشكر

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذه الأطروحة ، وعلى ما
منحتني إياه من صبر وقوة لمواجهة الصّاعب والتّحديات
يشرفني أن أتقدّم بالشّكر الجزيل لكّل من ساهم بالمساعدة في إنجاز هذه
الأطروحة المتواضعة، من أساتذة وطلبة دكتوراه، وأخصّ بالذّكر:

الأستاذ: "حمودي حاج صراوي"

الأستاذ: "مصطفى ياسين"

الذين أشرفوا عليّ خلال مرحلة إنجاز هذا العمل

كما أعبر عن خالص شكري وامتناني للأستاذ: "العيفة عبد الحق" على توجيهاته
القيمة ونصائحه السّديدة التي كان لها بالغ الأثر في تطوير هذا العمل
وأتقدّم بشكري الجزيل أيضا إلى الأساتذة الأجلّاء أعضاء لجنة المناقشة

لطفي

المقدمة

تمهيد

يُعتبر الفساد مشكلة تُهدّد استقرار المجتمعات وتقدّمها، إذ تجاوز حسب بعض التقارير عتبة 2,5 تريليون دولار سنويا، أي ما يقارب 5% من الناتج المحلي العالمي، وهذا ما يؤكد تأثيره على التنمية المستدامة في معظم دول العالم، سواء كانت متقدّمة أو نامية، نظرا للأثار السلبية الوخيمة التي يُحدثها على جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية وغيرها، لذا استوجب الأمر أن تكون مسألة مكافحته من أولويات حكومات الدّول والمنظّمات والهيئات الدّولية، وذلك بتنسيق الجهود على أعلى مستوى، وتطوير التعاون الدّولي في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وتحديد الآليات والسبل المناسبة والفعّالة لتحقيق ذلك.

كما تُعتبر التنمية المستدامة ركيزة أساسية لتحقيق التّوازن بين النّمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، ممّا يضمن تلبية احتياجات الحاضر، وعدم تعريض احتياجات الأجيال القادمة للخطر، فالعلاقة المُعقّدة والمُتشابكة بين الفساد والتنمية المستدامة أدت إلى تفاقم الأزمات، وُحدوث زعزعة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي في هذه الدول، لأنّ الفساد المُنتشر والمتفشّي فيها أدى إلى إضعاف الجهود والمسااعي المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقليل فعالية البرامج والسياسات المُوجهة لتحسين جودة الحياة كتحسين الخدمات الأساسية مثل التّعليم والصّحة والبنية التّحتيّة، وتقويض المؤسّسات، وتبيد الموارد، وخلق بيئة غير مستقرّة وغير شفّافة طارده للاستثمارات، ما ساهم في زيادة الفقر واللامساواة في توزيع الثّروات والفرص المتاحة.

وقد أصبحت مكافحة الفساد أولوية مُلحّة تتطلب تعزيز الشّفافية والمساءلة، وتطبيق سيادة القانون بشكل عادل وفعال، كما أنّه يجب على الحكومات تعزيز الإصلاحات الإدارية والمؤسّسية، وتعزيز النّظم القانونية لمكافحة الفساد ومعاينة المتورّطين فيه، كما يتطلّب الأمر تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في تقديم التّقارير الخاصّة بالفساد ورصدها، فمن خلال هذه الجهود المشتركة فقط يمكن التّقليل من آثار الفساد على المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي وخارجه.

الإشكالية

يُنظر إلى الفساد في الوطن العربي على أنه تحدي حقيقي للحكومات العربية المتعاقبة، والمنظمات المهتمة بهذا الشأن، كون أنّ هذه الظاهرة قد عرفت تفاقماً ومنحى تصاعدي خلال العقود الأخيرة في أغلب هذه الدول، ما أدى إلى تضاعف الآثار السلبية على أبعاد التنمية المستدامة فيها (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) بمختلف مؤشراتها.

فمن خلال ما سبق تتضح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيس التالي:

ما هو أثر الفساد على التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020؟

وانطلاقاً من هذا السؤال الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الفساد في الدول العربية محل الدراسة؟
- ما هو واقع التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة؟
- كيف يؤثر الفساد على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020؟
- كيف يؤثر الفساد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020؟
- كيف يؤثر الفساد على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020؟

الفرضيات

وانطلاقاً من الأسئلة الفرعية السابقة، يمكن استخلاص الفرضيات التالية:

- تعاني الدول العربية محل الدراسة من ظاهرة الفساد بشكل واسع في مختلف القطاعات؛
- واقع التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة متباين ومتنوع من دولة إلى أخرى، إذ تواجه الدول الرئيسية تحديات بالغة في هذا الجانب، بينما دول أخرى تمكّنت من تسجيل تقدّم ملحوظ في مجالات معينة للتنمية المستدامة؛

- للفساد تأثير سلبي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020؛
- للفساد تأثير ايجابي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020؛
- للفساد أثر سلبي على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020.

نموذج الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة نماذج ممثلة في الشكل الموالي:

<p>مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP</p>	←	<p>مؤشر مراقبة الفساد WGI</p>	النموذج الأول
<p>معدل البطالة TCH</p>	←	<p>مؤشر مراقبة الفساد WGI</p>	النموذج الثاني
<p>مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2</p>	←	<p>مؤشر مراقبة الفساد WGI</p>	النموذج الثالث

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث فإن من أبرز الدراسات السابقة في هذا الموضوع نجد:

1. Aouatef METARREF, Taha BENLAHBIB, Latifa BAHLOUL, "The Corruption Perceptions Impact On The Arabic Economic Development: A Standard Study Using Panel Data From 2018-2021", The Cread Notbooks, Vol 37, No 3, 2021.

"أثر مدركات الفساد على التنمية الاقتصادية العربية: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل

للفترة 2018-2021"، مجلة Les Cahiers Du Cread، المجلد 37، العدد 3، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012-2018، حيث تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، أو ما يسمى بنماذج بانل على مؤشر مدركات الفساد (CPI) كمتغير مستقل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال فترة الدراسة، مع وجود تفاوت في درجة التأثير بين هذه الدول، كما توصلت أيضا إلى أن طبيعة أنظمة الحكم في الدول العربية تساهم بشكل كبير في استفحال هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال فإن الأنظمة الملكية في دول الخليج تكون أكثر استقرارا نوعا ما مقارنة بباقي الأنظمة، بالإضافة إلى أن الأوضاع الأمنية المنفلتة في بعض الدول العربية تعتبر عاملا أساسيا في تفشي ظاهرة الفساد.

2. Vladislav KRASSTEV, Blagovesta KOYUNDZHIYSKA-DAVIDKOVA, Irina ATANASOVA, "The Impact of Corruption on The Sustainable Development of The Businesses in South-West Bulgaria" Shs Web of Conferences, 2020.

"تأثير الفساد على التنمية المستدامة للشركات في جنوب بلغاريا"، شبكة مؤتمرات الالكترونية، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الفساد على الاقتصاد البلغاري من خلال دراسة وتحليل أثر الفساد على التنمية المستدامة في جنوب غرب بلغاريا من خلال استجواب عدد من رجال الأعمال، وقد خلصت الدراسة إلى أن الفساد موجود بشكل فعلي، حيث يعتقد معظم المشاركين في هذه الدراسة أنه يهدد أعمالهم، حيث أن عدم إعطاء الرشوة المطلوبة مثلا قد يؤثر سلبا على أعمالهم من خلال عرقلتها أو توقيفها، بالإضافة إلى ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد في دولة بلغاريا.

3. Murshed MUNTASIR and Mredula FARZANA AWLAD, "Impact Of Corruption On Sustainable Development: A Simultaneous Equations Model Estimation Approach", Journal of Accounting, Finance and Economics, Vol 8, No 1, 2018.

"تأثير الفساد على التنمية المستدامة: منهج تقدير نموذج المعادلات المتزامنة"، مجلة المحاسبة والمالية والاقتصاد، المجلد 8، العدد 1، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بين الفساد والتنمية المستدامة، حيث تمت الدراسة على عينة من 47 دولة تم انتقاءهم من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، حيث حاولت هذه الدراسة تقدير مرونة مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية

الاجتماعية وكذلك التنمية البيئية في ظلّ مؤشرات الفساد، باستخدام البيانات السنوية من سنة 2000 إلى غاية 2015، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الفساد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين الفساد والتنمية البيئية في كلّ من آسيا وإفريقيا، بينما توجد علاقة ايجابية بينهما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

4. سندس جاسم شعيب وشذى سالم دلي، "أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة في العراق للمدة 2003-2015"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 1، العدد 2، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص ظاهرة الفساد الإداري في العراق ومدى إمكانية معالجتها، ووضع التدابير اللازمة للحدّ منها مستقبلاً، بالإضافة إلى دراسة الأثر الذي يسببه الفساد الإداري على مختلف جوانب التنمية المستدامة وأبعادها، وقد خلصت الدراسة إلى مدى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد والمجتمع، إذ تعتبر عائقاً رئيسياً في مسيرة التنمية المستدامة، كما توصلت أيضاً إلى العلاقة العكسية الموجودة بين غياب الرقابة وانتشار الفساد في العراق، الذي ساهم في إنتاج الحلقة المفرغة للتنمية في البلاد.

5. خالد عيادة نزال عليمات، "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤشر الفساد ومؤشرات النمو الاقتصادي، المتمثلة في الاستثمار، المديونية، الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي والسياسي لحالة الأردن خلال الفترة 1984-2010، وذلك للخروج بجملته من التوصيات التي قد تسهم في الحدّ من انتشار ظاهرة الفساد في البلاد، من خلال اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة لذلك، وقد توصلت الدراسة إلى الانعكاسات الوخيمة للفساد على إيرادات الدولة والمديونية والاستثمارات المحلية وكذلك الأجنبية الوافدة، بالإضافة إلى آثاره السلبية على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما يؤدي إلى إضعاف معدلات النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى وجود علاقة طردية موجبة بين مؤشر الفساد ومؤشرات النمو الاقتصادي، أي أنّه كلّما تحسّن مؤشر الفساد في الأردن زاد النمو الاقتصادي.

6. سارة بوسعيد، "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس

سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2012-2013، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الآثار الخطيرة للفساد الاقتصادي على مختلف جوانب التنمية المستدامة وأبعادها في الجزائر، بالإضافة إلى التطرق لدور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، كما أشارت إلى التجربة الماليزية في مكافحة الفساد الاقتصادي والنهوض بالتنمية المستدامة كتجربة عالمية رائدة في هذا المجال، ومقارنتها بالتجربة الجزائرية كمحاولة لاستخلاص نقاط التشابه بينهما والاستفادة منها، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الفساد الاقتصادي في الجزائر يعتبر عائقاً رئيسياً لمسيرة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أنّ انتشاره قد ساهم في إنتاج الحلقة المفرغة للتنمية المستدامة، وأنّ القضاء عليه قضاء مطلقاً في ظلّ الظروف الزاهنة واعتماداً على الهيئات والأجهزة الحالية المخصصة لذلك يعتبر مستحيلاً.

7. سهيلة أرزقي إمنصوران، "تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية: دراسة تحليلية"، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 6، العدد 15، 2009، حاولت هذه الدراسة معالجة أحد المواضيع المعقدة والمهمة بالنسبة للدول النامية، وهو تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي فيها، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهم الأسباب و العوامل المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى أبرز آلياته، كما خصّصت هذه الدراسة مساحة لتحليل التأثير الذي يسببه الفساد على النمو الاقتصادي من خلال وجهات النظر المختلفة حول الآثار الإيجابية والسلبية للفساد، وقد توصلت الدراسة إلى عمق هذه الآفة التي قد يؤدي استفحالها إلى خراب الاقتصاد والمجتمعات، مقدّمة جملة من التدابير الوقائية والعلاجية لمكافحة الفساد الاقتصادي في الدول النامية.

إضافة الدراسة

ستتطرق هذه الأطروحة إلى دراسة وتحليل قضية غاية في الأهمية بالنسبة للدول العربية، وهي دراسة أثر الفساد على أبعاد التنمية المستدامة، حيث تتميز هذه الدراسة بمحاولتها قياس أثر الفساد على مختلف أبعاد التنمية المستدامة في بعض الدول العربية المختارة، خاصة أن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع لم تعطه حقه، ولم تتطرق إلى قياس هذا الأثر بل اكتفت بالجانب التحليلي فقط، لذا تكاد تكون هذه الأطروحة هي الوحيدة من بين أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير في الوطن العربي والجزائر من خلال تناولها لموضوع أثر الفساد على التنمية المستدامة قياسياً.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس موضوعا يعتبر من المواضيع الأكثر اهتماما لحكومات الدول والمنظمات الدولية حاليا، إذ يظهر ذلك من خلال المؤتمرات والندوات الدولية التي تقام سنويا بخصوص هذا الموضوع، بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة من طرف الهيئات الدولية المهتمة بموضوعي الفساد والتنمية المستدامة. كما يظهر ذلك أيضا من خلال الاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نبرز أهمها فيما يلي:

- التعرف على الإطار النظري لكل من الفساد والتنمية المستدامة، وتبيان الآثار السلبية الوخيمة التي يحدثها الفساد على مختلف أبعاد التنمية المستدامة؛
- الوقوف على واقع الفساد و التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة، ومحاولة تشخيصها وتحليل أسبابها؛
- تحديد أثر الفساد على التنمية المستدامة وطبيعة العلاقة التي تربطهما من خلال بناء نموذج قياسي لذلك؛
- محاولة التمكن من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل؛
- محاولة التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في الحد من انتشار ظاهرة الفساد في الدول محل الدراسة، وبالتالي المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة زمنيا على الفترة الممتدة من عام 1995 إلى غاية 2020، أما الحدود المكانية فقد شملت عينة مكونة من 12 دولة عربية، منها 6 دول افريقية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان، الصومال) و 6 دول أسيوية (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، اليمن، سوريا، العراق).

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتأكيد الفرضيات المطروحة، سيتم اعتماد المنهج الوصفي الذي يشمل وصف الظاهرة أو موضوع الدراسة، اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص النتائج، كما أنه سيتم الاستعانة بالمنهج الإحصائي في الفصل الثالث الخاص بالجانب التطبيقي لدراسة أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية.

الحدود الموضوعية للدراسة

تتعلق الحدود الموضوعية في هذه الأطروحة بنطاق الدراسة والمجالات التي تغطيها، فهي تركز على تحليل العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة باستخدام منهج قياسي يعتمد على بيانات مقطعية زمنية، مما يجعل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة تشمل:

- تشخيص الفساد والتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين الفساد ومختلف جوانب التنمية المستدامة؛
- دراسة قياسية لقياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة، مع التركيز على مؤشر مراقبة الفساد الصادر من طرف البنك الدولي بشكل سنوي بدلا عن مؤشر مدركات الفساد الصادر من طرف منظمة الشفافية الدولية لعدم توفر البيانات الخاصة بهذا الأخير في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020، كما تم التركيز أيضا على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ومعدل البطالة ممثلاً لبعدها الاجتماعي، كما تم التركيز على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ممثلاً للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات والتحديات لعل أبرزها يكمن في:

- عدم توفر البيانات الخاصة بمؤشر مراقبة الفساد خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1995 إلى 2020؛

- عدم توفر بيانات بعض المؤشرات الأكثر تعبيراً لأبعاد التنمية المستدامة مثل معدل الفقر في معظم الدول العربية محل الدراسة.

خطة الدراسة

سيتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، هي كالتالي:

- الفصل الأول: سيتم تخصيصه لدراسة الخلفية النظرية لظاهرة الفساد بمختلف جوانبها، حيث سيتم التطرق إلى التعاريف المختلفة لهذه الظاهرة وأسبابها، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنها، كما سيتم التطرق إلى أهم طرق ومؤشرات قياس الفساد؛
- الفصل الثاني: يتم من خلاله التطرق إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة، حيث سيتناول هذا الفصل مختلف التعاريف التي تخص مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أبعادها وأبرز نظرياتها ومؤشرات قياسها، كما سيتم التطرق إلى كيفية تكريس هذا المفهوم في القانون الدولي.
- الفصل الثالث: المخصص للدراسة التطبيقية، حيث سيتم فيه تحليل واقع الفساد والتنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، ثم بناء نموذج بهدف قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة.

الفصل الأول:

مدخل نظري لظاهرة

الفساد

تمهيد

تعدّ ظاهرة الفساد واحدة من الظواهر المعقدة التي شهدتها المجتمعات البشرية عبر الزمن، وهي من أهمّ وأكثر المسائل التي تشغل الباحثين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية، حيث تجاوزت كل حدود الزمان والمكان، دون التمييز بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهي من المشكلات البارزة التي تواجه الدول نتيجة لتعدد أشكالها، وخاصة في ضوء التحوّلات الزاهنة التي يشهدها المجتمع الدولي بفعل الازدهار الناتج عن الرأسمالية والعولمة، هذه العوامل وأخرى أدت إلى عجز الدولة وفشلها في التحكم الكامل في هذه الظاهرة، مما أسهم في تفاقمها. علاوة على ذلك، يُنظر للفساد كمؤشر حيوي للكشف عن الممارسات غير القانونية والأخلاقية التي تترتب عنها تداعيات سلبية، وتأثيرات واسعة النطاق على مختلف جوانب الحياة البشرية، كما تؤثر على جميع جوانب خطط التنمية ومصالح الدول وسكانها.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل لظاهرة الفساد، من خلال تسليط الضوء على المفاهيم المتعددة المرتبطة به، حيث سنناقش تعريفات الفساد وأنواعه وأشكاله المختلفة، وسنستعرض أسبابه والعوامل الداعمة والمساهمة في انتشاره، كما سنبين آثاره على جوانب مختلفة من حياة الفرد والمجتمع.

خلال هذا الفصل، سيتمّ تسليط الضوء أيضاً على الطرق المعتمدة في قياس الفساد من قبل المنظمات الدولية المهمة بهذا الشأن، بالإضافة إلى استعراض أهمّ المؤشرات الداخلة في قياسه، لذا سنقسم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية الفساد

المبحث الثاني: أسباب الفساد والآثار المترتبة عنه

المبحث الثالث: طرق ومؤشرات قياس الفساد

المبحث الأول: ماهية الفساد

الفساد، هذا المصطلح الذي يتردد كثيرا في مناقشات الباحثين وقادة الدول والشعوب على حد سواء، فهو يُمثل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، فالفساد يُعدّ من الظواهر المعقّدة التي تؤثر بشكل كبير على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مختلف دول العالم، فهو مشكلة عالمية تتجاوز الأطر الجغرافية والثقافية، وتؤثر على الدول واقتصادياتها وكذا المؤسسات والأفراد دون استثناء، فقد أصبحت هذه الآفة حديث الساعة في العديد من الدول والمجتمعات خاصة النامية منها، والتي شهدت فضائح فساد بالجملة في السنوات الأخيرة، ما أثر بشكل مباشر على النظام الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، وبالتالي تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها، ما يؤدي حتما إلى فقدان ثقة الشعوب في مؤسسات الدولة وحكوماتها.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل مجموعة من النقاط المتعلقة بالفساد، إذ يُسلط الضوء على مفهوم الفساد من جوانب مُتعدّدة في المطلب الأول، كما يُسلط الضوء على الأنواع المختلفة لفساد وخصائصه في المطلب الثاني، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم أشكال الفساد في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

تباينت المفاهيم المتعلقة بالفساد وتغيّرت بمرور الزمن بناء على التطورات العالمية في السنوات الأخيرة، فقد تأثرت تلك المفاهيم بالتقدّم في الدراسات والأبحاث والأشكال المختلفة التي يتخذها في كل مرة، إضافة إلى اختلافها نتيجة لاختلاف الثقافات والمجتمعات والسياقات التاريخية، ما أثار نقاشا كبيرا حول تحديد مفهوم دقيق له من طرف المنظّمات الدولية المهمة بهذا الشأن، وكذلك الحكومات والباحثين والشعوب.

رغم هذه الاختلافات، فإنّها لم تمنع الباحثين والمنظّمات الدولية من تقديم تعريفات مختلفة من حيث الأبعاد لهذه الظاهرة، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهمّ هذه التعريفات لتنمية الفهم الصحيح لهذه الآفة.

1. الفساد في اللغة

لا يمكننا التطرق للتعريف اللغوي دون اللجوء إلى مصادرها الأم، وهي المعاجم اللغوية، فقد عرف مصطلح الفساد ثراء في المعاني اللغوية في العديد من أمّهات الكتب، مثل "لسان العرب" لابن منظور، و"القاموس المحيط" للفيروز آبادي، و"المفردات في غريب القرآن" للراغب الأصفهاني، و"تهذيب اللغة" لمحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهر الهروي، والعديد من المعاجم الأخرى.

حيث جاء في "لسان العرب" لابن منظور: "الفساد لغة: نقيض الصّلاح، فسَدَ يَفْسُدُ وَيَفْسُدُ، وَفَسَدَ فَسَادًا وَفُسُودًا فَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ، وَتَفَاسَدَ الْقَوْمُ: تَدَابَرُوا وَقَطَعُوا الْأَرْحَامَ، اسْتَفْسَدَ السُّلْطَانُ قَائِدَهُ إِذَا أَسَاءَ إِلَيْهِ حَتَّى اسْتَعَصَى عَلَيْهِ، وَالْفَسَادُ نَقِيضُ الصَّالِحِ، وَالْمَفْسُودَةُ ضِدُّ الْمَصْلُوحَةِ، وَالِاسْتِفْسَادُ خِلَافُ الْإِسْتِصْلَاحِ، وَقَالُوا: هَذَا الْأَمْرُ مَفْسُودٌ لِكَذَائِهِ: فِيهِ فَسَادٌ، وَمِنْ مَعَانِيهِ: التَّلَفُ وَالْعَذْبُ وَالِاضْطِرَابُ وَالْخَلَلُ، وَالْجَدْبُ وَالْقَحْطُ، فَالْجَدْبُ فِي الْبَرِّ وَالْقَحْطُ فِي الْبَحْرِ، وَالْبَطْلَانُ وَالِاضْمِحَالُ وَالْحَاقُ الضَّرْرُ"¹.

وقيل أيضا أنه: "العطب والتلف وخروج الشيء عن كونه منتقعا به ونقيضه الصّلاح"². كما جاء في "القاموس المحيط" للفيروز آبادي: "فسد كعَصَرَ، والفساد: أخذ المال ظلما، والمفسدة ضدّ المصلحة، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام"³.

كذلك قال الراغب الأصفهاني أن الفساد هو: "من الثلاثي (فاء سين دال)، وهو أصل يدلّ على الخروج، فالفساد يعني خروج الشيء عن اعتداله قليلا أو كثيرا، وضده الصّلاح"⁴.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن الفساد لغة هو عكس الصّلاح، أي الخروج والتحوّل عن الحالة الصّالحة والطبيعية، وقد يشمل سلوكا غير أخلاقيا أو استغلالا غير قانوني للسلطة والموارد.

¹ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، 1290، ص 3412.

² وهبة مصطفى الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية - مكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، ج 1، 2014، ص 3.

³ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 8، 1410، ص 444.

⁴ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 3، 2001، ص 381.

2. الفساد اصطلاحاً

تعددت المفاهيم الاصطلاحية للفساد نتيجة لتعدد التخصصات والمجالات، كالسياسة والقانون والاقتصاد والإدارة، فالخبراء والباحثين في كل مجال يُعطون تعريفات مختلفة باختلاف الزاوية المنظور منها، كما أنّ اختلاف اللغات والثقافات واختلاف التشريعات بين الدول وأجندات المنظمات الدولية، يمكن أن يؤدي إلى تباين في المفاهيم المتعلقة بالفساد والتفسيرات المرتبطة به.

1.2. مفهوم الفساد من المنظور القانوني والاقتصادي

لا يوجد اتفاق واضح حول تعريف الفساد بين فقهاء القانون أو حتى بين علماء الاقتصاد، إلا أن البعض قد عرفه بأنه "إساءة استغلال المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية من خلال الرشوة والاختلاس والابتزاز وغيرها".

فمن التعريفات المتنوعة للفساد "كونه ممارسة من جانب الطبقة الثرية في المجتمعات عادة، والمتفذين في السلطة والشركات الكبرى محلية كانت أو دولية، وهو ترسيخ لواقع الظلم الاجتماعي، وأداة من أدوات الاستقطاب الاجتماعي والطبقي، ليس على أسس الجدارة الاقتصادية والمهنية، وإنما على أسس أخرى مثل استغلال النفوذ والتعسف في استخدام السلطة التنفيذية، أو حتى سلطة التشريع، أو استخدام منصات القضاء في غير محلها المرسوم في القوانين والدساتير المختلفة للدول"¹.

كما يُعرف أيضاً على أنه: "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، يتحقق عندما يقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها أو يبتزها، وقد يكون مقترنا بسوء استخدام السلطة عندما يُقدم رجال المال الرشاوى للتحايل على القانون قصد الحصول على امتيازات اقتصادية"².

وفي نفس السياق فإنّ النظريّة الاقتصادية الحديثة تركز على استقرار الاقتصاد وعملياته الظاهرية، كما يظهر أنّ هناك اهتماماً متزايداً بمسألة الاقتصاد الخفي أو كما يسمى بالاقتصاد الأسود، هذا النوع من الاقتصاد يحدث عادة في السوق الموازي، ويتميز بعدم تسجيل معاملاته في السجلات الرسمية بسبب عدم قانونيتها، من هذه المعاملات تنبع مداخيل إضافية للأفراد والتي تُعرف

¹ عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 2011، ص 26.

² محمد صادق اسماعيل وعبد العال الديري، جرائم الفساد بين آليات مكافحة الوطنية والدولية دراسة قانونية تطبيقية مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ط 1، 2013، ص 11.

"بدخول النّظّل"، وهذه المداخل تشمل الدّخل التّقدي الذي يحصل عليه الموظّف الحكومي خارج أجره الشّهري، من خلال مزاوله أنشطة تجاريّة خلال التّوقيت الرّسمي لعمله، والرّشوة والابتزاز.

2.2. مفهوم الفساد من منظور المنظّمات الدّولية

يُشكّل مفهوم الفساد تحدّيًا كبيرًا يواجه المجتمعات العالمية في العصر الحديث، حيث أنّه من المهم فهم هذا المصطلح من منظور المنظّمات الدّولية التي تسعى جاهدة لمكافحته والحدّ من تأثيراته الضّارة، حيث تعتبر المنظّمات الدّولية مثل: الأمم المتّحدة والبنك الدّولي ومنظمة الشّفاية الدّولية من بين الجهات الرّئيسية التي تُعنى بمكافحته على الصّعيدين الوطني والدّولي، وفيما يلي سنسعى لاستكشاف المفاهيم المختلفة للفساد من خلال عدسة المنظّمات الدّولية.

1.2.2. منظمة الأمم المتّحدة (UN): بذلت منظمة الأمم المتّحدة* جهودًا هائلة لتهيئة بيئة قانونيّة تُعزّز من مكانة دولة القانون والعدالة على الصّعيدين المحلي والدّولي، كما سعت إلى تقديم الإضافات في مجال مكافحة الفساد بالتعاون مع حكومات العديد من الدّول، من خلال اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد**، والتي لم تعطي تعريفًا واضحًا ودقيقًا لظاهرة الفساد، بل اكتفت بعرض آثاره والتدابير الوقائيّة منه، وقد أثمر هذا التّعاون عن تفاهم دولي حول مفاهيم توجيه العمل القانوني نحو مكافحة أشكال الفساد. لكن على الرّغم من جهود منظمة الأمم المتّحدة الملموسة لمكافحة الفساد بجميع أشكاله، والسّعي لضمان الشّفاية والنّزاهة في مسار التّتمية العالميّة، إلّا أنّ هذه الظّاهرة مازالت تنتشر في أغلب أنحاء العالم بمستويات متفاوتة، وهذا يُشير بلا شكّ إلى تحديات قد تُواجه فعاليّة تلك الجهود التي تبذلها هذه المنظّمة.

ويأتي هذا المسعى من طرف منظمة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد إيمانًا بالنّقاط التّالية¹:

* منظمة الأمم المتّحدة (United Nations)، هي منظمة حكومية دولية، تأسست سنة 1945، مقرها في مدينة نيويورك بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، تضم 193 دولة عضو، من أهدافها تنمية العلاقات الودية بين الدّول، بالإضافة إلى المحافظة على الأمن والسلم الدّوليين، واحترام مبدأ تقرير مصير الشعوب.

** اتفاقية الأمم المتّحدة، هي وثيقة قانونية دولية ملزمة، تضم أكثر من 193 دولة، أقرتها الأمم المتّحدة عام 2003، تضم هذه الاتفاقية 71 مادة موزعة على ثمانية فصول، وتغطي خمس مجالات هي: التدابير الوقائيّة، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الموجودات، بالإضافة إلى المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. كما تعطي هذه الاتفاقية العديد من أشكال الفساد كالرشوة وإساءة استغلال الوظيفة وغيرها من أشكال الفساد المختلفة.

¹ اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، تقرير سنة 2004، منظمة الأمم المتّحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، النمسا، 2004،

- يهدّد الفساد استقرار وأمن المجتمعات، ويتعارض مع مبادئ الديمقراطية؛
- يرتبط الفساد بأشكال مُتعدّدة من الجريمة، بما في ذلك الجرائم المنظّمة والجرائم الاقتصادية مثل جريمة غسيل الأموال؛
- يهدّد الفساد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في الدّول؛
- اكتساب الثروة الشخصية بطرق غير مشروعة من شأنه إلحاق أضرار بالغة بالمؤسّسات الديمقراطية وسيادة القانون؛
- توافر المساعدة التّقنية يمكن أيّ يؤدّي إلى تعزيز قدرة الدّول في منع الفساد ومكافحته بطرق فعّالة؛
- يمتدّ تأثير الفساد عبر الحدود، ممّا يجعل التّعاون الدّولي ضروريا لاحتواء هذه الظّاهرة؛
- القناعة بضرورة ترسيخ مبدأ الشّفاافية والمساءلة في دول العالم.

2.2.2. المعهد العربي للتخطيط (API): حرص المعهد العربي للتخطيط* على الاهتمام بمجمل

القضايا المؤثرة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية للدول، حيث تطرّق إلى موضوع الفساد في العديد من تقاريره نظرا لتأثيره الكبير على الأداء الاقتصادي العالمي. فقد أعطى تعريفات مُتعدّدة لهذه الظّاهرة من أهمّها: الفساد هو "جملة التّصرّفات التي تُؤدّي إلى تحقيق مكاسب ومصالح شخصيّة على حساب المصلحة العامّة أو مصالح الآخرين"¹، كما أنّ هذا المعهد أقرّ بوجود عدّة أسباب تساهم في تفشّي ظاهرة الفساد من بينها²:

- التّدخّل الحكومي المفرط في الاقتصاد، من خلال القيود المفروضة على التّجارة مثلا؛
- تدنّي أجور الموظفين في القطاع العام مقارنة بالأجور في القطاع الخاص؛
- تحديد وتقنين أسعار بعض المواد الأوليّة، الأمر الذي قد يدفع إلى تقديم الرّشوة للحصول عليها بأقلّ من سعرها المُحدّد؛
- عدم تكافؤ الفرص وانتشار المحاباة لدى الكثير من المسؤولين خاصّة في التّوظيف.

*المعهد العربي للتخطيط (Arab Planning Institute)، هو مؤسسة عربية إقليمية مستقلة غير ربحية مقرها في دولة الكويت، تأسس عام 1980، يضم 20 دولة عربية، يهدف إلى دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ومساعدة صناع القرار في رسم الخطط التنموية الصحيحة، بالإضافة إلى إنشاء شبكة من المختصين والخبراء العرب في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتبادل الخبرات بين الدول.

¹ علي نجا، العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد 22، 2020، ص 12.

² مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 2.

وناقش المعهد أيضا جملة من الآثار التي قد تنجم جزاء استفحال ظاهرة الفساد في الاقتصاد والمجتمع، لعل أبرزها¹:

- انخفاض معدّل النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدّلات الاستثمار؛
- التّخصيص السيئ للمواهب والكفاءات؛
- تدني الإنفاق الحكومي نتيجة لاختلاس الأموال العمومية وهدر المال العام؛
- ضعف أداء الخدمات العامّة؛
- تقليص الإعانات الحكومية للفقراء وضعف سياسات الدّعم الاجتماعي في الكثير من الدّول، الأمر الذي قد يهدّد الاستقرار السياسي فيها.

3.2.2. صندوق النقد الدولي (FMI): عزّف صندوق النقد الدولي* من خلال تقرير "الرائد المالي" لسنة 2019 الفساد على أنّه: "إساءة استخدام الوظيفة العامّة لتحقيق كسب خاص"²، كما عزّفه أيضا على أنّه "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة والمستفيدة لشخص واحد أو لمجموعة من الأشخاص"³، حسب هذا الصّندوق فإنّ مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية، وإنشاء مؤسسات قويّة لتعزيز النزاهة والمساءلة على جميع مستويات القطاع العام.

كما قدّم صندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات الوقائيّة لمجابهة هذه الظاهرة، وأهمّها⁴:

- تطوير إجراءات التّوظيف لإعطائها طابعا يتّسم بالشفافية والجدارة، كما يجب أن يتحلّى قادة المؤسسات والوزارات بالسلوك الأخلاقي ليكونوا قدوة؛
- الاستثمار في آليات تعزيز الشّفافية والرّقابة الخارجيّة، لتمكين هيئات التّدقيق والجمهور من توفير رقابة مُستقلة وفعّالة ؛

¹ مؤشرات قياس الفساد الإداري، المرجع نفسه، ص ص 2-3.

*صندوق النقد الدولي (International Monetary fund)، هو منظمة دولية أعلن عنها سنة 1944 في مؤتمر بروتون وودز، وكان التأسيس الفعلي لهذا الصندوق سنة 1945، يضم 190 دولة عضو، يختص في تقديم القروض للدول الأعضاء لمعالجة العجز في ميزان مدفوعاتها، والعمل على استقرار أسعار الصرف. كما يعمل على تسهيل التجارة الدولية والحفاظ على الاستقرار المالي، والحث على رفع معدّلات التوظيف وتقليص الفقر وغيرها من الأهداف المعلنة.

² كبح الفساد، تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أبريل 2019، ص 4.

³ محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي: آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 7، 2016، ص 201.

⁴ كبح الفساد، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

- التّركيز على المجالات التي تشهد انتشارا واسعا للفساد؛
- تبسيط بعض القوانين والإجراءات، خاصّة المتعلقة بالضرائب والاستثمار لمنع انتشار الرّشوة في هذه المجالات الحساسة مثلا؛
- التّعاون الدّولي، كون أن هذه الظّاهرة تحمل طابعا دوليا؛
- زيادة مستوى الشّفافية في ميدان الصّناعات الاستخراجية مثل النّفط والمعادن، نظرا للدّور المؤثّر للشّركات الدّولية في هذا المجال.

4.2.2. البنك الدّولي (WB): يُعرّف البنك الدّولي* الفساد على أنّه: "سوء استخدام الوظيفة العامّة

لتحقيق مكاسب خاصّة"¹، ويحدث الفساد غالبا حسب البنك الدّولي عندما:

- يقدم الأفراد أو الوكلاء رشوة للموظّفين للاستفادة من السّياسات أو الإجراءات العامّة بهدف كسر المنافسة وتحقيق أرباح غير مشروعة؛
- يقبل الموظّف رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامّة؛
- الاختلاس أو تعيين الأقارب دون اللّجوء للرّشوة.

5.2.2. منظمّة الشّفافية الدّولية (TI): يحمل تعريف منظمّة الشّفافية الدّولية للفساد تعبيراً بليغا

وشاملا، حيث تعتبره "إساءة استغلال السّلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية"، وينطوي هذا

التّعريف البسيط على عدد من العناصر الأساسية نذكر منها:²

- يمسّ هذا التعريف القطاعات الثلاثة للحكومة: القطاع الخاص، العام والمجتمع المدني؛
- يشير هذا التعريف إلى سوء الاستخدام النّظامي على مستوى المؤسسات، والفردى على مستوى الأشخاص، والذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية؛
- يغطّي المكاسب المالية وغير المالية معا؛
- يشير إلى أهميّة منظومة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السّلطة؛

*البنك الدولي (World Bank)، هو مؤسسة مالية دولية تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء، حيث يقوم بإقراض الحكومات مباشرة أو عن طريق تقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دول أخرى، تأسس سنة 1945م، مقره في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، بلغ عدد الأعضاء فيه 189 دولة. تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولي، هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، مؤسسة التنمية الدولية والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.¹ عبد القادر الشخيلي، دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 349.

²جورج كيل، البوصلة الأخلاقية للشركات ... أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولية لمجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص 6.

• يلقي الضوء على التكاليف غير الفعّالة المصاحبة للفساد وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصّص لاستخدامها.

كما تعرّف منظمة الشّفاية الدّولية بين نوعين اثنين من الفساد هما¹:

- الفساد المندرج ضمن إطار القانون، وهو عبارة عن مدفوعات غير قانونية تُقدّم للحصول على ميزة قانونية أو تسهيلات في الخدمة التي يُقدمها مُستلم الرّشوة؛
- الفساد المخالف للقانون، وهو دفع رشوة مثلا للحصول على خدمة ممنوعة قانونيا.

وكنتيجة لمجموع التعريفات السابقة، فإنّ جُلّ المنظّمات المذكورة سابقا اعتبرت الفساد تصرفا لا أخلاقيا يتجسّد في سوء استغلال السّلطة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامّة، ويتمثّل ذلك في قبول أو منح الرّشاوى، بالإضافة إلى اختلاس الأموال العمومية و/أو تبديدها، كما اتّفقت على أنّ الفساد قد يمسّ القطاعين العام والخاص على حدّ سواء، بالإضافة إلى أضراره الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع.

3.2. مفهوم الفساد من المنظور التشريعي

يكتسي الفساد معنى أعمق وأكثر تعقيدا عند تناوله من المنظور التشريعي للدّول، حيث عملت مختلف التشريعات العالميّة على وضع الأطر المفاهيميّة لهذه الآفة، وسُبل مكافحتها للحفاظ على النزاهة والشّفاية في إدارة الشّؤون العامّة للدّول، لذا سنسلّط الضوء في هذا العنصر على مفهوم الفساد من المنظور التشريعي لبعض الدّول، ودور القوانين في تحديد ومكافحة هذه المشكلة العالميّة.

1.3.2. تعريف المشرّع الجزائري للفساد

أولا- تعريف الفساد في ظلّ دستور سنة 2020

جاء دستور سنة 2020 كجزء من متطلّبات التّغيير والتّحوّلات السياسيّة والاجتماعية في البلاد، فقد برزت الحاجة إلى تحديث الدّستور لبناء وتعزيز الديمقراطيّة وتحقيق الإصلاحات السياسيّة والاجتماعية في البلاد، كما هدف هذا الدّستور إلى تعزيز السّلطة القضائيّة وتعزيز الشّفاية وتقديم ضمانات لحماية حقوق المواطنين ومكافحة الفساد.

¹ محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، دن، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، 2007، ص 41.

بناء على ذلك، جاءت بعض المواد المتعلقة بهذا الدستور بالتزامات واضحة للتصدي لظاهرة الفساد، حيث نصت المادة 9 على "حماية الاقتصاد الوطني من جميع أشكال التلاعب، الرشوة، الاختلاس، التجارة غير المشروعة، الاستحواذ، التعسف، المصادرة غير المشروعة أو تهريب رؤوس الأموال"¹. أين أكد المشرع الجزائري على ضرورة مكافحة الفساد المالي والإداري والاقتصادي.

كما نصت المادة 16 منه على أن الدولة تقوم على مبادئ النظام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، والفصل بين السلطات²، حيث أكدت هذه المادة على منح السلطة القضائية الاستقلالية التامة، وبالتالي فإن تفعيل دورها يمكن من التصدي للفساد بثتى أنواعه، دون تدخل أي أطراف خارجية.

وجاء أيضا في مضمون المادتين 24 و25 من نفس الدستور، أنه لا يمكن أن تكون الوظائف العمومية وسيلة لخدمة المصالح الشخصية من خلال استغلال النفوذ، ولا مصدرا للثراء. حيث أكد المشرع على وجوب التصريح بالامتلاكات في بداية الوظيفة وعند نهايتها لكل من يعتلي منصبا ساميا في الدولة، كما تطرقت المادة 82 لمسألة مكافحة التهرب الضريبي الذي يعد شكلا من أشكال الفساد³.

ثانيا - تعريف الفساد في ظل القانون رقم 06-01

لم يتطرق المشرع الجزائري لتعريف صريح لجريمة الفساد، بل اكتفى بتحديد وتعداد الجرائم المنطوية تحته في ظل القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث جاء في المادة (02) الفقرة (01) من هذا القانون تعداد صور الفساد، وهي على التوالي⁴:

- رشوة الموظف العموميين سواء الوطنيين أو الأجانب؛

¹ المادة (9) من الدستور الجزائري لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص 8.

² سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر: بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 5، 2023، ص 201.

³ خلف الله شمس الدين وسعدي حيدرة، آليات الوقاية من الفساد في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 306.

⁴ المواد (25-44) من المرسوم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 06-01)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006، ص 8 ص 11.

- الرّشوة والامتيازات غير المبرّرة في الصّفات العمومية، وأخذ الفوائد غير القانونية؛
- تلقّي الهدايا والرّشوة في القطاع الخاص؛
- اختلاس الممتلكات سواء في القطاع العمومي أو الخاص، أو استعمالها على نحو غير مشروع؛

- الإعفاء والتخفيضات غير المبرّرة في مجال الضّريبة والرّسم؛
- استغلال النّفوذ وإساءة استغلال الوظيفة؛
- التصريح الكاذب للممتلكات والإثراء غير المشروع، أو عدم التصريح بها ؛
- تمويل الأحزاب السّياسية خفية؛
- الإبلاغ الكاذب والبلاغ الكيدي.

2.3.2. تعريف المشرّع التونسي للفساد

عملت الجمهورية التونسية على تقوية منظومتها القانونية لمكافحة الفساد، من خلال انضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية والعربية والإقليمية، حيث انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2008، كما وقّعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد سنة 2016، وصادقت أيضا على الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد في منتصف سنة 2019، وبالتالي فإنّ جميع المواد القانونية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات أصبحت ملزمة بحكم القانون في الجمهورية التونسية. فقد أعطى المشرّع التونسي تعريفا للفساد، حيث اعتبره: "سوء استخدام السّطة أو النّفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية"، ويشمل الفساد خاصة جرائم الرّشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص، والاستيلاء على الأموال العموميّة أو سوء النّصرّف فيها أو تبديدها، واستغلال النّفوذ وتجاوز السّطة أو سوء استعمالها، والإثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وغسيل الأموال"¹.

¹ الفصل (2) من المرسوم الإطاري المتعلق بمكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 88، الصادر بتاريخ 14 فيفري 2011، ص 2746.

3.3.2. تعريف المشرّع الإماراتي للفساد

وقّعت الإمارات العربيّة المتّحدة على اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد في 10 أوت 2005، لذا أصبحت هذه الاتفاقية جزءاً من القانون المحليّ لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة، حيث لم يصدر تعريفاً صريحاً للفساد حسب الاتفاقية، بل تمّ تحديد مظاهره ونذكر منها¹:

- الرّشوة والمتاجرة بالنّفوذ؛
- غسيل الأموال والإخفاء؛
- الاختلاس وإساءة استغلال الوظائف؛
- إعاقة سير العدالة.

4.3.2. تعريف المشرّع اليمني للفساد

صادقت الجمهورية اليمنية على اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد سنة 2005، وبذلك أصبحت جميع فقرات هذه الاتفاقية قانوناً وجب الالتزام به من طرف الحكومة اليمنية. في سنة 2006 أصدر المشرّع اليمني القانون رقم (39) المتعلّق بمكافحة الفساد، حيث لم يتغاضى على وضع إطار تعريفي لظاهرة الفساد في هذا القانون.

فقد عرّفها على أنّها: "استغلال الوظيفة العامّة للحصول على مصالح خاصّة، سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله، أو باستغلال الصّلاحيات الممنوحة"².

بموجب القانون (39) المتعلّق بمكافحة الفساد، أنشأ المشرّع اليمني الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والتي تتمتع بحقّ المتابعة القانونية لمرتكبيه، واسترداد الأموال، كما حدّد جميع أهدافها ومنحها الاستقلالية الكاملة، ومنع أي شخص أو جهة معيّنة من التّدخّل في أعمالها بأي صورة كانت³.

¹ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التقرير السنوي 2013، منظمة الأمم المتحدة، بنما، بنما، 2013، ص 2.

² المادة (2) من قانون مكافحة الفساد (القانون رقم 39)، الجريدة الرسمية للجمهورية اليمنية، الصادر بتاريخ 5 ديسمبر 2006، ص 2.

³ قانون مكافحة الفساد رقم 39 لسنة 2006، متوفر على موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تم الاطلاع عليه

بتاريخ 13 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://alp.unescwa.org/ar/plans/1806>

5.3.2. تعريف المشرّع الفرنسي للفساد

تطرق المشرّع الفرنسي إلى تعريف الفساد، حيث عرّفه على أنه "استغلال الوظيفة بصفة غير قانونية لتحقيق مكاسب شخصية"¹. فقد اعتبر المشرّع الفرنسي أن الفساد هو خيانة واغتصاب للواجبات الملقاة على عاتق الموظف، الذي استغل الثقة التي وضعتها الدولة والأجهزة الحكومية فيه لتحقيق مصالحه الشخصية، مُضراً بذلك المصالح العامة²، سواء كان ذلك عن طريق الرشوة، أو التزوير، أو استغلال النفوذ، أو سوء استخدام الموارد العامة.

من خلال ما سبق، يُلاحظ أنه لم تتطرق جميع التشريعات السابقة إلى تقديم تعريف واضحة ومفصلة لظاهرة الفساد، لكنّ جميعها قدّمت مجموعة من الأفعال التي تندرج ضمن إطار الفساد، وعليه يمكن استخلاص تعريف شامل لما ورد في التشريعات السابقة، حيث لمحت جميعها للفساد على أنه إساءة استغلال الوظيفة لتحقيق منفعة أو مصلحة خاصة وشخصية على حساب المصلحة العامة، كما اعتبرت الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس وغسيل الأموال وتبديدها من أهم مظاهر وصور الفساد التي وجب مكافحتها لتجنّب أضرارها الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع.

3. الفساد من منظور القرآن الكريم

ورد مصطلح الفساد من خلال فعله الثلاثي "فسد" ومشتقاته خمسون (50) مرة في القرآن الكريم، حيث وُزعت على ثلاث وعشرون (23) سورة هي: البقرة، آل عمران، المائدة، الأعراف، الأنفال، يونس، هود، يوسف، الرعد، النحل، الإسراء، الكهف، الأنبياء، المؤمنون، الشعراء، النمل، القصص، العنكبوت، الروم، ص، غافر، محمد والفجر. كما ذُكرت بمعان مختلفة، بعضها يتعلّق بإفساد علاقة العبد مع ربّه، وقد ذُكرت أحد عشر (11) مرة في هذا السياق، والبعض الآخر يتعلّق بالإفساد في الأرض، وذُكرت واحد وأربعون (39) مرة³.

وقد ذُكر اللفظ "فسد" في القرآن الكريم بمعان عديدة تختلف باختلاف السياق الذي ذُكرت فيه، ومن معاني الفساد في القرآن الكريم ما يلي:

¹ Daniel DOMMEL, *Face A La Corruption*, Edition Ibn Khaldoun, Alger, ALGERIE, 2004, p. 9.

² صلحية بوجادي، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص 37.

³ فريد لحين، الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 22، المجلد 5، 2014، ص 200.

• الفساد بمعنى المعصية

ورد في القرآن الكريم مصطلح الفساد كدلالة على معصية العبد لربه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبَلَدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ﴿١٢﴾﴾ (الفجر: 11-12). فالمقصود من الآية الكريمة من سورة الفجر هو أذية الناس وإكثار المعاصي، فالطغيان هو أحد مسببات الفساد¹.

• الفساد بمعنى التّخريب والتّدمير

ذكر لفظ الفساد في القرآن الكريم أيضا كدلالة على التّخريب والتّدمير، ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾ (النمل: 34). أي أنّ الملوك إذا دخلوا قرية بالقوة خربوها ودمروها وجعلوا أعزة أهلها عبيدا مذلولين².

• الفساد بمعنى الإسراف

جاء في القرآن الكريم أيضا مصطلح الفساد كدلالة على الإسراف، ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ (الشعراء: 151 - 152). أي أنّ الله تعالى جعل رابطة بين الإسراف والإفساد، بحيث أنّ المُسرفين هم مُفسدون في الأرض³.

• الفساد بمعنى سرقة المال العام

ورد في القرآن الكريم مصطلح الفساد مُقتربا بالسرقة، ومنه قوله عزّ وجل: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ ﴿٧٣﴾﴾ (يوسف: 73). فقد ركّز الإسلام على حماية المال العام من السرقة لما فيه من أذية للصالح العام⁴.

¹ كلثوم صدراي، ظاهرة الفساد في التصور الإسلامي وآليات مكافحتها، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 12، 2023، ص 362.

² يوسف بلمهدي، مفهوم الفساد وأنواعه في الشريعة الإسلامية، مجلة الثقافة الإسلامية، العدد 16، المجلد 14، 2020، ص 29.

³ سليم مزهود، مفهوم الفساد وأبعاده الدلالية في علوم الشريعة، مجلة المعيار، العدد 25، المجلد 13، 2010، ص 12.

⁴ أحمد حسن الربابعة، دور مقاصد الشريعة في مكافحة الفساد، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 9، المجلد 7، 2015، ص 441.

• الفساد بمعنى تهديد الأمن وترويع الأمنيين

حَرَّمَ اللهُ تَعَالَى جَمِيعَ أَشْكَالِ الْفَسَادِ بِمَا فِي ذَلِكَ تَهْدِيدَ الْأَمْنِ وَتَرْوِيعَ الْأَمْنِيِّينَ، حَيْثُ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ (المائدة: 33). فالمحاربون لله ورسوله هم الذين أبدوا العداوة لله، وعاثوا في الأرض فسادا بكفرهم وأخذهم أموال الغير وإخافة السبيل¹.

• الفساد بمعنى الظلم

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ (الشعراء: 183). حيث حَرَّمَ اللهُ ظَمَّ النَّاسِ وَإِنْقَاصَ مَا اسْتَحَقُّوهُ وَلَوْ بِالشَّيْءِ الْقَلِيلِ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَثَبٌ وَفَسَادٌ فِي الْأَرْضِ، وَأَمَرْنَا عَزَّ وَجَلَّ بِإِعْطَاءِ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ².

• الفساد بمعنى المنكر

ورد مصطلح الفساد في القرآن الكريم دالاً بمعنى المنكر، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ (هود: 116). وهنا دلالة على تحريم الظلم، ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكرات والشُّرُور³.

ولو تأملنا قليلا في التفسيرات المتعددة للقرآن الكريم من طرف المفسرين وأهل العلم، لوجدنا أن القرآن الكريم لم يغفل ولو على دلالة واحدة لمصطلح الفساد، حيث ذكر الله تعالى هذا المصطلح في مواضع عديدة وبمعان مختلفة، مُؤكِّداً على حرمة نتيجته للأضرار التي قد يلحقها بالفرد والمجتمع.

¹ مهدي بن خزنة وعبد الصمد بلحاجي، المقاصد العامة في مكافحة الفساد -مقارنة بين الشريعة والقانون، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 2، المجلد 8، 2023، ص 301.

² إسماعيل عبد الحميد الجزار، منهج الشريعة الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 75، المجلد 11، 2021، ص 1752.

³ ليلي علي أحمد الشهري، الفساد مكافحته والوقاية منه (رؤية شرعية)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، العدد 33، المجلد 8، 2017، ص 281.

وكحوصلة لمجمل التعاريف السابقة ضمن هذا المطلب، فيمكننا القول أن الفساد يكمن في سعي الأفراد لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية ضيقة على حساب المصالح العامة التي تفيد عامة المجتمع، كما أنه فعل شنيع محرم في جميع الأديان وهذا ما لخصه لنا القرآن الكريم في محكم آياته.

المطلب الثاني: أنواع الفساد وخصائصه

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم الفساد، يظهر جليا أن لهذه الظاهرة أنواعا تختلف وتتعدّد باختلاف الزاوية المنظور منها، كما تتميز بخصائص متنوّعة جعلت التحكم فيها بشكل كلي شبه مستحيل.

حيث سنستعرض في هذا المطلب أهم أنواع الفساد باختلاف وتعدّد زاوية الرؤية، بالإضافة إلى أبرز خصائصه.

الفرع الأول: أنواع الفساد

يمكن تصنيف الفساد إلى عدّة أنواع تتراوح بين الظاهر والخفي، كما تختلف باختلاف المعايير المُتّبعة في التّقسيم، ومن وجهة نظر إلى أخرى. لذا فإنّ فهم هذه الأنواع مهم لمعرفة سبل مكافحتها وبناء مجتمعات نزيهة ومستدامة.

1. الفساد من حيث الحجم: يُقسّم الفساد من هذا المنظور إلى قسمين اثنين هما¹:

1.1. الفساد الصّغير: يتعلّق هذا النوع من الفساد بأداء الوظائف والخدمات الرّوتينية، وقد يكون الهدف منه تسهيل الإجراءات المعقّدة لكنّه قد يكون في ذاته سببا في تعقيدها. فقد يعمد الموظّف إلى وضع عراقيل أمام المواطنين عن طريق خلق عقبات روتينية للحثّ على تقديم الرّشاوى أو زيادة قيمتها، وهو في أغلب الأحيان غير منظمّ ويمارس من طرف فرد واحد، دون التّسيق مع الآخرين، حيث يتمّ اللجوء إلى بعض مظاهر الفساد كالرّشوة أو الاختلاس، مقابل مبلغ بسيط لإعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم، كما يكون هذا النوع محدود التّأثير على المجتمع والاقتصاد.

¹ خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص ص 87-88.

2.1. الفساد الكبير: هذا النوع من الفساد يقوم به كبار الموظفين أو السياسيين، بحكم صلاحياتهم الواسعة في اتخاذ القرارات بشأن التعاقدات الكبيرة، ويتميز بضخامة تكلفته، واتساع تأثيره على المجتمع، لذا يُعتبر أخطر من النوع الأول عند كثير من المهتمين، ومن أشكال هذا النوع: الصفقات الكبرى في المقاولات، تجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية الدولية للشركات متعدّدة الجنسيات، وإرساء العطاءات على الشركات التي تدفع رشوة أكبر، وبيع المؤسسات العامّة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص بحجة الخوصصة بأقل من القيمة الحقيقية لها مقابل الرشوة، كما يتّسم هذا النوع من الفساد بكونه منظّمًا.

2. الفساد من حيث النطاق: حسب هذا المنظور يتمّ تحديد أنواع الفساد من خلال الرقعة الجغرافية الممارس فيها، وهي ثلاثة أنواع¹:

1.2. الفساد الدولي: في ظلّ تزايد تأثير العولمة، وتلاشي الحدود السياسية للدول، فإنّه يظهر بوضوح أنّ الدول قد تواجه ترابطاً في مصالحها في مختلف المجالات، وخاصّة الاقتصادية والسياسية والثقافية. يُلاحظ في إطار المنافسة والصّراع الدولي من أجل التفوّق والهيمنة، أنّ الدول الكبرى تسعى جاهدة لتحقيق مصالحها الخاصة، وفي سبيل ذلك قد تلجأ هذه الدول إلى ممارسة أفعال غير مشروعة تحت شعار تحقيق أهدافها.

2.2. الفساد المحلي: يقتصر هذا النوع من الفساد على أطراف محليين ويتمّ داخل حدود الدولة، ويحدث عادة عند إنتقاء القطاع العام مع الخاص في معاملة ما، أو قد يكون الطرفان من القطاع العام. فالحكومة عادة تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحليّة بكميات كبيرة، وتطرح عدداً من المشروعات للتنفيذ عبر مناقصات يتقدّم بها القطاع الخاص المحلي، وقد يتمّ رشوة بعض المسؤولين الحكوميين للحصول على هذه المناقصات، ممّا يُخلّ بقواعد المنافسة بين وحدات القطاع الخاص، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف هذه المشروعات، ومن ثمّ زيادة الأسعار، وذلك بسبب زيادة قيمة الرشاوى المدفوعة إلى تكاليف المشروع مما يؤدي إلى تحميل الدولة أعباء إضافية.

3.2. الفساد الإقليمي: ويحدث هذا النوع من الفساد بين مجموعة من الدول تكون عادة متقاربة جغرافياً، وترتبطها علاقات تجارية واقتصادية متينة تساهم في تعزيز التّعاون والتكامل الاقتصادي

¹فاتح النور رحومني وليلى مداني، ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم الأسباب الأنواع والمظاهر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، المجلد 8، 2021، ص ص 590-591.

فيما بينها، كما تجمعها روابط إقليمية ومصالح مشتركة، إذ أنّ معظم الدول تسعى للحصول على صفقات لشركاتها، كما تبحث عن تنوّع الأسواق لمنتجاتها، وأمام هذه المنافسة الكبيرة فإنّ معظمها يلجأ إلى دفع الرشاوى من أجل الحصول على هذه الصفقات.

3. فساد من حيث نوع القطاع: من هذه الزاوية يمكن تقسيم الفساد إلى عدة أنواع نذكر منها¹:

1.3. الفساد الإداري: يُعتبر المفكّر روبرت تلمان (Robert Tilman) أن الفساد الإداري ينشأ في

بيئة حكومية تهدف إلى تحقيق الرسمية عبر النسق البيروقراطي الحديث، والذي يعاني من تضارب الشخصية الإدارية المتمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة في ظروف التنظيم الحديث. وبالتالي، يتّجه هذا النظام إلى السلوكيات غير الرسمية، مثل الرشوة والمحسوبية والمحاباة.

2.3. الفساد الاقتصادي: ينشأ عن تجمّع السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية على المستوى

الكلي أو القطاعي، كما يمكن أن يشمل هذا النوع من الفساد القطاع العام أو الخاص. ففي القطاع العام، تتعرّض المشروعات الاقتصادية للفساد من قبل نخبة اقتصادية تستغلّ الموارد والإمكانات لتحقيق مكاسب شخصية. أما في القطاع الخاص، يصبح الاقتصاد كلّه تحت سيطرة اقتصادية واحدة، ما يؤثر على المواطنين الذين يُشكّلون جانب الطلب على المنتجات والخدمات، ويمتدّ الفساد أيضا إلى معاملات البيع والشراء، حيث يسود الغشّ والتلاعب والخروقات في الاتفاقيات والعقود.

3.3. الفساد السياسي: ويشمل هذا النوع من الفساد النخب السياسية التي تتحكّم في صناعة

القرارات وأجهزة الحكم، وذلك من خلال استغلال نفوذها في تحقيق مكاسبها الشخصية، كما يُشير الفساد السياسي أيضا إلى الانتهاك الواضح لمبادئ الحكم الديمقراطي، مثل عرقلة التداول السلمي على السلطة وانتهاك الحقوق والحريات.

4.3. الفساد المالي: يشمل مخالفات القواعد المالية في العمل الإداري والمالي في الدولة

ومؤسساتها، إلى جانب مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويتضمّن الفساد المالي صفقات السلاح وانتشار الجريمة المنظّمة، بالإضافة إلى منح القروض دون ضمانات وهدر المال العام.

5.3. الفساد الاجتماعي والثقافي: يتضمّن هذا النوع من الفساد انتهاك هيكل العلاقات الاجتماعية،

والقيم والمعايير السلوكية، وهو من أخطر أشكال الفساد نظرا لتأثيره العميق في البيئة الثقافية

¹إيلي حسيني، معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا، مجلة أكاديميا، العدد 4، المجلد 1، 2016، ص ص 87-88.

والبنية الاجتماعية، ما يؤدي إلى فقدان المجتمع لقدرته على التمييز بين السلوكيات النزّهة والفاصلة، والأخلاقيات الصحيحة وغير الصحيحة. هذا النوع من الفساد مُرتبط بالوساطة والتحيز، ويؤدي إلى تفشي ممارسات فاسدة وقيم مشوّهة.

4. الفساد من حيث التنظيم: يمكن التمييز من هذه الزاوية بين نوعين من الفساد¹:

1.4. الفساد المنظم: يتضمّن هذا النوع من الفساد تحديد أطراف الفساد والمبالغ المالية المطلوبة، وتحديد النتائج المتوقّعة منه، حيث يمكن لأصحاب المشروعات التعرّف بوضوح على من يحتاجون دفع الرّشوة.

2.4. الفساد غير المنظم: وهو عكس النوع السابق، حيث يحتاج منظمو المشروعات إلى رشوة العديد من المسؤولين دون أن يتوقّر لديهم ضمان أكيد على أنهم لن يواجهوا بطلبات أخرى للرّشوة، أو أنهم سيحصلون فعليا على الغاية التي يسعون إليها، سواء بتحقيق منفعة أو تقادي نفقة، ويُعتبر هذا النوع الأكثر ضررا من الفساد المنظم.

5. الفساد من حيث الفئة الممارسة له: فيما يتعلّق بأنواع الفساد حسب الفئة الممارسة له، يمكن تصنيفه من هذه الناحية إلى ثلاثة أنماط²:

1.5. فساد القمّة: يتعلّق هذا النوع بالفساد الذي يشمل الرّؤساء والحكّام، ويمتدّ غالبا ليشمل أولادهم وزوجاتهم وأصدقائهم وبعض المقرّبين، يؤدي هذا النوع من الفساد إلى تحويل الوظيفة العمومية من وسيلة لخدمة المصلحة العامة للدولة إلى أداة لتحقيق الثروة والمكاسب الشخصية، ويتضمّن ذلك استغلال النفوذ، وتلقّي الرّشاوى والهدايا غير المشروعة، ويُعدّ من أخطر أنواع الفساد وأكثرها ضررا على الاقتصاد.

2.5. الفساد المؤسسي: قد يكون هذا النوع من الفساد موجودا في مؤسسة بعينها أو قطاعات محدّدة، كما يتجلّى في تورّط أعضاء المؤسّسات السياسية في أعمال غير مشروعة، مثل بعض الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار المسؤولين والنّخب الحزبيّة، كما يُعتبر الفساد البرلماني من الأشكال الخطيرة للفساد المؤسسي، وقد يتحالف الفساد البرلماني والفساد الوزاري ليصل الأمر إلى تزوير الانتخابات، مشكّلا بذلك نظرة سلبية اتجاه الانتخابات من قبل الجماهير والمعارضة.

¹ خالد عيادة نزال علميات، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة للقطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2005، ص ص 10-11.

3.5. الفساد العادي أو البيروقراطي: يتعلّق هذا النوع من الفساد بموظّفي الدّولة في المستويات المتوسّطة والدّنيا في الجهاز الإداري، حيث يرتبط بالرشاوى اللّحظية، التي من شأنها تسهيل بعض الإجراءات الإدارية دون تأثير يذكر على السياسات أو برامج التنمية للدّولة.

مهما كان المعيار المتّبع، أو وجهة النّظر المنتهجة في تقسيم الفساد وتبيان أنواعه المختلفة، إلّا أنّ جميع هذه المعايير تُبيّن مدى خطورة هذه الظّاهرة على المجتمعات، حيث أنّه من الممكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و العدالة الاجتماعية في البلاد، كما أنّه قد يؤدي إلى انعدام النّقة بين المواطنين ومسؤوليهم السياسيين.

الفرع الثاني: خصائص الفساد

الفساد كظاهرة اجتماعية، إدارية، سياسية واقتصادية، تتسم بخصائص فريدة ومتنوعة تُميّزها وتجعل منها تحديًا حقيقيًا للشعوب والحكومات. سنقوم في هذا العنصر بتسليط الضوء على أهمّ الخصائص الرّئيسية للفساد، والتي تكمن في:

1. السّرية والتّمويه: غالبًا ما تتّصف عمليات الفساد بالسّرية التّامة بعيدًا عن أعين الجمهور، نظرًا لما تشمله من أنشطة غير قانونية أو غير أخلاقية¹، تهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامّة، فهذه السّرية تساهم في زيادة الصعوبة على الجهات المختصّة لرصد أنشطة الفاسدين، وبالتالي تعقيد محاولات كشف الفساد والمفسدين لمعاقبتهم.
2. تعدّد الأطراف: نظرًا للعلاقات التبادلية والمصالح المشتركة بين المتورّطين في أعمال الفساد، لذا فالمعروف أنّه يشترك فيها أكثر من طرف واحد، حيث يتعاون المتورّطون مع بعضهم البعض لتحقيق أهداف غير أخلاقية أو غير قانونية، كما تُتيح هذه الشبكات من الأفراد التواطؤ والتآمر في تنفيذ الأنشطة الفاسدة وإخفاءها، وهذا ما يزيد من صعوبة اكتشافها ومعاقبة المتورّطين فيها².

¹سهى محمد محمد مصطفى سليم، الفساد الإداري في المنظمات الحكومية أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 3، المجلد 8، 2017، ص 721.

²عماد بوروح وبلقاسم بوقرة، الفساد الإداري (أنواعه وأسبابه ومظاهره)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، المجلد 3، 2018، ص 260.

3. الانتشار: لا يختلف انتشار الفساد في المجتمعات عن انتشار السرطان في الجسم، فآلية انتشار الفساد بين الأفراد سريعة جدا، حيث يعود ذلك إلى عدّة أسباب أهمها العوامل الاقتصادية في الكثير من المجتمعات التي تعاني الفقر وضعف القدرة الشرائية، هذه الأخيرة قد تدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الفساد لتحسين وضعهم المالي، كما أنّ ضعف النظم القانونية والرقابية تُسهّل على الأفراد ارتكاب أعمال الفساد دون عقاب¹، كما تُساهم التكنولوجيا والعولمة في انتشار الفساد من خلال استخدام وسائل إلكترونية لتبادل الأموال غير المشروعة بين الأفراد.

4. العمديّة: تُعتبر العمديّة عنصرا أساسيا من تعريف الفساد، حيث يقوم الأفراد بالأنشطة غير القانونية بنية مسبقة وعن قصد تحقيق مصالح شخصية، أو مصالح غير مشروعة على حساب المصلحة العامّة، حيث أنّ العمديّة تعكس نية الأفراد في القيام بأعمال غير قانونية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

5. التفاعل: يُظهر الواقع وجود ارتباط وثيق بين الجريمة والظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية المحيطة بها، حيث يتبيّن أن هناك تفاعلا بينهما، فكّما تدهورت هذه الظروف زادت معدلات الجريمة والعكس صحيح. كما يمكن وصف العلاقة بينهما بأنها عكسيّة، وتظهر هذه العلاقة بشكل أوضح في جرائم الفساد، حيث تزداد تلك الجرائم في حالة انعدام الأمن وانحلال مفاهيم القانون وتخلّف المجتمع².

6. يعتبر سلوكا منحرفا: لأنّه يخرج عن الأخلاقيات والقيم الاجتماعية السليمة، كما أنّه ينتهك القوانين والمبادئ الأساسية للنزاهة، لأنّه يشمل عدّة سلوكيات غير مقبولة كالرشوة والاحتيال والابتزاز وعدّة تصرفات أخرى غير مشروعة، ممّا يؤثّر على المجتمع والمؤسسات تأثيرا سلبيا³.

¹ إلياس سالم، مكافحة الفساد بين جهود المنظمات الدولية وتعاليم الشريعة الإسلامية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، العدد 2، المجلد 6، 2022، ص 1478.

² إياد هارون محمد، فاعلية التشريعات الجنائية العربية في مكافحة، مجلة دراسات، العدد 4، المجلد 43، 2016، ص 1742.

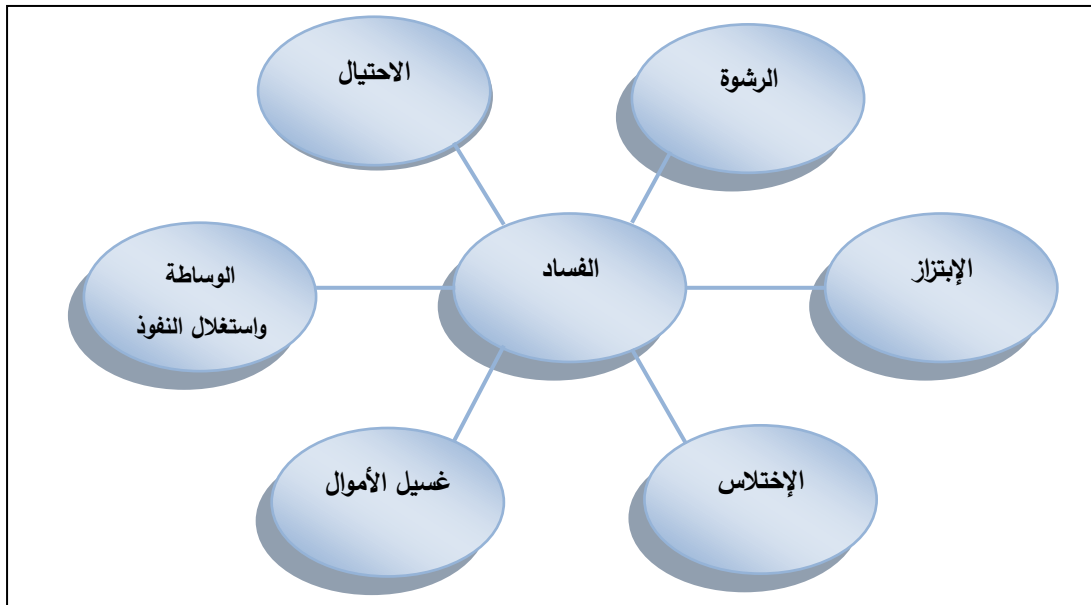
³ خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ، الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 53.

7. يحدث في أيّ مكان: ومن أهمّ خصائص الفساد أيضا أنّه لا يقتصر على مكان أو قطاع معيّن، بل يحدث في أيّ مكان، ويمكن أن يمسّ مختلف القطاعات والجوانب، حيث يوجد في البرلمانات والحكومات، والإعلام والمحاكم والأعمال التجارية والمجتمع المدني، كما نجده في جميع القطاعات مثل: الرّياضة والصّحة والتّعليم¹، ونجده أيضا في القطاع العام و القطاع الخاص، إضافة إلى أنّه يحدث في مختلف الدّول سواء كانت دولا غنية أو فقيرة.

المطلب الثالث: أشكال الفساد

يؤثر الفساد على الاقتصاديات والمجتمعات بأشكال متنوّعة ومختلفة، حيث يظهر بوجوه متعدّدة من شأنها تخريب الاقتصاد وتدميره، ويمكن حصر أهم أشكاله ومظاهره في العناصر التّالية:

الشكل (01): أشكال الفساد



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Inge AMUNDSEN, **Corruption Definitions and Concepts**, Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, 17 January 2000, pp.1-3.

1. الرّشوة: هي مدفوعات (نقدية أو عينية) تُمنح أو تُؤخذ في إطار علاقة فاسدة، إنّ دفع أو تلقّي الرشوة هو فساد في حدّ ذاته، وينبغي فهمه على أنّه جوهر الفساد. كما أنّها مبلغ ثابت أو نسبة معيّنة من العقد، أو أيّ خدمة أخرى، تُدفع عادة إلى مسؤول حكومي يمكنه إبرام عقود نيابة عن الدّولة، أو توزيع الفوائد بطريقة أخرى على الشّركات أو الأفراد ورجال

¹What Is Corruption?, Available On The Transparency International Website, Viewed On 12/28/2022, On The Link: <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>.

الأعمال، ويُنظر إليها من قبل بعض الأشخاص على أنها مطلوبة لجعل بعض المعاملات تسير بشكل أسرع وأكثر سلاسة، حيث يمكن للشركات والمصالح التجارية شراء الامتيازات السياسية على سبيل المثال للتخلص من أعباء الضرائب التي تُرهق كاهلها عن طريق دفع الرّشوة للمسؤولين، لكنّ هذه الرّشوة قد تُعتبر شكلاً من أشكال الضرائب غير المباشرة بالنسبة لهذه الشركات والمصالح التجارية¹. كما تأخذ الرّشوة عدّة مُسمّيات، تختلف من مكان إلى آخر ومن شخص إلى آخر، مثل الإكراميات، البقشيش، المكافآت، الهدايا والمساعدات، لكن كلّها تعني "الرّشوة" مهما اختلفت وتعدّدت المُسمّيات.

2. **الابتزاز:** يعني محاولة الحصول على مكاسب مادية أو معنوية من شخص أو عدّة أشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، عبر استخدام الإكراه أو التهديد بكشف أسرار أو تنفيذ أفعال مُخيفة، بغرض الحصول على المكاسب المرغوبة من الشّخص المستهدف. ويُعتبر الابتزاز أيضاً ممارسة للضّغوط بأشكال مُتعدّدة بهدف تحقيق المكاسب المرجوة من الشّخص الذي يمارس الابتزاز عليه. يجدر بالذّكر أن الابتزاز يُعدّ محظوراً من النّاحية القانونية والأخلاقية والشّرعية وحتى العقلية².

ويمكن التّمييز بين عدّة أنواع للابتزاز نذكر أهمّها:

1.2. **الابتزاز العاطفي:** يشمل هذا النوع من الابتزاز المواقف أو الأقوال التي يستخدمها شخص لفرض إحساس بالخجل أو الخطأ على الطرف الآخر، أو لنقل مسؤولية غير مستحقّة إليه، يتمّ استغلال الابتزاز العاطفي لتحقيق سيطرة نفسية على الآخرين، وإجبارهم على الشّعور بالذّنب اتجاه الشّخص الابتزازي، هذا النمط السّلبّي في التّعامل يُشكّل أسلوباً قدراً يجرح العلاقات، ويتألف الابتزاز العاطفي من سنّة مراحل تتضمن الطلب والمقاومة أو مواجهة الرّفص، بالإضافة إلى الضّغط والتهديد والإذعان والتكرار³.

¹Inge AMUNDSEN, *Corruption Definitions and Concepts*, Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, 17 January 2000, p. 2.

²خالد محمد عبد الرؤوف عمارة، جريمة الابتزاز في الفقه الإسلامي (بين الماضي والحاضر)، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 23، المجلد 2، 2021، ص 8.

³بجّي بن مبارك خطاطبه وعزالدين عبد الله عواد النعيمي، صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين، مجلة البحوث الأمنية، العدد 69، المجلد 27، 2018، ص ص 173-174.

2.2. الابتزاز المادي: هو عملية تحقيق مكاسب مالية عن طريق تهديد شخص ما في حالة ضعف، من خلال مطالبته بدفع مال أو تقديم خدمات مالية لتجنب حدوث أي أضرار ومشاكل له، وبالتالي فإن هدف الابتزاز المادي هو الحصول على مكاسب مالية من الشخص المستهدف، عن طريق استغلال موقفه الضعيف وخوفه من التعرض للأضرار، لذا تُعتبر هذه السلوكيات غير قانونية وتعاقب عليها قوانين معظم الدول.

3.2. الابتزاز الإلكتروني: هو كل تصرف مستند إلى سوء استخدام الانترنت بهدف تحقيق غرض معين، وتختلف طبيعة هذا الغرض من شخص إلى آخر، سواء كان ذلك غرضاً مادياً أو جنسياً أو أخلاقياً، ويمكن وصف الابتزاز الإلكتروني أيضاً بأي فعل يستخدم فيه الشخص تقنيات متقدمة في الإعلام الآلي، ويستغل شبكة الانترنت وبرامجها بهدف محو آثار أفعاله بعد تنفيذ عملية الابتزاز¹.

4.2. الابتزاز المعلوماتي: ويسمى أيضاً بالقرصنة الإلكترونية أو التّهكير، وهو عملية يقوم فيها فرد ما بسرقة المعلومات عن طريق اختراق أنظمة الحاسوب باستخدام تقنيات الهكر. يتسلل الشخص إلى قواعد البيانات لشركة أو منظمة ما، حيث يقوم بسرقة البيانات أو إجراء تعديلات عليها، أو حتى تعطيل شبكتها².

3. الاختلاس: تنشأ جريمة الاختلاس عندما يقوم موظف عمومي بتصرف غير قانوني في الأموال العامة أو الخاصة التي وُكّلت إليه للمحافظة عليها وإدارتها، وذلك بعد أن تمّ تكليفه بمهام صرف هذه الأموال. تشمل جريمة الاختلاس تصرفات غير مشروعة، مثل تحويل الأموال لأغراض شخصية، أو تزوير السجلات المالية، أو التلاعب بالحسابات بهدف إخفاء السرقة، لذا تُعتبر جريمة الاختلاس فساداً كاملاً الأركان³.

وقد يأخذ الاختلاس صوراً مختلفة نذكر منها⁴:

- عدم الإبلاغ عن المبالغ النقدية المحصّلة أو الإبلاغ المنقوص عنها؛

¹ سعيد زيوش، ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وأساليب الوقاية منها قراءة سوسيوولوجية وأراء نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، المجلد 11، 2017، ص 72.

² يحيى بن مبارك خطاطبه وعزالدين عبد الله عواد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³ إبراهيم العيدي، الاختلاس بمنظور القانون 06-01 المعدل والمتمم، مجلة القانون الدولي والتنمية، العدد 1، المجلد 5، 2017، ص 8.

⁴ دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية، تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة الأمم المتحدة، فيينا، النمسا، 2020، ص 44.

- الاحتفاظ بهذه المبالغ مؤقتًا في حسابات خاصة لجني الفائدة؛
- إصدار شيكات للحساب الشخصي (عند توفر الصلاحية)؛
- تحميل الشركة مدفوعات زائدة وذلك من خلال تزوير الفواتير.

4. **غسيل الأموال:** تُعتبر جريمة غسيل الأموال ظاهرة من جرائم الاقتصاد الحديثة، كونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفساد والجريمة المنظمة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الرِّشوة والفساد السياسي وقضايا تجارة السلاح والمخدرات، فقد سعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة المعروفة باتفاقية فيينا (1988) على مكافحة هذا النوع من الجرائم بمختلف الطرق والوسائل. ويمكن تصنيف عملية غسيل الأموال وفق ما يلي¹:

- 1.4. **الغسيل الذاتي:** يحدث عندما تسعى منظمة إجرامية محلية إلى إخفاء مصادر أموالها غير المشروعة لعائدات المخدرات وغيرها، وذلك من خلال عمليات غسيل يقومون بها بأنفسهم؛
- 2.4. **الغسيل الاحترافي:** يحدث عندما يقوم خبراء ماليون محترفون بتقديم استشارات أو خدمات مالية لجماعة أو منظمة ما، من أجل غسيل الأموال للمجرمين على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أن عملية غسيل الأموال عادة تتبّع ثلاثة مراحل أساسية قبل الإفراج النهائي للأموال المغسولة، تكمن فيما يلي²:

- أ. **الإيداع أو توظيف الأموال:** يُعتبر الإيداع مرحلة هامة من عملية غسيل الأموال، حيث يتم التخلّص من الأموال غير المشروعة بطرق مُتعدّدة.
- ب. **التّمويه أو تحرك الأموال:** يتم في هذه المرحلة التّستر وإخفاء الأموال، وتستند على عدّة طرق منها تحويل الأموال إلى دول تفرض سرّية على الإيداعات، واستخدام التحويلات الالكترونية، وتحويل الأموال بين البنوك.
- ت. **الإدماج (دمج الأموال):** هي عبارة عن المرحلة الختامية في عملية غسيل الأموال، حيث يتم من خلالها إعطاء الأموال صفة الشرعية وجعلها تبدو كأنّها عائدات لأعمال أو صفقات تجارية، من خلال دمجها في الدّورة الاقتصادية والنّظام المصرفي.

¹أساليب غسل الأموال، متوفر على موقع منظمة الأمم المتحدة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/cybercrime/laundryproceeds/methods.html>

²صالحة العمري، جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، المجلد 4، 2009، ص 184.

الشكل (02): أمثلة عن مراحل عملية غسل الأموال



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الرابط:

<https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/cybercrime/laundryproceeds/methods.html> اطلع عليه

بتاريخ 17 ديسمبر 2022.

5. الوساطة واستغلال النّفوذ: تشترك جريمة الوساطة مع جريمة الاستغلال الوظيفي على أنّهما من الجرائم التي تمسّ بسمعة الوظيفة العامّة ونزاهتها، حيث تُعبّر الوساطة عن حالة تجاوب الموظّف العام مع طلب أو توصية قدّمها طرف ثالث للمستفيد، وتكون الوساطة محصورة

بالتدخلات التي يعتقد أنها تأتي من أشخاص ذوي تأثير في الجهاز الحكومي، ويمكن تقسيم الوساطة لثلاثة أجزاء:¹

- 1.5. الوساطة بحكم الوظيفة: أي استجابة الموظف للوساطة كجزء من واجبه الوظيفي.
- 2.5. الوساطة المادية: وهي عبارة عن تلبية طلب موظف عام لصالح طرف ثالث مقابل مكافأة مادية.
- 3.5. الوساطة المعنوية: وتشمل التصرفات التي يقوم بها الموظف العام بناء على الوساطة لأسباب أخلاقية أو شخصية.

أما استغلال النفوذ الوظيفي، فهو استغلال فرد أو مجموعة من الأفراد ذوي منصب حكومي لوضعهم الوظيفي لتحقيق أغراض ومكاسب شخصية، من خلال تجاوز القوانين والأخلاقيات الوظيفية، فتُفسر كلمة "استغلال" بالاستفادة غير المشروعة والانتفاع من الشيء بغير حق، أما كلمة "النفوذ" فتعني السلطان والقوة². ويُرجح العديد من الخبراء أن أسباب هذه الجريمة تعود للنقاط التالية³:

- تعيين الموظفين وفقا لمعايير خاطئة، كالمحسوبية والوساطة والرشوة، وعدم الاعتماد على المعايير الموضوعية في التوظيف، والقائمة على الكفاءة والقدرة على المساهمة في تقديم إضافة للمؤسسة؛
- تعقّد إجراءات العمل الإداري، حيث أنّ تعقيد هذه الإجراءات تدفع الأشخاص للبحث عن طرق غير مشروعة لتخليص معاملاتهم؛
- ضعف الجهاز الرقابي في الإدارات، ما يجعل الخوف غائبا في نفوس بعض المسؤولين الإداريين؛
- ضعف الوازع الديني، الأمر الذي يدفع العديد من الأشخاص لاستغلال نفوذهم الوظيفي لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة.

6. الاحتيال: يُعدّ الاحتيال ظاهرة مجتمعية وقانونية، فهو تحريف مُتعمد للحقيقة من أجل حثّ شخص آخر أو عدّة أشخاص على التخلّي عن شيء ذو قيمة، أو التنازل عن حقّ قانوني، كما يشمل جميع الطرق والوسائل غير العادلة التي يتمّ من خلالها خداع شخص آخر

¹ عبد الرحمن مجدوب، استغلال النفوذ الوظيفي، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 2، 2021، ص 153.

² إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، مصر، د.ط، 2013، ص 639.

³ عبد الرحمن مجدوب، المرجع نفسه، ص 154-157.

والاحتيال عليه¹. فالاحتيال يُعدّ جريمة في معظم الأنظمة القانونية، وتعاقد عليه بعقوبات تختلف تبعاً للتشريعات، ومكافحته تُعدّ من أولويات الدول والحكومات، حيث يمكن أن يأخذ عدة أشكال نذكر منها:

1.6. الاحتيال المالي: يُعرّف الاحتيال المالي على أنه فعل متعمّد ينطوي على استخدام الخداع بغية الحصول على فوائد مالية مباشرة أو غير مباشرة للفاعل، أو تسهيل ذلك للآخرين، ممّا يُسبّب العديد من الأضرار جزاءً هذا الفعل على الطرف المتضرّر².

2.6. الاحتيال الإلكتروني: وهو عملية استغلال الخدمات والبرامج الإلكترونية للوصول إلى الأفراد المحتملين، وتنفيذ أنواع مختلفة من الاحتيال عليهم، سواء عبر استخدام البريد الإلكتروني، مواقع الويب، غرف الدردشة أو منصات الرسائل، بهدف إجراء معاملات احتيالية غير قانونية. كما يميّز الاحتيال الإلكتروني عن الأنواع الأخرى من الاحتيال بإمكانية الوصول إلى جمهور واسع لم يكن بالإمكان الوصول إليه بسهولة دون استخدام هذه التقنية³، حيث أنّ الاحتيال الإلكتروني يستفيد من التقنيات الحديثة والضعف في أنظمة الأمان الرقمي للتلاعب والخداع.

3.6. الاحتيال الضريبي: بسبب تعقيدته وتنوّع الأساليب الممكنة فيه، يصعب تحديد المفهوم الدقيق للاحتيال الضريبي، لكن أغلب التعريفات الموضوعية في هذا المجال، بينت أنّ الاحتيال الضريبي يشمل جميع السلوكيات التي تهدف إلى تجنّب التصريح وصداد الضرائب، أو العمل على تخفيضها، من خلال التلاعب بتقديرات الإيرادات والتفقات، إلى جانب الإخفاء الجزئي أو الكلي للأصول والممتلكات⁴.

¹Michael D. AKERS And Jodi L. GISSEL, *What Is Fraud And Who Is Responsible?*, Journal Of Forensic Accounting , N° 1, Vol 7, 2006, p. 248.

²عبد القادر حديبي ومحمد زيدان، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 18، المجلد 14، 2018، ص 248.

³أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي، الاحتيال عبر الانترنت: صورته أساليبه وحكمه في الإسلام والقوانين المعاصرة، شبكة الألوكة، 2021، ص 6، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.noor-book.com/9hdozm>.

⁴Yocef Belkacem ARAB, *La Fraude Fiscale*, Journal De La Cour Supreme, N° 2, 2017, p.7.

المبحث الثاني: أسباب الفساد والآثار المترتبة عنه

تعددت أسباب الفساد والآثار الناتجة عنه، نتيجة تأثره بالأوضاع الاقتصادية والنظامية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الأوضاع السياسية والإدارية، حيث أن عملية التحديد الدقيق لأسباب الفساد تعتبر أمراً صعباً بسبب تعقيد هذه الظاهرة، وتنوع العوامل المؤثرة فيها، كما أنّ أسبابه المتنوعة متشابكة فيما بينها إلى حد بعيد.

كما تترتب عن الفساد آثار سلبية وخيمة على الأفراد والمجتمعات، وحتى اقتصاديات دول بأكملها، لذا فإنّ تحليل وفهم أسبابه والعوامل المتحكّمة في انتشاره، والتحذير من آثاره ضرورة ملحة لبناء مجتمعات صحيّة ومزدهرة، وبناء اقتصاديات قويّة ومتينة، وتجنّب الخسائر التي قد تتجرّ عنه على مستوى الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

وعليه فإنّ هذا المبحث يهدف أساساً إلى تحديد الأسباب المتنوعة لظاهرة الفساد، بالإضافة إلى العوامل المساعدة على انتشاره، كما يهدف إلى تبيان آثاره على مختلف القطاعات ومختلف جوانب حياة الفرد، وأبرز آليات مكافحته.

المطلب الأول: أسباب الفساد وعوامل انتشاره

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي تُساهم في حدوث الفساد وانتشاره، وتختلف باختلاف الظروف المحيطة، منها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وكذلك الظروف السياسية والإدارية، لكن رغم ذلك يصعب تحديد هذه الأسباب والدوافع بدقة بسبب تعقيد ظاهرة الفساد، غير أنّ الآراء حول أسباب وعوامل انتشار الفساد تتغيّر من منظّمة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، خاصّة بين الدول النامية والدول المتقدّمة، حيث تلعب حرية التصرف للمسؤولين وغياب المساءلة والشفافية في الدول النامية دوراً أساسياً في تصاعد الفساد. وعليه، من الممكن تقسيم تلك الأسباب إلى مجموعات متداخلة ومتبادلة التأثير فيما بينها، كما يمكن إبراز أهمّ العوامل المساهمة في انتشار الفساد في العالم.

الفرع الأول: أسباب الفساد

للفساد أسباب متعدّدة ومتشابكة فيما بينها، لذا سنعمل في هذا العنصر على إبراز أهمّ هذه الأسباب المتوقّعة لإحداث السلوكيات غير القانونية وغير المشروعة في المجتمعات.

1. الأسباب الاقتصادية: هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي يمكن أن تُسهم في حدوث الفساد، ومن بينها:

1.1. التّدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية: ينبع الفساد جزئياً من تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يميل الأفراد بطبعهم إلى تقديم الرّشاوى للمسؤولين لتجاوز القوانين واللوائح التنظيمية¹. فمن أمثلة ذلك التّدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال فرض القيود على الاستيراد بحجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الشّرسة في بعض القطاعات، وكذا فرض نظام الحصص، هذا ما يزيد من احتمالية منح رخص الاستيراد بشكل غير عادل.

2.1. الإعانات الحكومية: قد تكون الإعانات الحكومية سبباً في انتشار الفساد، إذ أنّ منح الدولة لبعض الإعانات وتوزيعها لبعض المواد الاستهلاكية، وتمويل المشاريع العمومية دون خطة مدروسة من قبل المختصين، قد يجعل هذه الأموال في غياب الرّقابة عرضة للفساد والمفسدين².

3.1. تدني الأجور وانتشار البطالة: حيث أنّ تدني أجور العاملين في القطاعات الاقتصادية خاصّة الحكومية منها، قد يدفع هؤلاء العمال لقبول الرّشاوى مقابل تسهيل الإجراءات ومنح الامتيازات للبعض دون وجه حقّ، كما أنّ انتشار البطالة في مجتمع ما، سيؤدّي حتماً إلى انتشار الفساد من خلال الاعتماد على معايير ذاتية في التّوظيف، مقابل الحصول على الرّشاوى والهدايا، هذا ما سيؤدّي إلى عجز المؤسسات اقتصادياً وضعف مردوديتها³.

4.1. التّحكّم في الأسعار: في سياق التّحكّم في الأسعار، يُلاحظ أن تخفيض أسعار السلع أدنى من مستويات الأسعار في السّوق لأغراض اجتماعية أو سياسية، قد يصبح مصدراً هاماً لتحقيق مكاسب غير مشروعة، هذه الخطوة تُحفّز الأفراد على محاولة رشوة المسؤولين لضمان استمرار تدفّق تلك السلع، أو الحصول على نصيب أكبر منها بشكل غير عادل⁴، لهذا قد نلاحظ أن سلطة اتخاذ القرارات في يد المسؤولين الحكوميين قد تمنحهم دوافع لمنح التّراخيص والتّصاريح غير المشروعة، وهذا ما قد يُسهّل لهم الحصول على الرّشاوى والهدايا.

¹ سهيلة أرزقي إمنصوران، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية دراسة تحليلية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 06، المجلد 15، 2009، ص 164.

² فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2013، ص 245.

³ حمزة عادل، آليات مكافحة الفساد في البنوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون جنائي دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص ص 56-57.

⁴ Why worry about corruption?, available on the international monetary fund website, viewed on 12/28/2022, on the link: <https://www.imf.org/EXTERNAL/PUBS/FT/ISSUES6/INDEX.HTM>.

2. **الأسباب السياسية:** قد ينشأ الفساد نتيجة لعدة أسباب سياسية، حيث أنه يتأثر بالمناخ السياسي والتناقض بين الإيديولوجيات المعاصرة والمعتقدات الدينية في بعض الدول، مما يؤثر على الاستقرار السياسي، كما يرتبط الفساد بنقص الديمقراطية والمشاركة المدنية، مما يحرم المواطنين من التعبير عن آراءهم السياسية. إنَّ تقصير المسؤولين في تحسين مستويات المعيشة في الدولة، واستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية يزيد من الفساد، لذا فإنَّ حلَّ هذه المشكلة يكمن في تعزيز النِّظام الديمقراطي من خلال التطبيق الفعلي لمبادئه وقواعده، وضمان توازن السلطات ونزاهة القضاء، وبالتالي تقليل الفساد مما يؤدي إلى تقليص الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنه¹.

3. **الأسباب الإدارية:** من أسباب انتشار الفساد أيضا، توسيع نطاق إنشاء المؤسسات والهيئات العامة ذات الاستقلال المالي والإداري، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها، وعدم الاهتمام ببرامج التدريب والتكوين للعمال، والتي من شأنها أن تجنّبهم الانحراف وسوء التصرف²، كما أنّ التراخي في تقويم الانحرافات في وقتها المناسب لكشف المشكلات ومعالجتها داخل الأجهزة الإدارية، يخلق انطبعا لدى الموظف العام بعدم الاكتراث لدى المسؤولين، الأمر الذي يدفعه إلى ارتكاب عدّة مخالفات غير قانونية كالرشوة والاحتيال والسرقة وغيرها³، بالإضافة أن التّضحّم في الجهاز الإداري، وتوظيف عدد كبير من العمّال دون الحاجة لهم يسبب بطالة مقنّعة، لن تزيد في حجم النّشاط شيئا، كما أنّها تؤدي إلى استنزاف موارد الدولة.

4. **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** الموظف جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، لذا فإنّ القيم والعادات المترسّخة في المجتمع ستؤثر حتما على سلوكه، هذه القيم تلعب دورا هاما في تشكيل تصرّفات الأفراد والعاملين، ومنها تنتبثق بعض العادات التي تُشجّع على انتشار أشكال الفساد كالوساطة والمحاباة والتّمييز والرشوة وما إلى غير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية السلبية التي تُسهم في الترويج لمظاهر الفساد، مثل التقاليد

¹ خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

² فريال مغربي، ظاهرة الفساد في الجزائر: دراسة في أهم الأسباب والنتائج، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 03، 2020، ص 149.

³ أمال حفاوي، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد 01، المجلد 04، 2019، ص 117.

الاجتماعية التي تؤدي إلى تحيز الموظفين وتفضيل من هو أقرب إليهم من ناحية القرابة أو الولاء، كما تساهم القيم الأخلاقية المتلاشية في تشجيع انتهاك القوانين، وتشجيع بعض مظاهر الفساد لدرجة تجعل الاختلاس ذكاء، والرشوة عبارة عن إكرامية، وهذا يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تبني مظاهر الفساد كجزء من الثقافة، والاعتراف بها دون رفضها بشكل فعال. من جهة أخرى، فإن انتشار أنماط الاستهلاك المفرط والتباهي بالثروات يضع ضغطاً كبيراً على الموظفين للانخراط في أشكال الفساد لمواكبة هذه العادات والتقاليد التي يصعب تحقيقها بوسائل شرعية وقانونية¹.

الفرع الثاني: عوامل انتشار الفساد

إنّ الفهم الصحيح لعوامل انتشار الفساد يُعتبر خطوة أساسية نحو مكافحته بفعالية ونجاح، حيث أنّ الفساد هو عبارة عن تفاعل معقد بين عدد من العوامل المختلفة، منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها من العوامل الأخرى. ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي:

1. **الإفلات من العقوبة:** إنّ الإفلات من العقوبة يخلق بيئة تُشجّع على ممارسة الأعمال غير القانونية ويُقوّض نظام العدالة، حيث أنّه يؤدي إلى تفتّش ثقافة الفساد بين الأفراد والمجتمعات، كما يُعزّز ثقة الأفراد على القيام بالأفعال غير المشروعة وتكرارها عدّة مرّات دون عقاب²، وبالتالي فإنّ الإفلات من العقوبة يشجّع على انتشار الفساد.
2. **انعدام الشّافية:** يساهم انعدام الشّافية في إنشاء بيئة حاضنة تسمح بممارسة الأنشطة غير المشروعة دون أن يُكشف ذلك بسهولة، حيث أنّه بانعدام الشّافية فمن الصعب على الجمهور والسلطات المعنية تتبّع أنشطة الأفراد والمؤسّسات، وبالتالي فإنّه من الصعب أيضاً معرفة من يقف وراء أعمال الفساد ومن المسؤول عنها³.
3. **ضعف التشريعات القانونية والنّظم الرّقابية:** إذا لم تُنفذ القوانين بشكل فعّال على أرض الواقع، وإذا لم يتم محاسبة الأفراد والمؤسّسات على انتهاكاتهما، فإنّ كلّ هذا من شأنه أن يجعل

¹ خالد عيادة نزال علميات، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² باسم جميل أنطون، الفساد: أسبابه وسبل مكافحته في العراق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/44857111.pdf>

³ بلبال حسناوي وزواو ضياء الدين، أسباب الفساد الإداري والمالي وإستراتيجية مكافحته، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، العدد 2، المجلد 1، 2019، ص 37.

مختلف الجرائم تبقى دون عقوبة، وبالتالي يُشجّع على انتشار السلوك غير القانوني¹، كما أنّ ضعف نظام الرقابة يزيد من صعوبة مراقبة ومتابعة الأنشطة غير القانونية، وبالتالي تسهيل تنفيذ أعمال الفساد دون أن يتم اكتشافها².

4. **انخراط القيادة في الفساد:** إنّ انخراط القيادة في الفساد يُعدّ عاملاً مؤثراً في انتشاره، وهذا بسبب النفوذ والسلطة التي تمتلكها، فعندما تشارك القيادة في الفساد يمكنها توجيه السياسات واتخاذ القرارات بما يتناسب مع تعزيز هذه الأنشطة الفاسدة، وبالتالي المساهمة في تسهيل وتحفيز الفساد، لذا وجب على الدولة وضع آليات فعّالة لمراقبة القيادة وتعزيز الشفافية والمساءلة³.

5. **تدني مستوى الوعي والتعليم:** قد يكون الأفراد الذين يعانون من تدني مستويات الوعي والتعليم لديهم أقلّ قدرة على التمييز بين أنماط وأشكال الفساد، ويجدون صعوبة في التفريق بين الأعمال القانونية وغير القانونية، كما أنّ الأفراد الذين يفتقرون للوعي قد يتعرّضون للتلاعب والاستغلال بسهولة من قبل الأشخاص الذين يمارسون الفساد، وقد يتمّ إقناعهم بالمشاركة في هذه الأعمال دون معرفة التداعيات والعواقب⁴.

6. **غياب ثقافة التبليغ:** في غياب ثقافة التبليغ قد يشعر الأفراد بأنّ الفساد هو جزء من الثقافة المحيطة بهم، لذا وجب على الدولة تشجيع هذه الثقافة لكشف الفساد والمفسدين، وحماية المبلغين قانونياً ضدّ جميع أنواع الانتقام والضغوط من الأشخاص المتورّطين⁵.

7. **تدهور القيم الاجتماعية:** يؤدي تدهور القيم الاجتماعية إلى زيادة قبول السلوك الفاسد، وبالتالي تقليل مستوى النزاهة والأخلاق في المجتمع، وتشجيع السلوك غير القانوني، ولمواجهة

¹ أمين بن سعيدة، الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 3، 2009، ص 38.

² Bin DONG, *The Causes and Consequences Of Corruption*, Phd Thesis, Philosophy In Economics, Faculty Of Business, Queensland University Of Technology, Brisbane, Australia, 2011, p. 15.

³ عبلة سقني ومحمد أمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات مكافحته، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1، المجلد 7، 2018، ص 19.

⁴ نبيل مالكية وبوقرة العمريّة، أسباب نشأة الفساد الوظيفي ومخاطره، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 238.

⁵ خالد سكوتي، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 16، 2023، ص 750.

تدهور القيم الاجتماعية وانتشار الفساد، يجب أن تركز جهود مكافحة الفساد في تعزيز التربية والتوعية بالقيم النزيلة والأخلاقية في المجتمع¹.

8. غياب العدالة في تطبيق القانون: يؤدي غياب العدالة في تطبيق القانون إلى إضعاف النظام القانوني وتعزيز البيئة الملائمة لانتشار الفساد وسوء التصرف، فعندما يشعر الناس بأن النظام القانوني غير عادل ويُفضل بعضهم على بعض، يترتب عن ذلك انعدام الثقة في النظام القانوني للدولة ومؤسساتها، وبالتالي هذا الأمر يشجع الأفراد على عدم الالتزام بالقوانين غير العادلة حسبهم².

9. التحكم في وسائل الإعلام: إن التحكم في وسائل الإعلام يمكن أن يُعيق نقل المعلومات الصحيحة والموضوعية، ما يُسهم في تكوين بيئة تُساعد على انتشار الفساد دون محاسبة فعّالة، فعندما يتم التحكم في الخط التحريري لوسائل الإعلام بطرق تجعلها تنقل معلومات مغلوبة ومضللة، حيث يتعرض الجمهور لتزييف الحقائق وعدم الاطلاع على قضايا الفساد الحقيقية، وبالتالي فإن إخفاء الحقائق يؤدي إلى تقوية البيئة المناسبة للفساد ومنه المساهمة في استمراره³.

المطلب الثاني: آثار الفساد

تنوّعت وجهات نظر الخبراء والباحثين بشأن التأثيرات المتعددة للفساد، بسبب اختلاف وجهات نظرهم حول أسبابه ودوافعه وأنواعه، حيث يُشير بعضهم إلى الجانب الايجابي للفساد، بينما يعتبره البعض الآخر العقبة الأولى التي تواجه التنمية بمختلف أنواعها، واستدلوا بالتأثيرات السلبية الجسيمة التي قد يلحقها بالاقتصاد والسياسة والقانون والنظم الاجتماعية، وهذا ما سنعالجه في هذا المطلب.

1. الآثار الاقتصادية: يتأثر الاقتصاد بشكل كبير بسبب بعض السلوكيات الفاسدة خصوصا على المدى البعيد، حيث يتسبب في:

¹ أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² سامية حمريش، الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 7، 2018، ص 286.

³ Niematallah ELAMIN, A Theoretical Analysis Of Corruption In Sudan: Causes, Diagnostics, Consequances, and Remedies, African Journal Of Political Science and International Relations, N° 2, Vol 13, 2019, p. 7.

1.1. الخسارة الاقتصادية وعدم الكفاءة: على الرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة عن التكاليف الاقتصادية للفساد بسبب الطابع السري الذي يتميز به، إلا أن تقريراً صادراً عن صندوق النقد الدولي سنة 2016 قدر قيمة الرشاوى وحدها بين 1,5 إلى 2 تريليون دولار سنوياً حول العالم، أي ما يُمثّل خسارة تبلغ 2% من الناتج المحلي العالمي¹. بينما ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة لسنة 2019 أن قيمة الرشاوى حول العالم تبلغ تريليون دولار سنوياً، وأن قيمة المبالغ المسروقة عن طريق الفساد تزيد عن 2,5 تريليون دولار سنوياً، أي ما يُمثّل خسارة اقتصادية إجمالية تقارب 5% من الناتج المحلي العالمي، وكلّما كانت هذه الممارسات أكثر انتشاراً، كلّما أصبح الاقتصاد أقلّ فعالية².

2.1. إعاقة العملية التنموية: يؤثر الفساد المُتفشّي في الدولة على الأهداف القصيرة، المتوسطة والطويلة لخطط التنمية فيها، هذا ما يؤدي إلى إعاقة تنمية الاقتصاد وربطه بحلقة التخلّف.

3.1. نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة: كلّما انتشر الفساد في دولة ما يصبح للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ضريبة إضافية، وبالتالي فإنّ الفساد يُقلّل حوافز الاستثمار. فعلى سبيل المثال، أدّى الفساد والمفاهيم الدولية للفساد في جنوب إفريقيا إلى الإضرار بسمعة البلاد، وخلق عقبات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتدفّقات إلى سوق الأوراق المالية، والقدرة التنافسية العالمية والنمو الاقتصادي، وأدّى في النهاية إلى تشويه صورة البلاد لدى المستثمرين المحليين والأجانب³.

2. الآثار الاجتماعية: يُعدّ تفشي الفساد في المجتمع وتفاقمه سبباً مباشراً لانتشار:

1.2. الفقر والتوزيع غير العادل للثروة: سبق لنا التعرّف على أن الفقر والتوزيع غير العادل للثروة يعتبران أحد العوامل المساعدة لانتشار الفساد، والحقيقة أنّها تُعتبر أيضاً من الآثار السلبية للفساد على المستوى الفردي والاجتماعي، حيث يؤدي انتشار الفساد إلى تقليص فرص الفقراء والنزهاء

¹What Is Corruption and Why Should We Care ?, United Nations Office On Drugs And Crime, Vienna, AUSTRIA, 2019, p. 13.

²ما هو الفساد وكيف يؤثر علينا؟، متوفر على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.unodc.org/e4j/zh/anti-corruption/module-1/key-issues/effects-of-corruption.html>.

³ What Is Corruption –We Are All Affected, Available On The Corruption Watch Website, Viewed On 12/29/2022, On The Link: <https://www.corruptionwatch.org.za/learn-about-corruption/what-is-corruption/we-are-all-affected/>.

في الحصول على حقوقهم الإنسانية الأساسية، فضلا عن انعدام العدالة والشفافية في توزيع الوظائف بسبب المحسوبية والرشوة والعلاقات العائلية، ما يحرم الأفراد الأكفاء من الفرص التي يستحقونها¹.

2.2. هجرة الأدمغة: قد يؤدي الفساد المنتشر في الدولة إلى هجرة الكفاءات والمواهب منها إلى دول أخرى، بسبب فقدان الأمل وبحثا عن مستقبل أفضل في بلدان أخرى تُقدّم فرصا أكبر للتوظيف، وتحفيزات أقوى وبيئة أكثر نزاهة.

3.2. تدهور الخدمات العامة: قد يؤدي الفساد إلى تدهور الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل، بسبب تخصيص الموارد بشكل غير فعال أو سرقتها، ما يؤثر على جودة حياة المجتمع من جهة، وعلى الاستقرار الاجتماعي في الدولة من جهة أخرى.

3. الآثار السياسية: يُمكن أن يكون للفساد آثارا خطيرة على الدول والمجتمعات، حيث تُعتبر الآثار السياسية للفساد من أكثر الجوانب التي تستحق التحليل والدراسة، ومن بين هذه الآثار نجد ما يلي:

1.3. أثر الفساد على الاستقرار السياسي: إن الفساد الكبير في النظام السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بقمع الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، وتجاهل حكم القانون، بالإضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يتم التأكيد على أن غياب الشرعية لا يُبرر محاولات تغيير النظام السياسي، أو نظام الحكم باستخدام أساليب وطرق غير قانونية مهما بلغ البلد المعني من الفساد، فقد شهدت العديد من الدول العربية تقاعسا للفساد فيها، ما أدى إلى انفجار الأوضاع وخروج الشعوب إلى الشارع، فيما يُعرف بثورات الربيع العربي سنة 2011، مطالبين باستعادة الشرعية الشعبية بالطرق السلمية².

¹وليد لعماري، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، المجلد 7، 2020، ص 199.

²عبد القادر بلخضر، آليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الرشيد، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 2، المجلد 5، 2014، ص 66.

2.3. أثر الفساد على العلاقات الدولية: يمكن أن ينعكس الفساد المتشفي في الدولة على علاقاتها الدولية، وبالتالي انعزالها عن المجتمع الدولي، خاصة إذا تم فرض عقوبات دولية* عليها، ما سيؤثر بالضرورة على جميع القطاعات الحيوية في الدولة.

3.3. أثر الفساد على شرعية نظام الحكم: يُقصد بشرعية نظام الحكم القبول الطوعي لمؤسسات الحكم من قبل المواطنين، وقبول الشخصيات القيادية السياسية، فالفساد يؤثر سلبا على شرعية نظام الحكم بشكل كبير¹. فعندما ينتشر الفساد في النظام السياسي يؤدي إلى زعزعة الثقة في الحكومة والمؤسسات الحكومية، وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية لهم، وبالتالي فإن الفساد يُشكّل تهديدا خطيرا لشرعية نظام الحكم وقدرته على تحقيق مصالح المواطنين والمجتمع بشكل عام.

4. الآثار المالية: إحدى الآثار البارزة للفساد بجميع أشكاله تكمن في التأثير المالي، حيث يتعرّض النظام المالي للدولة لتأثير مباشر أو غير مباشر جراء هذا الظاهرة، يتجلى ذلك من خلال الفساد في القطاعين العام والخاص، حيث يتفاعلان ويؤثران سلبا على النظام المالي للدولة ككلّ، سواء عبر تهريب الأموال أو تحويلات غير مشروعة للعملة الصعبة، مما يقلص من السيولة المالية ويُضعف القدرة الشرائية. كما يلاحظ تضرر القطاع الخاص بفعل الرشاوى والاختلاس واستغلال السلطة، ما يؤثر على مداخل القطاع الخاص، وبالتالي انخفاض التدفق المالي إلى ميزانية الدولة، ومنه تقليص إيرادات الدولة، كما يتأثر التوازن المالي للدولة بسبب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالفساد، إذ يتم ضخ الأموال الفاسدة في الاقتصاد وبالتالي تؤثر سلبا على التوازن المالي². كما يؤدي الفساد إلى تبديد الموارد المالية للدولة في مشاريع وهمية أو مشاريع غير فعّالة، مما يقلل الاستفادة المجتمعية الحقيقية من الأموال المخصصة لذلك.

*العقوبات الدولية، تمثل مجموعة من القرارات التي تصدرها الحكومات والمنظمات الإقليمية بالتعاون مع البلدان متعددة الأطراف، بهدف حماية مصالح الأمن القومي والحفاظ على القانون الدولي، وصون السلام والأمن العالمي، حيث تشمل هذه القرارات وضع قيود اقتصادية وتجارية ودبلوماسية. فوفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن الجهة الوحيدة التي تحظى بصلاحيّة تطبيق هذه العقوبات هو مجلس الأمن الدولي فقط.

¹ عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري تجاري سياسي اجتماعي ثقافي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2008، ص 79.

² وليد لعماري، مرجع سبق ذكره، ص 201.

وباعتبار الفساد ظاهرة عالمية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاديات الوطنية والعالمية، يرى بعض الاقتصاديين من جهة أخرى أنه يمكن أن يكون للفساد تأثيرات مزدوجة على بعض مؤشرات الاقتصاد، مثل النمو الاقتصادي والاستثمار ومعدل التوظيف وغيرها من المؤشرات، وبالتالي فإنّ التحليل الصحيح لآثاره المحتملة قد تساهم في تكوين أرضية صلبة لتطوير خطط واستراتيجيات فعّالة للحدّ منه من خلال فهم عميق لهذه الآثار.

• **أثر الفساد على النمو الاقتصادي:** تفترض روز أكرمان* (Rose-Ackerman) في دراستها سنة 2008 أن الفساد يُسبب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، ويحبط الجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر في المجتمعات. على عكس ذلك، وجدت أن عدم المساواة أيضا يتسبب في زيادة الفساد، وبالتالي فإنّ اتجاه السببية يسير في كلا الاتجاهين، فعندما ينتشر الفساد في المجتمع يستخدم عدد قليل من الناس وهم الأثرياء سلطتهم لتعزيز مكاسبهم الشخصية على حساب غالبية السكان، ونفس الأمر يحدث بالنسبة للموارد والإعانات التي يقصد توزيعها على أولئك الذين يحتاجونها في المجتمع، فيتم الاستيلاء عليها دون أن يستفيد منها مستحقيها، هذا ما يخلق فجوة بين المسؤولين والناس العاديين، وبالتالي هذا ما يدفع الفقراء غالبا إلى البحث عن وسائل بديلة وربما غير مشروعة لزيادة مصادر دخلهم، أي يمكن القول أن عدم المساواة تخلق نوعا من عدم الاستقرار في المجتمع¹، هذا الأخير قد يظهر في عدة أشكال مثل التغييرات المتكررة في الحكومات أو زيادة معدلات الجريمة، ما يؤدّد نوعا من عدم اليقين لدى المستثمرين ويُقلّل من الإنتاجية، وبالتالي يُقلّل من النمو الاقتصادي، فمن المتفق عليه بشكل عام في الأدبيات أن الفساد له تأثير سلبي على توزيع الدّخل وبالتالي تعزيز عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص، ما يزيد من عدم التّوزيع العادل للدّخل، وهو ما يؤثّر سلبا على النمو الاقتصادي². غير أن هناك من يرى أن عدم المساواة وغياب التّوزيع العادل للدّخل لا يكون له دائما آثارا مثبّطة للنمو الاقتصادي، فقد أكد (Petersen)* في دراسته سنة 2015، بأنّ عدم المساواة يمكن أن يكون لها آثارا ايجابية على النمو الاقتصادي، لأنّ

*سوزان روز أكرمان (Susan Rose Ackerman)، أستاذة فخريّة في القانون والعلوم السياسية بجامعة ييل، خبيرة في الفساد السياسي والتنمية والقانون الإداري والسياسة التنظيمية.

¹Susan Rose-ACKERMAN, *Corruption and Government*, International Peacekeeping, N° 3, Vol 15, 2008, pp. 328-331.

²Pak HONG MO, *Corruption and Economic Growth*, Journal Of Comparative Economics, N° 1, Vol 29, 2001, p. 67.

*يعتبر (Thieb PETERSEN) مختصا في الاقتصاد ودراسات الاقتصاد الكلي، درس في ألمانيا وتولى منصب مساعد باحث في معهد الاقتصاد النظري في ألمانيا، أصبح لاحقا محاضرا في الاقتصاد.

الطبقة الثرية ذات الدخل الأعلى في المجتمع يمكن أن تستخدم أموالها غير الشرعية في استثمارات كبرى في الدولة، وبالتالي المساهمة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، كما أشار (Petersen) أن عدم المساواة أدت إلى تحقيق مستويات عالية في النمو الاقتصادي خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي¹. وبالرغم من وجود جدال مستمر حول مدى تأثير عدم المساواة على معدلات النمو الاقتصادي بالسلب أو الإيجاب، إلا أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية تدعم الرأي الأول، أي أن عدم المساواة يعيق بشكل كبير تطور معدلات النمو الاقتصادي.

• **أثر الفساد على الاستثمار:** يُطلق مصطلح الاستثمار على جميع الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات، حيث يُعتبر الاستثمار في البنية التحتية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للدول النامية، لأن البنية التحتية تُوفّر للمنتجين فرصة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تُحفّز النشاط الاقتصادي بشكل مباشر. كما ينتج عن الاستثمار في التعليم عمالة ماهرة ومدربة بشكل جيد، بينما يؤدي الاستثمار في البحوث الزراعية مثلاً إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، فقد أكد العديد من المفكرين الاقتصاديين أن المستثمرين الأجانب غالباً ما يترددون عندما يطلب منهم المسؤولون العموميون الرشاوى مقابل تسهيل الحصول على تراخيص الاستثمار، حيث يُعتبر الفساد مصدراً لعدم اليقين بالنسبة لهؤلاء المستثمرين والشركات²، كما يُعتبر الفساد السياسي أو كما يُطلق عليه بمصطلح "الفساد الكبير" عقبة لتعطيل المصادقة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الدولة، حيث أنه قد يتم تفضيل مشاريع معينة على مشاريع أخرى نتيجة للرشوة، وبهذا فإن الفساد يتسبب في إيقاف المكاسب العامة مقابل المكاسب الشخصية³. ورغم احتدام النقاش حول مدى تأثير الفساد على الاستثمار، إلا أن معظم الدراسات والمؤلفات الموجودة حول هذا الموضوع، تؤكد بشدة الفكرة القائلة بأن الفساد يعرقل تنامي الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية.

¹Thieb PETERSEN And Ulrich SCHOOF, **The Impact Of Income Inequality On Economic Growth**, Future Social Market Economy, N° 5, 2015, pp. 2-3

²Daniel Agale KOLGO, **The Impact Of Corruption On Economic Growth In Developing Countries – An Econometric Analysis**, Master's Thesis, Msc. International Public Management and Public Policy, Faculty Of Social Sciences, Erasmus University Rotterdam, HOLLAND, 2018, p. 19.

³Vito TANZI and Hamid DAVOODI, **Corruption, Public Investment and Growth**, International Monetary Fund, Washington, USA, 1997, p. 6.

• **أثر الفساد على التوظيف:** إن تأثير الفساد على معدلات التوظيف يظهر بوضوح من خلال زيادة مشكلة البطالة وانخفاض معدلات التوظيف في معظم دول العالم، ينتج هذا التأثير انطلاقاً من تأثير الفساد على نوعية وكمية الاستثمارات، حيث أنه يزيد من تكاليف الإنتاج بسبب المدفوعات غير القانونية للموظفين الحكوميين في شكل رشاوى مثلاً، هذا يؤدي إلى زيادة التكاليف الإجمالية للمستثمرين، ويُقلل من القدرة على خلق وظائف جديدة في الاقتصاد¹. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفساد على توجيه الاستثمار نحو المشاريع غير المنتجة أو ذات الإنتاجية المنخفضة، التي لا تُساهم في خلق وظائف كبيرة من شأنها امتصاص مشكلة البطالة، وبالتالي الصعوبة في وضع استراتيجيات فعّالة لمكافحة ظاهرة البطالة، كما أن الفساد يُعتبر الحاجز الرئيسي الذي يعيق تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية بفعالية، حيث يتم توجيه معظم الأموال المخصصة لهذا البرنامج نحو جيوب وحسابات رجال السلطة، الذين يستغلون مناصبهم الحكومية وسلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية².

ونتيجة لكل ما سبق، فإن انتشار الفساد يعيق عملية التنمية الحقيقية للدول، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة بشكل أوسع.

المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد

لمكافحة الفساد توجد العديد من الآليات التي يمكن تطبيقها على المستويات المختلفة للدولة والمجتمع لضمان نزاهة المعاملات والحد من سوء استخدام السلطة، ومن بين هذه الآليات نجد:

1. التدوير الوظيفي: يُقصد بالتدوير الوظيفي النقل المنظم للموظفين من وظيفة إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهو عبارة عن أسلوب إداري يهدف إلى تطوير أداء الموظفين وخلق روح التنافس بينهم، بالإضافة إلى أنه يُعتبر أحد الأساليب المُتبعة لتعزيز الشفافية والحد من

¹ إسراء سعد فهد وآخرون، تأثير الفساد على البطالة في العراق للمدة 2003-2020، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 2، 2021، ص 175.

² جنان عبد الرزاق فتاح، أثر الفساد الإداري والمالي في تفاقم مشكلة البطالة في العراق، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، العدد 1، المجلد 2، 2022، ص 223.

استفحال الفساد¹، بحيث أنه كلما طالّت مدّة بقاء الموظّف في نفس المنصب يكون قد أوجد شبكة مصالح متينة تحول دون إمكانية الإصلاح.

2. تعزيز الشفافية: ويُقصد بها مشاركة المعلومات مع الجمهور والتصرّف بطريقة مكشوفة، حيث تُساهم في تبسيط الإجراءات و إزالة العوائق البيروقراطية، كما أنها تُساهم في الحدّ من تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه وخلق الثقة بين المواطنين ومسؤوليهم².

3. قانون إقرار الذمّة المالية: يُعتبر هذا القانون أحد أهم الآليات لمكافحة الفساد والحدّ من انتشاره، حيث أنّ الإفصاح المالي يحدّ من تضارب المصالح بين الممتلكات الخاصّة بالموظّف ومنصبه الوظيفي، غير أنّ عدم التطبيق الفعلي لهذه القوانين في الدّول النامية و خاصّة العربيّة منها، يجعل الوصوليين يدفعون أموالاً طائلة للحصول على المناصب، يقينا منهم أنّ هذه الأخيرة هي وسيلة للثراء الفاحش وتحقيق مصالحهم الشخصيّة غير القانونية أو غير المشروعة³.

4. الرقابة المالية: و هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تقوم بها هيئات مختصّة للتأكد من التنفيذ الفعلي الصّحيح للخطط الموضوعة، ودراسة الانحرافات لمعرفة أسبابها وطرق تصحيحها⁴، حيث تلعب الرقابة المالية دوراً رئيسياً لكشف الفساد والحدّ من تفشّيه من خلال كشف التلاعبات المالية وتبيد الأموال العمومية وغيرها.

5. مبدأ المساءلة: ويعني ذلك مساءلة الموظّفين والمسؤولين في الدّولة بشأن نتائج واجباتهم المهنية الموكّلة لهم، من خلال تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعة تنفيذها، وتحميلهم جميع المسؤوليات للأخطاء المحتمل وقوعها⁵، هذا من شأنه أن يكشف جميع الكواليس ويحدّ من انتشار الفساد.

¹ محمد العلي وعماد العمر، التدوير الوظيفي وأثره على الفساد الإداري لدى موظفي القطاع الحكومي في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 3، المجلد 40، 2018، ص ص 324-325.

² نوبس نبيل وصرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتنبيه وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر بحسب القانون رقم 06-01، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 1، 2018، ص ص 155-156.

³ سامية حمريش، مرجع سبق ذكره، ص 287.

⁴ عبلة ورغي، دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي في الجماعات الإقليمية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 1، المجلد 10، 2021، ص 292.

⁵ محمد فلاق وسميرة حدو، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري - تجارب دولية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 1، المجلد 1، 2015، ص 14.

6. الإدارة الإلكترونية: تُعتبر الإدارة الإلكترونية آلية فعّالة للحدّ من الفساد في المجتمعات، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد من كفاءة وفعالية وشفافية الحكومة فيما تُقدّمه من خدمات لمواطنيها بكل عدالة ومساواة¹.

¹ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9، المجلد 5، 2016، ص 241.

المبحث الثالث: طرق ومؤشرات قياس الفساد

تُعدّ طرق ومؤشرات قياس الفساد من أدوات التحليل والتقييم الأساسية التي تُساهم في فهم طبيعة ومدى الظاهرة، حيث تُعتبر هذه الطرق أدوات لتقدير مستوى الفساد ورصده بشكل دوري ومنهجي، إذ تعمل هذه الطرق والمؤشرات على توفير بيانات قيمة تساعد في اتخاذ قرارات فعّالة وتطوير استراتيجيات موثوقة لمكافحة الفساد.

تُشكّل عملية قياس الفساد تحديًا كبيرًا أمام الباحثين وحتى الدول والمنظمات، وذلك راجع إلى الأشكال المختلفة والمتنوعة التي يتخذها، بالإضافة إلى الخصائص التي يميّز بها، فمهما تطورت المؤشرات المستعملة في قياسه، إلا أنّ أحد أبرز خصائصه المتمثل في السرية والتّمويه يحول دون إعطاء نتائج دقيقة لهذا المقياس.

ومن أجل ذلك، يهدف هذا المبحث إلى استعراض وتحليل مختلف الطرق المستخدمة لقياس ورصد الفساد، بالإضافة إلى التطرّق لمختلف المؤشرات الرئيسية التي تُستخدم لقياس مستوياته في القطاعات المختلفة. سيتم التركيز على أهمّ المؤشرات التي تصدر عن هيئات ومنظمات دولية كبرى على غرار البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة النزاهة العالمية، بالإضافة إلى تقديم أهداف كل مؤشر. من هذا المنطلق، فقد تناول المبحث الثالث من هذا الفصل أهمّ الطرق المنتهجة لقياس الفساد، إضافة إلى أبرز المؤشرات المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: طرق قياس الفساد

تُعدّ طرق قياس الفساد أمرا حيويًا لفهم وتحليل مدى الشفافية والنزاهة في المؤسسات والمجتمعات، حيث تعتمد هذه الطرق على أساليب ومؤشرات مختلفة تؤدي إلى إعطاء صورة شاملة لمستوى الفساد في مجتمع معين.

1. طريقة البيانات الكلية للاقتصاد: يمكن قياس الفساد بالاعتماد على عدّة مؤشرات مرتبطة

بيانات الاقتصاد الكلي، فالاعتماد على مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها يعطي صورة عن مدى جذب البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن أن يكشف عن مستوى الثقة في البيئة الاقتصادية ومدى تأثرها بالفساد. بالإضافة إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي

يقيس درجة حرّية الاقتصاد في دولة معينة، حيث يمكن أن يعكس مستوى الفساد من خلال تقييم مدى تدخل الحكومة في الأعمال التجارية والاقتصادية، يمكن أيضا أن يعطي نمو القطاعين العام والخاص صورة حقيقية عن مدى تفشي ظاهرة الفساد في البلد. كما يعتبر تحليل إدارة الديون العامّة والإنفاق الحكومي ومؤشرات الفقر والبطالة معايير معتمدة لقياس مدى استفحال ظاهرة الفساد، فارتفاع معدّلات البطالة والفقر قد يكون مؤشرا على ارتفاع مستويات الفساد، حيث تُشير الدّراسات التي قام بها البنك الدولي سنة 2000 إلى أن النسبة التي تُنفقها الأسر الفقيرة من دخلها في شكل رشاوى يتجاوز النسبة التي تُنفقها العائلات الغنية، وبالتالي تعميق مشكلة الفقر لدى هؤلاء¹.

2. طريقة دراسات وبحوث المنظمات الدولية: تقوم العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تُعنى بتقييم ظاهرة الفساد بدراسات بحثية دورية تقوم على تطوير مؤشرات كميّة لقياس هذه الظاهرة، حيث يمكن تقسيم هذه الدّراسات إلى نوعين: النوع الأول يعتمد على طلب دول الأعضاء من المنظمات الدولية لتدعيم جهودها في مكافحة الفساد ومعرفة مواطنه، أما النوع الثاني فهي دراسات تقوم بها هذه المنظمات الدولية بشكل مستقل دون تلقّي أي طلب من تلك الدول². كما تستند معظم الدّراسات التي تقوم بها هذه المنظمات على جمع وتحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمختلف جوانب الفساد، وتقديم تقارير ميدانية، حيث يتم جمع المعلومات من الأشخاص المعنيين والمؤسسات والشركات الدولية لفهم الوضع حول درجة تعقيد الإجراءات الحكومية للاستثمار، وتقديم صورة شاملة انطلاقا من انطباعاتهم حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في هذه البلدان. كما يُطلب من لجنة من الخبراء تقييم اتجاهات الفساد وأنماطه في بلد ما أو مجموعة من البلدان³، اعتمادا على البيانات المُجمّعة ثم الخروج بجملّة من التّحليل والتّوصيات للحدّ من هذه الظّاهرة ومن آثارها الوخيمة على اقتصاديات الدول.

3. طريقة البيانات المجمعّة من مصالح الضّرائب: تتّجه طريقة جمع البيانات من خلال الضّرائب إلى الاستفادة من معلومات مؤسّسات الضّرائب والمؤسّسات المرتبطة بها، لتسليط الضّوء على

¹ محمد وارث، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8، المجلد 5، 2013، ص 91.

² علي خلفي وعبد القادر خليل، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته: دراسة اقتصادية حول الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، المجلد 46، 2009، ص 252.

³ دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة، تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة الأمم المتحدة، فيينا، النمسا، 2018، ص 20.

جرائم مثل الغش والتهرب الضريبي والعمليات المالية غير المبررة وغير المشروعة من خلال السجلات، ومع ذلك يجب التّويه إلى أنّ هذه الجرائم المسجّلة تُمثّل جزء فقط من الجرائم الفعلية، فحسب دراسة أجرتها منظمة النزاهة المالية العالمية، تبين أن حجم التهرب الضريبي في البلدان النامية بين سنتي 2002 و2006 قد بلغ ما بين 98 و106 مليار دولار سنويًا¹.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفساد

توجد العديد من المؤشرات الشهيرة عالمياً والتي تمّ تطويرها من قبل منظمات عالمية وإقليمية ومحلية، حكومية وغير حكومية، لقياس مستويات الفساد في مختلف دول العالم، هذه المؤشرات تقدّم صورة شاملة لحجم الفساد، بالإضافة تبيان حجم الجهود المبذولة في مكافحته في مختلف الدّول عبر مختلف أنحاء العالم.

في هذا المطلب سنستعرض أبرز هذه المؤشرات الصّادرة عن هيئات ومنظمات كبرى، على غرار منظمة الشّافية الدّولية ومجموعة البنك الدّولي، بالإضافة إلى منظمّة النزاهة العالمية.

1. مؤشّر الحوكمة العالمي (WGI)* : يصدر مؤشّر الحوكمة العالمي أو كما يُسمى بالمؤشرات

العالمية لإدارة الحكم عن طريق مجموعة البنك الدولي منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا، و تضمّ تقاريره بيانات أكثر من 200 دولة حول العالم². منذ سنة 2002 بدأ إصدار هذا التقرير سنويًا بعدما كان يصدر كل سنتين. في هذا الإطار سعى البنك الدولي إلى إيجاد مجموعة من البيانات الكميّة، التي من خلالها تتمّ عملية قياس جودة وفعالية الحوكمة في دول مختلفة حول العالم اعتماداً على ستّة مؤشرات، وهي كالتّالي:

1.1 مؤشّر التّعبير والمساءلة: هذا المؤشّر يعبر عن مدى الحرّية المتاحة لسكان الدّولة، وتجميعه

يعتمد على أكثر من 30 مصدراً للبيانات، قيمه تتراوح بين (2,5-) و(2,5)، حيث كلّما اقتربت

¹ تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرير مجلس حقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 2016، ص 8.

*Worldwide Governance Indicators (WGI)

² بوالديّة بوراس وجميلة قودو، واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 7، المجلد 1، 2018، ص 57.

القيمة من (2,5-) دلّ ذلك على أداء ضعيف لمؤشر الحوكمة، وكلما اقتربت قيمته من (2,5) دلّ على قوة أداء مؤشر الحوكمة.

2.1. مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر احتمالية زعزعة الاستقرار السياسي والإرهاب والعنف لأسباب سياسية، من خلال المظاهرات، الاعتصامات، الصراع الطائفي... إلخ. حيث تتراوح قيمته أيضا بين (2,5-) و(2,5)، وكلما اقتربت من (2,5) دلّ ذلك على أداء قوي في مؤشر الحوكمة والعكس صحيح.

3.1. مؤشر فعالية الحكومة: هذا المؤشر يقيس جودة الخدمات العامة والمدنية المقدمة ودرجة استقلاليتها عن الضغوطات السياسية، فضلا عن نوعيّة وصياغة وتنفيذ السياسات، ومدى التزام الحكومة بها¹. كما أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (2,5-) للأداء الضعيف و(2,5) للأداء القوي.

4.1. مؤشر الجودة التنظيمية: يُعبّر هذا المؤشر عن تقدير مدى قدرة السلطات الحكومية على وضع وتنفيذ تشريعات وأنظمة متينة تُعزّز من نمو وتشجيع القطاع الخاص، حيث أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (2,5-) و(2,5).

5.1. مؤشر سيادة القانون: هو مؤشر يظهر مدى الثقة التي يمتلكها أفراد المجتمع والشركاء في نظام القوانين والالتزام بها، ويتضمّن هذا المؤشر عدّة جوانب مثل حرية تنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية²، وهو يعكس مستوى الاستقرار والتنظيم في المجتمع، وتأثير ذلك على الثقة والاستثمارات وتطور الاقتصاد، كما يأخذ هذا المؤشر قيما تتراوح بين (2,5-) للأداء الضعيف لمؤشر الحوكمة و(2,5) للأداء القوي.

6.1. مؤشر مراقبة الفساد: يظهر هذا المؤشر مقدار الاستحواذ الشخصي الذي يمكن أن يحققه الفاعلون في ممارسة السلطة أو الوظيفة، وهذا يشمل كلا من الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن التلاعب بالامتلاكات العامة للدولة من قبل الإطارات أو حصولهم على مكاسب خاصّة،

¹ مؤشرات مكافحة الفساد، متوفر على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/mwshrat-mkafht-alfsad>

² مؤشرات الحوكمة العالمية، متوفر على موقع البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>

وهو مثل المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر الحوكمة العالمي، حيث يأخذ قيما تتراوح بين (-2,5) وهي ترمز إلى ضعف الأداء و(2,5) وهي ترمز إلى أداء قوي¹.

2. المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)* : بدأ إصدار هذا المؤشر عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية تتناول قضايا التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، وذلك بالاستناد على نموذج إحصائي يقوم بحساب المخاطر، وقد تم إدراج هذا المؤشر في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) عام 2001. ويتضمن مؤشر دليل المخاطر القطرية ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر وهي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يمثل 50% من المؤشر الإجمالي؛
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية الذي يمثل 25% من المؤشر الإجمالي؛
- مؤشر تقييم المخاطر المالية الذي يمثل 25% من المؤشر الإجمالي.

إن المجموعات الثلاثة تحتوي على 22 متغيراً، حيث تشمل المجموعة الأولى للمخاطر السياسية على 12 متغيراً و100 نقطة مخاطر، في حين المجموعتين الثانية والثالثة تحتويان على 5 متغيرات و50 نقطة مخاطر في كل مجموعة، وكل مجموعة تحتوي على متغيرات فرعية. تشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية، ويتم حساب المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية من خلال أخذ متوسط نقاط المخاطر للمجموعات الثلاثة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر التجميعي بين صفر (0) نقطة للمخاطر المرتفعة للغاية، و100 نقطة للمخاطر المنخفضة للغاية². ويمكن إيجاز مجالات درجة المخاطرة في الجدول التالي:

الجدول (01): المخاطر القطرية ودرجاتها المئوية

درجة المخاطر	قيمة المؤشر
مرتفعة جدا	من 0 إلى 49,9
مرتفعة	من 50 إلى 59,9
معتدلة	من 60 إلى 69,9
منخفضة	من 70 إلى 79,9
منخفضة جدا	من 80 إلى 100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: شوقي جباري، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، ص 77.

¹ محمد محمد السيد راضي ومحمد أصيل شكر، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 2، المجلد 21، 2020، ص 94.

* International Country Risk Guide (ICRG)

² أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

3. مؤشّر مدركات الفساد (CPI)* : هو تقرير سنوي يصدر عن منظمة الشّفافية الدّولية* منذ سنة 1995، يستند إلى تحليلات واستبيانات تقييمية تهتمّ بمكافحة الفساد (أسئلة ذات صلة بسوء استخدام السّلطة لتحقيق مصالح خاصة)، يعمل هذا المؤشّر على تصنيف الدّول حسب مستوياتها من الفساد في القطاع العام ورجال السّياسة، ويعتمد على بيانات توقّرها مؤسّسات مستقلة متخصصة في تحليل مناخ الأعمال ونوعية الحوكمة، تتراوح قيمة مؤشّر مدركات الفساد بين صفر (0) و100 نقطة، حيث تدلّ القيم العالية على انعدام مظاهر الفساد وندرته، بينما تشير القيم الدّنيا إلى وجود مستويات أعلى من الفساد¹.

كما يغطي مؤشّر مدركات الفساد عدة جوانب نذكر منها²:

- الرّشوة؛
- تحويل الأموال العامّة إلى غير مقاصدها؛
- استغلال المناصب من طرف المسؤولين دون عقاب؛
- عدم قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام؛
- البيروقراطية في القطاع العام والتي من شأنها أن تزيد من الفساد؛
- المحاباة في التّوظيف؛
- غياب القوانين التي تضمن محاسبة المسؤولين ومساءلتهم عن مصدر أموالهم؛
- عدم توفير حماية قانونية للمبلّغين عن جرائم الفساد والرّشوة؛
- عدم القدرة على الوصول إلى المعلومة التي تتعلّق بالشّؤون العامّة؛
- استحواذ أصحاب المصالح الشخصية الضّيقة على الدّولة وأجهزتها.

*Corruption Perceptions Index (CPI)

*منظمة الشّفافية الدّولية (Transparency International)، وهي منظمة دولية غير حكومية تعنى بقضايا الفساد بمختلف أنواعه، تأسست سنة 1993، مقرها الرئيسي في برلين بألمانيا، تصدر تقريرها الشهير سنويا تحت عنوان مؤشّر الفساد، وهو عبارة عن دراسة مقارنة لمعظم دول العالم من حيث درجة انتشار الفساد فيها.

¹ حمزة ضويفي وعبد القادر بوكريدي، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، المجلد 12، 2020، ص 50.

² بودالية بوراس وجميلة قودو، أثر الفساد على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2003-2019)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 15، 2022، ص 1310.

انتقد هذا المؤشر كثيرا بسبب تفحصه للفساد بشكل عام دون تحديد مصادره الحقيقية، مما ساهم في فشل جهود الدول والحكومات والمنظمات الدولية في إصلاح الوضع، ووضع خطط فعّالة لمكافحته، كما يركّز هذا المؤشر على صعوبات الأعمال في الدول والفساد الصغير متجاهلا الفساد الكبير، مما يفسّر تقدّم دولا تعرف بانتشار الفساد الكبير فيها في تصنيفاته السنوية¹، وعلى الرغم من هذه العيوب، إلا أن هذا المؤشر ساهم بشكل كبير في رفع مستوى الاهتمام بمكافحة الفساد من قبل الحكومات ووضعها في أجنداتها السنوية، والعمل على الحدّ من انتشاره تفاديا لأضراره الوخيمة على جميع القطاعات.

4. مؤشر دافعي الرشوة (BPI)* : طوّرت منظمة الشفافية الدولية مؤشرها الثاني، الذي يُعنى

بقياس مستويات الفساد بعد المؤشر الأول "مؤشر مدركات الفساد" الذي حظي بثقة كبيرة من طرف الدول والحكومات، حيث يهدف هذا المؤشر إلى تغطية جوانب الضعف في المؤشر الأول، كما يُركّز على قياس مدى انتشار الرشوة في النشاط الاقتصادي عبر دول العالم، ومدى احتمال ارتشاء شركاتها في الخارج، من خلال تجميع البيانات من مصادر الرشوة تحديدا، أي تقوم هذه المنظمة بتكليف مؤسسات خاصّة تعمل على جمع البيانات من الميدان عن طريق الدراسات الاستقصائية، وتوجيه الاستبيانات إلى المديرين التنفيذيين للشركات²، حيث يتمّ تقديم تقييمات لمدى انخراط هذه الشركات في ممارسات الرشوة في بلدان معيّنة، ويتمّ تصنيف الدول وفق هذا المؤشر حسب درجة تورّط الشركات في دفع الرشوة أثناء إجراء معاملاتها الإدارية وصفقاتها الاقتصادية³، إنّ هذا التقرير يصدر بشكل غير منتظم، حيث صدر فقط في السنوات (1999, 2002, 2006, 2008, 2011)، وهذا راجع لتكاليفه المرتفعة، وحاجته الكبيرة للوقت للقيام بالمسح الميداني.

5. مؤشر النزاهة العالمي (GII)* : يصدر التقرير العالمي للنزاهة عن منظمة النزاهة العالمية

(منظمة غير حكومية)، تتخذ من العاصمة الأمريكية "واشنطن" مقرا لها، تختلف هذه المنظمة

¹مصطفى خواص، طرق وآليات قياس الفساد في العالم، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 4، المجلد 2، 2015، ص 394.

*Bride Payers Index (BPI)

²عبد الحفيظ بوخرص وسمير بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 253.

³مؤشر دافعي الرشوة، تقرير سنة 2011، منظمة الشفافية الدولية، برلين، ألمانيا، 2011، ص 2.

عن منظمة الشفافية الدولية، كون أن هذه الأخيرة تُركّز نشاطها حول مدى انتشار الفساد في دول العالم، أما منظمة النزاهة العالمية فتركيزها ينصبّ حول تقييم الإجراءات المضادة للفساد، وتحليل آليات منع استغلال السلطة وتوفير معلومات صحيحة للمواطنين، بالإضافة إلى توليد أدلة قابلة للتنفيذ لاستخدامها في تصميم وتنفيذ مبادرات أكثر فعالية لمكافحة الفساد. يتم حساب هذا المؤشر وجمع بياناته اعتماداً على التقارير الصحفية المحلية وآراء الخبراء المحليين، بالإضافة إلى بعض الدراسات الاستقصائية عالية الجودة، ويتكوّن هذا المؤشر من ستة مؤشرات فرعية وهي:¹

- المنظمات غير الحكومية، المعلومات العامة ووسائل الإعلام؛
- الانتخابات؛
- الحكومة، تضارب مصالح الوقاية وعمليات مراقبة الأرصد؛
- الإدارة العامة والاحترافية؛
- الإشراف والسيطرة الحكومية؛
- الإطار القانوني لمكافحة الفساد، النزاهة القضائية، ومهارة تطبيق القانون.

يحتوي كل مؤشر من المؤشرات السابقة على عدد من المؤشرات الفرعية، حيث بلغ مجموع هذه المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الإجمالي حوالي 300 مؤشراً. تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و100 نقطة، حيث تدلّ القيم العالية على قوّة الإجراءات المضادة للفساد في الدّول، بينما تشير القيم الدّنيا (أقل من 60 نقطة) إلى ضعف هذه الإجراءات، كما يتمّ التقييم وفق هذا المؤشر على خمس درجات: قوي جداً، قوي، معتدل، ضعيف، ضعيف جداً.²

ومع ذلك، يُعاب على هذا المؤشر أنّه يأخذ المؤشرات الفرعية الستّة سابقة الذكر بنفس القدر من الأهمية، ولا يعتبر وجود تفاوت في الأهمية بينها، كما أنّه يُركّز على القطاع العام مهملاً القطاع الخاص في دراسته. وقد تم غلق المنظمة نهاية سنة 2023 بعد 18 سنة عمل حسب ما أعلنت عنه هذه الأخيرة في موقعها الرسمي على شبكة الانترنت.³

¹مصطفى خواص، مرجع سبق ذكره، ص396.

² The Global Integrity Report : 2011 Methodology White Paper, Global Integrity, Washington, USA, March 2012, p. 5.

³Announcing Global Integrity's Wind Down, Available On The Global Integrity Website, Viewed On 12/29/2023, On The Link: <https://www.globalintegrity.org/>.

خلاصة الفصل

لقد تناول الفصل الأول موضوعاً أساسياً يمثل أحد التحديات التي تواجه المجتمعات والاقتصاديات حول العالم، وهو ظاهرة الفساد، حيث بدأنا رحلتنا باستعراض تعاريف مختلفة لهذه الظاهرة من عدّة جوانب، والتي اتّفتت على تصويره على أنه سوء استخدام السّلطة من طرف الأفراد لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة على حساب المصلحة العامّة، وقد استندنا في هذا التعريف إلى العديد من التشريعات العربية وتعريفات المنظّمات الدّولية، وبعضاً من الخبراء الاقتصاديين والقانونيين، كما تمّ تحديد أهمّ أنواعه وخصائصه، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة التي يظهر بها.

إضافة إلى ذلك فقد تطرّق هذا الفصل إلى أهمّ الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد، حيث قمنا بتسليط الضّوء على الأسباب والعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وغيرها من الأسباب والعوامل التي تلعب دوراً مهماً في تشجيع وانتشار هذه الظاهرة. لقد كان هذا الفصل فرصة لتسليط الضّوء على تأثيرات الفساد على مجتمعاتنا واقتصادياتنا، خاصّة هذه الأخيرة، فقد لوحظ أنّه يؤثّر بشكل واضح على الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمالية للدول، من خلال تأثيره على بعض المؤشّرات الاقتصادية مثل معدّلات النّمو الاقتصادي والاستثمار ومعدّلات التّوظيف.

كما تناولنا أيضاً من خلال هذا الفصل، أهمّ طرق قياس الفساد، كالاتماد على بعض المؤشّرات الاقتصادية والسّجّلات الضّريبية وبحوث المنظّمات الدّولية المهمة بهذا الشأن، بالإضافة إلى المؤشّرات المتعدّدة المستعملة في رصده وقياسه، مثل مؤشّر مدركات الفساد، ومؤشّرات الحوكمة الدّولية، ومؤشّرات النزاهة العالمية، وبعض المؤشّرات التي طورها البنك الدّولي بهذا الخصوص، والتي أبدت نجاعة كبيرة في تحديد مستويات ودرجات الفساد عبر مختلف أنحاء العالم.

أخيراً، نجدّد التأكيد على ضرورة النّصدي لظاهرة الفساد، والعمل على مكافحتها بجدية، فالجهود الجماعية والتّعاون الدّولي يمكن أن يكون له دوراً فعّالاً في التقليل من حدوثه والحدّ من انتشاره وتأثيراته السّلبية.

الفصل الثّاني:

مدخل نظري للتّمية

المستدامة

تمهيد

تعتبر التنمية المستدامة أحد أهم المفاهيم التي تُشكّل محور التفكير الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنّ مفهومها يقترن برؤية جديدة للتقدم، من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون التأثير الضار على الجانب البيئي والاستدامة البيئية للكوكب، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعتبر أسلوباً متكاملًا يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية.

من خلال هذا الفصل، سنبدأ بفهم جذور هذا المفهوم، حيث سنلقي نظرة على التطور التاريخي للتفكير في عملية التنمية، وكيف تطوّرت المفاهيم من التنمية الاقتصادية النمطية إلى التنمية المستدامة، وسنكتشف كيف أدركت المجتمعات أن التركيز الحصري على النمو الاقتصادي قد يكون مدمراً للبيئة والمجتمع، كما سنركّز على مفهوم التنمية المستدامة بشكل أعمق، من خلال التطرق للمنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وحتى الديني، بالإضافة إلى منظور المنظمات الدولية المهتمة بقضايا البيئة، سنطرق أيضاً إلى أهم أهداف التنمية المستدامة وخصائصها. علاوة على ذلك، سنستعرض مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى أهم النظريات التي تناولت هذه القضية منذ القرن العشرين.

في الختام، سنتناول كيفية تكريس مفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي، وأهم المؤشرات الكمية والنوعية المطوّرة لقياسها. وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها ونظرياتها.

المبحث الثالث: تكريس التنمية المستدامة في القانون الدولي ومؤشرات قياسها.

المبحث الأوّل: ماهية التّمية المستدامة

التّمية المستدامة هي مفهوم يتجاوز حدود الزّمان والمكان، فهو يمتدّ عبر عقود وأجيال ويتجاوز القوالب التّقليدية للتّمية، إنّهُ مفهوم يجمع بين تطلّعات الجيل الحالي لتحقيق الرّفاهية وضمان استدامة هذه الرّفاهية للأجيال القادمة، كما أنّ التّمية المستدامة تُمثّل تحديًا أساسيا في عصرنا الحديث، حيث نشهد تزييدا مستمرا في الضّغوط على البيئة والموارد الطبيعية، بالتّزامن مع ارتفاع التّوسّع الاقتصادي وزيادة عدد السّكان، لهذا تجذب هذه القضية اهتمام العديد من الباحثين وصنّاع السّياسات في عصرنا الحالي.

من خلال هذا المبحث، سنبدأ بالنّظر في كيفية تطوّر مفهوم التّمية عبر العقود، من مجرد تحقيق النّمو الاقتصادي إلى تضمين الأبعاد الاجتماعية والبيئية. سننتج كيف أدرك العالم بأسره أنّ التّمية أكثر من مجرد الزّيادة في الإنتاجية والثّروة، ثم سننتقل لاستكشاف التّمية المستدامة كمفهوم حديث يتطلّب تحقيق التّوازن بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، سنطرّق أيضا إلى أهداف التّمية المستدامة الموضوعية من طرف منظمّة الأمم المتّحدة، وكيف تسعى إلى تحقيق النّقدّم الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة. أخيرا، سنناقش أهم خصائص وسمات التّمية المستدامة التي تميّزها عن التّمية التّقليدية العادية.

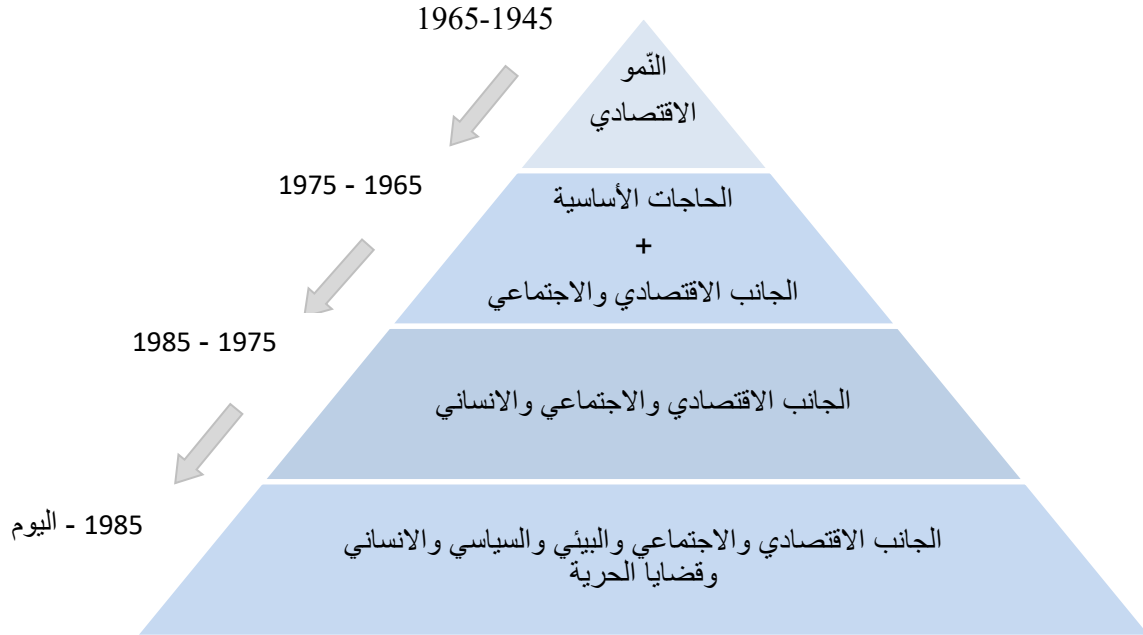
المطلب الأوّل: مراحل التطوّر التاريخي لمفهوم التّمية

في العصور القديمة لم يكن لدينا مفهوما محددًا للتّمية كما نعرفه اليوم، حيث أنّ الحضارات القديمة كانت تُركّز بشكل رئيسي على البقاء على قيد الحياة دون الاهتمام بالجوانب الأخرى، لكن بعد الحرب العالمية الثّانية، أصبح مصطلح التّمية أكثر أهميّة، خاصّة بعد أن نالت العديد من بلدان العالم استقلالها السّياسي، حيث سعت جاهدة على تحقيق استقلالها الاقتصادي أيضا.

في البداية كان الجانب الكمي محور اهتمام هذه الدّول، حيث كانت تعمل على رفع قدرة البلد على زيادة النّاتج القومي الإجمالي لتحسين معدّلات النّمو الاقتصادي، لكن مع مرور الزّمن بدأت تبرز أهمية التّركيز على التّوازن بين الاقتصاد والبيئة، وعلى ضرورة تلبية احتياجات الأجيال الحالية

دون التّضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم مراحل تطوّر مفهوم التّمية تاريخيا إلى أربعة مراحل كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (03): مراحل تطوّر مفهوم التّمية



Source: Patrick Brandful COBBINAH and Rosemary BLACK, **Reflections on Six Decades of Concept of Development: Evaluation and Future Research**, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol 13, No 7, 2011, p.142.

1. **مرحلة التّمية بوصفها مرادفا للنمو:** امتدّت هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن الماضي، حيث تمّ المزج بين مفهومي التّمية والنمو باعتبارهما من المرادفات¹، فقد تمّ تعريف التّمية خلال هذه الفترة على أنّها "الزيادة المستمرة في حصّة الفرد من الدّخل الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة"²، لذا فإنّ تحسين النمو كان الهدف الرئيسي لمعظم الدّول المستقلة حديثا حينها، حيث كان النهج التنموي خلال هذه الفترة يعتمد على إستراتيجية التّصنيع لزيادة مستويات التّوظيف، وبالتالي رفع حصّة الفرد من الدّخل الإجمالي، أي تحقيق معدّلات نمو مرتفعة، فقد كان يُعتقد أنّ رفع معدّلات النمو من شأنه القضاء على الازدواجية ومشكلة التّوزيع غير العادل للدّخل، وما يُسببه من تفاوتات اجتماعية،

¹Jennifer A. Elliott, **An Introduction to Sustainable Development**, Routledge Taylor and Francis group, Third edition, New York, USA, 2006, p.15.

²كمال زموري وآخرون، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967-2019، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 2، المجلد 3، 2019، ص 174.

كان يُعتقد أيضا أن معظم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ناتجة عن نمو الناتج القومي الإجمالي، كما أن فكرة العمل على رفع معدلات النمو خلال ذلك العقد من الزمن تمّ تصوّرها ضمن قطاع واحد، حيث تمّ التأكيد على دور الاستثمار في الأنشطة الحديثة باعتباره المحرك الرئيسي للنمو، وتمّ التركيز على الاستثمار في البنية التحتية والصناعة كقطاع مهم لتعظيم الناتج المحلي الإجمالي، وإهمال بقية القطاعات خاصة القطاع الزراعي، الذي كان يُنظر إليه على أنه قطاع سلبي لا تأثير له، وفي المقابل كان يُنظر للصناعة على أنها القطاع الذي من شأنه أن يسحب بقية القطاعات وراءه، كما أنه سيؤفّر فرصا بديلة للعمل بالنسبة لسكان الأرياف. كما تم الاعتماد خلال هذه الحقبة الزمنية على نظريات متعدّدة مثل: نظرية "الدفعة الكبرى" (Rosenstein-Rodan 1943)، ونظرية "النمو المتوازن" (Nurkse 1953)، ونظرية "الانطلاق نحو النمو المستدام" (Rostow 1956)، وأطروحة "الحد الأدنى من الجهد الحرج" (Leibenstein 1957). وتشير جميع هذه النظريات إلى أهمية الاستثمارات الضخمة في تعزيز النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تؤكد نظرية "الدفعة الكبرى" على أهمية الاستثمار في المنشآت العامة والصناعات الأساسية، أما نظرية النمو المتوازن فهي تقترض أن الحكومات في البلدان غير المتطورة بحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في عدد من الصناعات لتحقيق قفزة ايجابية في معدّل النمو، بينما يركز نموذج "الانطلاق نحو النمو المستدام" على مفهوم "Harrod-Domar" الذي يؤكد على ضرورة تحقيق معدّل نمو في الدخل الوطني بمستوى أعلى من معدّل نمو السكان لكي نحقق معدّل نمو ايجابي لدخل الفرد، وذلك بضرورة التشديد على توفير الاستثمارات، فهو حسب المفهوم وسيلة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفيما يتعلّق بأطروحة "الحد الأدنى من الجهد الحرج" فهي تُشجّع على زيادة الاستثمار بشكل كبير لتحفيز النمو الاقتصادي¹.

عموما، يظهر أن جميع هذه النظريات تؤكد على أهمية الاستثمار كمحرك أساسي للتنمية، خاصة الاستثمار في مجال الصناعة.

*هارود دومار (Harrod Domar)، هو نموذج كينزي للنمو الاقتصادي، يتم استخدامه في اقتصاديات التنمية لشرح معدلات نمو الاقتصاد من حيث مستويات الادخار ورأس المال.

¹Erik Thorbecke, *The Evolution of the Development Doctrine 1950-2005*, United nations university, World institute for development economics research, 2006, pp.3-5

2. **مرحلة التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** منذ نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، تحوّل تركيز التنمية من النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) إلى الاحتياجات الأساسية، تضمن التعليم، التغذية، الصحة، الصرف الصحي، العمالة، الفقر واللامساواة في التوزيع، وبالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة تطوّر خلال هذه الفترة ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وقد حفّز هذا النهج الجديد على إنشاء مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يستخدم مؤشرات الصحة والتعليم مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنّ أي عملية نمو بعيدة عن الاحتياجات السابقة، فهي ليست تنمية، كما أن تنمية دولة ما يمكن تحديده عندما تكون حالة الفقر والبطالة وعدم المساواة في التوزيع منخفضة فيها، ولا يمكن القول أن الدولة تتمتع بتنمية جيدة إذا كانت تعاني من هذه المشاكل حتى لو كان الناتج المحلي الإجمالي فيها مرتفعاً، وعليه فإنّ هذا النهج يهتم بشكل أساسي بقضية النمو مع إعادة التوزيع، كما أن قطاع الزراعة أصبح يحظى بالأولوية نظراً لمساهمته في القضاء على مشاكل التغذية والجوع ونقص توظيف اليد العاملة¹.

3. **مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:** استمرت هذه المرحلة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، شهدت ظهور مفهوم جديد وهو التنمية الشاملة. في هذه المرحلة لم تقتصر أهداف التنمية على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل تمّ صياغتها بمنطق اجتماعي وإنساني، تمّ التركيز هنا على جميع جوانب حياة الأفراد، مع التحسين المستمر في ظروف السكان العاديين وضمان استفادتهم من أي زيادة في الثروة والناتج الإجمالي، تمّ ذلك من خلال إعادة توزيع الموارد في القطاعات الاجتماعية، وتوجيه النمو نحو تحقيق مشاركة السكان الأقل حظاً².

4. **مرحلة التنمية المستدامة:** يُمثل هدف الاستدامة نهجاً حديثاً في التفكير التنموي، حيث ظهر لأول مرة سنة 1987 بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، يتجاوز هذا النهج إستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية في تحسين ظروف الفقراء، حيث يتضمّن هذا النهج الضرورة القصوى لأن تكون الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية متوافقة بيئياً، كما يؤكّد على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية لضمان

¹Patrick Brandful Cobbinah and Rosemary Black, **Reflections on Six Decades of Concept of Development: Evaluation and Future Research**, Journal of sustainable development in Africa, No 7, vol 13, 2011, p.137.

²كمال زموري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية. ولتحقيق ذلك، يلزم تنفيذ سياسات محلية وإجراءات تُشجّع على السلوك الاقتصادي المستدام، وتُعزّز من استدامة الموارد الطبيعية والبشرية على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ مشاريع تنموية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع مشاركة فاعلة للمستفيدين في هذه العملية¹.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة لأنها مفهوم شامل ومُعقّد، حيث يمكن تفسير هذا المفهوم بطرق مختلفة حسب السياق والاهتمامات المختلفة، بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث نتيجة لعامل الزمن، فقد تجاوزت تعريفات التنمية المستدامة ستون تعريفاً²، وفي مراجع أخرى بلغت ثمانون أو أكثر بقليل. في هذا المطلب، سنبرز أهمّ هذه التعريفات المختلفة باختلاف الجهة الصادرة عنها.

1. تعريف التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تطوّر مفهوم التنمية عبر الزمن من المفهوم التقليدي الذي يعني "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية"، إلى المفهوم المعدّل للتنمية وهو "الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لديّ أو المتاحة لدى الغير"³، كما تمّ تعريفها أيضاً على أنّها "الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني قادراً على توليد زيادات مستمرة بمعدّل يتراوح بين 5% و7%، ممّا يعني تحقيق زيادة مستمرة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بين 2% و4% (على افتراض أن معدّل النمو السكاني 3% سنوياً)"⁴.

كما أن الرؤية المعاصرة للتنمية المستدامة تعني: "النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التغيير في هيكل الاقتصاد والنظام الهيكلي الاجتماعي الاقتصادي وآلياته في الإنتاج، حيث يتمّ الاستخدام المتوازن لقوى الإنتاج وتحسين الخدمات وتنظيم البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق تنمية ديناميكية مستدامة، وعدم الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية من حيث استنزافها أو الإخلال بتوازنها البيئي"⁵.

¹ كريم بن عيادة بن غطاي العنزي، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة دوناتو رومانو، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، د.ط، 2003، ص 52.

² كمال ذيب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، د.ط، 2015، ص 24.

³ سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ص 25.

⁴ عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2015، ص 27.

كما أنها تعني: "تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقُدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يُلحق تهديدا جديًا بالعمليات الطبيعية والمادية والكيميائية والحيوية"¹.

وتُعرف التنمية المستدامة أيضا بأنها: "السعي من أجل تحقيق استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن عبر تعزيز جودة الخدمات الصحيّة والتعليمية، وتعزيز المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط الاقتصادي للتنمية"².

2. تعريف التنمية المستدامة من منظور المنظمات الدولية

إنّ تعدّد تعريفات المنظمات الدولية للتنمية المستدامة يعكس التّعقد والتنوّع الكبير في هذا المفهوم، حيث يرجع هذا التعدّد والاختلاف في التعريفات إلى الثقافات والاقتصاديات المتباينة حول العالم، وتغيّر الأولويات مع مرور الزمن. بالإضافة إلى ذلك، يتطلّب التفاعل والحوار المستمر مع الأطراف المعنيّة تكييف التعاريف لضمان تلبية احتياجات المجتمعات البيئية المتغيرة.

تهدف هذه التعاريف المتعدّدة إلى تعزيز فهم شامل للتنمية المستدامة، وضمان استمراريتها في مواجهة التّحديات المتجدّدة على الصّعيدين الوطني والدولي، وهذه أبرز هذه التعاريف:

1.2. تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: فقد عرّفت هذه اللجنة التنمية المستدامة على أنّها "التّمية التي تقي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقُدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصّة"، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعيّة لأغراض النّمو والتّمية في المستقبل³.

2.2. تعريف مكتب العمل الدولي: عرّف مكتب العمل الدولي التنمية المستدامة على أنّها "تلك التّمية التي تستند إلى علاقة متبادلة التّعزيز بين النّمو الاقتصادي والحماية البيئية واستحداث

⁵فلاح جمال معروف الغزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2016، ص 63.
¹نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015، ص 55.

²مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهوما وأبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2017، ص 82.

³اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تم الاطلاع عليه في 10 جانفي 2023، على الرابط: <https://2u.pw/t523pG5>.

العمالة"، فالتنمية المستدامة تشمل من منظور عالم العمل حجم العمالة ونوعية بيئة العمل، و تحتوي على جوانب كصياغة سياسة العمالة، وظروف العمل المأمونة، والحماية الاجتماعية، وعلاقات العمل السليمة، واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية¹.

3.2. تعريف مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية: التنمية المستدامة حسب مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية "هي إدارة قواعد الموارد، وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة، بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة كما أنها تتسم بالفنية والقبول"².

4.2. تعريف تقرير بروتلاند: التنمية المستدامة حسب تقرير بروتلاند هي "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"، وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما: مفهوم الحاجات، حيث يجب أن تعطى الأولوية المطلقة للحاجات الأساسية لفقراء العالم، بالإضافة إلى فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل³.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة وخصائصها

تتبلور أهداف التنمية المستدامة كإطار عالمي شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. يتناول هذا المطلب أهداف التنمية المستدامة وأهم خصائصها، حيث سنستعرض الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها، مع التركيز على الخصائص التي تميز هذه التنمية عن غيرها من الأطر التنموية التقليدية.

¹ تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة، تقرير الدورة 294، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية - مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2005، ص 1.

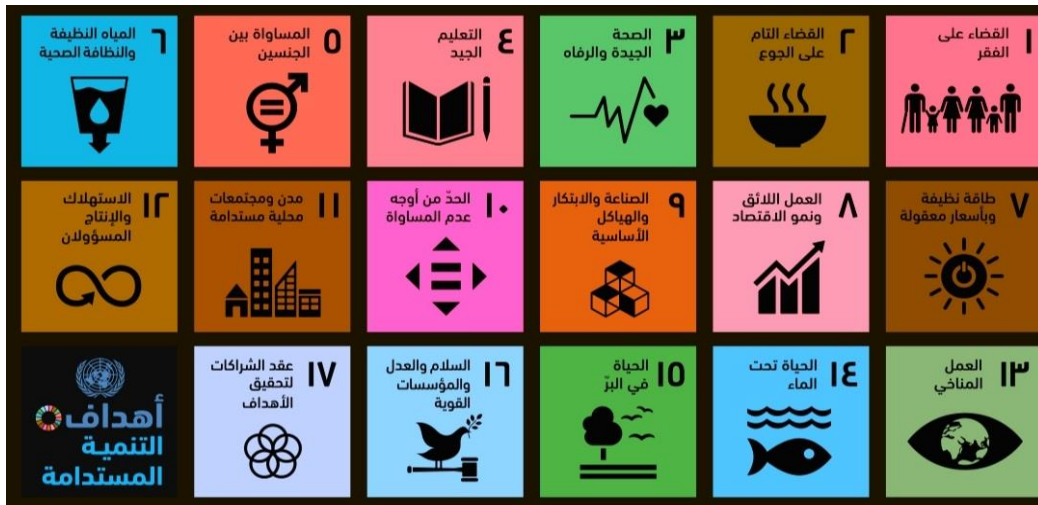
² نور الهدى دريوش وخولة مسراتي، التجربة الرائدة للإمارات العربية المتحدة فقي تنفيذ أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030: دراسة تحليلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 4، المجلد 2، 2019، ص 89.

³ محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت، د.ط، 1989، ص 69.

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من سبعة عشر هدفاً، تم اعتمادها على الصعيدين الوطني والدولي من قبل الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، تسعى هذه الأهداف إلى تحقيق التنمية المستدامة عالمياً بحلول عام 2030، كما تُغطي مجموعة متنوعة من القضايا تتعلق بالبيئة والاقتصاد والمجتمع، وتتمثل هذه الأهداف في:

الشكل (04): أهداف التنمية المستدامة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة، نشر من طرف البنك الإسلامي للتنمية، 2021، ص 2.

الهدف الأول: القضاء على الفقر

حيث تسعى الأمم المتحدة من خلال هذا الهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وضمان حياة كريمة للجميع، من خلال تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان أن التنمية لا تتجسد على حساب الفئات الأكثر فقراً وضعفاً في العالم.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

يسعى هذا الهدف إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث أكد تقرير الأمم المتحدة لسنة 2021 أن الصراعات الدولية وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ كلها عوامل تعرقل التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، إذ أنه في سنة 2020 سجل 1

من كل 10 أشخاص يعاني من الجوع في كلّ أنحاء العالم، بالإضافة إلى وجود 1 من 3 أشخاص يعانون من الافتقار إلى الوصول إلى غذاء كاف، كما تناول التقرير الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية عالمياً من 19% سنة 2019 إلى 47% سنة 2020¹.

الهدف الثالث: الصّحة الجيّدة والرّفاه

يضمن هذا الهدف ضمان وصول الجميع إلى خدمات الرّعاية الصّحية الأساسية بشكل عادل ومتساو لجميع الأفراد في المجتمع، والتمتّع بالرّفاهية لجميع الأعمار، وذلك من خلال تحسين الصّحة العامّة والحدّ من وفيات الأمّهات والأطفال ومكافحة الأمراض والأوبئة.

الهدف الرابع: التّعليم الجيّد

يُعدّ الحقّ في التّعليم أحد أهمّ ركائز التّمية المستدامة، فهو مكفول بموجب القانون 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يُلزم بتوفير التّعليم الابتدائي المجّاني للجميع، كما تتجاوز اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 هذا الحقّ لتُعزّز إمكانية الوصول إلى التّعليم العالي للجميع. فمنذ سنة 2000 شهد العالم تقدّماً هائلاً نحو تحقيق هذا الهدف، إذ وصل معدّل الالتحاق بالمدارس سنة 2015 حوالي 91%، لكن تظلّ هناك العديد من التّحدّيات التي تعرقل تحقيقه، فعلى سبيل المثال: يواجه 265 مليون طفل ومراهق حول العالم عراقيل تمنعهم من الدّراسة²، مثل الحروب والقوانين وبعض العادات والتقاليد في بعض المناطق.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

يضمن هذا الهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النّساء والفتيات، حيث أكّد تقرير البنك الدّولي لسنة 2018 أن القوانين هي الخطوة الأولى في مساعدة النّساء والفتيات على تحقيق

¹ أهداف التّمية المستدامة، التقرير السنوي 2022، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص 9.

² UN Secretary General Antonio Guterres, Retrieved february 02, 2023 from: <https://www.un.org/en/observances/%C3%A9ducation-day>.

المساواة مع الرّجال، وأكّد أنّ قرابة نصف بلدان العالم لديها قوانين تحثّ على التمييز ضدّ المرأة خاصّة في التّوظيف¹.

الهدف السّادس: المياه النّظيفة والنّظافة الصّحيّة

الهدف السّادس من الخطة الإنمائية للأمم المتّحدة 2030 يعني التحكّم الشّامل في موارد المياه، وفقاً للجنة الاستشارية للشراكة العالمية، فهذا يُسهم في تحقيق التّمية المستدامة للموارد المائية والموارد المتّصلة بها، بهدف تحقيق أقصى مستوى من الرّفاهية الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير الضّار على استدامة النّظم البيئية الحيوية².

الهدف السّابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يسعى الهدف السّابع من أهداف التّمية المستدامة إلى ضمان وصول الجميع إلى الطّاقة النّظيفة والميسورة، يتضمّن هذا الهدف تعزيز استدامة مصادر الطّاقة المتجدّدة مثل: الشّمس والرياح والماء³. يهدف أيضاً إلى دعم البحث والتّطوير في مجال الطّاقة لتقديم تقنيات جديدة تساهم في التقليل من انبعاثات الكربون، وذلك بهدف تحقيق التّوازن بين احتياجات الطّاقة الحالية واحتياجات الأجيال القادمة.

الهدف الثّامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز النّمو الاقتصادي الشّامل والعمل اللائق للجميع، من خلال تعزيز اقتصادات جميع البلدان بما يشمل تحقيق معدّلات نمو اقتصادي مستدامة وتحسين مستويات المعيشة فيها، كما يحثّ هذا الهدف على وجوب تعزيز الابتكار وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق

¹أطلس أهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية، التقرير السنوي 2018، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018، ص 18.

²كنزة بلحسين وعبد المجيد لخداري، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب: دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2020، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 3، المجلد 17، 2022، ص 54.

³Palnning And Statistics Authority, Sustainable Development Goals for The State of Qatar, Retrieved February 02, 2023 from: <https://sdg-en-psaqatar.opendata.arcgis.com/>.

التنمية، وتعزيز فرص العمل اللائقة، وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع وخاصة الفئات الضعيفة والمحرومة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يُعتبر الهدف التاسع للتنمية المستدامة ضرورة لتحقيقها، حيث يسعى إلى تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية مثل: النقل والطاقة والاتصالات، فالاستثمار في هذه الهياكل من شأنه أن يؤدي إلى النمو في الإنتاجية وزيادة الدخل وغيرها. كما أن التصنيع يُعتبر حافزا مهماً للتنمية وسوق العمل، إذ أنه يساهم في إضافة ما لا يقل عن 4500 دولار أمريكي لكل فرد في أوروبا وشمال أمريكا، مقارنة بـ 100 دولار فقط في الدول الأقل نمواً¹.

الهدف العشر: الحد من أوجه عدم المساواة

ينصبّ اهتمام هذا الهدف على تقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وبينها، حيث يهدف إلى تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال توفير فرص متساوية للجميع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يشمل ذلك تقليل التفاوت في الدخل بين الأفراد والمجتمعات، وتعزيز المشاركة السياسية لجميع الأفراد. إن تحقيق هذا الهدف يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستدامة، حيث يمكن للجميع الاستفادة من التنمية بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يُركّز هذا الهدف على تحسين المدن والمناطق الحضرية بما يجعلها أكثر استدامة وأماناً ومقاومة للصدمات، يتضمن توفير إسكان مناسب وميسور التكلفة، وتعزيز وسائل النقل العامة المستدامة، بالإضافة إلى حماية التراث الثقافي وزيادة المقاومة للكوارث الطبيعية.

¹ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، أهداف التنمية المستدامة للدول العربية، تم الاطلاع عليه في: 03 فيفري 2023، على الرابط: <https://cutt.us/yUfGW>.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

لقد تمّ تحديد مجموعة من الغايات لتحقيق هذا الهدف، وهي تحقيق إدارة مستدامة واستخدام فعال للموارد الطبيعية، والحدّ من إنتاج النفايات بشكل كبير، من خلال الوقاية والتقليل وإعادة التدوير والاستخدام بحلول سنة 2030¹.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

يعكس هذا الهدف إلتزام العالم بمكافحة تغيّر المناخ وتأثيراته المدمّرة، حيث يطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جادة للحدّ من انبعاث الغازات الدفيئة، كما يجب على الحكومات والشركات والأفراد تقليل الانبعاثات الضارة من خلال اعتماد تكنولوجيا نظيفة وزيادة الوعي بتأثيرات المناخ. إنّ تحقيق هذا الهدف يُمثّل جهداً عالمياً مهماً للمحافظة على كوكب الأرض، وتوفير مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

من أهداف التنمية المستدامة أيضاً المحافظة على البيئة البحرية والموارد البحرية للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث يسعى هذا الهدف إلى المحافظة على المناطق الساحلية والثروات البحرية مثل: المرجان، كما يشجّع على التعاون الدولي لحماية المحيطات والموارد البحرية المشتركة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، وضمان استدامة المحيطات كمصدر حيوي على كوكب الأرض.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

يُركّز هذا الهدف على حماية البيئة والتنوّع البيولوجي للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث يهدف إلى الحفاظ على الغابات والمساهمة في توازن مناخ الكرة الأرضية، والحفاظ على التوازن البيولوجي البرّي، وضمان استدامة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية. إنّ تحقيق هذا الهدف يتطلّب تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة للحفاظ على النباتات والحيوانات المهدّدة بالانقراض، وبالتالي سيساهم بشكل كبير في الحفاظ على توازن النّظام البيئي العالمي، وضمان استدامة الحياة على كوكب الأرض.

¹نور الهدى دريوش وخولة مسراتي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الهدف السادس عشر: السّلام والعدل والمؤسّسات القويّة

الهدف السادس عشر يسعى إلى تعزيز تأسيس مجتمعات مسالمة تعتبر المساواة بين الجميع، بهدف تحقيق التّمية المستدامة وضمان العدالة الاجتماعيّة، وتطوير مؤسّسات فاعلة تحمل مسؤولية متنوّعة وشاملة على مختلف المستويات¹.

الهدف السّابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعتمد فعالية تفعيل الشّراكة العالميّة من أجل تحقيق الهدف السّابع عشر على وجود رؤية مشتركة تجمع بين الدّول والمجتمعات المحليّة، وذلك لتعزيز التّمية المستدامة، هذا يتضمّن إلتزاماً قوياً بتوفير الدّعم التكنولوجي والمالي الضّروري لتحويل هذه الرؤية إلى واقع قائم وملموس².

الفرع الثّاني: خصائص التّمية المستدامة

تتميّز التّمية المستدامة عن التّمية النّقليديّة بمجموعة من الخصائص والسّمات التي تجعلها عمليّة متوازنة ومستدامة، يمكن إبراز أهمّ هذه الخصائص في النّقاط التّالية:

1. الدّيمومة والاستمراريّة: لضمان الاستدامة والدّيمومة، ينبغي توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه لتنفيذ التّجديد والصّيانة للموارد، هذا النهج يهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة بشكل عادل واستخدام كفاءة عالية للموارد، ممّا يُعزّز من استدامة العمليّات والاستمرارية في التّمية³، كما يجب أن تكون التّمية المستدامة قادرة على الاستمرار دون التّضحية بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، هذا يتطلّب توجيه الاقتصاد واستخدام الموارد بطريقة تُحقّق التّوازن بين الاحتياجات الحاليّة والحفاظ على موارد الأرض والبيئة للمستقبل.

¹ بخدة خدة، تحقيق أهداف التّمية المستدامة في إفريقيا: فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، المجلد 9، 2021، ص 985.

² لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا، الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالميّة من أجل التّمية المستدامة، تم الاطلاع في: 03 فيفري 2023، على الرابط: <https://cutt.us/Em8Jt>.

³ سارة خلفة وفلة عيساوي، التّمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصاديّة، العدد 1، المجلد 2، 2021، ص 28.

2. **التكامل:** يُعتبر التكامل جزء مهمًا من خصائص التنمية المستدامة، حيث أنه يجب النظر إلى التقاطعات بين الأبعاد المختلفة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) كجوانب مترابطة لا يمكن فصلها، كما يجب تبني نهج متوازن يهدف إلى تحقيق التقدّم الشامل بطريقة مستدامة، وضمان التعاون بين مختلف القطاعات والأطراف المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية¹.

3. **مشروع عالمي:** يأتي مشروع التنمية المستدامة استجابة للتحديات العالمية التي تواجه البشرية، وتعكس هذه المبادرة الاعتراف بأهمية التفاهم المشترك والتعاون الدولي في مواجهة العديد من القضايا الشائكة، مثل تغيّر المناخ ومشكلة نضوب الموارد الطبيعية، حيث أنها تعمل على تعزيز التفاعل الإيجابي بين الدول، وتسعى لتوفير فرص متساوية للجميع. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأهداف الدولية التي تشجّع على تحقيق التنمية المستدامة، كأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، هذا النهج يُمثل خطوة مهمّة نحو مستقبل أفضل للجميع.

4. **أساسها البعد الزمني:** حيث تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، مع التركيز على تحقيق الرّخاء وتحسين الجودة المعيشية للأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أي التفكير في الأبعاد الجيلية. هذا النهج يتضمّن توجيه الجهود نحو استدامة الموارد والحفاظ على البيئة وتعزيز التعليم والصّحة وتقليل الفقر، وبالتالي يضمن التّوازن بين تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية لضمان تحقيق التقدّم على المدى البعيد².

5. **تنمية عادلة:** تُعتبر التنمية المستدامة عادلة لأنها تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التغافل عن حقوق الأجيال القادمة، هذا يعني أنها تسعى إلى توزيع الفرص بشكل عادل بين مختلف شرائح المجتمع وبين الأماكن المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التنمية المستدامة تأخذ احتياجات الفقراء بعين الاعتبار، وتُعزّز مشاركتهم في العمليّة التنموية، ممّا يُسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق العدالة.

¹نبيلة عبد الفتاح قشطي، التنمية المستدامة: الأهداف والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 1، المجلد 9، 2023، ص 5.
²فايزة بوراس وهارون العشي، محددات التنمية المستدامة وسبا نجاحها، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 6، المجلد 4، 2017، ص 462.

6. تحقيق التوازن البيئي: وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية وسليمة، من خلال حفظ التنوع البيولوجي والحياة البرية وحماية المواقع والمحميات الطبيعية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والاستدامة من خلال استعمال الموارد المتجددة بصورة عقلانية وعدم استنزاف الموارد غير المتجددة¹، كما يجب العمل على تقليل الانبعاثات الضارة بيئياً والحفاظ على جودة الهواء والماء. من خلال كل هذا يمكن الحفاظ على البيئة لضمان أن الأجيال الحالية والمستقبلية يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل لا يؤثر سلباً على البيئة والنظم البيئية.

7. تنمية رشيدة: تُعتبر التنمية المستدامة رشيدة لأنها تعتمد على تنظيم وإدارة الموارد الطبيعية والاقتصادية بشكل يُحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة، هذا يتضمن الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها من خلال استخدام الموارد بشكل مستدام، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

8. تعتمد على مداخل وأسس بيئية: تعتمد التنمية المستدامة على أسس بيئية لضمان استمرارية النمو والتقدم دون التأثير الضار على البيئة، ويتحقق ذلك من خلال حفظ الموارد البيئية كالهواء والمياه والتربة والغابات والبحار من التلوث، والمحافظة على التنوع البيولوجي²، كما تُشجع التنمية المستدامة على استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والماء، بدلاً من الاعتماد على الطاقات الأخرى التي تساهم في انبعاثات الكربون، وتُشجع أيضاً على استعمال التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وإعادة التدوير، والتخلص من النفايات بشكل لا يُضرّ البيئة.

¹مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 2، المجلد 16، 2010، ص 6.
²فايزة بوراس وهارون العشي، مرجع سبق ذكره، ص 463.

المبحث الثاني: مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها ونظرياتها

تعددت مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة والنظريات المهمة بها، حيث أصبح لدينا اليوم رؤى متنوعة نحو كيفية تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مناحي الحياة، إذ يُشكّل هذا التنوع قاعدة غنية لفهم عميق للتحديات والفرص التي يُتيحها هذا النوع من التنمية.

يُتيح لنا هذا المبحث الفرصة لفهم أهم مبادئ التنمية المستدامة التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1992، بالإضافة إلى أبعادها المختلفة التي تُمثّل أساساً حيويًا لضمان استدامة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم. سنستعرض الأبعاد الثلاثة الرئيسية والمتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما سنتطرق إلى أهم النظريات التي عالجت موضوع التنمية من مختلف جوانبه، ففي مجال الاقتصاد نجد عدّة نظريات تُركّز على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، وفي ميدان البيئة نجد نظريات تُناقش كيفية الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل الانبعاثات الضارة بما يضمن استدامة النظم البيئية، وفي المجال الاجتماعي هناك نظريات تُركّز على العدالة الاجتماعية وضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية التنموية.

تُعزّز هذه التنوع النظرية فهما أعمقا لمفهوم التنمية المستدامة، حيث يمكن أن توجهنا نحو تصميم سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية لتحقيقها، وتكون ذات تأثير إيجابي على مجتمعاتنا وكوكبنا.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد سنة 1992 بريو دي جانيرو، والذي سمّي "بِقمة الأرض" مجموعة من المبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة، والتي وضعت أسسا هامة للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، تمثلت هذه المبادئ في توجيهات وتوصيات مهمة، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذه المبادئ هي كالتالي¹:

¹ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تقرير سنة 1993، منظمة الأمم المتحدة، ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992، ص ص 2-6.

- **المبدأ الأول:** التنمية المستدامة تجمع البشر في قلب اهتماماتها، كما لهم الحق في العيش الكريم وحياة صحية وإنتاجية وصديقة للبيئة؛
- **المبدأ الثاني:** وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تمتلك الدول حق السيادة في استغلال مواردها، وتتحمّل مسؤولية ضمان عدم تلويث بيئة دولة أخرى أو مناطق خارج حدودها؛
- **المبدأ الثالث:** يجب ممارسة الحق في التنمية بشكل يضمن تلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بشكل عادل؛
- **المبدأ الرابع:** حماية البيئة يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من عمليات التنمية، ولا يمكن النظر إليها بشكل منفصل؛
- **المبدأ الخامس:** التعاون الدولي يلعب دورا أساسيا في القضاء على الفقر والتحرّك نحو التنمية المستدامة، ممّا يقلّل من التفاوت في مستويات المعيشة ويحقّق احتياجات الشعوب؛
- **المبدأ السادس:** تُمنح الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية، خاصّة تلك البلدان ذات النمو البطيء والضعف الاقتصادي، ويجب أن تأخذ الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية في اعتبارها مصالح جميع البلدان؛
- **المبدأ السابع:** تتعاون الدول على نطاق عالمي للحفاظ على البيئة وحمايتها بروح المشاركة العالمية، كما يتوجّب على الدول تقاسم المسؤوليات اتّجاه تدهور الوضع البيئي العالمي، وتتحمّل البلدان المتقدّمة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها على البيئة العالمية؛
- **المبدأ الثامن:** لتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية المستدامة، يجب على الدول تشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتنظيم السياسات الديموغرافية؛
- **المبدأ التاسع:** ينبغي على الدول تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي وتبادل الخبرات لبناء قدرتها الذاتية على التنمية المستدامة؛
- **المبدأ العاشر:** يجب على الدول تشجيع مشاركة المواطنين في قضايا البيئة، وتوفير المعلومات وفرص المشاركة في صنع القرارات، كما ينبغي توفير الوصول الفعال إلى الإجراءات القضائية والإدارية؛

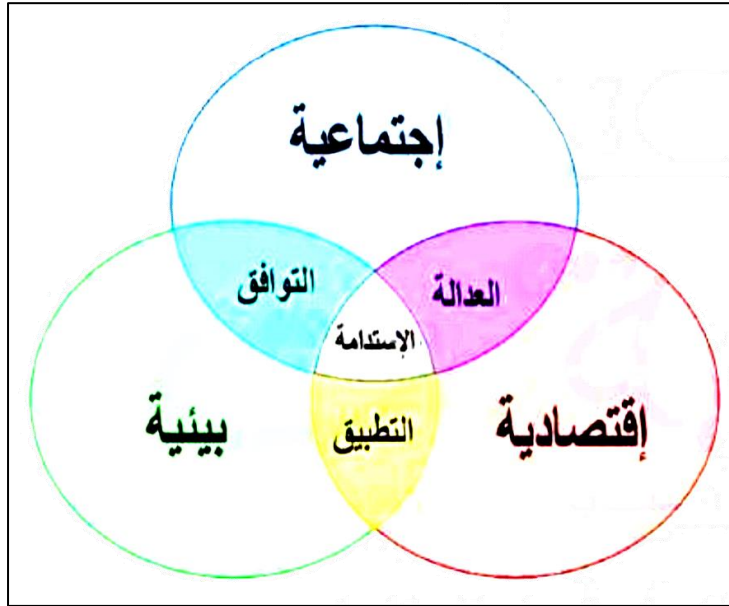
- **المبدأ الحادي عشر:** يجب أن تسنّ الدول تشريعات فعّالة بشأن البيئة، تعكس المعايير البيئية والإنمائية، كما يجب أن تكون المعايير البيئية التي تفرضها الدول عادلة ومناسبة لبلدان أخرى خاصة البلدان النامية؛
- **المبدأ الثاني عشر:** يجب أن تعمل الدول على التعاون لتعزيز نظام اقتصادي دولي داعم للتنمية المستدامة، كما لا يجب استغلال السياسات التجارية بشكل تمييزي أو تقييدي بغرض حماية البيئة؛
- **المبدأ الثالث عشر:** تلتزم الدول بتطبيق قوانين وطنية تتعلق بالمسؤولية والتعويض للضحايا من التلوث والأضرار البيئية، وتتعاون بشكل فعّال لتعزيز تطوير القوانين الدولية للمسؤولية والتعويض عن التأثيرات السلبية للأضرار البيئية الناجمة عن أنشطة تخضع لسيادتها، أو سيطرتها في مناطق خارج نطاق سيادتها؛
- **المبدأ الرابع عشر:** ينبغي على الدول أن تتعاون بفعالية في منع نقل أي أنشطة أو مواد إلى دول أخرى تؤدي إلى تدهور بيئي كبير أو تشكل تهديدا لصحة الإنسان؛
- **المبدأ الخامس عشر:** من أجل حماية البيئة، يجب أن تتبنى الدول نهجا وقائيا واسع النطاق، وفي حالة وجود تهديد فعلي لحدوث أضرار جسيمة، يجب عدم تأجيل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإضرار بالبيئة بحجة الشك العلمي؛
- **المبدأ السادس عشر:** تُشجّع السلطات الوطنية على استيعاب التكاليف البيئية داخليا، واستخدام أدوات اقتصادية، مع مراعاة مبدأ أن المسؤول عن التلوث يجب أن يتحمل تكلفته، وتقديم اهتمام خاص بالصالح العام ومراعاة التجارة والاستثمار الدوليين؛
- **المبدأ السابع عشر:** يجب على الدول تقييم تأثير الأنشطة المقترحة التي قد تؤثر بشكل كبير على البيئة، وذلك بناء على قرارات السلطات الوطنية المختصة؛
- **المبدأ الثامن عشر:** تلتزم الدول بإخطار الدول الأخرى فورا بوقوع كوارث طبيعية، أو حالات طوارئ أخرى قد تتسبب في تأثيرات سلبية مفاجئة على بيئة تلك الدول، ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم للدول المنكوبة؛
- **المبدأ التاسع عشر:** تُقدّم الدول إخطارا مسبقا بشأن الأنشطة التي يمكن أن تُسبب تأثيرا بيئيا سلبيا كبيرا عبر الحدود، وتُشجّع على التشاور المبكر والبناء، المبني على حسن النية في هذا السياق؛
- **المبدأ العشرون:** تقوم المرأة بدور أساسي في إدارة وتطوير البيئة، ولذا فإنّ تفعيل مشاركتها الكاملة يعدّ أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة؛

- المبدأ الواحد والعشرون: ينبغي استثمار قدرات وإبداع شباب العالم، في تحقيق التنمية المستدامة على الساحة العالمية بهدف ضمان مستقبل أفضل للجميع؛
- المبدأ الثاني والعشرون: تُعتبر المعرفة والممارسات التقليدية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية دعامة أساسية في إدارة وتنمية البيئة، لذا يجب على الدول احترام هويتهم ودعمهم للمشاركة الفعّالة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- المبدأ الثالث والعشرون: تأتي الحماية البيئية للشعوب الخاضعة للاضطهاد والاحتلال كأمر لا غنى عنه؛
- المبدأ الرابع والعشرون: تُعتبر الحروب تهديدا للتنمية المستدامة، لذا يجب على الدول احترام القوانين الدولية التي تحمي البيئة أثناء النزاعات المسلحة؛
- المبدأ الخامس والعشرون: السلام والتنمية وحماية البيئة هي جوانب مترابطة لا يمكن فصلها؛
- المبدأ السادس والعشرون: يتعين على الدول حلّ جميع نزاعاتها البيئية بوسائل سلمية ووفقا للمعاهدات الدولية؛
- المبدأ السابع والعشرون: التعاون بين الدول والشعوب، أمر ضروري لتحقيق المبادئ السابقة وتطوير القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تُعدّ التنمية المستدامة إستراتيجية متعدّدة الأبعاد، متداخلة ومتكاملة فيما بينها، تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف هذه الأبعاد لضمان تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، دون التضحية بموارد الأرض أو إحداث آثار سلبية كبيرة على البيئة، حيث تتعدّى هذه الأبعاد مجرد النمو الاقتصادي البسيط الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك، فهي تمتدّ لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الأبعاد البيئية كما هو موضّح في الشكل الموالي:

الشكل (05): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2017، ص 80.

1. البعد الاقتصادي: يركز الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة حول تعزيز وتحسين أنماط الإنتاج واستخدام مصادر الطاقة النظيفة، واعتماد التكنولوجيا المتقدمة، ودعم تحسين التقنيات الصناعية في استغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك يُولي هذا الجانب اهتماماً خاصاً بضمان استدامة استهلاك الموارد الطبيعية، حيث تجلّى هذا التوجّه من خلال نتائج مؤتمر "ريو دي جانيرو" (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992)*، حيث تمّ التأكيد على أنّ التنمية المستدامة تعني التوازن بين التقدّم الاقتصادي، ومكافحة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة¹. وفي هذا السياق يُمكن حصر أهم العناصر التي تأخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي فيما يلي²:

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم؛

* مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سنة 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وسمي أيضاً بقمة الأرض، شارك في المؤتمر 172 دولة، أبرز المؤتمر ضرورة العمل على تطوير جميع القطاعات في الدولة للنجاح كونها مترابطة ببعضها البعض، كما ختم المؤتمر بتقديم تعريف شامل للتنمية المستدامة وأسسها التي تركز عليها.

¹ رشيدة زاوية، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 20، 2019، ص 12.

² عبد الناصر معمري ومليكة هنان، مبدأ الحيطة لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 11، 2022، ص 447.

- تحسين كفاءة استخدام رأس المال؛
- تحقيق العدالة الاقتصادية؛
- تقليص تبعيّة البلدان النّامية؛
- حصّة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعيّة؛
- تلبية الحاجات الأساسيّة للمجتمع.

2. **البُعد الاجتماعي:** تهدف التّمية المستدامة في جانبها الاجتماعي إلى تحقيق الاستقرار في النّمو السّكاني، وتحسين الخدمات الصّحيّة والتّعليم في المناطق الريفية، مع التركيز على الرّعاية الاجتماعيّة وتعزيز المشاركة الشّعبية في عمليات التّخطيط¹، تهدف أيضا إلى التّضامن وتكافؤ الفرص في توزيع الثّروات والدخل، وتوعية المجتمعات بضرورة المساهمة في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل، وذلك من خلال الإندماج والشّراكة لتكوين مجتمع مُوحّد الأهداف². وأهم عناصر البُعد الاجتماعي للتّمية المستدامة تتمثل في³:

- المساواة في التّوزيع؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
- المشاركة الشّعبية؛
- الاستدامة المؤسّسية؛
- التّنوع الثقافي؛
- الصّحة والتّعليم؛
- الاهتمام بدور المرأة.

3. **البُعد البيئي:** تعتمد فلسفة التّمية المستدامة على الاعتراف بأنّ استنزاف الموارد البيئيّة الطبيعيّة التي تُعتبر أساسية للأنشطة الزراعيّة والصّناعية سيكون له تأثير سلبي على التّمية

¹الظاهر شليحي وعامر تواتي، أبعاد وأهداف التّمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجاريّة، العدد 01، 2017، ص 75.

²قصي قاسم جايد الزكابي، أبعاد التّمية المستدامة في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية الأساسيّة، العدد 100، المجلد 24، 2018، ص 115.

³إلهام شيلي وآخرون، أبعاد مفهوم التّمية المستدامة واليات تطبيقها بالمؤسّسات الاقتصاديّة، مجلة أرساد للدراسات الاقتصاديّة والإدارية، العدد 2، المجلد 2، 2019، ص 106.

والاقتصاد بشكل عام، لهذا السبب يُعتبر تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي أول بند من بنود التنمية المستدامة، دون الإضرار بالموارد الطبيعية والأمن البيئي¹.

يتضمن أيضا البعد البيئي في عملية التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للطاقة، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، بالإضافة إلى التوقع والتصدي لتأثير التنمية على النظم البيئية، لذلك فإن البعد البيئي يشمل:

1.3. تغير المناخ: يُعتبر تغير المناخ واحدا من التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرون، فهو يتشابك مع العديد من المشاكل الأخرى مثل الفقر، والتنمية الاقتصادية، وزيادة عدد السكان، فظاهرة الاحتباس الحراري التي تمثل "الزيادة في متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض بشكل مستديم، ما يحدث اختلالا في المناخ العالمي"²، تُشكل تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة خاصة في الدول النامية، نظرا لضعف هياكلها الاقتصادية لمواجهة هذا التغير المناخي من جهة، ونظرا لوجود عدد كبير من الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على قطاعات تتأثر بشكل مباشر بالتغير المناخي، كالصيد البحري والزراعة وغيرها.

2.3. الأمن البيئي: يشمل تأمين المياه النقية والهواء النظيف والمحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة، وتكمن أهمية معالجة هذه القضايا في كونها جزءا أساسيا من اهتمامات التنمية المستدامة، من حيث أمان الموارد الطبيعية في العالم، والتي تُعتبر ضرورية للتنمية البشرية واستدامتها، مما يجعل حماية وإصلاح النظم البيئية تحديا حيويا في مسار التنمية المستدامة³.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة

تميّزت النظريات المهمة بالتنمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية بتنوعها واختلافها، حيث تهدف إلى فهم كيفية نمو وتطور الأفراد والمجتمعات، وتتوّع هذه النظريات من حيث المنهجيات والمفاهيم المتبناة، مما يُساهم في توفير رؤى مُتعددة حول عملية التنمية. وتختلف هذه النظريات بناء على الأولويات التي تمنحها لعوامل التنمية المختلفة، فهناك نظريات تُلقي الضوء على الأولوية

¹ لمياء فاروق مهدي عيسى، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، المجلد 1، 2015، ص 374.

² عبد الكريم بن راحلة وسالم أقاري، تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة، مجلة مدارات سياسية، العدد 3، المجلد 3، 2019، ص 12.

³ لمياء فاروق مهدي عيسى، المرجع نفسه، ص 375.

الاقتصادية لفهم عملية التنمية، وأخرى تُركّز على الأولوية البيئية، ونظريات تمنح الأولوية للجانب الاجتماعي. وفيما يلي أهمّ هذه النظريات حسب الأولويات المتباينة:

1. النظريات الداعمة للأولوية البيئية

هناك نظريات تدعم أهمية الحفاظ على البيئة في المقام الأول، حيث يُشير بعض الباحثين إلى أنّ الحفاظ على البيئة والتنوّع البيولوجي يجب أن يكون في صدارة الأولويات، حيث تُثار العديد من التساؤلات حول مدى جدوى النمو الاقتصادي من الناحية البيئية، بينما ينصح بعض الخبراء والباحثين بضرورة تجنّب النمو الذي يكون سببا في تلويث البيئة، بل يجب الاهتمام بالنمو الذي يكون مفيدا لمنع تدهور البيئة، من خلال استخدام تقنيات نظيفة مثل الطاقة الشمسية وغيرها، ومن بين هذه النظريات:

1.1. نظرية غايا (Gaya): أسس جيمس لوفلوك (James Lovelock) سنة 1970 نظرية تتجسّد

في فكرة علم النظام الأرضي، وهي فكرة تتعامل مع مفهوم النظام البيولوجي¹، حيث تعتبر هذه النظرية أنّ الأرض جسم حيّ وضخم، قادر على التكيف بما يتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان، فوفقا لهذه النظرية تكون للطبيعة أولوية وأهمية قصوى، والإنسان ليس سوى جزءا منها. وبناء على هذا التفكير، تمتلك الطبيعة دورا ذاتيا في الحفاظ على نفسها بغض النظر عن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية².

كما يُعاب على هذه النظرية:

- اعتبارها أنّ المعايير البيئية وحدها من تلعب دورا في توحيد العلاقة بين البيئة والمجتمع، مُتجاوزة كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛
- هدفها يكمن في تحقيق التوازن بين الكائنات غير البشرية والإنسان، على حساب علاقة الإنسان بالإنسان.

2.1. نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية: تعتبر هذه النظرية أنّ للطبيعة أولوية على الإنسان،

حيث ترفض أيّ تدخل أو تسيير للأنظمة الطبيعية من قبل البشر، وتشجّع على احترام حقوق الكائنات غير البشرية، ويتم ذلك من خلال وقف أي هيمنة بشرية على الطبيعة، مما يستدعي

¹ جيمس لفلوك، وجه غايا المتلاشي: تحذير أخير، ترجمة سعد الدين خرفان، دار عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 2012، ص 129.

² Beat Burgenmrier, *Economie de Développement Durable*, de Boeck, Bruxelles, BELGIQUE, 2eme édition, 2005, pp.195-196.

انتقاد استغلال البيئة الطبيعية، وقد تمّ الترويج لهذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بكثرة من قبل بعض الحركات الانجلوسكسونية¹.

3.1. النظرية المتشائمة: اعترض توماس مالتوس (Thomas Malthus) من خلال مقالته التاريخية التي أصدرها سنة 1798 حول نظريته المتشائمة بشأن النمو السكاني، على النظريات المتفائلة التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره، الذين اعتقدوا أن التقدم التكنولوجي، والعقل البشري كفيلاّن بحلّ جميع التحدّيات الاقتصادية المستقبلية. ومن ناحية أخرى، كان مالتوس يُروج لفكرة أن زيادة النمو السكاني بوتيرة متسارعة ستؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية، ممّا سيتسبب في فقر ومجاعات وتجميد لمعدلات الأجر، وشدّد مالتوس على أن النّقدّم التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية بشكل سريع، كما أشار إلى فكرة مفادها أن التّمنية طويلة الأجل يمكن أن تتحقّق فقط إذا تمّ زيادة عدد السّكان بوتيرة معقولة أثناء فترات الاستقرار الاقتصادي، ولكنّه أشار أيضا إلى أن السّيطرة على هذه العملية ليست بالأمر السهل. وأخيرا شدّد مالتوس على أن النّهاية المأساوية ستكون وجهتنا النّهائية إذا لم نتعامل بحذر مع استغلال الموارد الطّبيعية المحدودة².

ومن عيوب هذه النظرية:

- وضع افتراضات مُسبقة غير واضحة أدت إلى ضعف التنبؤ فيها؛
- تجاهل تأثير الفقر والحروب والكوارث الطّبيعية على النّمو السّكاني.

4.1. النظرية المتفائلة: من بين الفروع الفكرية المتواجدة في مجال الاقتصاد أيضا نجد النّظرية المتفائلة، حيث يُمثّل الاقتصاديون الكلاسيك في هذا السياق فئة من المفكرين الذين يتّسمون بأقلّ درجات النّشأؤم. على سبيل المثال، يُعدّ جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) أحد الوجوه البارزة في هذا المجال، حيث نشرت أفكاره لأول مرة سنة 1798، حين ارتفعت معدلات الوفيات نتيجة للحروب والأمراض والمجاعات، اعتقد ميل أن الموارد الطبيعية والتي تُعتبر أنّها محدودة أو نادرة، لا تشكّل عائقا حقيقيا أمام زيادة الإنتاج في المستقبل، وعليه فإنّ القيود الحالية على الإنتاج لم تتجاوز حدودها بعد، ولن تصل أي دولة في العالم إلى تلك الحدود في الإطار الزمني الخاص بأي صناعة، حيث أن ستيوارت ميل استند في رأيه على تطوير الزراعة وعلى الأثر الايجابي الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية في تحسين معدلات الرفاهية الاقتصادية، وكان يعتبر أن هذه

¹مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2017، ص ص 129-130.

²اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 1997، ص ص 64-65.

العوامل تساهم في التقليل من معدلات النمو السكاني، وأكد على أن ارتفاع المستوى المعيشي يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي. وبالرغم من تفاؤله، اعتقد ميل أن استنفاد موارد البيئة بشكل كامل (أي استخدامها في الأغراض الصناعية وغيرها) لن يؤدي إلى عالم مثالي بأي حال من الأحوال¹.

2. النظريات الداعمة للأولوية الاقتصادية

تُوجد العديد من النظريات التي تشجع على منح الأولوية للجوانب الاقتصادية في التنمية المستدامة، حيث يجب قبل كل شيء التمييز بين المصطلحات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، الذي يعني "عملية نمو اقتصاديات الدول والمؤسسات الاقتصادية الكلية، خاصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في اتجاه تصاعدي خلال فترة زمنية معينة"²، والتنمية الاقتصادية التي نقصد بها "مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى تغييرات في الهيكل الاقتصادي من خلال مزج البعد الاجتماعي لتحسين الرفاهية الإجتماعية والتقدم الاجتماعي"³، وعليه فإن أبرز هذه النظريات:

1.2. نظرية تعديل السوق: تعتقد هذه النظرية أن كل ما ليس له قيمة نقدية يكون مهما في النظام

الاقتصادي، كالتفايات وبعض الموارد الطبيعية المتوفرة بصورة غير محدودة وغير منتهية، على غرار الماء والهواء، فقد اعتبرت منعدمة الأهمية الاقتصادية، وبالتالي فإنها تُعتبر عوامل خارجية لا تؤثر في سير العملية الاقتصادية، لكن مفهوم "الاقتصاد الخارجي" الذي قدمه ألفرد مارشال (Alfred Marshall) يشير إلى أن هناك عوامل خارجية يمكن أن تؤثر على أداء الاقتصاد وعلى المتعاملين الاقتصاديين. وبناء على هذا المفهوم يتعين أخذ جميع الموارد الطبيعية بعين الاعتبار، واعتبارها عوامل تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد، مما يستدعي تعديل السوق لضمان إدراج هذه العوامل في النظام الاقتصادي⁴.

2.2. نظرية القيمة الاقتصادية الكلية: تهدف هذه النظرية إلى تقدير الأضرار البيئية باستخدام

أساليب التقييم المالي للتأثيرات الواضحة، يتم ذلك من خلال مراقبة الأضرار الحاصلة في الطبيعة والخسائر الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن للاقتصاديين حساب

¹ يحيى سعدي وصورية شني، نظريات التنمية المستدامة، الشاملة الذهبية، المسيلة، الجزائر، د.ط، 2021، ص 8.

²Alina Haller, **Concepts of Economic Growth and Development: Challenges of Crisis and of Knowledge**, Journal of economy transdisciplinarity cognition, Vol 15, No 1, 2012, p.66.

³Nachida Bouzidi, **Le Développement Economique: Evolution D'un Concept – Essai de Synthèse**, Journal de idara, Vol 26, No 51, 2019, p.50.

⁴Michel Bassand et Autres, **Métropolisation Crise Ecologique et Développement Durable: Léau et L'habitat Précaire a Ho Chi Minh-Ville Vitnam**, Presses polytechniques et universitaires romandes, Paris, FRANCE, Première édition, 2000, pp.99-100.

الأضرار التي تلحق بالمحاصيل نتيجة للتلوث الجوّي أو المائي، وتقدير تلك الأضرار بناء على تراجع العائدات الزراعية نتيجة لهذه العوامل، ومع ذلك يبدو هذا النهج محدودا في تقدير الأضرار البيئية نظرا لتركيزه على الجانب المادي والاقتصادي فقط، وإهماله للعواقب البيئية بشكل عام¹.

ومن هذا المنظور، بدأ العلماء في استكشاف مناهج متنوعة تأخذ الآثار البيئية التي لا يمكن ملاحظتها بسهولة بعين الاعتبار.

3.2. نظرية الاستفحال لآرتور سيسيل بيجو (Arthur Cecil Pigou): تعتمد هذه النظرية على

فكرة تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية للتحكم في التأثيرات البيئية الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك، حيث يقترح "بيجو" أنه يمكن فرض رسوم على المسؤولين عن النفايات والتلوث، مثل المياه الصناعية الملوثة، واستخدام هذه الرسوم كتعويضات لتكاليف معالجة هذا التلوث، وتخصّص هذه الرسوم لتحسين البيئة وتجميل المحيط، ويمكن تحديد المبالغ المناسبة للرسوم التي يتعيّن دفعها من قبل الأفراد والشركات المضرّة بالبيئة باستخدام النماذج الاقتصادية، ليطمّ توجيه هذه الأموال نحو جهود مكافحة التلوث وإعادة تدويرها لتحسين البيئة².

إنّ هذا النهج يسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال تحفيز الأطراف المعنية على تقليل تلوثها البيئي والمساهمة في الحفاظ عليها.

4.2. نظرية الموارد الناضبة: في عام 1931 قدّم الاقتصادي "هارولد هوتلينغ" (Harold

Hotelling) نظريته حول اقتصاد الموارد الناضبة، حيث بنى نموذجا نظريا يستعرض كيفية الاستفادة الفعّالة من الموارد الطبيعية الناضبة على المدى الطويل، هذه النظرية تركز على فكرة أساسية وهي أنّ مالكي الموارد الناضبة يسعون إلى تحقيق أقصى قيمة لهذه الموارد بشكل يُعزّز من قيمتها الحالية، ويعني ذلك أنّه يجب أن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي للموارد مستدامة عبر الزمن. كما تعتمد نظرية الموارد الناضبة على الفرضية الرئيسية التي تُقيد بأن استخدام الموارد الناضبة يتطلّب مراعاة تكلفة الفرصة البديلة، حيث يجب أن ينظر المنتجون بشكل دوري في عملية الإنتاج إلى تأثير قراراتهم على الإمكانية المستقبلية للاستفادة من هذه الموارد³.

¹ عبد الناصر معمري ومليكة هنان، مرجع سبق ذكره، ص 450.

² شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة مابين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2020، ص 116.

³ شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، المرجع نفسه، ص 117.

ببساطة، نظرية هوتلينغ تسلط الضوء على الأهمية البالغة للحفاظ على الموارد الناضبة للأجيال القادمة، ووجهة النظر هذه تتقاطع بشكل كبير مع المفهوم الحالي للتنمية المستدامة.

3. النظريات الداعمة للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

يؤكد خبراء الاجتماع على ضرورة دمج العوامل الاجتماعية خلال مراحل التنمية، حيث تُشدّد هذه الرؤية على أهمية تفحص السياسات المتعلقة بتحليل المشاريع، وتوجيه الاهتمام نحو القضايا المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة في العديد من المستويات. وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز النظريات الداعمة للعدالة في توزيع الثروة والتنمية:

1.3. نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: تُعدّ هذه النظرية واحدة من النظريات البارزة في ميدان

التنمية، واشتهر بها رواد هذا الاتجاه مثل "جونار ميردال" (Gunnar Myrdal) و"كارل ويليام كاب" (Karl William Kapp)، ظهرت سنة 1957، حيث تُركّز هذه النظرية على دعم التنمية من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كما أنّ فكرتها تتمحور حول أن التغيير في إحدى العوامل يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التغييرات المتتالية، وهذه التغييرات تستمرّ في شكل دائرة تراكمية، وبالتالي يُعتبر التفاعل بين هذه العوامل أمراً أساسياً في فهم العمليات التنموية، وتؤكد هذه النظرية على أهمية تكامل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والسياسية في تحليل التنمية، بدلاً من فصل هذه العوامل، ممّا يعني أنه يجب مراعاتها كمجموعة واحدة. كما تتألف هذه النظرية من ستة عوامل رئيسية تُساهم في توجيه عمليات التنمية، وتتمثل فيما يلي:

- الدخل والناتج؛
- ظروف الإنتاج؛
- مستوى المعيشة والاتجاهات نحو الحياة والعمل؛
- الأنظمة؛
- السياسات التي يتبعها المجتمع؛
- المشاركة في اتخاذ القرار.

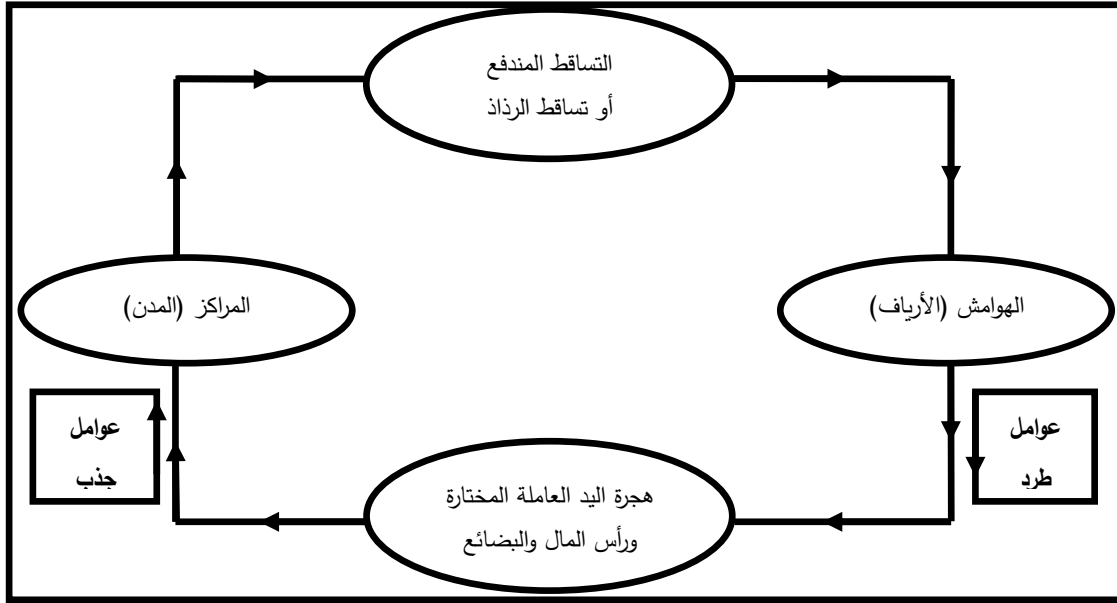
كما أن هذه النظرية تتميز بالتفاعلية والدائرية، حيث يمكن أن تتواصل هذه العوامل في دورة لا نهائية، مما يساهم في تحقيق التنمية¹.

- 2.3. نظرية مراكز النمو لهيرفندال هيرشمان (Herfindahl Hirschman):** وتُعرف أيضا بنظرية "الاستقطاب"، وتشترك هذه النظرية في العديد من التفاصيل مع نظرية التنمية الدائرية المتراكمة "لميردال"، خاصة فيما يتعلق بضرورة التدخل الحكومي للتقليل من الآثار السلبية الخلفية، وضمان حدوث الآثار الايجابية الانتشارية من المراكز (المدينة) إلى المناطق الهامشية (الريف)، كما توجد بعض الاختلافات بين النظريتين والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي²:
- قدّم "هيرشمان" مفهوم الاستقطاب لشرح حركة انتقال عنصر العمل وعنصر رأس المال من المناطق الهامشية إلى المناطق المركزية، مقابل استخدام "ميردال" لمفهوم الآثار السلبية الخلفية؛
 - استبدال "هيرشمان" لمفهوم الآثار الانتشارية الايجابية الذي استخدمه "ميردال" بمفهوم "تساقط الرذاذ" أو "التساقط المندفع"، للإشارة إلى انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الايجابية من المناطق المركزية إلى المناطق الهامشية؛
 - أكد "هيرشمان" على أنّ نقل التأثيرات من المركز إلى الهوامش يمكن أن يساهم في تطوير مراكز نمو جديدة في المناطق التي تقع بينهما.
- ويمكن تلخيص نظرية مراكز النمو لهيرشمان في المخطّط الموالي:

¹ أحمد مرسى جمال عبد الغفور وآخرون، تأثير المشاركة المجتمعية بمشروعات البنية التحتية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بتونس العاصمة، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 2، المجلد 43، 2021، ص 362-363.

² فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2016، ص 154.

الشكل (06): نظرية مراكز النمو (الاستقطاب) لهيرشمان



المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2014، ص 67.

3.3. نظرية الاستقطاب العكسي: يعود اقتراح هذه النظرية إلى "ريكارديسون" (Richardson)، حيث أنها تنصّ على أنّ الآثار الانتشارية تحدث تلقائياً دون الحاجة للتدخل الحكومي، عكس ما جاء به "ميردال" و"هيرشمان"، وهي تُقسّم عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية إلى مرحلتين رئيسيتين¹:

- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة التحضر (الاستقطاب)، حيث تتجه العمالة والمعرفة نحو المركز للاستفادة من المزايا الاقتصادية هناك، بهذه الطريقة ينشأ هيكل إقليمي يتألف من المركز والهوامش.

- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة اللامركزية داخل الإقليم المركزي، بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المراكز، فإنّها تعمل على جذب العديد من الصناعات والخدمات واليد العاملة، هذا يؤدي إلى ظهور نتائج سلبية مثل الأحياء القصدية وزيادة تكاليف الخدمات، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الأسعار في المراكز، لذلك تُنقل الصناعات والخدمات إلى ضواحي المركز، مما ينشئ تأثيرات انتشارية ايجابية في هذه المناطق دون الحاجة للتدخل الحكومي.

¹ عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2014، ص ص 68-69.

في مرحلة اللامركزية الإقليمية، ونتيجة لتراجع تكاليف الإنتاج، وتوفر التسهيلات الاقتصادية في بعض مناطق الهامش، تشهد العديد من المراكز الثانوية نموًا سريعًا، خاصة في ضواحي المدن الكبيرة، حيث تعمل الايجابيات والتسهيلات الاقتصادية في هذه المراكز الثانوية على تعزيز نموها، بينما يمكن أن تساهم الجوانب السلبية الاقتصادية في المركز الرئيسي في تعزيز هجرة الاستثمارات والمؤسسات إلى تلك المناطق، هذا يؤدي إلى جذب العمّال والمهنيين من المراكز الرئيسية إلى المراكز الثانوية، مما يساهم في نموها وتحولها إلى مراكز رائدة في الاقتصاد.

4.3. نظرية النظام العالمي: يرى أنصار نظرية النظام العالمي أن ازدهار الأقلية يستند إلى معاناة الأغلبية، أي بعبارة أخرى، يعتقد أنصار هذه النظرية أن العالم الثالث يتحمل أعباء كبيرة من أجل الحفاظ على مستويات الرفاهية في العالم الغربي، وهذا يُشير إلى أن بنية النظام العالمي القائمة على منطوق الرأسمالية، تفرض تضحية الأغلبية من أجل راحة الأقلية، وتعكس هذه الآراء إلى حدّ كبير أفكار "كارل ماركس"، الذي اعتبر أن تجميع الثروة في يد الأقلية يؤدي إلى تقاوم معاناة الطبقات الدنيا في الطرف الآخر، ولا يُعتبر من الغريب أن يتبنى أنصار نظرية النظام العالمي أفكار "كارل ماركس" (Karl Marx)، حيث اعتبرت للماركسية بصفة عامة دورا كبيرا في تطوير نظرية النظام العالمي¹.

عموما يمكن القول أن نظرية النظام العالمي مبنية على نقطتين رئيسيتين هما:

- السياسة العالمية تسير وفق نظام يسوده الفكر الرأسمالي؛
- من آثار النظام العالمي أن الأثرياء يزدادون ثراء على حساب الفقراء.

¹ جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2004، ص 266.

المبحث الثالث: تكريس التّمية المستدامة في القانون الدولي ومؤشرات قياسها

تشكّل مفهوم التّمية المستدامة نتيجة للجهود الدولية المضنية التي قامت بها العديد من الدّول والحكومات والمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، فالبداية كانت سنة 1972 مع مؤتمر ستوكهولم، الذي يعدّ أول مؤتمر يناقش موضوع البيئة، والذي خصّص لدراسة القضايا المتعلقة بالبيئة والتّمية البشرية. كما ساهمت اتفاقية كوالا لمبورغ سنة 1985، والمعنية بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في تقديم تعريف للتّمية المستدامة، غير أن هذه الاتفاقية لم تر النور على أرض الواقع ولم تدخل حيّز التنفيذ.

بعدها بسنتين، أي سنة 1987 أصدرت لجنة بروتلاند تقريرها الذي ساهم في تطوير مفهوم التّمية المستدامة، ودعا إلى عقد اجتماع دولي حول البيئة والتّمية لرسم المزيد من المبادرات والأهداف الملموسة. وفي سنة 1990 ظهر مفهوم التّمية المستدامة مرّة أخرى في اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. ومع ذلك، لم تكن هذه المبادرات كافية لتعزيز التّمية المستدامة في السّياق القانوني، وبتزايد الحاجة لوضع هذا المفهوم في إطار قانوني يحكم العالم، عقدت مؤتمرات دولية عدّة كمحاولة للخوض في هذا المفهوم، ووضع خارطة طريق لتوضيح سبل تنفيذه، حتى انعقد مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتّمية في "ريودي جانيرو" البرازيلية سنة 1992، ليعطي لمفهوم التّمية المستدامة الصيغة القانونية الدولية.

من خلال هذا المبحث سنستكشف مراحل تكريس مفهوم التّمية المستدامة في القوانين الدولية، بالإضافة إلى أهمّ المؤشرات الكميّة والنوعية المطوّرة لقياسها ومعرفة مدى وصول الدّول إلى أهدافها.

المطلب الأوّل: دور المؤتمرات الدولية في تكريس مفهوم التّمية المستدامة دولياً

سعت العديد من الدّول والمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى تكريس مفهوم التّمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، من خلال العديد من الجهود والاتفاقيات الدولية، وسلسلة من المؤتمرات العالمية، حيث كان لهذه المؤتمرات الدّور الكبير في تكريس مفهوم التّمية المستدامة في القانون الدولي، وفيما يلي أهمّ هذه المؤتمرات والقمم الدولية:

1. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية "ستوكهولم" 1972

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثالثة والعشرين سنة 1968 على القرار رقم 2398، المقترح من طرق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة، والذي أقرّ بضرورة تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم (عاصمة السويد) خلال الفترة الممتدة ما بين 5 جوان و17 جوان 1972.¹

حيث يعتبر مؤتمر ستوكهولم للبيئة والتنمية المنعقد سنة 1972 بمشاركة 114 دولة، وعددا من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، من أوائل المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا البيئة والتنمية المستدامة. غير أنه لا يعتبر عالميا بآتم معنى الكلمة، حيث شهد مقاطعة دولية واسعة خاصة من طرف الاتحاد السوفيتي آنذاك، وبعض دول أوروبا الشرقية بسبب غياب ألمانيا الشرقية، التي لم تكن عضوا في منظمة الأمم المتحدة، كما كان تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر محتشما وبسيطا بسبب تخوفها من الإدانة إثر استخدامها للمواد الخطيرة في حربها ضد الفيتنام مثل مادة الديفوليون* (Défoliant)، كما أن مشاركة المنظمات غير الحكومية كان ضعيفا جدًا، حيث سجّل حضور 250 منظمة من أصل 3733 منظمة في تلك الفترة.²

ومن بين الأهداف التي أدرجت في هذا المؤتمر هو التركيز على قضايا البيئة وضرورة حمايتها، حيث تمّ بحث مواضيع متعدّدة مثل تلوث الهواء والمياه، والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني المستدام، وتمّ التأكيد أيضا على ضرورة التوعية العالمية بقضايا البيئة وضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذه القضايا، كما تمّ مناقشة دور السياسات البيئية والتشريعات في حماية البيئة.

¹ عبد الرزاق صحراوي، مبادئ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص 49.

*الديفوليون، هي مادة كيميائية يتم رشها أو غبارها على النباتات والأشجار لتسبب تساقط أوراقها، تستخدم هذه المادة على نطاق واسع لإزالة الأعشاب الضارة من الحقول والمروج، غير أن العديد من الدول استخدمتها سلاحا في حروبها، وجعلتها كوسيلة لحرمان العدو من المحاصيل الغذائية أو كغطاء للاختباء، مثل ما قامت به المملكة المتحدة خلال حالة الطوارئ الماليزية، والولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الفيتنام.

² عبد الرزاق صحراوي، المرجع نفسه، ص 52.

كما ساهم هذا المؤتمر في وضع أسس العمل الدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وتم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهاز دولي خاص بشؤون البيئة، حيث تعتبر خطوة هامة في تعزيز الجهود العالمية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

2. الاستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة 1980

أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)* سنة 1980 تقريراً بعنوان "الاستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة"، والذي برز فيه مصطلح التنمية البشرية والتنمية المستدامة. ولتحقيق إجماع دولي بشأن هذه السياسة تكفل الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)*** بتمويل هذا المشروع والعمل على تطوير فقراته، والذي أوضح ضرورة التكامل بين المحافظة على البيئة وعملية التنمية، وأشار إلى أن التنمية المستدامة لن تتحقق إذا لم تؤخذ العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بعين الاعتبار.

ومن أبرز أهداف هذه الاستراتيجية التي نشرت نسخة محدثة منها سنة 1991 بعنوان: "العناية بالأرض: استراتيجية للحياة القابلة للاستمرار"، نجد¹:

- الحفاظ على العمليات الايكولوجية الأساسية والأنظمة المساندة للحياة؛
- الحفاظ على تنوع العناصر الوراثية؛
- ضمان الاستفادة المستدامة من الأنواع والأنظمة الايكولوجية.

3. مؤتمر نيروبي 1982

تم عقد هذا المؤتمر في نيروبي عام 1982، برعاية الأمم المتحدة في كينيا خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 18 أبريل، وهو جزء من سلسلة المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا البيئة والتنمية المستدامة، وكان هدف المؤتمر آنذاك هو متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ستوكهولم بشأن

* International Union for Conservation of Nature (IUCN)

** World Wide Fund for Nature (WWF)

*** United Nations Development Programme (UNDP)

¹لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ثم الاطلاع عليه في: 5 جانفي 2023، على الرابط: <https://archive.unescwa.org/ar/sd-glossary/world-conservation-strategy>

حماية البيئة¹، حيث تمّ تسليط الضوء في المؤتمر على أهمّ التحديات التي واجهت المجتمع الدولي في مجال البيئة، كما حدّر من مخاطر التخلف، الفقر، التلوّث، التصحرّ وسوء إدارة الموارد، باعتبارها عوائق للتنمية.

وبين هذا المؤتمر من خلال بنوده العشرة، الأضرار البيئية الخطيرة التي يمكن أن تسببها الأسلحة، حيث أكد على ضرورة التقليل من حدّة النزاعات المسلحة نظراً لتأثيرها الخطير على البيئة، والتعامل معها بجدية.

كما يمثل هذا المؤتمر خطوة مهمة في توجيه الاهتمام العالمي نحو حماية البيئة وضرورة التعاون الدولي للتصدّي للتحديات البيئية، لكنّه باء بالفشل وبقيت معظم بنوده من غير تنفيذ، بسبب الصراعات الدولية في ذلك الوقت بين المعسكرين الشرقي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) والغربي (بقيادة الاتحاد السوفيتي)، والحرب بين المملكة المتحدة والأرجنتين بسبب جزر المالوين. حيث أنّ هذه العوامل أدت إلى شلّ نشاط الأمم المتحدة، وبالتالي الفشل الذريع لهذا المؤتمر.

4. الميثاق العالمي للطبيعة 1982

بعد مرور عشر سنوات كاملة عن مؤتمر ستوكهولم عام 1972، تمّ اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982. يؤكّد هذا الميثاق أهمية أن يدرك الإنسان أنه جزء لا يتجزأ من الطبيعة، وأن استمرار الحياة البشرية يعتمد على الحفاظ على التوازن في الأنظمة الطبيعية التي توفر لنا الغذاء والطاقة، كما يحدّد هذا الميثاق الاحترام لجميع أشكال الحياة بغض النظر عن فائدتها للبشر، ويشجّع على إتباع مدونة أخلاقية توجّه التفاعل بين الإنسان والبيئة². فالميثاق يضمن دوراً مهماً للمنظمات غير الحكومية، حيث يشجّع على التعاون بينها وبين الدول في الأنشطة التي تساهم في الحفاظ على الطبيعة، بما في ذلك تبادل المعلومات والتشاور، كما أنّه يحدّد عدّة معايير للصناعات التي تؤثر على

¹نوال قابوش، المنظمات الدولية الحكومية في مواجهة الانتهاكات البيئية زمن النزاعات المسلحة - منظمة الأمم المتحدة نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، المجلد 5، 2018، ص 74.

²أنس عرعار وآخرون، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، المجلد 12، 2020، ص 523.

البيئة، ويعزز تنفيذ النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحمايتها، وهو يشجع أيضا على عدم إلحاق ضرر بالأنظمة الطبيعية في دول أخرى، ويدعم الحفاظ على البيئة داخل الوطن وخارجه¹.

5. تقرير بروتلاند 1987

صدر هذا التقرير عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، التي أنشأت بموجب قرار الجمعية العامة 161/38 المؤرخ في التاسع عشر ديسمبر 1983، مهمتها الرئيسية هي تقديم تقرير عن البيئة والمشاكل العالمية إلى غاية سنة 2000 وما بعدها، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاستراتيجيات للتنمية المستدامة. أعدت هذه اللجنة تقريرا إلى الجمعية العامة عام 1987 استند إلى دراسة استغرقت أربع سنوات، وحمل هذا التقرير اسم "مستقبلنا المشترك" أو "تقرير بروتلاند"²، نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج (Gro Harlem BROTLAND)*، التي ترأست اللجنة.

كما تضمن هذا التقرير العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المهمة، وذلك في شكل فصول تغطي مواضيع التنمية المستدامة، مثل الاقتصاد الدولي والموارد البشرية، بالإضافة إلى موضوع الأمن الغذائي العالمي.

وقد دعا المؤتمر إلى ضرورة تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال التنمية المستدامة، كما وضعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها "مستقبلنا المشترك" مفهوما للتنمية المستدامة، حيث اعتبرها "عملية تغيير يكون فيها كل من استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، والتغيير المؤسسي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل على تلبية الحاجات الأساسية"³.

وبفضل تقرير بروتلاند ومفهوم التنمية المستدامة الذي انبثق عن هذا التقرير، أصبحت قضايا البيئة والتنمية جزءا مهما من النقاش العالمي وتشكيل السياسات، كما وضع هذا التقرير الأسس المتينة

¹ أنس عرار وآخرون، المرجع نفسه، ص 523.

² مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة، تم الاطلاع عليه في: 4 جانفي 2023 على الرابط:

<https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences>

* غروهارلم بروتلاند (Gro Harlem BROTLAND)، سياسية نرويجية وتعتبر أحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العامة، عملت في منصب رئيسة الوزراء في النرويج لثلاث فترات، اختيرت رئيسة اللجنة العالمية المهنية بالبيئة والتنمية بسبب خلفيتها القوية في العلوم والصحة العامة.

³ محمد كامل عارف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

لقمة "ريو دي جانيرو" للبيئة والتنمية التي عقدت بالبرازيل سنة 1992 لمناقشة هذه القضايا، وتبني استراتيجيات فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة.

6. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية 1992

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان 1992 في "ريودي جانيرو" بالبرازيل، بمشاركة عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، سمي هذا المؤتمر "بمؤتمر ريو"، كما سمي أيضا "بقمة الأرض".

يعدّ هذا المؤتمر تكملة لما جاء به مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972، وكان الهدف منه هو تحقيق تكامل بين القضايا البيئية والسياسات التنموية دون الإخلال بأهداف حماية البيئة.

كما تمثّلت مخرجات هذا المؤتمر في النقاط التالية¹:

- إعلان ريو بشأن البيئة، حيث ركّز هذا الإعلان على الرأس المال البشري، وحق البلدان في السيادة في استغلال مواردها الطبيعية، وتعزيز التعاون الدولي لمحاربة ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى تركيزه على المسؤوليات والتعويضات بخصوص ضحايا التلوث خارج حدود البلد من جراء الأنشطة المحلية؛
- جدول أعمال القرن الحادي والعشرون (أجندة 21)، حيث تطرّق للعديد من الاستراتيجيات والبرامج المتكاملة، بهدف وقف التدهور البيئي، رغم أنّها غير ملزمة قانونيا، إلا أنّها تشجّع بشكل كبير على عمليات التنمية السليمة بيئيا؛
- البيان الرّسمي، ويهدف لخلق توافق دولي في الآراء بشأن إدارة وتنمية جميع أنواع الغابات وحمايتها من التلوث؛
- التّوقيع على اتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

¹ محمد عبد الباقي، النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر خلال الفترة 1972 إلى 2012: فرص وتحديات الجزائر لإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 6، 2012، ص ص 333-334.

من نتائج هذا المؤتمر أيضا، الخروج بسبعة وعشرين مبدأ توجيهيا تشكل الأساس الذي يقوم عليه التعاون بين الدول والشعوب لتطوير القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة، وعلى الرغم من كونه وثيقة غير ملزمة، إلا أن هناك العديد من المحاكم الوطنية والدولية أشارت إليه كمرجع من خلال الاستناد إلى بعض مبادئه¹.

7. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، هو اجتماع دولي أقيم في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، والذي عقد بين 26 أوت و4 سبتمبر 2002، عقد هذا المؤتمر بمشاركة عدد كبير من قادة العالم والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث قدر عدد المشاركين فيه بحوالي 42 ألف شخص.

كان هذا المؤتمر استمرارا لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992، حيث يعتبر الهدف الرئيسي لمؤتمر "جوهانسبورغ" هو التأكيد على ما جاء في "مؤتمر ريو" والالتزام ببلوغ أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها، ودراسة التحدّيات التي تعيق تحقيق هذه العملية في العالم، فقد تمّ التأكيد من خلال هذه القمة على الحاجة الملحة إلى إقامة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، باعتبارها ركائز مترابطة ومتعاضة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التأكيد على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة، وأنّ الحكم الرشيد أمر ضروري للتنمية المستدامة². كما نتج عن هذه القمة جملة من القرارات التي تتعلّق بالمياه، الطّاقة، الرّزاعة، التّنوع البيولوجي وغيرها من المجالات. ففي مجال المياه، شجّعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس الأطر التنظيمية للدول، أما في مجال الطّاقة فقد تم تسليط الضوء على الحاجة إلى تنوع مصادر الإمدادات، بالإضافة إلى تركيزها على موضوع الطّاقات المتجدّدة، أما في مجال الرّزاعة فقد كان المخطط إجراء مفاوضات شاملة بشأن

¹ عبد الرزاق صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تقرير الجمعية العامة، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص 2.

اتفاقية منظمة التجارة العالمية بخصوص الزراعة، وفيما يتعلّق بالتنوّع البيولوجي فقد دعت القمة إلى إنشاء نظام دولي لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية¹.

8. مؤتمر الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة ريو +20

بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة تحت رقم 236/64 الصادر في 24 ديسمبر 2009، تقرّر تنظيم مؤتمر الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة في "ريو دي جانيرو" البرازيلية عام 2012². يهدف هذا المؤتمر إلى تعزيز التزامات الدّول في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والبحث عن حلول للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة عالمياً.

كما تمّ خلال هذا المؤتمر الذي عقد خلال الفترة من 20 إلى 22 جوان 2012، استعراض النّقّم الذي تم تحقيقه في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة منذ مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992، وتمّ التّركيز على مجموعة من المسائل بما في ذلك التّغير المناخي، والتنوّع البيولوجي، والطّاقة المستدامة، والأمن الغذائي والمياه.

النتيجة الرئيسية للمؤتمر كانت وثيقة ريو +20 أو وثيقة الاستدامة لريو +20. تضمّنت هذه الوثيقة استعراضاً شاملاً للنّقّم، ورصدت التحديات والفرص المستقبلية، كما تضمّنت مجموعة من التّعهدات والالتزامات اتّجاه عدة قضايا، مثل تعزيز الطّاقة المستدامة والأمن الغذائي والتنوّع البيولوجي. وقد واجه هذا المؤتمر الذي يعتبر حدثاً مهماً في التفكير حول التنمية المستدامة وحماية البيئة، تحديات كبيرة في تحقيق توافق بين الدّول حول الإجراءات الملزمة والالتزامات، بعض النقاط التي أثارت الجدل خلال هذا المؤتمر كانت مسألة التّمويل للتنمية المستدامة، وتمويل حماية البيئة، ومفهوم الاقتصاد الأخضر*.

¹ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة، تم الاطلاع عليه في: 5 جانفي 2023، على الرابط:

<https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg2002>

² عبد الرزاق صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

*الاقتصاد الأخضر، هو نهج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، يتضمن هذا النهج تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تقليل التلوث وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وتطوير التكنولوجيا النظيفة وتعزيز الوعي بقضايا البيئة، بالإضافة إلى تحسين المساواة الاجتماعية والرفاهية للإنسان من خلال خلق مجتمع نظيف وصديق للبيئة.

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

تمثل مؤشرات التنمية المستدامة مجموعة من المقاييس والمؤشرات الكمية والنوعية التي تستخدم لقياس وتقييم التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في فهم مدى تقدّم الدول والمجتمعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي وضعتها الأمم المتّحدة في إطار أجندة 2030، وفيما يلي أهمّ هذه المؤشرات:

1. المؤشرات الاقتصادية

إن التحوّل من التّركيز الحصري على زيادة الدّخل الفردي كهدف أساسي لتحقيق التّنمية إلى رؤية أكثر شمولاً قد أصبح ضرورياً، حيث يجب النّظر إلى عدّة مؤشرات أخرى بجانب الدّخل الفردي لتحقيق التّنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للجميع، وفيما يلي أهمّ هذه المؤشرات الاقتصادية والتي تظهر مدى قدرة البلد في تحقيق التّنمية المستدامة:

1.1. نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر عنصراً مهماً من عناصر نوعية الحياة، حيث يستخدم عادة لقياس قوّة الاقتصاد ومستوى الرّفاهية الاجتماعية والرّخاء الاقتصادي في دولة معينة.

ونحصل على هذا المؤشر بقسمة النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية* على عدد السّكان¹، كما يستخدم عادة للمقارنة بين الدّول، فكلّما كان متوسّط نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي مرتفعاً دلّ ذلك على أن الاقتصاد يتّجه نحو النمو. ويعطى بالعلاقة التّالية²:

$$\text{نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{النّاتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{عدد السّكان}}$$

*النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويسمى أيضاً بالنّاتج المحلي الاسمي وهو النّاتج الذي يتم تقييمه بأسعار السوق الحالية، حيث يعبر النّاتج المحلي الإجمالي (GDP) عن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات التي تنتج داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة واحدة، وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما. ويتم قياسه بثلاث طرق هي: طريقة النّاتج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق.

¹ نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي، التقرير الفصلي للربع الرابع 2017، الهيئة العامة للإحصاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 3.

² زوييدة بن صديق، علاقة نصيب الفرد من النّاتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2021، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 32، المجلد 19، 2023، ص 134.

2.1. نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة: يعتبر تغيّر نصيب الفرد في استهلاك الطّاقة مؤشّراً حيويًا يقاس من خلاله التّقدّم في دولة أو منطقة معينة نحو اعتماد مصادر الطّاقة النظيفة، كما يستخدم هذا المؤشّر أيضًا لتقدير مستوى الفقر في قطاع الطاقة، ويتألّف من أربعة مؤشّرات فرعية، حيث يعدّ استهلاك الفرد للطاقة التجارية مؤشّرًا على التّمية الاقتصادية الشّاملة للبلد¹.

3.1. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من النّاتج المحلي الإجمالي: هو مجمل صافي الصّادرات من السّلع والخدمات وصافي الدّخل وصافي التّحويلات (إجمالي الحساب الجاري) مقسوماً على النّاتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت قيمة هذا المؤشّر سالبة دلّ ذلك على أن هذا البلد يعاني من المديونية، والأمثل للاستدامة في هذا المؤشّر أن لا يتجاوز عجز الحساب الجاري عن 5% من النّاتج المحلي الإجمالي كحد أقصى، لكن لا يمكن القول أن تجاوز هذه النّسبة يعبر عن العجز أصبح في نروته، بل هناك إمكانيات أخرى للتمويل والاستدامة².

4.1. نسبة الدّين إلى النّاتج المحلي الإجمالي: يعتبر من أكثر المؤشّرات استخدامًا في قياس درجة المديونية، وبالتالي مقدرة الحكومة على الملاءة المالية، ويتيح المقارنات الإقليمية وتتبع عبء المديونية عبر الزّمن³.

يتم حساب هذا المؤشّر عادة كنسبة بين إجمالي الدّين الحكومي (الدّين العام) والنّاتج المحلي الإجمالي للبلد، أي إجمالي الدّين الحكومي مقسوماً على النّاتج المحلي الإجمالي والكل مضروبًا في 100.

5.1. المساعدات الإنمائية المقدّمة كنسبة من النّاتج المحلي الإجمالي: تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية (المنح و/أو القروض) الميسّرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف تعزيز التّمية خلال سنة، مقسومة على النّاتج المحلي الإجمالي، مضروبة في 100، يعتبر هذا المؤشّر مهما جدًّا لتقييم إسهام الدّول في تحقيق الشراكة العالمية في مجال التّمية، حيث يعكس مستويات الدّعم ميسورة الشّروط الهادفة لتعزيز التّمية المستدامة⁴.

¹ معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التّمية المستدامة - سوريا أنموذجًا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2014-2015، ص 61.

² استدامة الحساب الجاري، التقرير الفصلي للربع الرابع لسنة 2019، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2020، ص 8.

³ أنور عثمان، نظرة عامة على أهم مؤشّرات الدين العام، تقرير سنة 2022، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص 2.

⁴ مؤشّرات التّمية المستدامة في دولة قطر، تقرير سنة 2013، وزارة التخطيط التّموي والإحصاء، الدوحة، قطر، 2013، ص 42.

2. المؤشرات الاجتماعية:

يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية أحد القيم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والمقصود بالعدالة الاجتماعية هو تحقيق التوزيع العادل والشمولي للموارد والفرص، كما تتعلق بالعدالة الاجتماعية العديد من المؤشرات والتي تهدف إلى تقييم التقدم المحقق في الجانب الاجتماعي، من بينها:

1.2. مؤشّر الفقر البشري (نسبة الأشخاص دون خط الفقر العالمي): يعتبر الفقر ظاهرة معقّدة لا يمكن اختزالها في بعد معين، حيث أصبح هذا المفهوم أكثر شيوعاً منذ أن قامت المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة بتخصيص الميزانيات والأنشطة له، ونشر نتائج جهودها لمكافحته من خلال تقاريرها الدورية¹.

كما يعرف الفقر على أنه: "انخفاض الدخل عن المستوى المطلوب للحصول على الغذاء أو الإنفاق على الغذاء والصحة والتعليم"².

للفقر عدة أسباب وعوامل قد تزيد من حدّته، نذكر منها الحروب والنزاعات، طبيعة النظام السياسي والبطالة والأوضاع الاقتصادية وغيرها. يحدّد مؤشّر الفقر بخطّ يسمى خطّ الفقر، إذا كان الفرد تحت هذا الخطّ فهو فقير، أما إذا كان فوق هذا الخطّ فهو لا يعتبر فقيراً في هذه الحالة.

2.2. معدّل الجريمة: يؤثّر معدّل الجريمة المرتفع على التنمية المستدامة تأثيراً سلبياً³، حيث يقدر هذا المؤشّر معدّل الأنشطة الإجرامية في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة، يتم ذلك من خلال توثيق الجرائم المرتكبة ومقارنتها بإجمالي عدد السكّان في تلك المنطقة خلال نفس الفترة، كما يسهم هذا المؤشّر في توجيه السلطات واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الأمان.

3.2. معدّل البطالة: للبطالة علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة، إذ أنها تعتبر من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر، والمعروف أنه من أولويات التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر. فحسب

¹Nawal Hirech et Ibrahim Oudjama, *Economie de Rente et Pauvreté en Algérie*, Revenue de recherche économique et financière, Vol 2, No 4, pp.16-17.

²فهد مغميش حزيان الشمري، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق، السنة الجامعية 2014-2015، ص 84.

³معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 62.

منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو: "كل شخص قادر عليه، وراغب فيه، و يبحث عنه، لكن لا يجده"¹. من خلال هذا التعريف يتضح أنه لا يعتبر كل شخص دون عمل بطّالاً، بل إنه يشمل جميع الأشخاص (القوى العاملة) الذين يبحثون عن العمل والذين بلغوا سنًا معيّنًا (خمسة عشر سنة)، ويملكون القدرة البدنية والذهنية للعمل لكن دون جدوى.

كما يستثني هذا التعريف غير الراغبين في العمل، والتلاميذ، وفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة (العاجزين)، والمسنّين، والمتقاعدين. ويحسب معدّل البطالة كنسبة مئوية بين عدد العاطلين عن العمل إلى العدد الكلي للمشاركين في القوى العاملة، ويعطى بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدّل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{مجموع القوى العاملة}}$$

4.2. معدّل التعليم: يعتبر التعليم أحد أبرز حقوق الإنسان، إذ يشكّل السبيل الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، ويقاس تقدّم التعليم في الدول بواسطة عدّة مؤشرات، مثل: نسبة الأمية ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات³. هذا يعني أنه من الضروري أن توجّه الدول جهودها نحو إعادة هيكلة نظام التعليم بما يتناسب مع متطلبات التنمية ومختلف مجالاتها.

5.2. العمر المتوقع عند الولادة: حسب برنامج الأمم المتّحدة للبيئة (UNEP) يظهر هذا المؤشّر العمر المتوقع أن يبلغه الطفل حديث الولادة (البقاء على قيد الحياة) إذا استمرت اتجاهات الوفيات الحالية على حالها طوال حياته، يستخدم هذا المؤشّر لفهم احتياجات الأطفال خلال مراحل حياتهم، والحدّ من مشكلة فقدان السّريع للأطفال⁴.

¹Salima Benyahia, *Le Chômage en Algérie: Caractéristique, Causes et Conséquences*, Revue de l'ijtihad d'études juridiques et économiques, Vol 8, No 1, 2019, p.15.

²عبد الكريم البشير، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، المجلد 5، 2009، ص 182.

³فوزية صغيري، قراءة إحصائية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر 'مؤشرات التنمية الاجتماعية أنموذجاً'، مجلة روافد، العدد 2، المجلد 7، 2023، ص 614.

⁴فهد مغيثم حزيان الشمري، مرجع سبق ذكره، 86.

6.2. حماية صحة الإنسان وتعزيزها: يعتبر توفير مياه الشرب الصحية والخدمات الصحية للسكان

من أهم متطلبات التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي، حيث يمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان المحرومين من الخدمات الصحية على إجمالي عدد السكان في البلد¹.

7.2. النسبة المئوية للنمو السكاني: هي معدل نمو سكان بلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة

تكون سنة، وهو عبارة عن الزيادة في عدد السكان في البلد مقسومة على العدد الإجمالي للسكان في بداية الفترة مضروباً في 100. كما أن الغرض منه هو معرفة وتيرة تطور النمو السكاني، حيث يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لوضع الاستراتيجيات والقرارات من طرف المسؤولين، لمواكبة النمو الديمغرافي الذي من شأنه التأثير على الموارد الطبيعية المتاحة.

3. المؤشرات البيئية

تكتسب المؤشرات البيئية أهمية استثنائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعدّ هذه المؤشرات وسيلة لمراقبة وتتبع التغيرات التي تطرأ على البيئة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تحديد مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، وأهم هذه المؤشرات:

1.3. نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: يعدّ للزراعة دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، لما

توفره من غذاء للسكان، بالإضافة إلى أنها تساهم في التقليل من البطالة والفقر من خلال توفيرها للعديد من مناصب الشغل، حيث يتضمّن هذا المؤشر نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، وكذا نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة². وعليه فإنّ هذا المؤشر يعكس مدى توفرّ الأراضي الزراعية للمزارعين والسكان، أي يساهم في تحليل استدامة الزراعة والأمن الغذائي للمجتمع.

2.3. التغيّر في مساحات الغابات والأراضي: يقيس هذا المؤشر نسبة الأراضي الخضراء إلى

مساحة البلد الإجمالية³، يتم ذلك من خلال متابعة المساحات المغطاة بالغابات والأراضي وتحليل

¹مهدي سهر غيلان وآخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 1، المجلد 1، 2009، ص 224.

²معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³فيروز زروخي وآخرون، التنمية البيئية المستدامة في دولة قطر بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 6، المجلد 3، 2018، ص 87.

التغيّرات التي تحدث فيها، هذا المؤشر يساعد في فهم مدى تأثير أنشطة الإنسان على البيئة، ويعزّز اتخاذ قرارات بيئية واقتصادية مستدامة.

3.3. التّصحّر: هو مقياس يستخدم لتقدير ورصد مدى تدهور الأراضي وتحولها إلى أراض غير صالحة للزّراعة أو الاستخدام البشري، نتيجة للتّصاعد في الجفاف، وفقدان الطبقة الخصبة في التربة، وتدهور النباتات الطبيعية. يعكس هذا المؤشر تأثير التغير المناخي والأنشطة البشرية على البيئة، ويساهم في تقدير مخاطر تصاعد التّصحّر على المجتمعات والزّراعة.

4.3. الكميّة المستخدمة من المبيدات: هو عبارة عن مدى استخدام المبيدات الزراعيّة لكل وحدة مساحة من الأراضي الزراعيّة، حيث يعمل هذا المؤشر على تقدير الأثر البيئي للأنشطة الزراعيّة، من خلال استخدام الكيماويات المختلفة في صورة مبيدات زراعيّة، والتي من الممكن أن تلحق ضرراً بنوعية التربة وتلوث المياه الجوفية¹.

¹ مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، تقرير سنة 2015، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، قطر، 2015، ص 58.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، تم استكشاف وتحليل الأسس النظرية للتنمية المستدامة، حيث تم تسليط الضوء على أهم مراحل التطور التاريخي للتنمية منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى الإسهاب في التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة من عدة زوايا. كذلك تم استعراض أهم أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والبالغ عددها سبعة عشر هدفاً، بالإضافة إلى أهم خصائصها وسماتها.

تم أيضاً من خلال هذا الفصل تقديم مبادئ التنمية المستدامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1992، بالإضافة إلى تحليل وتفصيل أهم أبعادها ومكوناتها الممثلة في الأبعاد الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما تم تسليط الضوء على العديد من النظريات المهمة التي أسهمت في وضع الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تناول هذا الفصل المساعي الدولية لتكريس عملية التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، من خلال المؤتمرات الدولية المتكررة في هذا الشأن بداية من مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، وصولاً إلى مؤتمر "ريو دي جانيرو" سنة 1992، وغيرها من المؤتمرات، كما نجد في هذا الفصل أهم المؤشرات الكمية والنوعية، الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً البيئية المطورة لقياس التنمية المستدامة عالمياً.

في الختام، يجدر بنا التأكيد على أهمية التنمية المستدامة في توجيه جهودنا نحو مستقبل أكثر استدامة وعدالة، من خلال تحسين حياة الأجيال الحالية والمستقبلية والحفاظ على كوكبنا وعلى البشرية.

الفصل الثالث:

تحليل وقياس أثر الفساد

على التنمية المستدامة في

بعض الدول العربيّة للفترة

2020-1995

تمهيد

إنّ الفهم الصّحيح للواقع الفعلي للفساد والتنمية المستدامة في الدّول العربيّة محلّ الدّراسة يتحقّق من خلال تشخيص وتحليل المؤشّرات الدّولية المتعلّقة بكلّ منهما، حيث أنّ تحليل هذه المؤشّرات يعطينا لمحة واضحة عن الفجوة الموجودة بين الأهداف المسطرة والواقع في العديد من هذه الدّول، كما تتجلّى أهمية هذه المؤشّرات في تقديم صورة واضحة عن مدى تأثير الفساد على مسارات التنمية، ما يتيح لصنّاع القرار اتّخاذ التدابير اللاّزمة لمعالجة مواطن الخلل والوصول إلى التنمية المنشودة.

في هذا الفصل، سنلقّي نظرة على واقع كلّ من الفساد والتنمية المستدامة في الدّول العربيّة محلّ الدّراسة، من خلال تشخيص مجموعة من المؤشّرات الصّادرة من طرف جهات دوليّة تعنى بقضايا الفساد والتنمية المستدامة في العالم، كما سنتطرّق إلى الجهود التي بذلتها هذه الدّول بخصوص مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال الآليات المستحدثة والنصوص القانونيّة الموضوعة بخصوص ذلك، بالإضافة إلى التّوقيع على الاتّفاقيات والمعاهدات العربيّة والدّولية في مجالي الفساد والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، سنستعرض في هذا الفصل أهمّ العناصر الخاصّة بالإطار النظري لنماذج بيانات السّلاسل الزّمنيّة المقطعيّة، انطلاقاً من المفهوم والمميّزات، ومروراً بنماذج الانحدار الثّلاث لبيانات السّلاسل الزّمنيّة المقطعيّة، وصولاً إلى كيفية المفاضلة بينها واختيار أنسبها.

أخيراً، سنحاول بناء ثلاثة نماذج لقياس أثر الفساد على التنمية المستدامة، حيث يقيس النموذج الأوّل أثر الفساد على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بينما يقيس النموذج الثّاني هذا الأثر من خلال البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وأخيراً النموذج الثّالث الذي يقيس أثر الفساد على التنمية المستدامة من خلال بعدها البيئي. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأوّل: تشخيص الفساد والتنمية المستدامة في الدّول العربيّة محلّ الدّراسة.

المبحث الثّاني: الإطار النظري لنماذج بيانات السّلاسل الزّمنيّة المقطعيّة.

المبحث الثّالث: قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية للفترة 1995-2020 باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

المبحث الأول: تشخيص الفساد والتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة

تُعدّ مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة أحد أهمّ التحديات التي تواجهها العديد من الدول العربية في العصر الحديث، حيث يُعدّ الفساد عائقاً رئيسياً يُعرقل سعي هذه الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، باعتبار أنّه يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويُعيق الاستثمار والابتكار، ويزيد من التفاوتات بين الطبقات الاجتماعية.

إنّ فهم واقع الفساد والتنمية المستدامة في دولة ما، يتطلّب دراسة تحليلية شاملة لأهمّ مؤشرات قياس الفساد والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، لذا سنتطرّق في هذا المبحث لدراسة وتحليل واقع كلّ من الفساد والتنمية المستدامة في الدول العربية محلّ الدراسة، من خلال التطرّق لأهمّ المؤشرات الدولية بهذا الخصوص، كمؤشر مراقبة الفساد الصّادر من طرف البنك الدولي، بالإضافة إلى مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية المستدامة.

كما سنُبرز أهمّ التحديات التي تواجه هذه الدول في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإجراءات والجهود العربية المبذولة بخصوص ذلك.

المطلب الأول: تقييم الفساد في الدول العربية محلّ الدراسة

قد تختلف حدّة الفساد في الدول العربية من دولة إلى أخرى، لكن هذه الظاهرة موجودة في جميع الدول العربية دون استثناء، وهذا يمكن أن يؤثّر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الدول. فيما يلي سنقوم بتحليل واقع الفساد في بعض الدول العربية المختارة اعتماداً على مؤشر مراقبة الفساد.

يتكوّن العالم العربي من اثنان وعشرون (22) دولة، عشر (10) دول منها تقع في قارة إفريقيا، واثنان عشر (12) دولة تقع في قارة آسيا، وعليه تم اختيار الدول محلّ الدراسة وفقاً لمعيارين اثنين، الأوّل يتمثّل في المعيار الجغرافي، حيث تمّ توزيع الدول العربية إلى منطقتين جغرافيتين (قارة آسيا وقارة إفريقيا)، أما المعيار الثاني فيتمثّل في متوسط ترتيب الدولة حسب مؤشر مراقبة الفساد خلال فترة الدراسة، حيث تمّ اختيار ثلاث دول في مقدّمة الترتيب، وثلاث دول في مؤخرة الترتيب في كل مجموعة. وعليه فإنّ الدول العربية المختارة ضمن عينة الدراسة هي:

- المجموعة الأولى تضمّ الدول العربيّة الواقعة في قارة آسيا: (الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، العراق، اليمن، سوريا)
 - المجموعة الثانية تضمّ الدول العربيّة الواقعة في قارة إفريقيا: (تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، السودان، الصومال)
- وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02): متوسط ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مراقبة الفساد خلال فترة الدراسة

الدول العربية في قارة آسيا (المجموعة 1)	متوسط الترتيب للفترة (2020-1995)	الدول العربية في قارة إفريقيا (المجموعة 2)	متوسط الترتيب للفترة (2020-1995)
الإمارات العربية المتحدة	1,68181818	تونس	1,22727273
قطر	2,45454545	المغرب	1,95454545
عمان	3,22727273	مصر	4,36363636
السعودية	5,95454545	جيبوتي	4,36363636
الأردن	5,22727273	موريتانيا	4,86363636
الكويت	4,54545455	ليبيا	7,31818182
البحرين	4,81818182	السودان	7,36363636
لبنان	8,18181818	الصومال	8,95454545
العراق	10,2727273	الجزائر	4,31818182
اليمن	9,86363636		
سوريا	9,68181818		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الدولي في مجال مكافحة الفساد.

تم استبعاد جزر القمر وفلسطين لعدم توفّر البيانات الخاصة بهما خلال فترة الدراسة، كما أنه لم يتم إدراج قيمة المؤشر في السنوات (1995-1997-1999-2001) لحساب المتوسطّ للدول العربية السابقة، لعدم توفّر البيانات أيضا.

1. تطوّر الفساد في الدّول العربيّة الأسيوية محلّ الدّراسة ضمن مؤشّر مراقبة الفساد خلال الفترة 1995-2020

يمكن متابعة تطوّر ظاهرة الفساد في الدّول العربيّة أو بعضها من الدّول الواقعة في قارة آسيا من خلال مؤشّر مراقبة الفساد الصّادر من طرف البنك الدولي، والذي يصنّف الدّول حسب درجة الفساد فيها.

كما أشرنا سابقاً أن درجة هذا المؤشّر تتحصر بين القيمتين (2,5) كتنقييم سيء، ما يعني انتشار الفساد، و(5,2) كتنقييم جيّد، أي انعدام مظاهر الفساد. والجدول الموالي يوضّح الدّرجات الممنوحة للدّول العربيّة محلّ الدّراسة الواقعة في قارة آسيا (المجموعة 1) في هذا المؤشّر خلال الفترة (1995-2020).

الجدول (03): تطوّر مؤشّر مراقبة الفساد في الدّول العربيّة الأسيوية محلّ الدّراسة للفترة 1995-2001

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا
1995	/	/	/	/	/	/
1996	-0,01	-0,05	0,41	-1,6	-0,74	-0,88
1997	/	/	/	/	/	/
1998	0,05	0,5	0,76	-1,43	-0,98	-0,91
1999	/	/	/	/	/	/
2000	0,12	0,53	0,8	-1,5	-1,05	-1,03
2001	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

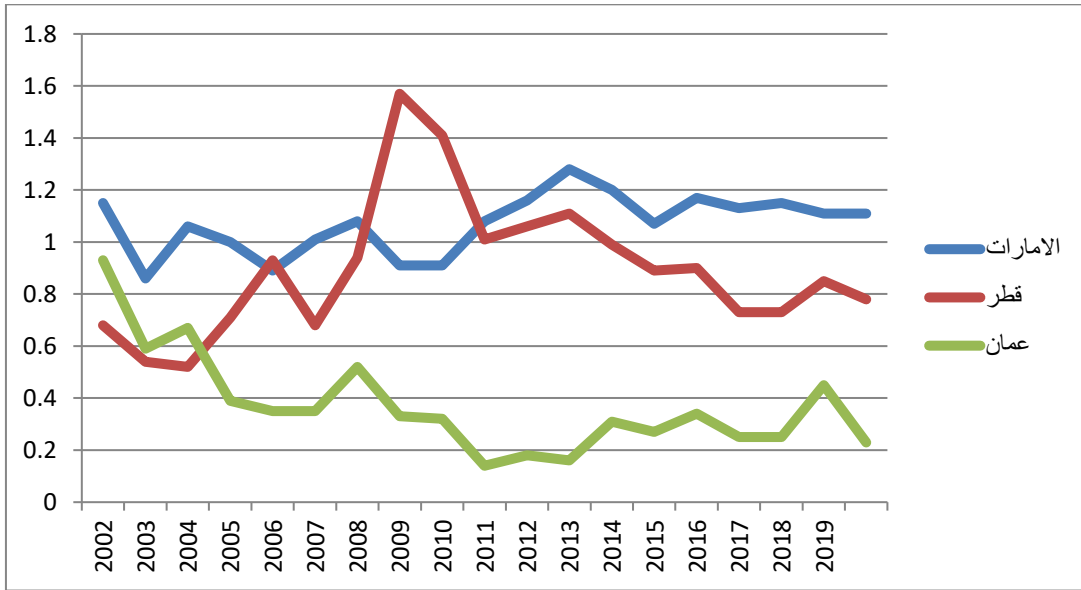
سجّلت معظم الدّول العربيّة محلّ الدّراسة ضمن المجموعة الأولى التابعة لقارة آسيا درجات منخفضة جداً في مؤشّر مراقبة الفساد خلال الفترة (1995-2020)، حيث أثبتت جميع تقارير البنك الدولي خلال هذه الفترة أن أغلب دول الوطن العربي ليست مكاناً للنزاهة والشفافية والديمقراطية الحقيقية.

فقد سجّلت كل من (الإمارات العربيّة المتّحدة، قطر، عمان) درجات إيجابية نوعاً ما خلال الفترة (1995-2001)، خاصّة دولتي عمان وقطر (حسب ما يوضّحه الجدول أعلاه)، حيث قامت كل من الإمارات العربيّة المتّحدة وقطر وعمان بخطوات هامّة لتعزيز الشفافية والمساءلة، أما بخصوص

الثلاثي (العراق، اليمن، سوريا)، فقد شهدت انتشارا كبيرا للفساد فيها خلال الفترة (1995-2001)، فهذه الدول حققت درجات ضعيفة جدًا، وصنفت من أواخر الدول من حيث الترتيب حسب هذا المؤشر، والملاحظ خلال السنوات 1996، 1998، 2000 أن قيمة مؤشر مراقبة الفساد في الدول سابقة الذكر كانت سالبة ومنتدنية، وهذا دليل واضح على التفشي الكبير للفساد فيها، بالإضافة إلى غياب الردع للمفسدين، كما تجدر الإشارة أنه خلال الفترة (1995-2001) لم يكن هذا المؤشر سنويًا، بل كان يصدر كل سنتين، لهذا نلاحظ عدم وجود قيمه خلال السنوات (1995-1997-2000-1999)، وتوقفت فقط خلال السنوات (1996-1998-2000).

كما شهدت قيمة مؤشر مراقبة الفساد الصادر من طرف البنك الدولي تطورات ملحوظة خلال الفترة (2002-2020)، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الموالي:

الشكل (07): تطور مؤشر مراقبة الفساد لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان للفترة 2002-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (01).

حيث سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في درجات هذا المؤشر، غير أنه مستقر في حدود (1 إلى 1,1)، أما قيمة المؤشر في دولة قطر فقد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2002-2009)، لتشهد بعدها تراجعا ملحوظا إلى غاية نهاية فترة الدراسة، وبالنسبة لسلطنة عمان فقد شهدت تراجعا مستمرا تقريبا طول فترة الدراسة. إلا أن نتائج هذه الدول ضمن هذا المؤشر تبقى ايجابية ومقبولة نوعا ما، دليلا على نقص تفشي ظاهرة الفساد فيها، ويمكن

إرجاع ذلك إلى الجهود الجبارة المبذولة من طرف حكومات هذه الدول لردع الفاسدين والحدّ من انتشار الفساد، وعزمها على الحدّ من هذه الظاهرة من خلال تحسين مستوى التنمية الاجتماعية فيها، والنّاتج المحلي الإجمالي، والتعليم، والصّحة، وفاعلية الإدارة العامة.

فقد عملت الإمارات العربية المتحدة على مكافحة الفساد من خلال حزمة من الآليات على غرار القوانين المتعدّدة بخصوص هذا الشّأن، مثل القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 بشأن تجريم غسل الأموال، والقانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2016 بشأن الجرائم المالية، كما أنشأت العديد من الهيئات مثل ديوان المحاسبة الذي أنشأ سنة 1976 وأعيد تنظيمه سنة 2011، بالإضافة إلى جهاز أبو ظبي للمحاسبة سنة 2015 وغيرها من الهيئات¹.

كما سعت دولة قطر أيضا من خلال دستورها سنة 2003 إلى الفصل التّام بين السلطات الثّلاث، ومنح الاستقلالية التّامة للسلطة القضائية من خلال جملة من الأحكام المعزّزة لاستقلال القضاء، كإنشاء المجلس الأعلى للقضاء وعدم القابلية للعزل، كما قامت ببناء إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز النزاهة والشفافية²، هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات التّتموية للدولة ورؤية قطر لعام 2030.

صادقت سلطنة عمان أيضا على اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد سنة 2013 بموجب المرسوم السلطاني 64-2013، حيث أصدرت العديد من القوانين بشأن مكافحة الفساد، منها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر سنة 2016، كما قام المشرع العماني بتعديل قانون حماية المال العام سنة 2011 بهدف تعزيز النزاهة والشفافية³. إلا أن حزمة الإجراءات المتخذة من طرف المشرع العماني بشأن مكافحة ومنع الفساد لا ترقى إلى المستوى المطلوب، والدّليل على ذلك هو توجه قيمة مؤشر مراقبة الفساد نحو الانخفاض، أي تراجع تصنيف سلطنة عمان ضمن هذا المؤشر، وبالتالي زيادة نقشي ظاهرة الفساد فيها.

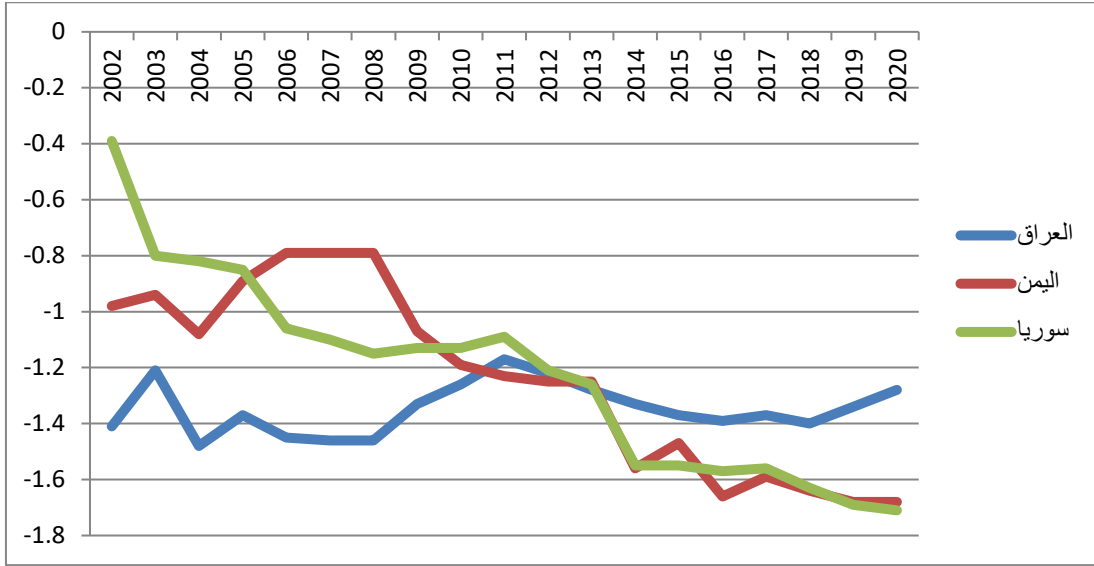
¹سارة بوسعيد، تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010-2020، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، المجلد 21، 2021، ص ص 420-421.

²جهود دولة قطر في تعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة الجنائية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الدوحة، قطر، 2017، ص 11.

³بيان بجهود سلطنة عمان في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، هيئة مكافحة ومنع الفساد، مسقط، عمان، 2021، ص 2.

أما عن المجموعة الثانية التي تضم كل من (العراق، اليمن وسوريا)، فانطلاقاً من سنة 2002 أصبح إصدار هذا المؤشر يتم بشكل سنوي وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الموالي:

الشكل (08): تطوّر مؤشر مراقبة الفساد لكل من العراق واليمن وسوريا للفترة 2002-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (01).

حيث شهدت العراق تذبذباً في قيم المؤشر خلال فترة الدراسة، غير أنها تبقى ضعيفة جداً. كما شهدت كل من اليمن وسوريا تراجعاً واضحاً خلال نفس الفترة، دلالة على التفشي المتزايد لظاهرة الفساد فيهما، ويرجع ذلك كما أوضحته بعض تقارير البنك الدولي، إلى غياب الإرادة السياسية من قبل الأنظمة الحاكمة والمسؤولين الكبار في مكافحة الفساد، وانتشار الرغبة الكبيرة في السلطة والاستبداد، كما أن معظم الاستراتيجيات والخطط التي وضعتها هذه الدول لمحاربة الفساد خلال فترة الدراسة كانت غير فعّالة، لأن الفجوة الكبيرة الموجودة بين القوانين والواقع تجعل من الصعب جداً تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الخطط والاستراتيجيات. ضف إلى ذلك، فإن تقادم الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول إلى حدود 146 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد سنة 2008، ساهم في تفشي الفساد في الدول الريفية منها. فقد أجبرت على سبيل المثال الاحتجاجات المتكررة سنة 2011 في اليمن، الرئيس الراحل علي عبد الله صالح على التخلي عن منصب الرئاسة بعد 33 سنة كاملة قضاها في سدة الحكم، أدار البلاد خلالها كأنها شركة عائلية، عيّن فيها أفراد أسرته وأبناءه والمقربين منه في المناصب الحكومية في البلاد، ضاربا أولوية الكفاءات لشغل هذه المناصب عرض الحائط، وقد ترك

خلالها شبكة متشعبة من قنوات الفساد في البلاد، يصعب إيجاد حلول لها، مهما كانت الترسانة القانونية حاضرة، لأن الفساد ينخر في الجهات المطبقة لهذه القوانين بحد ذاتها كالسرطان. كما ساهمت الحرب الأهلية الدائرة في سوريا منذ سنة 2011، وتجبر السلطة وعدم احترامها للقوانين إلى استفحال ظاهرة الفساد في جميع القطاعات دون استثناء، حيث أن فساد السلطة سينجر عنه فساد باقي القطاعات لا محالة، فحسب تقديرات خاصة لمسؤولين سوريين، فإن أكثر من 85% من إيرادات النفط، كانت تودع في الحسابات المصرفية الخاصة بالأسد وحلفائهم السياسيين. كما أن الرشوة والابتزاز انتشرت بشكل كبير خلال فترة الدراسة، فلم يجد رجال الأعمال المحليين والأجانب سبيلا سوى تقاسم أرباحهم مع النظام السوري وحاشيته تجنباً لإغلاق شركاتهم¹.

وقد ساهمت أيضا الحروب في العراق خلال الفترة 1995 إلى 2003 بداية من الحرب الأهلية في كردستان العراق سنة 1995 وصولاً إلى حرب العراق سنة 2003 والتي أدت إلى خضوعها لاحتلال دولي، في وضع قاعدة متينة للفساد في الدولة، حيث عملت سلطة التحالف المؤقتة حينها بتعاون مع الجيش الأمريكي على إخفاء مليارات الدولارات الأمريكية². كما أن ثورات الربيع العربي التي انطلقت شرارتها أواخر سنة 2010 من تونس، وانتقلت العدوى إلى العديد من الدول العربية مثل سوريا واليمن، أدت إلى نشوب حروب أهلية تسببت إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والعمليات الانتقالية في الحكم في هذه الدول، كما أدت إلى الخروج عن الشرعية الدستورية فيها. والمعروف أن الفترات الانتقالية في السلطة وفترات الحروب تعدّ فترات خصبة للانتشار الواسع للفساد، نظراً لغياب الرقابة، وعجز أجهزة الدولة عن رصد ومعاينة ومحاسبة الفاسدين.

2. تطوّر الفساد في الدول العربية الإفريقية محلّ الدراسة ضمن مؤشر مراقبة الفساد خلال

الفترة 1995-2020

لا يزال الفساد منتشراً بشكل كبير في المنطقة العربية الإفريقية المنكوبة بالصراعات والأزمات المتكررة، ولا يزال يكلف اقتصادياتها ملايين الدولارات سنوياً، فليس بالغريب أن تأتي معظم هذه الدول

¹مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، 2014، ص 33.

²مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرجع نفسه، ص 32.

في درجات متدنية جدا على مؤشر مراقبة الفساد الصادر سنويا من طرف البنك الدولي. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (04): تطوّر مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية الإفريقية محل الدراسة للفترة 1995-2001

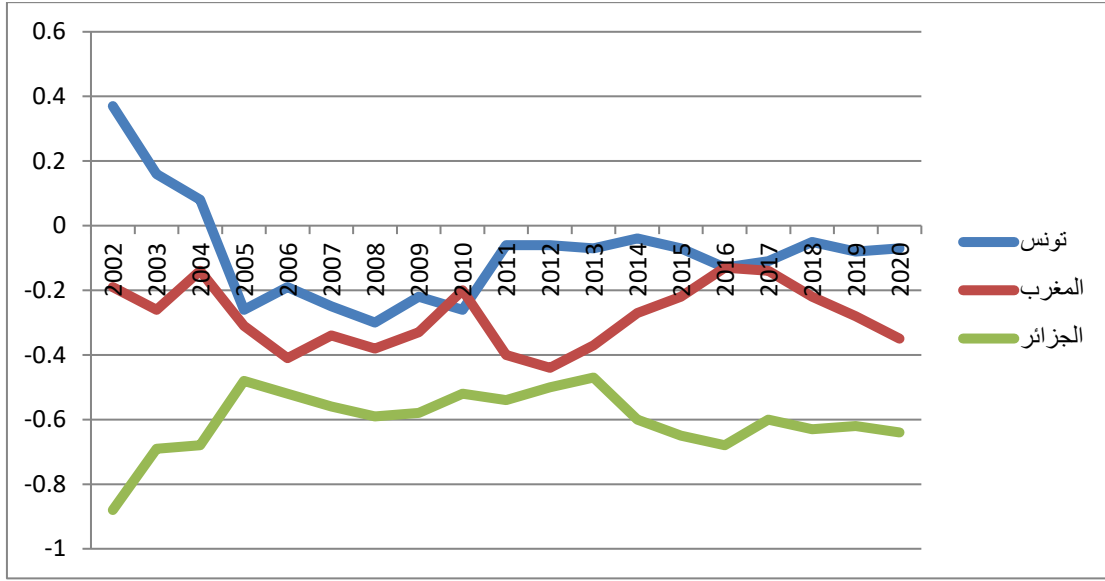
السنة	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1995	/	/	/	/	/	/
1996	-0,53	-0,11	-0,57	-0,87	-1,24	-1,27
1997	/	/	/	/	/	/
1998	-0,24	0,11	-0,88	-0,91	-1,07	-1,4
1999	/	/	/	/	/	/
2000	-0,23	-0,11	-0,94	-0,87	-0,87	-1,57
2001	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول أعلاه، يوضح أن جميع الدول العربية الإفريقية محلّ الدراسة قد شهدت مستويات مرتفعة من الفساد خلال الفترة (1995-2001)، إذ سجّلت قيما سالبة لهذا المؤشر، مثبتة بذلك الانتشار الواسع للفساد فيها بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، حيث احتلت كل من الصومال والسودان الصدارة في مستويات انتشار الفساد، تليها كل من ليبيا والجزائر وتونس على الترتيب، وأخيرا المغرب التي شهدت انتشارا ضعيفا نوعا ما للفساد خلال هذه الفترة مقارنة بباقي الدول العربية الإفريقية المختارة ضمن عينة الدراسة.

كما قد شهدت الفترة (2002-2020)، تقلبات واضحة في مستويات الفساد في كل من (تونس، المغرب، الجزائر)، وهذا ما يظهر من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل (09): تطوّر مؤشر مراقبة الفساد لكل من تونس والمغرب والجزائر للفترة 2002-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (01).

حيث سجّلت تونس انخفاضا كبيرا في قيمة مؤشر مراقبة الفساد في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010، إذ تراجعت من (0,37) درجة سنة 2002 إلى (-0,26) درجة سنة 2010، ما يشير إلى تزايد انتشار الفساد فيها خلال تلك الفترة. حيث تزامنت هذه الفترة مع حكم الرئيس التونسي الراحل زين العابدين بن علي، الذي عرف بتشبّته بالحكم في ظل استقرار اقتصادي، اجتماعي وسياسي، يتميز بديمقراطية صورية وانفتاح على الخارج، فقد عُرف بزجّه لكل معارض لحكمه في السجون التونسية، مع غياب شبه كلي للإعلام المحلي النزيه والصحافة المستقلة، هذا الأمر كرّس هيمنة الأسرة الحاكمة وحاشيتها، بالإضافة إلى الحزب الحاكم الذي توغّل حينها في جميع القطاعات، منها القضاء والإعلام. فقد عدّد "تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة" التجاوزات المتكررة للنظام التونسي وأعضاء من الحزب الحاكم والأسرة الحاكمة في مجال القضاء والإعلام وصلاحيات الرقابة¹. وفي سنة 2011 شهدت مستويات الفساد في تونس تحسّنا طفيفا، حيث ارتفعت قيمة المؤشر سنة 2011 إلى (-0,06)، واستمرت على هذا الحال إلى غاية سنة 2020، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها الحراك الشعبي في تونس نهاية سنة 2010، الذي أسفر عن هروب الرئيس الراحل زين العابدين بن علي من تونس في 14 جانفي 2011، وبالتالي نهاية حقبة كاملة من

¹ منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، المجلد 8، 2017، ص ص 215-

التعددية الحزبية الوهمية والديمقراطية المزيّقة، دامت ثلاثا وعشرين (23) عاما، أدت إلى انتشار الفساد في كل القطاعات، بالإضافة إلى سنّ العديد من القوانين التي تُعزّز الشّافية والنزاهة في البلاد.

أما عن مستويات الفساد في المغرب، فقد صُنّفت هذه الأخيرة من بين الدول العربية الإفريقية محل الدراسة الأقل انتشارا للفساد فيها، لكن كمنظرة عامة فإن مؤشر البنك الدولي المتعلق بالفساد في المغرب لم ايجابيا طول فترة الدراسة، حيث سجّل قيما متذبذبة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، وقارب في متوسطه خلال الفترة (2002-2020) حوالي (-0,28)، وهي قيمة سالبة تدل على المستويات المتقدمة نوعا ما لانتشار الفساد في البلاد، فقد قطعت المغرب خطوات واسعة في حربها على الفساد والمفسدين، حيث أنشأت جهازا لمكافحة الفساد سنة 2008، كالتزام على مصادقة المغرب لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لكنه عرف بالضعف النسبي، ولم يتمكن من تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها، نتيجة تقييد صلاحياته، بالإضافة إلى التدخّلات المتكرّرة في مهامه من طرف الأسرة الحاكمة وحاشيتها، كما أنشأت لجنة وزارية للإشراف على الجهود الحكومية في مجال مكافحة الفساد. ووضعت المغرب خطة لمكافحة الفساد سنة 2010 مدّتها سنتين، تهدف إلى حماية المُبلّغين، بالإضافة إلى الإشراف على متابعة تصاريح المسؤولين والموظفين السامين في الحكومة بممتلكاتهم¹، لكن رغم كل هذه الإجراءات يبقى التّراخي في تطبيقها سببا في الوصول إلى نتائج ضعيفة، لا ترقى إلى المطلوب لتحقيق نتائج ايجابية في مجال مكافحة الفساد والحدّ من انتشاره.

أما بالنظر لوضعية الجزائر من خلال هذا المؤشر، فإنّه يُلاحظ تسجيل قيما سالبة على طول الفترة (2002-2020)، ما يعني تسجيل مستويات مرتفعة للفساد، أي أنّ الجزائر لا تزال متأخرة جدا في مجال مكافحة هذه الظاهرة، حيث سجّلت قيما سالبة ضمن هذا المؤشر خلال الفترة 2002 إلى 2020، والتي تراوحت بين (-0,88) كأدنى قيمة سنة 2002 و(-0,47) كأقصى قيمة سنة 2013. كما شهدت قيمة هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا بين سنتي 2002 و2005، من (-0,88) إلى (-0,48)، وهذا راجع إلى عوامل لعلّ أبرزها يكمن في الضغوط الدّولية الممارسة على الجزائر خلال تلك الفترة لمضاعفة جهودها بخصوص مكافحة الفساد، خاصة بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم

¹مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أبريل 2004¹، كما تم وضع العديد من الإجراءات القانونية التي من شأنها أن تساهم في السيطرة على الفساد المنتشر، خاصة من طرف المسؤولين الحكوميين في الدولة²، ومن أبرزها تعديل القانون الأساسي للقضاء، وتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وتحديد مهامه وصلاحياته سنة 2004.

ليسجل نفس المؤشر استقرار نسبي خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 عند مستوى (-) 0,5، لكنه سرعان ما عاود الارتفاع خلال الفترة (2014-2020)، حيث تزامنت هذه الفترة مع برامج دعم النمو (برنامج التنمية للخماسي الأول)، الذي خصص له ميزانية ضخمة تجاوزت 22000 مليار دينار جزائري، الأمر الذي أعطى فرصة للفاستدين من المسؤولين الحكوميين ورجال المال والأعمال لممارسة مختلف أشكال الفساد. بالإضافة إلى أسباب أخرى أرجعها البنك الدولي في تقريره إلى معاناة الجزائر من ضعف المؤسسات العامة، وغياب الشفافية، هذا بالإضافة إلى عجزها في مكافحة الفساد وعدم وجود نظام قضائي نزيه ومستقل يقيد سلطات المسؤولين، ويقلل من انتشار الفساد³، ونتيجة لذلك تراجعت مكانة الجزائر ضمن مؤشر مراقبة الفساد.

فبالعودة إلى فضائح الفساد في الجزائر، فقد شهدت الساحة الجزائرية العديد من الفضائح منذ سنة 2002، تسببت في خسائر قدرت بمليارات الدولارات للخزينة العمومية. من أبرزها قضية "مجمع الخليفة" أواخر سنة 2002، والتي تعتبر من أشهر قضايا الفساد التي عرفت الجزائر في العقود الأخيرة، حيث بينت هذه الفضيحة تزوير الوثائق والمستندات وغسيل الأموال والرشوة والاختلاسات التي كان يمارسها هذا المجمع⁴. بالإضافة إلى الفضيحة التي مسّت أكثر القطاعات جذبا للفساد في الجزائر، وهو قطاع الأشغال العمومية، حيث برزت سنة 2015 القضية المعروفة باسم فضيحة "الطريق السيار شرق - غرب"، هذه القضية تسببت في هدر كبير للأموال العمومية، بسبب تضخيم الفواتير والتلاعب بالميزانيات، بالإضافة إلى قضايا الرشوة.

¹ المادة (01) من المرسوم الرئاسي رقم 04-128، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2004، ص 1.

² عبد الباسط بن الشيخ وإبراهيم يامة، التجربة الجزائرية في مكافحة الفساد بين مقتضيات التشريعات الوطنية وحتمية التكيف مع الاتفاقيات الدولية، مجلة تحولات، العدد 2، المجلد 3، ص 153.

³ سارة بوسعيد وشراف عقون، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد 5، 2018، ص 319.

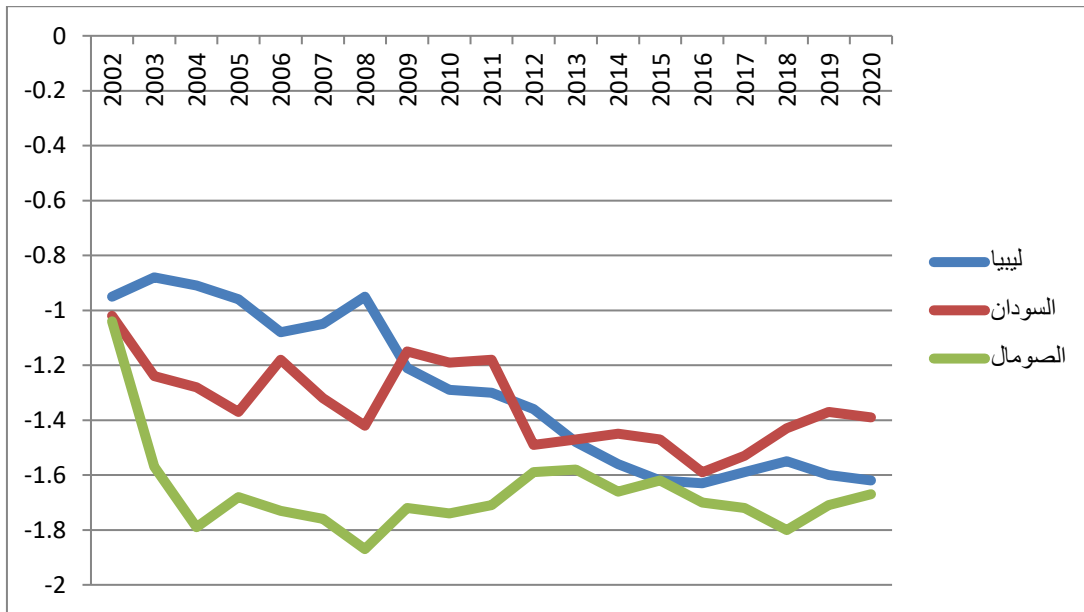
⁴ سارة بوسعيد وشراف عقون، المرجع نفسه، ص 314.

لم تتوقف فضائح الفساد في الجزائر عند هذا الحدّ، بل امتدّت إلى قطاع المحروقات الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري وعموده الفقري، حيث انفجرت بداية من سنة 2010 وامتدادا لعدة سنوات قضية "شركة سوناطراك البترولية" إلى العلن، والتي لم تسلم من فضائح الرّشوة وإبرام مئات الصفقات المشبوهة مع عدد كبير من الشّركات الأجنبية. بالإضافة إلى قضية تهريب الكوكايين المعروفة باسم قضية "كمال البوشي" سنة 2018. والعديد من القضايا الأخرى لم تكشف للعلن، أم لم تحظى بالمتابعة الإعلامية والجماهيرية الكافية.

رغم أن هذه المجموعة من الدّول التي تضمّ كلّ من تونس والمغرب والجزائر تسبّدت قائمة الدول العربية ضمن مؤشر مراقبة الفساد للدّول الأقلّ فسادا في القارة الإفريقية، إلاّ أنّها لازالت تسجّل أرقاما سلبية، ما يعني تفشّي الفساد فيها بدرجات كبيرة.

أما عن مجموعة الدّول (ليبيا، السودان، الصومال)، فقد تذيّلت قائمة الترتيب مقارنة بالدول العربية، حيث حقّقت درجات سلبية خلال الفترة (2002-2020)، خاصّة دولتي السودان والصّومال، إذ شهدت قيم هذا المؤشر تطورات ملحوظة خلال الفترة (2002-2020)، وهذا ما يوضّحه التمثيل البياني الموالي:

الشكل (10): تطوّر مؤشر مراقبة الفساد لكل من ليبيا والسودان والصومال للفترة 2002-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (01).

حيث لم تسلم ليبيا من الفساد وانعكاساته السلبية على جميع المجالات، فقد صنّفت من الدول الأكثر فساداً في العالم العربي والإفريقي حسب مؤشر البنك الدولي، حيث شهدت تراجعاً ملحوظاً في التقييم السنوي الصادر من طرف البنك الدولي من خلال مؤشر مراقبة الفساد، والمتعلق بتصنيف الدول حسب درجة الفساد فيها خلال الفترة (2002-2020)، فقد تراجعت من (-0,95) سنة 2002 إلى (-1,62) سنة 2020، كما بلغ متوسط درجة هذا المؤشر في ليبيا خلال نفس الفترة حوالي (-1,33)، وهذا يدلّ على الانتشار الكبير للفساد في الدولة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الانفلات الأمني والحروب الأهلية التي شهدتها البلاد منذ سنة 2011، وانتشار الجريمة المنظمة، والميليشيات المسلحة، وسيطرتها على الهيئات الحكومية بقوة السلاح، بالإضافة إلى غياب المنظومة القضائية المستقلة الرادعة لجميع ممارسات الفساد والفاستين. ضف إلى ذلك، فإن عدم التوافق السياسي في ليبيا، وتسيير البلاد من خلال حكومتين ومؤسستين تشريعتين، أدّى إلى إضعاف أجهزة الرقابة والهيئات المكلفة بمكافحة الفساد.

كما يمكن ملاحظ أن مسار مؤشر مراقبة الفساد في السودان شهد اتجاهاً تنازلياً، حيث انخفضت درجة السودان ضمن هذا المؤشر من (-1.02) سنة 2002 إلى (-1.39) سنة 2020. رغم وجود بعض التذبذبات في تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2002-2020)، إلا أن هذا المسار يدلّ على أن السودان من الدول الأكثر فساداً في العالم العربي والإفريقي، وثاني أكثر دولة فساداً من ضمن الدول العربية محل الدراسة.

فالأنظمة المتعاقبة وحكوماتها الساعية لتحقيق مصالحها الشخصية، والمؤسسات الحكومية الخاضعة للشبكات الفاسدة، بالإضافة إلى الجهاز الأمني الساهر على حماية مصالح رجال الحكم والنخبة في البلاد، والحروب الأهلية، والصراعات الداخلية، والاحتجاجات الشعبية المتكررة، كلها عوامل دفعت بالسودان إلى تذييل قائمة الدول العربية ضمن مؤشر البنك الدولي لمراقبة الفساد.

أما بخصوص دولة الصومال، فقد احتلت المرتبة الأخيرة ضمن قائمة الدول العربية والدول محل الدراسة في مؤشر مراقبة الفساد، حيث تراجع مستواها ضمن المؤشر السابق من (-1,04) درجة سنة 2002 إلى (-1,67) درجة سنة 2020، رغم وجود بعض التحسن بداية من سنة 2009، لكن سرعان ما عاد للانخفاض، ويمكن إرجاع تذييل الصومال لقائمة البنك الدولي بخصوص مراقبة الفساد إلى غياب الديمقراطية، وانتشار الحروب الأهلية، والصراعات مع دول الجوار، بالإضافة إلى انعدام

حرية الصحافة والإعلام، وغياب الشفافية في المؤسسات الحكومية، كما أن ضعف التشريعات والقوانين الرادعة للفساد، وعدم قدرة السلطات على فرض تشريعات فعالة، ساهمت بشكل كبير في انتشاره في البلاد، حيث أن الصومال لم تكن تمتلك قانونا صريحا لمكافحة الفساد حتى أواخر سنة 2019، إذ وقّع حينها الرئيس الصومالي مشروع قانون ليصبح قانونا. فقبل هذا القانون، عولج الفساد من خلال قانون العقوبات في الصومال، والذي يعود لسنة 1962، وقانون المشتريات العامة والامتيازات وتنظيم أوجه الصرف لسنة 2015، بالإضافة إلى قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2016¹.

المطلب الثاني: تقييم مسار التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة

تعتبر التنمية المستدامة هدفا حاسما في العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الدول العربية، حيث تلعب هذه العملية دورا هاما في تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، إذ تمتلك الدول العربية إمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية، التي تمكّنها من تحقيق مؤشرات ايجابية للتنمية المستدامة، بشكل يضمن الحفاظ على البيئة والاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وفيما يلي تحليلا لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1995 و 2020، حيث تم اختيار بعض المؤشرات المهمة كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP مؤشرا للبعد الاقتصادي، ومعدل البطالة TCH مؤشرا للبعد الاجتماعي، ونصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 مؤشرا للبعد البيئي.

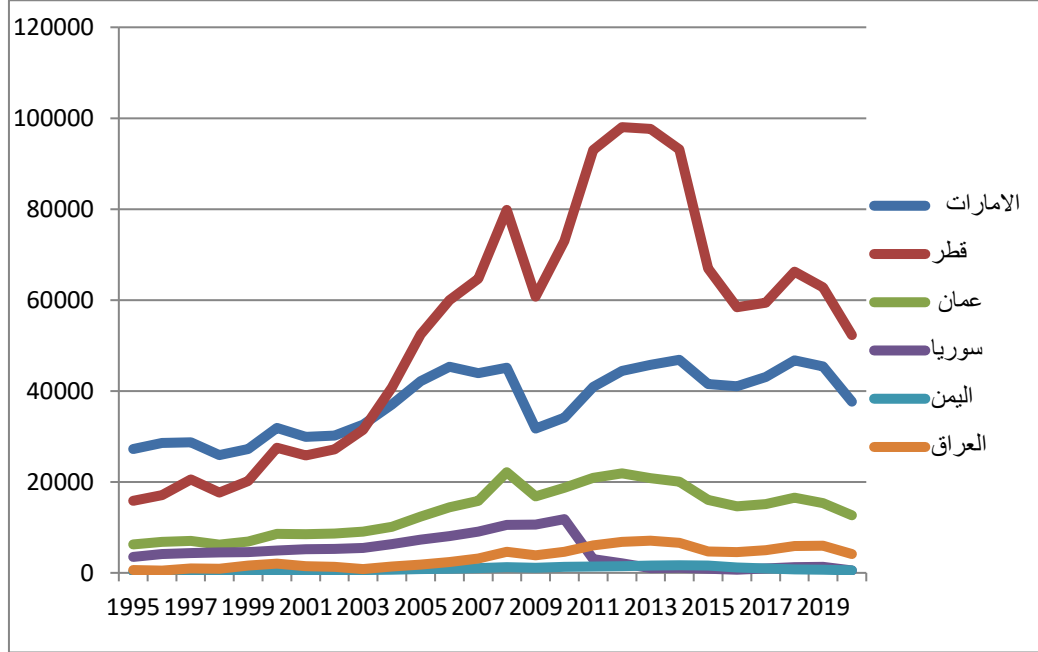
1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، حيث يُعدّ مقياسا جيّدا لتقدير مستوى الرخاء والازدهار الاقتصادي، ومستوى الرفاهية في المجتمع. ولسهولة تحليل تطوّر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1995-2020) سنقسمها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضمّ الدول

¹ الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز الصومال، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بيروت، لبنان، 2021، ص 3.

العربية الآسيوية، والمجموعة الثانية تضمّ الدول العربية الإفريقية، حيث شهد هذا المؤشر في مجموعة الدول العربية الآسيوية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الشكل (11): تطوّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (03).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني الممثل لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة خلال الفترة (1995-2020)، أن جميع هذه الدول شهدت تذبذبا واضحا في مستوى دخل الفرد لديها بين الارتفاع والانخفاض، بغض النظر عن قيمة هذا الدخل، باستثناء دولة اليمن، التي سجّل فيها دخل الفرد شبه استقرار خلال فترة الدراسة. حيث يظهر أن كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان قد سجّلت أرقاما ايجابية تسير في نفس المنحى، إذ رسّخت الإمارات العربية المتحدة مكانتها ضمن قائمة الدول الأعلى دخلا في العالم، كما احتلت المرتبة الثانية من بين الدول العربية محل الدراسة، حيث شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال الفترة (1995-2008) من حوالي 27200 دولار سنة 1995 إلى 44500 دولار سنة 2008، نتيجة الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، كما قامت الإمارات العربية المتحدة بتنشيط فعال للقطاعات غير النفطية مثل السياحة والتمويل والبناء، وذلك في إطار المبادرة الاقتصادية المبتكرة والمتعلّقة بالقطاعات والأنشطة غير النفطية، ليتراجع بعدها متوسط دخل الفرد سنة

2009، إلى حدود 32000 دولار، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإماراتي، الأمر الذي سبب ركودا في معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية في الدولة، ثم شهد تحسنا طفيفا إلى غاية سنة 2019، ليتأثر بانعكاسات جائحة كورونا سنة 2020 وينخفض إلى حدود 36200 دولار بعدما كان قرابة 42700 دولار سنة 2019.

أما في دولة قطر، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتصدّر مراتب متقدّمة عالميا، إذ تعتبر من الدول الأعلى دخلا في العالم والأولى ضمن عينة الدراسة، الأمر الذي مكّنها من تحقيق مستويات عالية من الدخل والمعيشة لسكانها، خاصة في فترات ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، فقد تطوّر متوسط دخل الفرد بشكل كبير نحو الارتفاع في دولة قطر خلال الفترة (1995-2008) مرتفعا من حوالي 15800 دولار سنة 1995 إلى 79800 دولار سنة 2008، أي بزيادة تجاوزت 500%، والسبب وراء هذا التطور الرهيب يمكن إرجاعه إلى اعتماد الاقتصاد القطري في إيراداته بشكل كبير على قطاعي النفط والغاز، وما يؤكّد ذلك هو حدوث التراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال أزمات النفط في فترة الدراسة، فقد تأثر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 بالأزمة العالمية التي أدت إلى اختلال أسعار النفط، والتي وصل سعر البرميل الواحد فيها إلى أقل من 10 دولار أمريكي، ما أدى إلى انخفاضه من 20500 دولار سنة 1997 إلى 17600 دولار سنة 1998، كما تأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر سنة 2001 منخفضا من 27500 دولار إلى 25800 دولار نهاية سنة 2002 بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أثّرت بشكل سلبي على أسعار النفط عالميا بمقدار 4,5 دولار لتصل إلى حدود 24,8 دولار للبرميل الواحد¹، ليشهد متوسط دخل الفرد ارتفاعا كبيرا في قطر إلى غاية سنة 2008 حيث قارب 79800 دولار نتيجة للارتفاع الجنوني لأسعار النفط عالميا والتي تجاوزت 140 دولار أمريكي للبرميل الواحد، لتتخفّض سنة 2009 إلى 60700 بسبب آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي والقطري بالتحديد، ليعاود الارتفاع خاصّة سنتي 2011 و 2012 متجاوزا 92000 دولار أمريكي بسبب تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي التي أدت إلى انقطاع إمدادات النفط من بعض الدول العربية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 120 دولار

¹ جيلالي بورزامة وخالد بن عمر، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 4، 2016، ص 19.

أمريكي للبرميل الواحد، وفي سنة 2014 قرّرت المملكة العربية السعودية رفع المعروض النفطي ليتسبب ذلك في تراجع أسعاره لما دون 60 دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على متوسط دخل الفرد في قطر، ودام الوضع على هذا الحال إلى غاية سنة 2020.

لكن رغم هذا التذبذب الحاصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر بسبب تقلبات أسعار النفط، إلا أنها تتصدر قائمة الدول العربية في ذلك، كما أنها استثمرت في تنوع اقتصادها لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، ولضمان استدامة النمو الاقتصادي الحقيقي فيها مستقبلاً، فقد ركّزت على تطوير مشاريع البنية التحتية، والسياحة، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى سنّ مجموعة من القوانين والتشريعات المحلية التي ساهمت في زيادة الاستثمارات.

وبالنسبة لتطور متوسط دخل الفرد في سلطنة عمان، فقد مرّ بمراحل متعدّدة، فخلال الفترة (1995-2000) عرف الاقتصاد العماني حالة من الاستقرار، حيث كان هناك نمواً تدريجياً في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بسبب جهود الحكومة في تنوع الاقتصاد والاستثمار في تطوير البنية التحتية، حيث ارتفع من 6200 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 8600 دولار أمريكي سنة 2000، أما الفترة (2001-2008) فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وباعتبار سلطنة عمان بلداً يعتمد على إيرادات النفط، فقد أدّى ذلك إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية، حيث قامت الحكومة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية والاستثمارية، ما انعكس إيجاباً على متوسط الدخل، إذ شهد هذا المتوسط قفزة نوعية من 8400 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 22100 دولار أمريكي سنة 2008، لكن خلال سنة 2009 تأثر الاقتصاد العماني بالأزمة المالية العالمية، التي حدثت أواخر سنة 2008، حيث تراجعت أسعار النفط، ما أدّى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، وبالتالي انعكس هذا سلبيّاً على متوسط دخل الفرد ليبلغ حوالي 16800 دولار أمريكي، أما الفترة (2010-2014) فقد شهدت استقراراً نسبياً في الاقتصاد، وارتفاعاً في أسعار النفط، ما جعل الحكومة تواصل تنفيذ المشاريع التنموية ودعم النمو الاقتصادي، وهو ما جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسير في اتجاه تصاعدي من 18700 دولار أمريكي سنة 2010 إلى 20000 دولار أمريكي سنة 2014، و أخيراً الفترة (2015-2020)، فالانخفاض الحاد في أسعار النفط منتصف سنة 2014 أثر سلبيّاً على الإيرادات الحكومية، ما جعل الحكومة تتبنى سياسة تقشفية وإصلاحات اقتصادية، بهدف تنويع الدخل وتحسين الوضع المالي للبلاد، حيث شهد متوسط دخل

الفرد في هذه الفترة تباطئا أو انخفاضاً في بعض السنوات، نتيجة للوضع المالي الصعب للدولة و للضغوط الاقتصادية.

بشكل عام، فقد شهدت سلطنة عمان خلال الفترة (1995-2020) تقلبات كبيرة في متوسط دخل الفرد، نتيجة الاعتماد الكبير على النفط، لكنها سعت أيضاً إلى تنويع اقتصادها وتحسين البنية التحتية، من خلال حزمة من الإصلاحات في مختلف القطاعات.

قبل سنة 2011 كانت سوريا من الدول متوسطة الدخل، حيث عرف الاقتصاد السوري خلال الفترة (1995-2010) تحسناً معتبراً في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إذ شهدت البلاد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ما يقارب 3500 دولار سنوياً سنة 1995، مرتفعاً إلى ما يزيد عن 11800 دولار سنة 2010، كما شهدت البلاد أيضاً تحسناً في البنية التحتية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل، نتيجة للاستقرار الذي كانت تتمتع به في مختلف الجوانب، لكن الفساد الذي انتشر آنذاك في جميع القطاعات في الدولة خاصة فساد المسؤولين، بالإضافة إلى تصنيف سوريا عالمياً على مؤشرات الفساد، وحرية التعبير، والحريات المدنية بصفة عامة، كانت منخفضة جداً مقارنة بدول الجوار، حيث مارست الحكومة سيطرة مشددة على وسائل الإعلام وتقييداً على النشاطات السياسية والحقوقية، ما أدى إلى خلق بيئة من القمع والكبت السياسي، أدت إلى انفجار أحداث الربيع العربي وخروج البلاد عن السيطرة، حيث بدأ المواطنون في التظاهر ضد النظام القائم مطالبين بالإصلاحات السياسية والاجتماعية، ما جعل المشهد السوري لا يخلو من الاحتجاجات الشعبية اليومية التي تحولت إلى صراعات مسلحة واضطرابات أهلية، وتدخلات عسكرية خارجية، كل هذه الأحداث التي ميّزت سنة 2011 أدت إلى دمار واسع النطاق في البنية التحتية السورية، ما أدى إلى تراجع كبير في إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وعزوف الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة انعدام الأمن، ونقص الوقود، والانقطاع المتكرر للكهرباء، حيث خلّفت هذه الأزمة ملايين البطالين والمهاجرين الباحثين عن الأمن ولقمة العيش، إذ انخفض متوسط دخل الفرد من 11800 دولار أمريكي سنة 2010 إلى ما لا يتجاوز 540 دولار أمريكي سنة 2020.

يعتبر دخل الفرد في اليمن من أضعفها بالنسبة للدول العربية الآسيوية، حيث أنه لم يتجاوز 1700 دولار أمريكي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد

اليمني، مثل: الفقر، وانعدام الاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، التي تعرف مستويات عالية من الدخل الفردي، فلم يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة (1995-1999) عتبة 450 دولار أمريكي، وهذا نتيجة لآثار الحرب الأهلية لسنة 1994، وبداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، كان هناك تحسناً في النمو الاقتصادي، نتيجة لزيادة إنتاج النفط، والتقلبات التي عرفتها أسعار البرميل الواحد من البترول خلال هذه الفترة، مما ساهم في تحسين نسبي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكن سرعان ما تفاقمت هذه الفجوة الاقتصادية بشكل كبير نهاية سنة 2015. ومع بداية سنة 2016، سببت الحرب الأهلية في اليمن، وتدخّل دول مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وأكثر من عشر (10) دول أخرى في الصراع عسكرياً تدميراً واسعاً للبنية التحتية¹، وتوقيفاً للإنتاج الاقتصادي خاصة إنتاج النفط، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة لمستويات تجاوزت 18%، وبالتالي انخفاض حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليبلغ سنة 2020 حوالي 550 دولار أمريكي، وقد ساهمت جائحة كورونا أيضاً سنة 2020 في تراجع متوسط دخل الفرد في اليمن، من خلال تراجع النشاط الاقتصادي، وزيادة الفقر، والبطالة، وتأثر القطاع الصحي الذي كان يعاني من ويلات الحرب.

أما بالنسبة للعراق، فقد ساهم الحصار الاقتصادي المفروض عليها من طرف الأمم المتحدة مطلع التسعينات نتيجة لغزوها للكويت، إلى عزلة شديدة عن معظم دول العالم، اقتصادياً، وسياسياً، ودبلوماسياً، كما أدى ذلك إلى ضعف نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، الذي لم يتجاوز 1000 دولار أمريكي خلال الفترة (1995-1998)، وبالتالي تدهور مستويات المعيشة وانتشار الفقر والمجاعة، فقد شهدت البلاد تراجعاً كبيراً في الإنتاج الاقتصادي والبنية التحتية، حيث تأثرت مختلف القطاعات الحيوية كالنّفط والصناعة والزراعة، ومع دخول القرن الواحد والعشرين خاصة بعد سنة 2003، انتهى عملياً الحصار المفروض على العراق بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، وبدأت العراق تشهد جملة من التغيرات الاقتصادية الهامة، على الرغم من استمرار التحديات الأمنية والسياسية والاحتلال الأمريكي لها²، فقد بدأت عملية إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية، بالإضافة

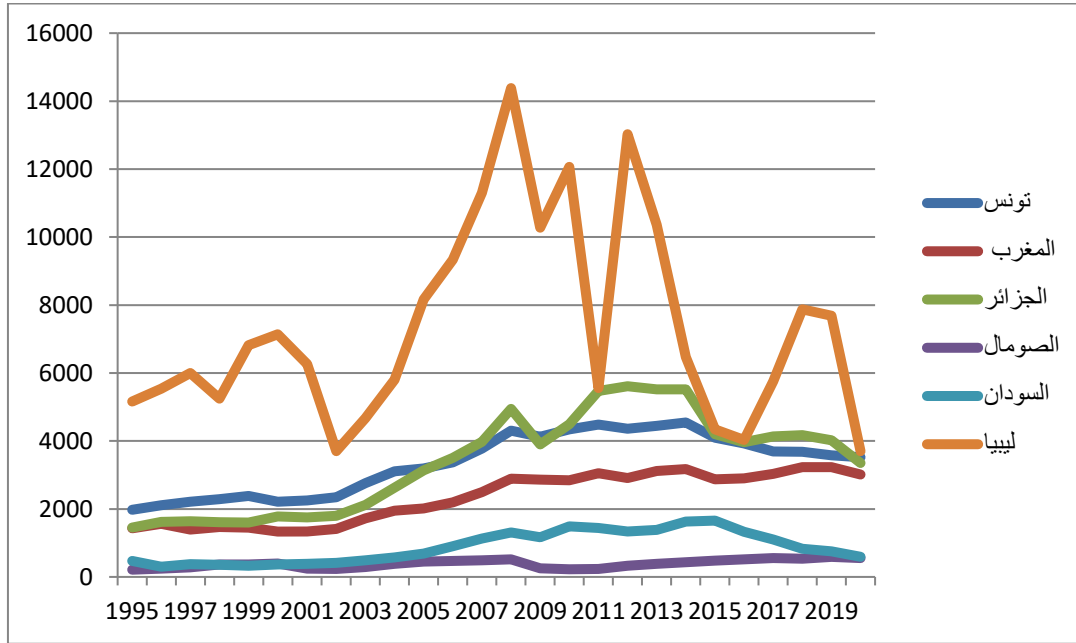
¹ الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الدوحة، قطر، ص 3.

² علي صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، السنة الجامعية 2014-2015، ص 28.

إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي، خاصة النفط الذي يعدّ مورداً أساسياً للاقتصاد العراقي، ممّا أدى إلى زيادة المساعدات الدولية للعراق، والاستثمارات الدولية أيضاً، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب الشغل، هذا الأمر أدى إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه سار في منحى تصاعدي من 850 دولار أمريكي سنة 2003 إلى 4100 دولار أمريكي سنة 2020، كما نلاحظ من خلال التمثيل البياني الممثل لتطور نصيب دخل الفرد في العراق، الأثر الواضح للالتزامات المالية والنفطية عليه خاصة أزمته 2008 و2014.

وبالنسبة لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية الواقعة ضمن قارة إفريقيا، فقد شهد تبايناً ملحوظاً على مرّ السنين، فبينما حققت بعض الدول زيادات ملحوظة في متوسط دخل الفرد بفضل تحسن الأداء الاقتصادي فيها، لا تزال دول أخرى تعاني من تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة تعيق تحقيق ذلك، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الشكل (12): تطوّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (04).

فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس خلال الفترة (1995-2020) تطورات متباينة، تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد. في التسعينات وأوائل الألفية الثالثة، استغادت تونس من الإصلاحات التي هدفت إلى تنمية القطاعات

الإنتاجية مثل الزراعة والسياحة والصناعة، وسياسات التحرير الاقتصادي التي ساعدت في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وتحسّن تدريجي في متوسط دخل الفرد من 1900 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 4400 دولار أمريكي سنة 2011. ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وتحديدًا سنة 2011، واجهت تونس تحديات كبيرة بسبب انتفاضة الشعب ضد نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، ما تسبّب في تغييرات سياسية واضطرابات اجتماعية، الأمر الذي أدّى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى حدود 4300 دولار أمريكي، أي بانخفاض 2,3% مقارنة بسنة 2011. تميزت الفترة التي تلت ثورة تغيير النظام في تونس بمحاولات مستمرة لإعادة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، فعلى الرغم من التحديات الصعبة التي واجهت تونس في ذلك الوقت من بطالة مرتفعة إلى العجز الكبير في ميزان المدفوعات، فقد تمكّنت من المحافظة على استقرار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها في حدود 4400 دولار أمريكي، وذلك بفضل الإصلاحات المستمرة والدعم الدولي. في سنة 2019 تسبّبت جائحة كورونا في صدمة اقتصادية إضافية لتونس، ما أثر على العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، لكن سعي الحكومة المستمر في دعم الفئات المتضررة، ساعد في الحفاظ على استقرار نسبي رغم الانخفاض الطفيف في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ هذا المتوسط سنتي 2019 و2020 حوالي 3500 دولار أمريكي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تونس لم تتأثر بشكل مباشر بالأزمات النفطية خلال فترة الدراسة، وذلك لعدم اعتماد اقتصادها على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة، لأن تونس لا تعتبر غنية بالموارد الطبيعية مقارنة بدول الجوار، بل يتنوع اقتصادها بين السياحة والزراعة والصناعة وقطاع الخدمات.

أمّا بالنسبة للمملكة المغربية، فقد شهد هذا المؤشر تحسّنا مستمرا خلال فترة الدراسة، إذ سجّل ارتفاعا من 1400 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 3000 دولار أمريكي سنة 2020، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية والسياسات التنموية التي تبنتها الحكومة، والتي أدت إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، حيث شملت هذه الإصلاحات تعزيز قطاعي الزراعة والصناعة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتطوير البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى ذلك فقد عملت المملكة المغربية على تعزيز قطاع السياحة، الذي يعدّ مصدرا رئيسيا

للدخل، كما عملت على تحسين وتنويع الاقتصاد من خلال الحدّ من الاعتماد على المصادر والقطاعات التقليدية مثل الاعتماد على إنتاج الفوسفات، وقد اهتمت المملكة أيضا بتحسين الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، الأمر الذي ساهم في رفع المستوى المعيشي، وزيادة الإنتاجية، ما انعكس إيجابا على متوسط دخل الفرد في البلاد.

وبالنسبة للجزائر، فإنّ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2020) تطور بشكل متباطئ سواء في الارتفاع أو الانخفاض، حيث شهدت الفترة (1995-2008) ارتفاعا من 1400 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 4900 دولار أمريكي سنة 2008، وهذا نتيجة لخروج الجزائر من حقبة دموية كلفتها مئات الآلاف من الأرواح وملايير الدولارات، والتحكّم في الوضع الأمني في البلاد، ما أدى إلى عودة الاستقرار تدريجيا، وبالتالي تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما ساهم ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة في التحسّن الذي شهده متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن الجزائر بلد ريعي يعتمد في إيراداته أساسا على مداخل المحروقات، وقد شهدت الفترة (2009-2014) ارتفاعا غير مسبقا في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهي ما تعرف بفترة "البجوحة المالية"، فقد كانت الجزائر تتمتع آنذاك بزيادة كبيرة في الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، والتي تجاوز خلالها سعر البرميل الواحد عتبة 120 دولار، هذا الأمر سمح للحكومة بتنفيذ مشاريع تنموية كبرى وتحسين البنية التحتية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وزيادة الأجور، وانخفاض معدلات التضخم، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، والملاحظ أيضا من خلال التمثيل البياني أعلاه، أنه قد تم تسجيل طفرات واضحة لتطور هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويمكن ملاحظة ذلك في السنوات 2008، 2014، 2020، حيث صادفت هذه السنوات أزمات عالمية أثرت بشكل مباشر على صادرات الجزائر، فقد تأثرت صادرات الجزائر نهاية سنة 2008 بداية سنة 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 3800 دولار أمريكي سنة 2009 بعد أن سجل ما يفوق عن 4900 دولار أمريكي سنة 2008، أما سنة 2014 فقد تصادفت مع أزمة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بسبب زيادة العرض مقابل الطلب، كما شهد هذا المؤشر انخفاضا معتبرا سنة 2020 نتيجة لآثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، ما أثر بدوره على الاقتصاد الجزائري.

شهدت الصومال أيضا تحولات كبيرة في اقتصادها خلال الفترة (1995-2020)، ومع ذلك فإن البيانات الدقيقة حول متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقارير البنك الدولي متقطعة، بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، حيث انقطعت البيانات الخاصة بهذا المؤشر منذ سنة 1991 إلى غاية 2013، أين تم إدراجها مجددا ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي، لكن في بحثنا هذا قمنا بحساب قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصومال للفترات التي انقطعت فيها البيانات، بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان في كل سنة.

عموما، فمن خلال ملاحظة التطورات الحاصلة في متوسط دخل الفرد في الصومال، فخلال الفترة (1995-2000) كانت البلاد تعاني من انهيار للبنية التحتية بسبب النزاعات الأهلية، ما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد الصومالي، فالناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل كانا في مستويات منخفضة جدا، فقد كانت البلاد في هذه الفترة تعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية الدولية، حيث انحصر متوسط دخل الفرد في الصومال خلال هذه الفترة بين 210 و 390 دولار أمريكي فقط. واستمر الاقتصاد في معاناته خلال الفترة (2001-2010) بسبب استمرار النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، ورغم ذلك فقد بدأت بعض المناطق في الصومال باستعادة استقرارها نسبيا، مما ساعد على تحسن نسبي للأوضاع الاقتصادية المحلية، حيث ارتفع متوسط الدخل سنة 2008 إلى حدود 510 دولار أمريكي، أما الفترة (2011-2020) فقد شهدت تحسنا نسبيا في الأوضاع الأمنية والسياسية، مما ساعد في تعزيز الأنشطة الاقتصادية تدريجيا، فقد تم تسجيل نمو متواضع في بعض القطاعات، مثل صيد الأسماك، والزراعة، بالإضافة إلى أن التحويلات الكبيرة للصوماليين المغتربين قد لعبت دورا هاما في دعم الاقتصاد المحلي.

وقد تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1995-2020) بشكل بطيء، حيث شهدت الفترة (1995-1999) نموا اقتصاديا متواضعا نتيجة للسياسات التقشفية التي كانت تفرضها البلاد، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية الدولية، حيث كان الاقتصاد في هذه المرحلة يعتمد على الزراعة بشكل أساسي، ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلاد من 470 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 330 دولار أمريكي سنة 1999، أما الفترة (2000-2010) فقد شهدت طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان،

وبالتالي نصيب الفرد من الدخل، بسبب اكتشاف النفط وبداية استغلاله، ما أدى إلى زيادات معتبرة في إيرادات الدولة، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من 370 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 1490 دولار أمريكي سنة 2010، لكن رغم ذلك فإن النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال هذه الفترة لم ينعكس على جميع السكان بشكل متساو بسبب الفساد، وخلال الفترة (2011-2018) تم انفصال جنوب السودان، وبالتالي فقدان جزء كبير من الإيرادات النفطية، ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد أيضا من 1440 دولار أمريكي سنة 2011 إلى 825 دولار أمريكي سنة 2018، بالإضافة إلى معدلات التضخم الرهيبة التي شهدتها هذه الفترة وانخفاض قيمة العملة المحلية، أما الفترة (2019-2020) فقد شهدت أحداثا سياسية وأمنية أثرت بشكل مباشر على المردود الاقتصادي للبلاد، فقد أدت الثورة السودانية إلى سقوط نظام عمر البشير سنة 2019، كما زادت جائحة كورونا تأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي في السودان، ما أدى إلى تراجع إضافي في متوسط دخل الفرد، حيث لم يتجاوز 750 دولار أمريكي خلال هذه الفترة. من خلال التمثيل البياني لتطور دخل الفرد في السودان يمكن ملاحظة أن الارتفاع دائما يكون في فترة الطفرة النفطية، غير أن الانخفاض في متوسط الدخل في السودان يعود لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي والأمني أو الأزمات النفطية.

ترجمت ليبيا قائمة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة ضمن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفضل مواردها الطبيعية التي طورت اقتصادها خاصة قطاع النفط. يمثل النفط المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا، مما يسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد، إلا أن هذه الموارد الهائلة مكنتها من الحفاظ على موقعها المتميز بين الدول العربية الإفريقية، فقد عرف متوسط دخل الفرد في ليبيا خلال الفترة (1995-2020) تذبذبا ملحوظا بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية، والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، ففي الفترات التي شهدت اضطرابات سياسية مثل سنة 2011 التي تزامنت مع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، والتي أدت إلى إسقاط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي، وفترات انخفاض أسعار النفط مثل ما حدث في السنوات 2002، 2009، 2014، 2020، فقد تراجع متوسط دخل الفرد مما أثر على الاقتصاد الليبي و أدى إلى تحديات كبيرة في التنمية والخدمات العامة. ومع ذلك ففي الفترات التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا، فقد ارتفع

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، ما أدى إلى تحسّن مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية، خاصة في الفترة مابين أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وأزمة الرهن العقاري لسنة 2008.

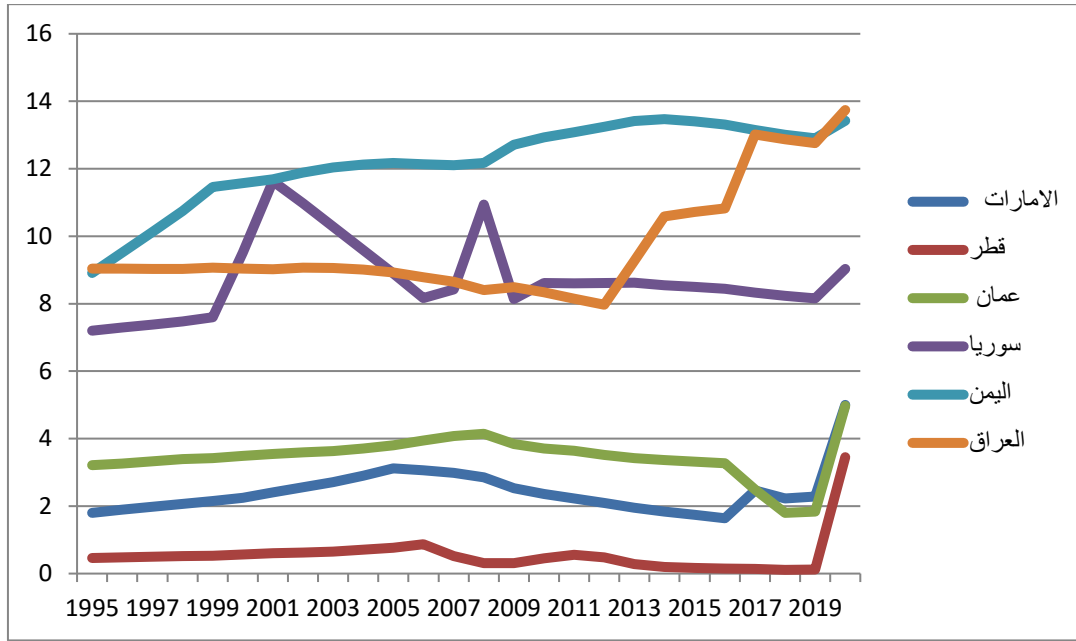
والجدير بالملاحظة، أن غالبية الدول المصدّرة للنّفط قد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها خلال فترة الأزمات، نتيجة لانخفاض أسعار النّفط العالمية، ما أثر سلبا على إيرادات هذه الدول، وأدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتقليص حجم الإنفاق الحكومي، وبالتالي تراجع مستوى معيشة الأفراد فيها، لذا فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية جذريّة، تحدّ من التّبعية الكاملة للقطاع النفطي، وتعزّز القطاعات غير النفطية، وتعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كتحسين مناخ الأعمال.

2. معدّل البطالة

تُعتبر البطالة مشكلة حقيقية أطاحت بالعديد من الأنظمة والحكومات في الوطن العربي، حيث تُؤدّي إلى تبيد الكفاءات والمهارات، وبالتالي التّشجيع على هجرة الأدمغة إلى الخارج، كما تزيد من معدّلات الفقر والحاجة والحرمان، وتُقلّل من الاستثمار والاستقرار الاجتماعي.

التّمثيل البياني الموالي يوضح تطوّر معدّلات البطالة في الدول العربية محل الدراسة الواقعة في قارة آسيا للفترة (1995-2020).

الشكل (13): تطوّر معدّل البطالة لمجموعة الدول العربية الأسيوية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (05).

شهدت معدّلات البطالة في الإمارات العربية المتّحدة شبه استقرار خلال الفترة الممتّدة من 1995 إلى 2019، فخلال التسعينات وبداية الألفية كانت معدّلات البطالة منخفضة نسبياً في حدود 2% بسبب النمو الاقتصادي السريع والطلب الكبير على العمالة الوافدة، ومع ذلك فقد شهد سوق العمل في الإمارات بعض الاهتزازات ما أدّى إلى ارتفاع طفيف في معدّلات البطالة، خاصّة خلال الفترة (2005-2008) والتي قاربت 3%، حيث ساهمت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في هذا الارتفاع. وخلال العقد الثاني من الألفية، بذلت الحكومة الإماراتية جهوداً كبيرة في تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، ممّا خلق فرصاً جديدة للعمل في قطاعات أخرى مثل السياحة والتكنولوجيا والخدمات المالية، ما أدّى إلى انتعاش ملحوظ للاقتصاد الإماراتي، حيث عادت معدّلات البطالة خلال هذه الفترة إلى حدود 2%، وفي عام 2020 تأثّرت معدّلات البطالة في الإمارات بشكل ملحوظ وغير مسبوق خلال الثلاث عقود الماضية بسبب جائحة كورونا، فوفقاً لتقديرات وتقارير البنك الدولي، شهدت الإمارات ارتفاعاً في نسب البطالة بلغت 5%، حيث أن هذا الارتفاع كان نتيجة لإجراءات الحجر الصحي، وتراجع النشاط الاقتصادي في قطاعات حيوية مثل السياحة والخدمات والطيران.

كما تعتبر دولة قطر نموذجاً عربياً يحتذى به في مجال محاربة آفة البطالة، حيث استقرت معدّلات البطالة فيها عند نسب منخفضة جداً خلال الفترة المحصورة بين 1995 و2020، فهي لم تتجاوز 0,9% طول الفترة (1995-2019)، حيث أنّ قطر تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، الذي وفّر فرص عمل هائلة للمواطنين والوافدين، فقد كان النمو الاقتصادي السريع، والمشروعات الضخمة التي تم تبنيها في مجالي البنية التحتية والطاقة منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، سببا في استمرار معدّلات البطالة في الانخفاض أو الحفاظ على مستوياتها المتدنية جداً، فبالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، وتأثر الاقتصاد القطري بتداعيات الأزمات العالمية نتيجة لانخفاض أسعار النفط مثل ما حدث سنتي 2008 و 2014، إلا أنّها تمكّنت من السيطرة بشكل فعال على نسب البطالة، أما في سنة 2020 فقد ارتفعت مستويات البطالة في دولة قطر إلى 3,45% كأعلى نسبة للفترة (1995-2020) نتيجة لآثار جائحة كورونا على الاقتصاد، والتي سببت ركوداً اقتصادياً رهيباً أدى إلى تراجع وتيرة الإنتاج وتسريح آلاف العمال، كما أن جائحة كورونا تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، ما أثر على الإيرادات القطرية بشكل نسبي، وبالتالي حدوث تذبذب في تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي كانت قيد الانجاز.

شهدت معدّلات البطالة في سلطنة عمان تقلبات ملحوظة بين عامي 1995 و2020 وفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد تراوحت هذه المعدّلات بشكل عام بين 1,8% و5% خلال هذه الفترة، حيث استقرت في حدود 3% في أغلب السنوات، مع وجود طفرات سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وسنة 2020 بسبب آثار جائحة كورونا على الاقتصاد، وتعتبر معدّلات البطالة في سلطنة عمان من أدناها في الوطن العربي، ويعود ذلك إلى الاهتمام الجدي من طرف الحكومة بالاستثمارات في المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية، التي تعزّز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما ركّزت الحكومة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع رواد الأعمال، بالإضافة إلى ملائمة مخرجات الجامعة مع متطلبات السوق.

تُعتبر سوريا من البلدان العربية التي عانت من ظاهرة البطالة خلال العقود الأخيرة، حيث تأثرت بشدّة للتحوّلات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. قبل ثورة الربيع العربي سنة 2011 والتي تحوّلت إلى حرب أهلية في سوريا، كانت معدّلات البطالة تتراوح بين 7,2% و 11,6% بين سنتي 1995 و2010، ثلثها من الشّباب الذين يحملون الشهادات، ما يعكس الفجوة الموجودة بين مخرجات التّعليم

ومتطلبات سوق العمل، حيث كانت البلاد خلال هذه الفترة تواجه بالفعل تحديات اقتصادية نتيجة لضعف التنوع الاقتصادي والضغط الديموغرافي، وعدم كفاية الفرص الوظيفية للشباب، ومع بداية الحرب الأهلية سنة 2011 تفاقمت هذه التحديات بشكل حاد، حيث أدى النزاع إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما نتج عنه ارتفاع كبير في معدلات البطالة، إلى جانب ذلك أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد إلى زيادة الضغط على الاقتصاد السوري، ما جعل استعادة الاستقرار الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة أمراً بالغ الصعوبة.

الملاحظ أن تقارير البنك الدولي بشأن البطالة في سوريا تبين أنها في معدلات طبيعية مقارنة بدول الجوار، بحيث أنها تراوحت في حدود 8,5% خلال الفترة التي تلي الحرب (2011-2020)، ما يعني أنها قد انخفضت مقارنة بالفترة التي تسبق الحرب، وقد يبدو هذا غير منطقياً بعض الشيء، لكن المعروف أنه خلال فترات الحروب قد تكون مهمة جمع البيانات الدقيقة أمراً صعباً بسبب الظروف الأمنية والسياسية، ما يؤدي إلى تقارير غير شاملة وغير دقيقة كما هو الحال في سوريا، كما أن هذه الحرب أدت إلى نزوح ملايين الأشخاص قسراً، فقد تجاوز عدد النازحين من سوريا إلى لبنان وتركيا والأردن وغيرها من الدول المضيفة عتبة 6 مليون نازح نهاية سنة 2019¹، لذا قد لا يتم احتساب هؤلاء النازحين في الإحصائيات الرسمية للبطالة مما يقلل من النسبة الظاهرة.

يُعتبر اليمن بلداً ضعيفاً اقتصادياً، يعتمد أساساً على المساعدات الإنسانية و المداخل الريعية رغم قلة موارده النفطية. ففي فترة التسعينات، شهد اليمن معدلات بطالة مقارنة نسبياً للمتوسط العربي، إذ سجل ما نسبته 8,9% من حجم القوى العاملة دون عمل، بسبب الإجراءات المتخذة حينها فيما يخص إعادة هيكلة الاقتصاد بعد حرب صيف 1994. في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تم تنفيذ حزمة من الإصلاحات الإضافية لتدارك المشكلة، لكنّها لم تكن كافية، فالنمو السكاني السريع، والعنف المسترشي، وانعدام الأمن، كلّها عوامل ساهمت في تغذية الصدمات المحلية المتعددة بالانكماش في الاقتصاد، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر من 11,5% سنة 2000 إلى 12,9% سنة 2010، كما ساهمت الاضطرابات السياسية والثورة الشعبية سنة 2011 بشكل كبير في التأثير سلبياً على الاقتصاد اليمني بشكل عام، وسوق العمل بشكل خاص، إذ استمرت الحرب إلى غاية نهاية فترة الدراسة، ففي سنة 2020 ارتفعت معدلات البطالة إلى 13,4% بسبب استمرار الحرب

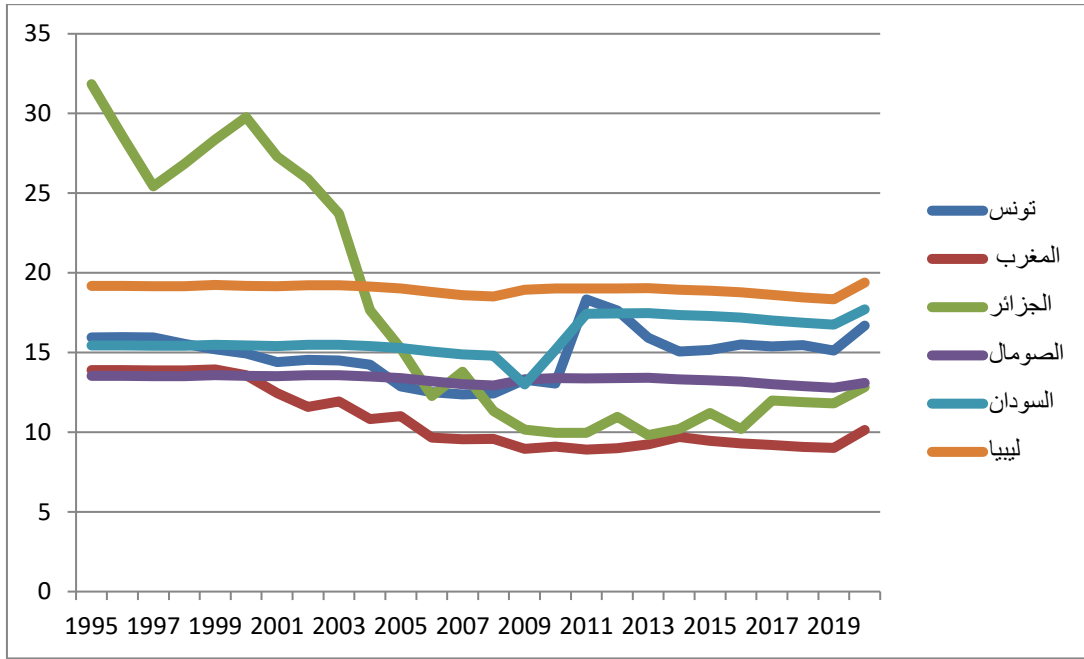
¹محددات النزوح القسري في ظل الحرب السورية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، سوريا، 2021، ص 2.

وتداعياتها السلبية على القطاعات الاقتصادية والاستثمارات المحلية والأجنبية، كما ساهمت جائحة كورونا في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ما أدى إلى عدم قدرة الدولة في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية لامتناس معدلات البطالة.

لقد كان لتردي عمليات الإنتاج في العراق وانتشار ظاهرة التضخم في الاقتصاد والانفجار السكاني، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية الأثر في شيوخ ظاهرة البطالة بكافة أنواعها، فقد سجلت نسبة البطالة في العراق شبه استقرار تام خلال الفترة (1995-2004) بحوالي 9%، وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى الآثار الناتجة عن غزو العراق للكويت سنة 1990، والتي أدت إلى الحصار الاقتصادي عليها، الذي تسبب في توقف غالبية المشاريع الاقتصادية وتعرض البعض الآخر إلى التوقف الجزئي بسبب عدم توفر المواد الأولية لعمليات الإنتاج، وتعرضها للاحتلال الأمريكي سنة 2003. ثم انتهجت هذه النسبة مسارا تنازليا إلى غاية سنة 2012، حيث بلغت 7,9%، لتعود الارتفاع بوتيرة أكبر لتبلغ 13,7% سنة 2020 نتيجة للركود الاقتصادي الذي هز اقتصاديات العالم، وخاصة قطاع النفط الذي يمثل النسبة الكبرى في إيرادات العراق بسبب تفتي جائحة كورونا، حيث أدت نسب البطالة المرتفعة في العراق إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فقد تسببت البطالة في زيادة معدلات الفقر، وانخفاض مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من السكان، كما أن نقص الفرص الوظيفية دفع العديد من الأفراد إلى الهجرة خارج البلاد، مما ساهم في انتشار ظاهرة هجرة العقول واستنزاف الكفاءات، بالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت معدلات البطالة المرتفعة في ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي، إذ يلجأ بعض المنحرفين إلى أنشطة غير مشروعة كوسيلة للحصول على الدخل.

ويوضح التمثيل البياني الموالي تطور معدلات البطالة في الدول العربية محل الدراسة الواقعة في قارة إفريقيا للفترة (1995-2020).

الشكل (14): تطوّر معدّل البطالة لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (05).

شهدت تونس تطوّرات ملحوظة في معدّلات البطالة بين سنتي 1995 و 2020، فقد كانت تتميز بالاستقرار النسبي خلال هذه الفترة وتراوحت بين 15% و16%، حيث كان الاقتصاد التونسي خلال هذه الفترة يعتمد بشكل كبير على السياحة والزراعة، مع قلة فرص العمل في القطاعات الأخرى، ثم شهدت تحسّنا طفيفا في معدّلات البطالة خلال الفترة (2000-2010)، لتبلغ حوالي 13% بحلول سنة 2010، بفضل بعض الإصلاحات الاقتصادية والتنموية التي قامت بها الحكومة، ومع نهاية سنة 2010 شهدت تونس ثورة شعبية ضدّ نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي وحاشيته، حيث أدت هذه الثورة إلى إفلات أمني وعدم استقرار اقتصادي وسياسي، الأمر الذي تسبّب في ارتفاع معدّلات البطالة إلى ما يتجاوز 18% سنة 2011، وهي أكبر نسبة بطالة تشهدها تونس خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2020، وبعد الهدوء النسبي للأوضاع الأمنية في تونس عقب هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وبداية عودة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، ظهرت محاولات الحكومة في تنشيط الاقتصاد وجذب الاستثمارات، ما أدّى إلى انخفاض معدّلات البطالة تدريجيا، لكنّها بقيت مرتفعة نسبيا في حدود 15% إلى 16%، لتأتي سنة 2020 بآثار جائحة كورونا على الاقتصاد التونسي مثل باقي اقتصاديات العالم، وترتفع معدّلات البطالة مرة أخرى لتصل إلى ما يقارب 17%.

تُعدّ البطالة في المملكة المغربية من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تواجه البلاد، فوفقاً لتقارير البنك الدولي فقد استقرت نسبة البطالة في المملكة خلال فترة التسعينات في حدود 13,5%، حيث شهدت هذه الفترة تباطؤاً في النمو الاقتصادي وتراجعا في الاستثمارات، فقد تسببت هذه المشكلة في تداعيات اقتصادية واجتماعية متعدّدة، منها زيادة معدّلات الفقر، والهجرة غير الشرعية، فضلا عن تراجع المستوى المعيشي. وفي أوائل الألفينات بدأت الحكومة المغربية بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحفيز النمو الاقتصادي وخفض معدّلات البطالة، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز التعليم والتكوين المهني لملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ما أدى إلى تراجع نسب البطالة من 12,4% سنة 2001 إلى 9,1% سنة 2019، غير أن الاقتصاد المغربي تعرّض سنة 2020 مثله مثل باقي اقتصاديات دول العالم إلى آثار جائحة كورونا، ما أدى إلى تعطيل نسبي لبعض القطاعات، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي، هذا الأمر تسبّب في زيادة طفيفة في معدّلات البطالة في المملكة إلى حدود 10,15% في نفس السنة.

الملاحظ من الشكل (14) أن معدّلات البطالة في الجزائر في اتجاه تنازلي خلال الفترة (1995-2020)، ما يدلّ على تحسّن ملحوظ في مستويات التشغيل في الجزائر، بسبب نجاعة السياسات التشغيلية التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في امتصاص معدّلات البطالة وتوفير مناصب شغل. فبالرجوع إلى التمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن معدّلات البطالة قد انخفضت من 31,84% سنة 1995 لتبلغ أدنى نسبة لها خلال فترة الدراسة بحوالي 9,82% سنة 2013، ثم استمرت في التذبذب إلى غاية 2020، فمعدّلات البطالة المرتفعة خلال فترة التسعينات يمكن إرجاعها إلى الظروف المأساوية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الحقبة، ما أدى إلى ركود في جميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى إفلاس مئات الشركات وتسريع آلاف العمال، أما الفترة (2001-2013)، فقد شهدت استقراراً أمنياً وبداية نهاية الحقبة الدموية في الجزائر، كما سجّل العالم فيها ارتفاعاً كبيراً في أسعار المحروقات، ما انعكس على الجزائر بارتفاع إيراداتها، وهو ما شجّع الحكومة على انتهاج العديد من برامج التشغيل لامتصاص البطالة، مثل برنامج إنشاء المؤسسات المصغرة، وبرنامج عقود ما قبل التشغيل، بالإضافة إلى برنامج القرض المصغر، وبرنامج التنمية الفلاحية الريفية، حيث عرفت

هذه الفترة بمرحلة الإنعاش الاقتصادي¹، كما أن تكثيف جهود التوظيف خلال هذه الفترة، جاء لانخفاض معدل الإنتاجية، مما أدى إلى توظيف المزيد من اليد العاملة لتعويض هذا الانخفاض، هذه كلها عوامل أدت إلى امتصاص كبير للبطالة وتوفير مئات الآلاف من مناصب الشغل. وفيما يخص الفترة الأخيرة الممتدة من 2014 إلى غاية 2020، فقد شهدت ارتفاعا طفيفا في معدّلات البطالة لتبلغ في متوسطها 11% خلال الفترة (2014-2019)، نتيجة مراجعة الحكومة لسياساتها المنتهجة في التوظيف بسبب التراجع العالمي في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى الركود الرهيب الذي سببته جائحة كورونا سنة 2020 في جميع الميادين، حيث أجبرت نسبة كبيرة من المؤسسات على اللجوء إلى نظام البطالة الجزئية، ما تسبّب في ارتفاع معدّل البطالة في الجزائر إلى 12,8%.

تعكس تطورات معدّلات البطالة في الصومال بين عامي 1995 و 2020 تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة مرّت بها البلاد، فقد عانت الصومال من سنوات الحرب الأهلية، والاضطرابات السياسية، ما أثر بشدة على اقتصادها وسوق العمل فيها، خلال هذه الفترة تسببت الحرب الأهلية في تدمير البنية التحتية، وتشريد السكان، وانتشار ظاهرة الهجرة والنزوح الداخلي والخارجي، وتقلّك المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى صعوبة أو استحالة جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ما أدى إلى نسب مرتفعة لهذه الظاهرة، حيث استقرت معدّلات البطالة في الصومال عند مستوى مرتفع نسبيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2020 عند 13% تقريبا حسب بيانات البنك الدولي، مما يعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تواجه البلاد في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

تتأثر معدّلات البطالة في السودان بظروف متعدّدة، بما في ذلك الاضطرابات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية، حيث يعاني السودان من تحديات كبيرة في خلق فرص العمل، فقد عرفت الفترة التي تسبق سنة 2010 نموا للنشاط الاقتصادي في السودان بنسبة 6%، بسبب تراكم العائدات الكبيرة المتأتية من إنتاج النفط، مع تحقيق معدّلات ذروة خلال الفترة 2006 إلى 2009، نتج عنها انخفاض طفيف في نسب البطالة من 15% سنة 1995 إلى 13% سنة 2009، لكن بعد انفصال جنوب السودان سنة 2011، وجدت البلاد نفسها في مواجهة تحدي تنويع الاقتصاد، والحاجة إلى تطبيق تدابير التقشّف على المدى القصير لمواجهة الصدمة النفطية، ما أدى إلى ارتفاع معدّلات

¹ موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، المجلد 1، 2016، ص 173.

البطالة مرة أخرى إلى ما يزيد عن 17% سنة 2011، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية سنة 2022، لكن رغم العائدات النفطية التي سجلتها السودان قبل الانفصال، فقد انتهجت حينها مسارا غير مستدام للنمو، في ظل اقتصاد موجه للاستهلاك والواردات، بدلا من الإنتاج والصادرات، فقد تآكل جزء كبير من ثروة البلاد خلال هذه الفترة، دون تحويلها إلى استثمارات عامة في رأس المال البشري والنية التحتية. إضافة إلى ذلك، فقد أدى نقص الاستثمارات المحلية والأجنبية، والصراعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي إلى صعوبة توفير بيئة مواتية للأعمال، كما أن هجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة إلى الخارج بحثا عن فرص أفضل فاقمت مشكلة البطالة في البلاد، وقد ساهم النمو الديموغرافي المتسارع في السودان أيضا في حدوث تغيرات في التركيبة السكانية، إذ تحوّل المجتمع إلى مجتمع شبابي، حيث سجل سنة 2008 حوالي 62% من السكان أعمارهم تقلّ عن 25 سنة¹، وهذا ما عمق مشكلة البطالة خاصة مع عجز الحكومة على توفير فرص عمل لهؤلاء.

تعتبر ليبيا من البلدان العربية التي شهدت معدلات بطالة مرتفعة نسبيا خلال العقود الأخيرة، فقد تراوحت بين 18% و19% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020 وفقا لتقديرات البنك الدولي، فالاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط وإيراداته، لكن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتبناها الحكومات المتعاقبة في ليبيا خلال حكم الرئيس الراحل معمر القذافي قبل سنة 2011، لم تكن فعّالة بما يكفي لخلق فرص عمل كافية للشباب الليبي، كما أن معدلات النمو المتدنية في القطاعات غير النفطية² والبيروقراطية والفساد المنتشر في البلاد ووسط العائلة الحاكمة وحاشيتها، كلها عوامل أعاقت مسار التنمية المستدامة، وساهمت في زيادة معدلات البطالة. وبعد سقوط نظام القذافي سنة 2011، دخلت ليبيا في فترة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الليبي وسوق العمل، فمعدلات البطالة ارتفعت قليلا بسبب النزاع المستمر بين الفصائل الليبية، والذي تسبّب في تدمير جزء كبير من البنية التحتية، وإغلاق العديد من الشركات والمؤسسات الحيوية في البلاد، كما أثر التراجع الحاد في إنتاج النفط الذي يعتبر مصدرا رئيسيا للدخل القومي سلبا على القدرة في خلق فرص عمل جديدة.

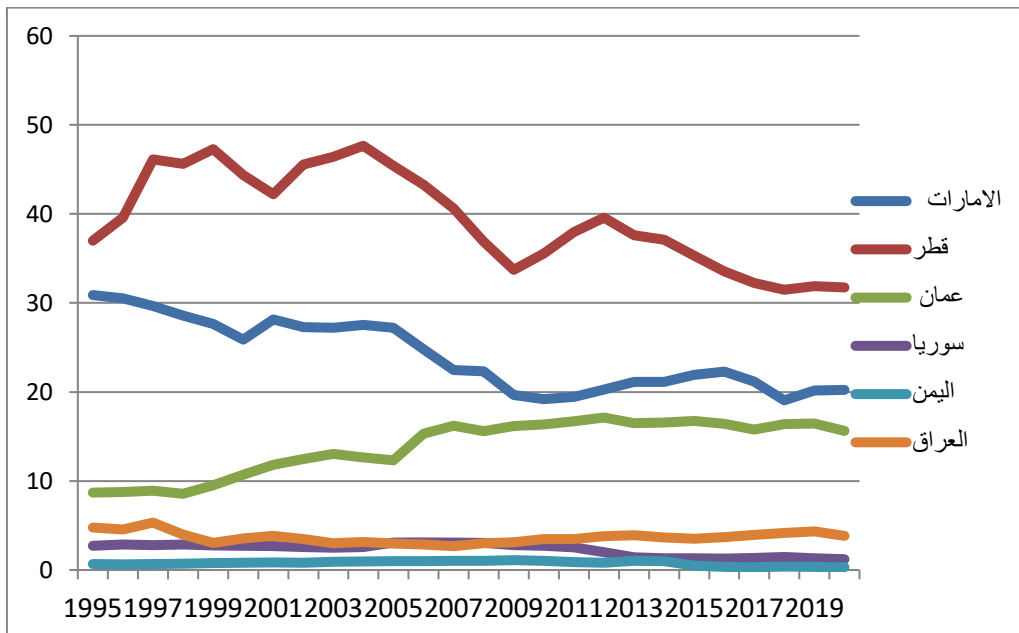
¹ خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل في السودان، منظمة العمل الدولية، القاهرة، مصر، 2014، ص 11.

² علي عبد السلام الجروشي، مصعب معتصم سعيد أرباب، قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2012)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 1، المجلد 1، 2017، ص 95.

3. نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

تعاني أغلب الدول العربية من عدّة مشكلات بيئية مثل الجفاف وندرة المياه، وزيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تزيد من هذه التحديات. يمثّل المنحنى البياني الموالي نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية محل الدراسة الواقعة في قارة آسيا خلال الفترة (1995-2020).

الشكل (15): تطور نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة الدول العربية الأسيوية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (06).

تعتبر الإمارات العربية المتحدة ثاني دولة عربية من حيث نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد شهدت معدلات مرتفعة من التلوث خلال التسعينات، إذ يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للطاقة، بالإضافة إلى أن النمو السكاني السريع والعمالة الوافدة أدت إلى زيادة استهلاك الطاقة، ثم بدأ نصيب الفرد من هذه الانبعاثات في الانخفاض تدريجياً إلى غاية نهاية العقد الثاني من الألفية، فقد انخفض من 30,9 طن متري سنة 1995 إلى 20,2 طن متري للفرد الواحد سنة 2020، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى عدّة عوامل، من بينها التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات، كما أن الحكومة الإماراتية

اتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات البيئية الرامية إلى تقليل الانبعاثات الضارة، مثل إطلاق مشاريع الطاقة الشمسية، وتطوير البنية التحتية، وإستراتيجية الإمارات للطاقة 2050، ومبادرة الإمارات الإستراتيجية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، بالإضافة إلى ذلك فقد تمّ تعزيز القوانين والتشريعات البيئية، وتشجيع الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة والابتكار البيئي، مما ساهم في تحقيق هذا التحسن الملحوظ في نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وزيادة على ما سبق، فقد لعبت الشراكات الدولية والتعاون الدولي دورا هاما في دعم جهود الإمارات في مجال حماية البيئة وتقليل الانبعاثات، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن النمو السكاني المتسارع والعمالة الوافدة إلى الإمارات، كان لهما تأثيرا ذو جانبين، فقد ساهما في زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب الحاجات المتزايدة، لكنهما أيضا في نفس الوقت كانا سببا في توزيع هذه الانبعاثات الإجمالية على عدد أكبر من السكان، ما أدى إلى تخفيف نصيب الفرد نسبيا.

إن تطوّر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في قطر يظهر تغيرات ملحوظة على مرّ السنوات، فقطر تعتبر واحدة من أعلى الدول في العالم من حيث نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وذلك نتيجة لصناعاتها الثقيلة، خصوصا في مجالات الغاز الطبيعي والنفط. في العقود الأخيرة كانت هناك محاولات عديدة لتقليل هذه انبعاثات من خلال اعتماد تقنيات أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، وزيادة الاستثمار في الطاقات المتجدّدة، وتطبيق سياسات بيئية أكثر صرامة، ومع ذلك مازالت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون مرتفعة نسبيا، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2010، عملت قطر على توسيع قطاعها النفطي والغازي بشكل كبير، كما أنها شهدت نمو كبيرا في تعداد السكان بفضل العمالة الوافدة، لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي السريع الذي كانت تشهده البلاد خلال تلك الفترة، فقد بلغ نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ذروته في قطر سنة 2004 بحوالي 47,65 طن متري، أما الفترة التي تلي سنة 2010 فقد شهدت تراجعا في نصيب الفرد من هذه الانبعاثات، إذ بلغت 31,72 طن متري سنة 2020، وأسباب هذا التراجع تعود إلى تبني الدولة لسياسات المحافظة على البيئة، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجدّدة، وتبني تقنيات حديثة أكثر كفاءة في مجال الصناعات والطاقة.

تعتبر سلطنة عمان من الدول التي تسجّل مستويات عالية من الانبعاثات الكربونية كل سنة، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الصناعات النفطية والغاز الطبيعي، مما يسهم في زيادة

معدّلات التلوث البيئي، وانبعاث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون، حيث تجاوزت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات العمانية 70% خلال الفترة المتراوحة بين 1995 و 2020¹، كما أن التوسع العمراني والنمو السكاني السريع يزيدان من استهلاك الطاقة، وبالتالي تفاقم مشكلة التلوث، حيث ارتفع نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية من 8,68 طن متري سنة 1995 إلى 12,33 طن متري سنة 2005، ليستقر بعدها نصيب الفرد من هذه الانبعاثات إلى غاية عام 2020 بين 15 طن متري و16 طن متري للفرد الواحد، كما تسعى السلطنة حالياً لتطبيق استراتيجيات تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، مثل تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة الطاقة من خلال تطبيق التقنيات الحديثة، إضافة إلى تشجيع الممارسات البيئية المستدامة في مختلف القطاعات.

تعتبر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في سوريا قضية مهمّة تؤثر على البيئة والصحة العامة، فقد شهدت تزايداً خلال الفترة ما بين عامي 1995 و 2010، حيث بلغت في بعض السنوات 3 طن متري للفرد الواحد، نتيجة الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة والنقل، إضافة إلى ذلك فقد ساهم النمو السكاني والتوسع الحضري والصناعي في زيادة استهلاك الطاقة، وبالتالي زيادة الانبعاثات، وبداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2020، تسبّب الصراع الطويل في سوريا الذي انطلقت شرارته من عدوى الربيع العربي سنة 2011، في تدمير البنية التحتية، وانعدام الاستثمارات في تقنيات الطاقة النظيفة، ما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بشكل مستمر من 2,53 طن متري سنة 2011 إلى 1,21 طن متري سنة 2020، هذا الانخفاض لم يكن نتيجة لسياسات بيئية فعّالة، بل جاء كنتيجة للدمار الاقتصادي، وتراجع النشاط الصناعي والتجاري والزراعي، كما أن النزوح الجماعي للسكان والتراجع في الإنتاجية العامة، ساهما بشكل كبير في تقليل استهلاك الطاقة، وبالتالي تقليل الانبعاثات.

تؤثر الصراعات والنزاعات بمختلف أشكالها على الفرد والمجتمع وحتى البيئة، فقد تأثر متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في اليمن خلال الفترة 1995 إلى 2020 بشكل ملحوظ، فاليمن تُعتبر آخر دولة ترتيباً من حيث نصيب الفرد من انبعاثات هذا الغاز، خلال الفترة

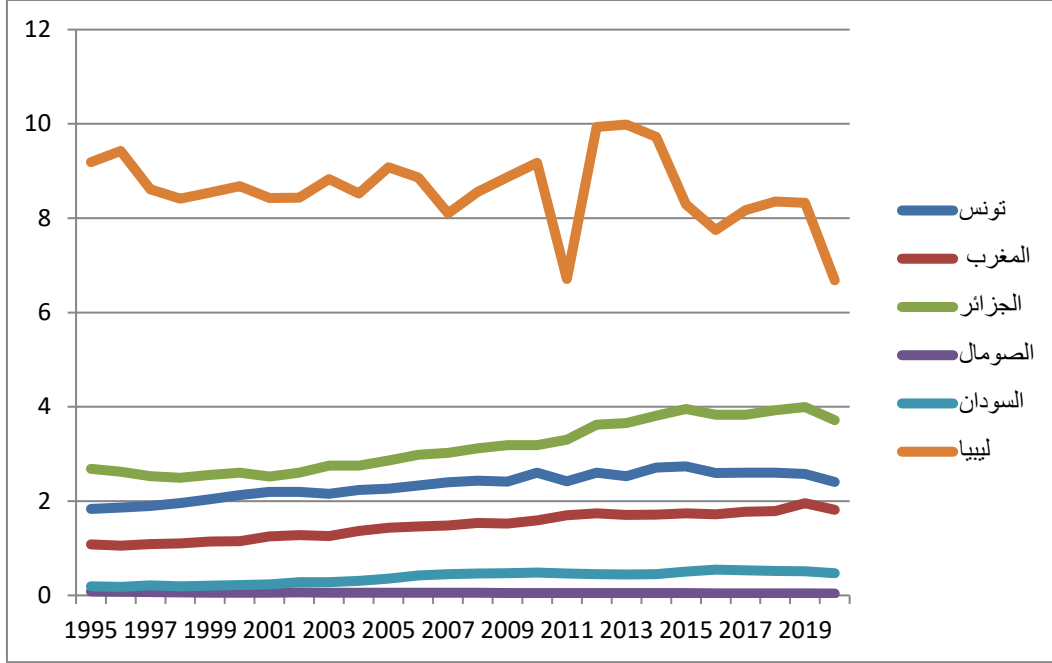
¹ حارب بن سعيد بن سليم الهنائي، تقلبات أسعار النفط وأثرها على وضع الموازنة العامة في سلطنة عمان: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص حقوق، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، 2019، ص 31.

(1995-2010) كانت اليمن دولة نامية مع اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الزراعة والصناعة الخفيفة، ما أدى إلى انبعاثات منخفضة جدا خلال هذه الفترة لا تتجاوز 1 طن متري للفرد الواحد، وخلال الفترة (2010-2020) انخفضت هذه الانبعاثات، ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد منها إلى حدود 0,3 طن متري للفرد، فقد أدى الدمار الذي لحق بالمصانع والبنية التحتية إلى التقليل من إنتاجية الأنشطة الصناعية، وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي، أي تقليل انبعاثات الكربون، كما أن المعروف أنه خلال فترة النزاعات يحدث نقص حاد في الوقود، سواء بسبب الحصار أو تدمير المنشآت الخاصة بالنفط والغاز، ما يؤدي إلى انخفاض استخدام الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم نزوح عدد كبير من السكان في التأثير على استهلاك الوقود والطاقة في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء.

منذ منتصف التسعينات وحتى عام 2020، شهد نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في العراق تطورات متباينة تأثرت بعدة عوامل رئيسية، ففي فترة التسعينات، عانى العراق من تدمير البنية التحتية النفطية والصناعية جراء الحروب والحصار الاقتصادي، ما أدى إلى انخفاض حادّ في النشاط الاقتصادي، وهو ما تظهره بيانات البنك الدولي بخصوص ذلك، فقد انخفض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية من 4,7 طن متري سنة 1995 إلى 3 طن متري سنة 1999، ومع بداية الألفية الجديدة، شهد العراق نهضة اقتصادية جرّاء رفع الحصار عليها عام 2003، حيث شهد القطاع النفطي نمواً وزيادة في الإنتاج، هذا النمو أدى إلى زيادة ملحوظة في انبعاثات الكربون، نظراً للإنتاج الكبير من النفط والغاز الطبيعي، الذين يعتبران المصادر الرئيسية للطاقة في العراق، حيث ارتفع نصيب الفرد إلى 3,47 طن متري. في العقد الثاني من الألفية استمر العراق في تعزيز نشاطه الاقتصادي، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى زيادة إضافية في الانبعاثات، وصولاً إلى 4,34 طن متري للفرد الواحد سنة 2019، وبسبب آثار جائحة كورونا سنة 2020 على الاقتصاد العراقي، وخاصة قطاع النفط والغاز، انخفض نصيب الفرد من انبعاثات هذا الغاز إلى حدود 3,8 طن متري، ورغم بعض الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز الاستدامة البيئية في العراق، استمر الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري في تغذية النمو الاقتصادي، مما حدّ من تقدم الجهود البيئية.

كما تعتبر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من المؤشرات الهامة للتنمية المستدامة في الدول العربية الواقعة في قارة إفريقيا، فهو المسبب الرئيسي في التغير المناخي وما يصاحبه من آثار، حيث يعتبر التغير المناخي في عصرنا الحديث من أهم القضايا البيئية عالمياً.

الشكل (16): تطوّر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (07).

للتبعية تطوّر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تونس خلال الفترة من 1995 إلى 2020، يمكننا الاعتماد على بيانات البنك الدولي، حيث تعطي معلومات واقعية ومحيّنة حول انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ففي منتصف التسعينات كان نصيب الفرد من انبعاثات CO₂ معتدلاً نسبياً في حدود 1,8 طن متري للفرد الواحد، فتونس ليست بلداً بترولياً في الدرجة الأولى، بل تعتمد بشكل كبير على السياحة التي تشكل الجزء الأكبر في دخلها القومي، وكذلك الزراعة مثل الزيتون والزيتون والتّمور، والصناعات التحويلية كإنتاج الملابس والنسيج، بالإضافة إلى الخدمات. لتشهد الفترة من عام 2000 إلى 2020 ارتفاعاً كبيراً في نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 2 إلى 2,7 طن متري، حيث تميّزت هذه الفترة بالنمو الاقتصادي المصاحب لما يسمى بالتّحديث الصناعي، حيث تمّ التوسّع في الصناعات الثّقيلة والبنية التحتية للطاقة التي تؤدي إلى انبعاث المزيد من غازات ثاني أكسيد الكربون.

لكن رغم ذلك تبقى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تونس في مستويات متدنية مقارنة بدول الجوار، فقد ساهم اهتمام الحكومات المتتالية في تونس بالطاقات المتجددة على الحد من التزايد في هذه الانبعاثات، من خلال تصميم برامج تشجع الفلاحين على استخدام ألواح الطاقة الكهروضوئية بدلا من الديزل، بالإضافة إلى تفعيل دور البنوك المحلية وصندوق انتقال الطاقة المخصص لتمويل الأنشطة الخاصة بالطاقات المتجددة¹.

تطور نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1995 و 2020 بشكل مستقر نوعا ما مقارنة ببعض الدول العربية، حيث شهدت المملكة المغربية خلال هذه الفترة ارتفاعا طفيفا في نصيب الفرد من هذه الانبعاثات. خلال فترة التسعينات كان متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون منخفضا جدا مقارنة بدول الجوار في المملكة المغربية، حيث أنه قد بلغ حوالي 1 طن متري فقط، فقد كانت المملكة المغربية في هذه الفترة تشهد نموا اقتصاديا بطيئا، لكن الفترة الممتدة من 2001 إلى 2020 شهدت زيادة معتبرة في استهلاك الطاقة، بسبب استمرار النمو الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية، وزيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من انبعاثات هذا الغاز سنة 2020 حوالي 1,8 طن متري للفرد الواحد، لكن الملاحظ في العقود الأخيرة أن المملكة المغربية قد بذلت جهودا كبيرة لتحسين كفاءة قطاع الطاقة، وتعزيز استخدام مصادر الطاقات المتجددة، حيث تم إطلاق مشاريع كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تهدف إلى تجويد وكهربة النقل، وبالتالي تحسين مستويات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون².

أما من خلال التمثيل البياني لتطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)، فيظهر أنه بالرغم من انتهاج الجزائر العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى حماية البيئة، وبداية توجّرها نحو الطاقات المتجددة، مثل طاقة الشمس، الرياح والمياه، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورغم مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة، مثل الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوقا دوليا للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات المعدّة ببروكسل سنة 1971، والاتفاقية المتعلقة

¹تقييم جاهزية مصادر الطاقة المتجددة، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تونس، 2021، ص4.

²تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مراكش، المغرب، 2020، ص

بالتراث العالمي الثقافي والطبيعي المبرمة في باريس سنة 1972، بالإضافة إلى انضمام الجزائر سنة 1976 إلى الاتفاقية المبرمة في برشلونة الاسبانية بخصوص حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث¹، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في سلك المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، ومن بين الدلائل على ذلك هو الارتفاع المستمر لمتوسط نصيب الفرد من انبعاثات CO2. حيث نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه، أن نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر في منحنى تصاعدي خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2020، حيث كان متوسط نصيب الفرد من هذه الانبعاثات سنة 1995 حوالي 2,68 طن متري، ثم سلك اتجاهها تصاعديا إلى غاية سنة 2015، حيث بلغ 3,95 طن متري، إلى أن سجل انخفاضا طفيفا سنة 2016 بمتوسط قدره 3,83 طن متري، ثم استمر في الارتفاع ليبلغ ذروته سنة 2019 بحوالي 4 طن متري للفرد الواحد، ثم انخفض قليلا سنة 2020 حيث بلغ 3,71 طن متري. كما يمكن تفسير ذلك بالتطور الحاصل في الاقتصاد الجزائري، وزيادة الاستثمارات في الصناعة، ما زاد من حرق الوقود في الصناعات الأحفورية والطاقوية، بالإضافة إلى أن النمو السكاني المتسارع في الجزائر خلال العقود الأخيرة، أدى إلى ارتفاع عدد المركبات، مما ساهم في زيادة انبعاث هذه الغازات.

هذا الإخفاق يدلّ على ضعف السياسات والاستراتيجيات المؤطرة بشأن حماية البيئة، بالإضافة إلى عدم الالتزام بما ورد في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في هذا الشأن. لكن رغم ذلك تبقى الجزائر دولة نامية، وهدفها الأول هو تحقيق التنمية الاقتصادية، أما المسؤولية الكبرى بخصوص تلويث الجو بالغازات السامة، فترجع للدول المتقدمة والصناعية، ومن جانب آخر، وجب على الجزائر العمل بجدّ للحدّ من هذا التلوث، وعدم المساهمة في تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري التي تهدّد البشرية جمعاء.

تعتبر الصومال أقلّ دولة تلويثا للهواء في الوطن العربي، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر من طرف البنك الدولي منذ التسعينات إلى نهاية سنة 2020، حيث يعود ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّت بها

¹ محمد زايد، دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 9، 2020، ص ص 300-301.

البلاد، فبعد اندلاع العنف في الصومال عام 1991¹، اعتمدت هذه الأخيرة بشكل كبير على مصادر الطاقة التقليدية مثل الخشب والفحم النباتي، مما ساهم في تقليل الانبعاثات الصناعية، ومع الاستقرار النسبي في النمو السكاني أدى ذلك إلى الاستهلاك المحدود للطاقة، كما أن نمط الحياة الريفي ساهم في الحفاظ على انخفاض هذه الانبعاثات، وعلى الرغم من بعض التحسينات والاستثمارات الأجنبية خلال العقد الأخير، إلا أن البنية التحتية للطاقة والتنمية الصناعية بقيت ضعيفة جداً، ما أدى إلى استمرار انخفاض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية، وبشكل عام ظلت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الصومال منخفضة طوال الفترة الممتدة من عام 1995 إلى 2020 مقارنة بالدول الأخرى، فقد انحصرت بين 0,08 طن متري للفرد الواحد كأعلى مقدار سنة 1995 و0,03 طن متري كأدنى مقدار سنة 2020، وذلك لغياب الصناعات الكبيرة والاستخدام المحدود للوقود الأحفوري.

خلال فترة التسعينات، كانت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في السودان منخفضة جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى، فقد كان الاقتصاد السوداني يعتمد بشكل كبير على الزراعة، التي تعتبر منخفضة الانبعاثات مقارنة مع الصناعات الثقيلة، ومع ذلك فقد كان هناك زيادة تدريجية في الانبعاثات نتيجة التوسع في استخدام الوقود الأحفوري للأغراض الصناعية وتوليد الكهرباء، إذ ارتفع نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية من 0,19 طن متري سنة 1995 إلى 0,21 طن متري سنة 1999. ومنذ عام 2000 حتى 2010، شهد السودان نمواً اقتصادياً نتيجة اكتشاف النفط وبدء إنتاجه، أدى ذلك إلى زيادة في استخدام الوقود الأحفوري، وبالتالي وجود ارتفاع نسبي في متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 0,21 طن متري سنة 2000 إلى 0,48 طن متري سنة 2010، ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي لم يكن متوازياً، حيث أن جزءاً كبيراً من السكان ظل يعتمد على الوقود الحيوي التقليدي، مما حدّ من زيادة الانبعاثات إلى حد ما. وفي العقد الثاني من الألفية، واجه السودان تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، بما في ذلك انفصال جنوب السودان سنة 2011، ما أدى إلى فقدان جزء كبير من إنتاج النفط، حيث أدى ذلك بدوره إلى انخفاض مؤقت في الانبعاثات بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، حيث انخفض نصيب الفرد من (CO₂) إلى 0,44 طن متري للفرد الواحد سنة 2013، لكن سرعان ما عادت هذه الانبعاثات للارتفاع لتتجاوز 0,5 طن متري بعد سنة 2014، مع محاولات البلاد لتحقيق استقرار اقتصادي وإعادة بناء قطاع الطاقة.

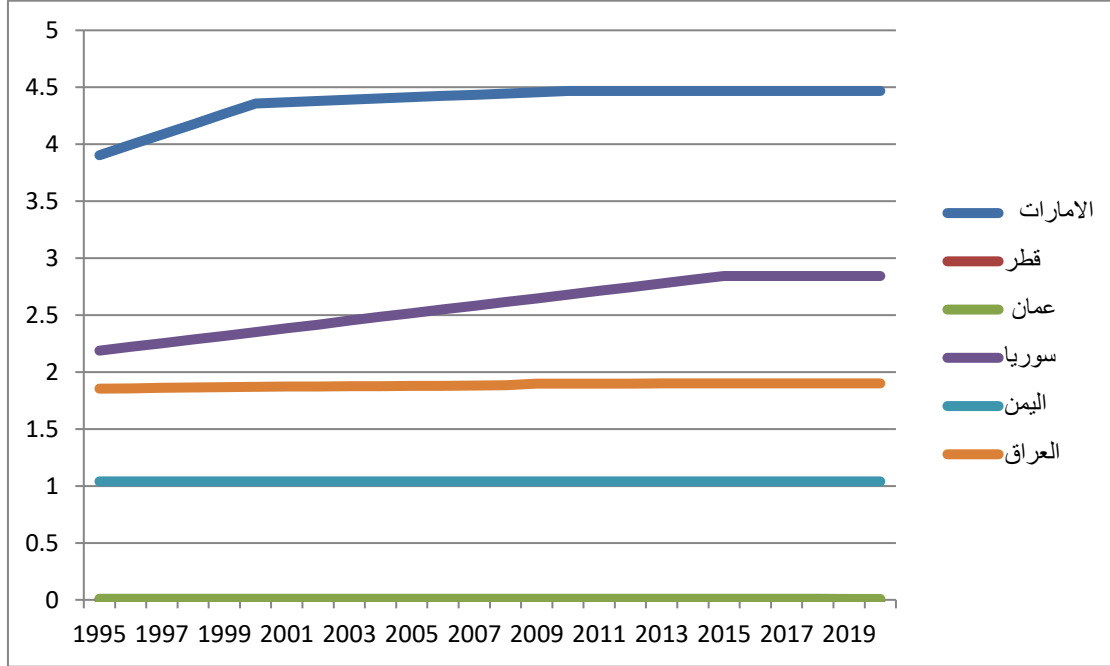
¹ علي سعدي عبد الزهرة جبير، أزمة إقليم ارض الصومال الانفصالي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2023، ص 4.

تُعتبر ليبيا واحدة من أكثر الدول العربية تلويثاً للهواء، حيث صنفتها التقارير السنوية للبنك الدولي من بين الدول التي تعاني من ارتفاع نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث تراوح متوسط نصيب الفرد من هذه الانبعاثات بين 6,7 و10 طن متري للفترة الممتدة ما بين سنة 1995 وسنة 2020، يعود هذا إلى الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، حيث يعدّ النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للطاقة في البلاد، مما يساهم بشكل كبير في انبعاثات هذا الغاز، بالإضافة إلى ذلك يشهد قطاع الصناعات الثقيلة بما في ذلك مصافي النفط ومصانع الببتروكيماويات نمواً مستمراً، مما يزيد من مستويات التلوث، وتفاقم الأوضاع بسبب البنية التحتية القديمة للطاقة، حيث تعتمد كثير من محطات توليد الطاقة والمصانع على تكنولوجيا قديمة وغير فعّالة، مما يؤدي إلى انبعاثات عالية، كما أنّ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة بعد ثورة الربيع العربي عام 2011، تسبّب في تدهور البنية التحتية، وعدم القدرة على تنفيذ سياسات بيئية فعّالة، ما فاقم من مشكلة التلوث. ونتيجة لهذه العوامل أصبح نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا من بين الأعلى في المنطقة، مما يشكّل تحدياً بيئياً وصحياً كبيراً للبلاد.

4. مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي

تعدّ الغابات جزءاً مهماً من النظام البيئي، فهي تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، بالإضافة إلى دعم التنوع البيولوجي وتعزيز التنمية المستدامة، في الدول العربية تختلف مساحة الغابات كنسبة مئوية من مجموع الأراضي بشكل كبير من دولة إلى أخرى، حيث ترتبط هذه الاختلافات بالعوامل الجغرافية والمناخية في كل دولة، إضافة إلى السياسات البيئية المعتمدة فيها. يُمثّل المنحنى البياني الموالي مساحات الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحات الأراضي في الدول العربية محلّ الدراسة الواقعة في قارة آسيا خلال الفترة (1995-2020).

الشكل (17): تطوّر مساحات الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحات الأراضي لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (08).

إنّ التطوّر الذي شهدته الإمارات العربية المتّحدة في مساحات الغابات خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020 هو قصة نجاح حقيقية في التحوّل البيئي، حيث قامت الدّولة بجهود جبارة لتحويل البيئة الصّحراوية القاسية التي تتميّز بالمناخ الجاف وندرة المياه إلى مناطق خضراء، فالإمارات العربية المتّحدة لم تكن تمتلك غابات طبيعية بالمعنى الحقيقي، لكنّ إرادتها في زيادة المساحات الخضراء في البلاد وتخصير الصّحراء جعلها تفكّر في خلق ما يسمى "بالغابات الاصطناعية"، فقد قامت الدّولة الإماراتية بإنشاء محميّات ومنتزّهات وطنية كبرى تحتوي على ملايين الأشجار المتنوّعة، ما جعل مساحة الغابات إلى المساحة الإجمالية للبلاد تقفز من 3,9% سنة 1995 إلى 4,46% سنة 2020، وما ساعد على نجاح هذه الفكرة هي التكنولوجيا المتطوّرة المستعملة في الرّي، مثل نظم الرّي بالتنقيط التي سمحت بتوسيع الرّقعة الخضراء في البلاد بشكل مستدام رغم قلّة مواردها المائية، فقد أصبحت الإمارات العربية المتّحدة نموذجاً في مجال تخصير الصّحراء، حيث تحوّلت من دولة فقيرة للغابات إلى دولة تتمتع بمساحات شاسعة من الغابات الاصطناعية والمناطق الخضراء.

تقع دولة قطر في منطقة الخليج العربي ذات المناخ الصّحراوي القاسي، إذ لا تحتوي على غابات كما هو الحال في الدّول ذات المناخ المعتدل أو الاستوائي، حيث أن المناخ الجاف المصحوب

بندرة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة هو ما يميز البيئة الطبيعية في قطر، وهو ما جعل وجود الغابات وتنوع الغطاء النباتي غير ممكنا فيها، فتقارير البنك الدولي بخصوص مساحة الغابات في مختلف دول العالم بيّنت أن مساحة الغابات في قطر خلال الفترة (1995-2020) هي 0% مقارنة بالمساحة الإجمالية للدولة، لكن رغم تميّز قطر بالمناطق الصحراوية الواسعة التي تحتوي على بعض الواحات والنباتات الصحراوية التي تتكيف مع الظروف البيئية الصعبة، إلا أنها قامت بتنفيذ العديد من المبادرات الخاصة بتشجير المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها، من خلال غرس الأشجار والنخيل، وإنشاء الحدائق العامة لإعطاء جمالية أكبر للمحيط، بالإضافة إلى تحسين جودة الهواء وتخفيف درجة الحرارة، لكن كلّ هذه المبادرات لا ترقى إلى مستوى الغابات بالمعنى الحقيقي.

منذ عام 1995 وحتى 2020، شهدت سلطنة عمان شبه انعدام في نسبة مساحة الغابات من إجمالي مساحة الأراضي، حيث تعتبر مساحة الغابات في سلطنة عمان حسب تقارير البنك الدولي قليلة جدا ولا تتجاوز 0,009% على طول الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020، فالظروف المناخية الصحراوية وشبه الصحراوية القاسية التي تميّز بها السلطنة، والتي تصاحبها درجات الحرارة العالية وندرة الأمطار جعلت من الصعب جدا نمو الأشجار، كما أن ندرة الموارد المائية في سلطنة عمان والتي تُعتبر شحيحة جدًا، والتربة غير المناسبة والتي تحتوي على نسب كبيرة من الرمال والصخور، إضافة إلى التوسّع العمراني في السلطنة المصاحب لارتفاع عدد السّكان، والذي استدعى استخدام مساحات كبيرة من الأراضي التي تحوّلت من مناطق زراعية إلى مناطق سكنية وتجارية، كلّها عوامل أعاققت قدرة البلاد على دعم مشاريع التشجير لزيادة المساحات الغابية.

شهدت مساحة الغابات في سوريا منذ منتصف التسعينات وحتى سنة 2020 تحسّنا نسبيًا حسب ما بيّنته تقارير وبيانات البنك الدولي، ففي فترة التسعينات وأوائل الألفية الجديدة كانت سوريا تمتلك حوالي 2,3% من المساحة الإجمالية لأراضيها على شكل غابات، لتبلغ حوالي 2,84% نهاية سنة 2020، فعلى الرّغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها سوريا فقد عرفت العديد من المناطق السورية زيادة ملحوظة في مساحات الغابات نتيجة لتنفيذ المشاريع والمبادرات الحكومية واسعة النطاق بخصوص إعادة التشجير، والتي هدفت إلى استعادة الغطاء النباتي، حيث شملت هذه المبادرات غرس الأشجار في المناطق المتضرّرة من التصحّر، والتوسّع في الحدائق العمومية والمحميات الوطنية، كما تلقت سوريا خلال الفترة (1995-2020) دعما من عدّة منظمات دولية ومشاريع تمويلية تهدف إلى

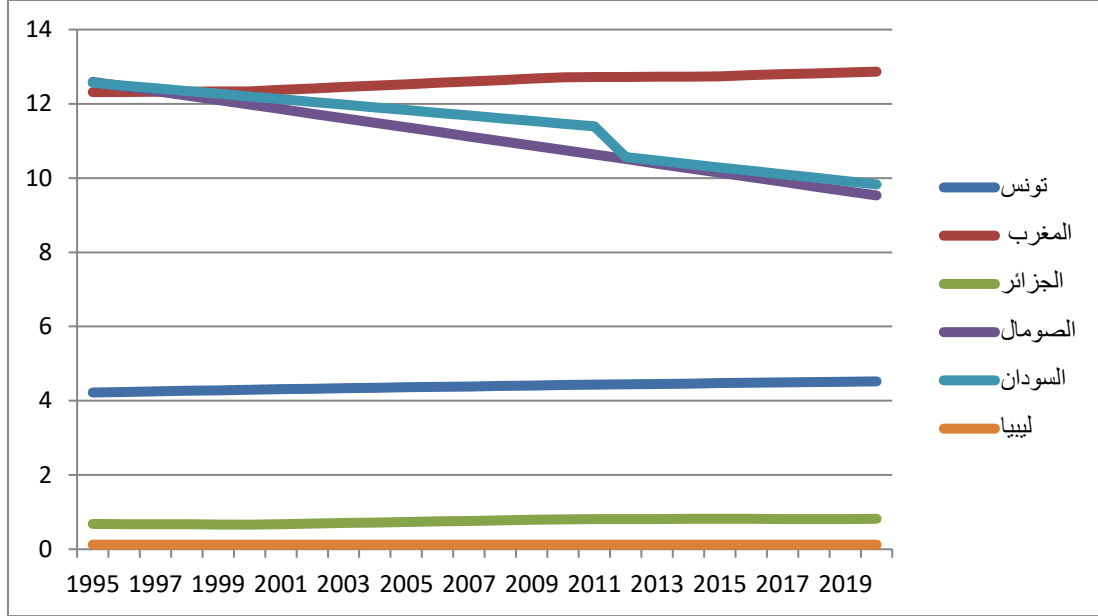
تحسين البيئة وإعادة تأهيل الغابات، حيث ساعدت هذه البرامج في تعزيز مساحات الغابات بشكل جزئي.

تُعدّ مساحة الغابات في اليمن ضعيفة جدًا، إذ لم تتجاوز هذه المساحة 1,03% من إجمالي مساحة الأراضي ما بين سنتي 1995 و2020، وقد سجّل هذا الضعف نتيجة لعدة عوامل بيئية وسياسية واقتصادية، فاليمن يعاني من مناخ جاف وشبه جاف، حيث يتميّز بدرجات حرارة مرتفعة وأمطار شحيحة طوال السنة، مما يحدّ من قدرة البيئة على دعم نمو الغابات، إضافة إلى ذلك فإنّ الفرد اليمني يساهم من خلال تصرفاته غير العقلانية المتمثلة في الرعي الجائر والتوسّع الزراعي في تقليص مساحة الغابات في الدولة، كما أن النزاعات المسلّحة والأزمات الإنسانية المستمرة في اليمن تعيق تنفيذ مشاريع وبرامج حماية الغابات وإعادة التشجير، مما يزيد من تدهور الغطاء النباتي. كلّ هذه العوامل تجعل من الصّعب جدا زيادة مساحة الغابات في اليمن، كما تجدر الإشارة إلى أن ثبات مساحة الغابات إلى إجمالي الأراضي في اليمن حسب تقارير البنك الدولي للفترة (1995-2020) عند 1,03983181% قد يعود أيضا إلى عدم توفّر البيانات الدّقيقة بخصوص ذلك.

تُعتبر الغابات في العراق جزء من التّنوُّع الجغرافي والتّضاريسي، حيث شهدت مساحة الغابات فيها كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي خلال الفترة (1995-2020) ارتفاعا طفيفا ومستمرًا من 1,85% سنة 1995 إلى 1,9% سنة 2020، رغم الطّروف الصّعبة التي واجهتها البلاد خلال هذه الفترة، ويمكن إرجاع أسباب هذا التّحسّن الطفيف إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في العراق بشأن مشاريع إعادة التشجير وتأهيل الغابات المتضررة، خاصّة في مناطق كردستان، كما أن الدّعم الذي تلقّته العراق خلال نفس الفترة من منظمات دولية لتنفيذ عدّة مشاريع بيئية تهدف إلى تحسين البيئة، أدت إلى زيادة في الغطاء النباتي، إضافة إلى أن استعادة الأوضاع الأمنية والسياسية في بعض المناطق في البلاد بعد سنة 2014، ساهمت في استئناف بعض الأنشطة البيئية والمشاريع التي أدت بدورها إلى ارتفاع مساحة الغابات. لكن رغم الارتفاع الطفيف في مساحة الغابات في العراق حسب بيانات البنك الدولي، إلّا أنها تبقى ضعيفة جدا مقارنة الأراضي الشّاسعة والثروات الطبيعية الضّخمة التي تمتلكها البلاد.

كما تلعب مساحة الغابات في الدول العربية الواقعة في قارة إفريقيا دورا بارزا في التنمية المستدامة، فهي المسبب الرئيسي في التغير المناخي وما يصاحبه من آثار، حيث يعتبر التغير المناخي في عصرنا الحديث من أهم القضايا البيئية عالميا.

الشكل (18): تطوّر مساحات الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحات الأراضي لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق (09).

تمثل الغابات رئة العالم، حيث تساهم في امتصاص الغازات الضارة بالبيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تحمي البيئة من التلوث الهوائي، فقد شهدت مساحة الغابات في تونس خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020 تطورات ملحوظة، حيث عملت الحكومة التونسية على تعزيز جهودها لحماية الغابات وزيادة مساحاتها من خلال مجموعة من القوانين والبرامج الوطنية، وخلال فترة التسعينات لم تتجاوز مساحة الغابات في تونس 4,3% من مجموع مساحة الأراضي، بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية والحرائق والتصحر، بالإضافة إلى الضغط السكاني مقارنة بالمساحة الإجمالية للبلاد، إلا أنّ فترة الألفية بعقديها شهدت زيادة اهتمام الحكومات التونسية المتعاقبة بالغابات كجزء من التنمية المستدامة، حيث حافظت الدولة التونسية على مسار زيادة مساحة الغابات من خلال تكثيف عمليات التشجير والتركيز على تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتوسيع المناطق

المحمية، لتبلغ مساحة الغابات نهاية سنة 2020 حوالي 4,52% من مجموع مساحة الأراضي التونسية.

إنّ التطور الحاصل في مساحات الغابات في المغرب خلال الفترة (1995-2020) يعكس تفاعلا معقدا بين الجهود الحكومية للحفاظ على البيئة من جهة، والتحديات البيئية والمناخية بالإضافة إلى الضغوط البشرية الرهيبة على البيئة من جهة أخرى، فقد شهدت نسبة الغابات مقارنة بمجموع الأراضي في المغرب تصاعدا مستمرا خلال فترة الدراسة، من 12,31% سنة 1995 إلى 12,86% سنة 2020، لتتصدر المغرب قائمة الدول العربية محل الدراسة ضمن هذا المؤشر.

إنّ النتائج الايجابية التي سجلتها المغرب ضمن هذا المؤشر رغم الضغوط السكانية والاقتصادية التي مرّت بها، يعكس مدى حرص الحكومات المغربية على تبني السياسات والبرامج الوطنية التي تكون أكثر فعالية لحماية الغابات والمساحات الخضراء، ومكافحة التدهور البيئي حيث تعتبر هذه السياسات جزء من الاستراتيجيات المنتهجة لتعزيز التنمية المستدامة، فقد نفذ المغرب العديد من برامج إعادة التشجير التي ركزت على زراعة أنواع مختلفة من الأشجار خاصة تلك المتأقلمة مع البيئة الجافة في مناطق مختلفة مثل الجبال والمناطق التي تعاني من انجراف التربة، كما سعت المغرب على تعزيز إطارها القانوني بخصوص حماية الغابات من خلال سنّ وتحديث العديد من القوانين المتعلقة بحماية الغابات والبيئة، وتطبيق أقصى العقوبات على التصرفات غير القانونية التي تضرّ بالغطاء النباتي، كما قامت المغرب ببناء العديد من السدود للحفاظ على مصادرها المائية الطبيعية وتحسين نظم الري.

شهدت مساحة الغابات في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، حيث أنّ هذه التطورات تتأثر بعوامل متعددة مثل التغيرات المناخية والتوسع العمراني والحرائق بالإضافة إلى الجهود الحكومية بخصوص مكافحة التصحر وإعادة التشجير، حيث نلاحظ من خلال التمثيل البياني (18) انخفاضا طفيفا لمساحة الغابات في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)، حيث صادفت هذه الفترة حقبة الدم في الجزائر، والتي شهدت جملة من الحرائق التي طالت مناطق اختباء الجماعات الإرهابية وإخفاء الأسلحة، بالإضافة إلى تعطيل جهود حماية الغطاء النباتي والغابات وإعادة التشجير.

بعد العشرية السوداء، تطورت المساحة الغابية في الجزائر لتبلغ على سبيل المثال سنة 2006 حوالي 4,3 مليون هكتار، ثمّ تراجعت بعدها مساحة الثروة الغابية خلال السنتين 2017 و2018

لتبلغ 4,1 مليون هكتار سنة 2018¹. لترتفع بعد ذلك إلى غاية سنة 2020، حيث بلغت نسبة الأراضي الغابية من إجمالي الأراضي في الجزائر أكثر من 0,86%، لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا بالمساحة الشاسعة للجزائر والتنوع المناخي الذي يسودها مقارنة بدول الجوار وباقي الدول العربية. كما تجدر الإشارة إلى أن الغابات في الجزائر تتوزع بشكل غير متساو، حيث تقل كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب، وذلك راجع لعدة عوامل لعل أبرزها العوامل المناخية والبشرية والتربة.

تُعتبر الصومال واحدة من الدول التي تمتلك مساحات شاسعة من الغابات، وتُعتبر أيضا واحدة من الدول التي شهدت تدهورا بيئيا كبيرا في نفس الوقت، خاصة في ظل غياب الاستقرار السياسي لفترات طويلة، فقد تطورت مساحات الغابات في الصومال خلال الفترة من 1995 إلى 2020 تطورات تعكس مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها البلاد، فخلال فترة التسعينات كانت مساحات الغابات في الصومال تقارب 12,6% سنة 1995 من مجموع مساحة البلاد، إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض بشكل تدريجي ومستمر إلى غاية سنة 2020 لتبلغ 9,53%، فالحروب والصراعات الداخلية في الصومال أدت إلى انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، وبالتالي غياب سيادة القانون وسياسات إدارة الموارد الطبيعية، ما أدى إلى تشجيع الاستغلال غير العقلاني وغير المنظم للغابات من أجل إنتاج الفحم النباتي وتصديره إلى دول أخرى، والذي يُعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من السكان المحليين في ظل غياب أي بدائل أخرى، كما ساهمت العوامل الطبيعية والمناخية مثل التصحر والجفاف في تسريع عملية فقدان مساحات شاسعة من الغابات في البلاد. وللحفاظ على ما تبقى من الغابات في الصومال لا بد من استعادة الاستقرار السياسي أولا ودعم دولي أكبر لتطبيق سياسات بيئية متكاملة تركز على إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

منذ منتصف التسعينات إلى اليوم، شهدت مساحة الغابات في السودان كنسبة إلى إجمالي مساحة الأراضي تراجع ملحوظا من 12,56% سنة 1995 إلى 9,82% سنة 2020، نتيجة لعدة عوامل بيئية وسياسية واقتصادية، فخلال الفترة (1995-2020) تسبب التغير المناخي في التأثير بشكل كبير على الغابات، حيث تسببت مشكلات التصحر والجفاف المصاحب لارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار في تدهور الغطاء النباتي في السودان وتقليص المساحات الخضراء، كما ساهمت

¹ أمانة بلعياضي وياسمينة بوطالبي، الثروة الغابية في الجزائر: واقع وتحديات- حالة غابات ولاية برج بوعريش، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 1، المجلد 11، 2023، ص 286.

الأنشطة البشرية مثل قطع الأشجار للرعي والزراعة في تفاقم هذه المشكلة، إضافة إلى ذلك فقد أدت النزاعات المسلحة في البلاد إلى النزوح الجماعي للسكان من بعض المناطق، ما أعاق الجهود المحتشمة للدولة في سياسات التشجير وإعادة تهيئة الغابات، لذا يحتاج السودان إلى مساعدات دولية واستراتيجيات شاملة لتجنب التدهور المستمر في مساحات الغابات، من خلال تحسين الأوضاع السياسية، وتنفيذ مشاريع فعّالة للتشجير، وإعادة تهيئة المساحات الخضراء.

على مدار الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020 شهدت ليبيا استقرارا وثباتا في مساحة الغابات كنسبة إلى إجمالي مساحات الأراضي، حيث قدر البنك الدولي أن الغابات في ليبيا تُمثّل ما نسبته 0,12% من إجمالي مساحة الدولة الليبية خلال الفترة (1995-2020)، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بدول الجوار وبموارد وإمكانيات الدولة الليبية خاصة قبل سنة 2011، حيث يمكننا تفسير هذا الثبات والضعف الشديد بالمناخ الصحراوي القاسي الذي تتميز به ليبيا، حيث أنّ ندرة الأمطار والحرارة المرتفعة تحدّ من إمكانية نمو الغابات، وتؤثر على القدرة في توسيع المساحات الخضراء، كما أنّ مشكلة التصحر والضغط البشرية وعدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها ليبيا بشكل حاد، أدت إلى عدم تحقيق أي تحسينات في مساحات الغابات، إضافة إلى أنّ ضعف مشاريع التشجير وقلتها التي كانت تواجه تحديات تتعلق بالموارد والمناخ لم تكن كافية للتأثير بشكل كبير على نسبة الغابات في البلاد، وكما يمكننا من جانب آخر تفسير ثبات مساحة الغابات في ليبيا خلال الفترة (1995-2020) بعدم توفر البيانات اللازمة للبنك الدولي بخصوص ذلك.

المطلب الثالث: جهود مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية محلّ الدراسة وتحدياتها

يُشكّل الفساد تحديًا كبيرًا للمجتمعات والحكومات على مستوى العالم، فهو يؤثر على الدول بمختلف مستوياتها وثقافاتهما، ويهدّد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما يعيق تحقيق التنمية المستدامة. تتطلب عملية مكافحة الفساد تكاملا بين الجهود المبذولة في كل أقطار العالم، حيث تكون هذه الجهود مستندة إلى استراتيجيات مبتكرة وقوانين فعّالة.

على الصعيد العربي، هناك مبادرات عربية تهدف إلى مكافحة الفساد، مثل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد وغيرها، حيث تسعى هذه المبادرات

إلى تعزيز النزاهة والشفافية على المستوى العربي، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول العربية لمكافحة هذه الظاهرة وبناء قدراتها.

وللتطرق إلى الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الدول العربية محل الدراسة، لا بد من التطرق أولاً إلى الجهود المشتركة المبذولة في الوطن العربي بخصوص ذلك، لأنها جزء لا يتجزأ من جهود الدول العربية محل الدراسة.

1. جهود مكافحة الفساد في الوطن العربي

نظراً لخطورة الآثار التي تتجرّ عن الفساد، والتي تلحقها بجميع القطاعات وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في الدول، الأمر الذي دفع المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية، وحكومات الدول إلى مضاعفة جهودها في وضع آليات وطرق لمكافحة والحدّ منه، فمن هذه الآليات نجد:

1.1. المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربيّة

ينشأ الفساد نتيجة لانعدام النزاهة في إدارة القطاعين العام والخاص، ويؤثر سلباً على التنمية المستدامة بجميع جوانبها. في بداية التسعينات أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منظمة رائدة في مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الديمقراطي، حيث يستمرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى اليوم في دعم الدول في مجال مكافحة الفساد من خلال برامجها، فعلى سبيل المثال يعمل حالياً على تنفيذ المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، إذ يهدف هذا المشروع إلى تعزيز التعاون بين الدول والعمل الجماعي في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تعزيز النزاهة وبناء القدرات الوطنية لمنع وقمع الفساد في جميع أشكاله. يعتمد المشروع على علاقات تعاون مع جهات حكومية وغير حكومية في المنطقة، ويشجّع على المشاركة الفعّالة وتطوير السياسات ذات الصلة، كما يعمل المشروع أيضاً كشريك رئيسي في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)*، التي تعتبر آلية شاملة لتبادل المعلومات وتطوير السياسات في المنطقة¹.

*Arab anti Corruption and Integrity Network (ACINET)

¹هذّة غزوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2016، ص 81.

حقّق المشروع في مرحلته الأولى (2011-2014) نجاحات في بناء المعرفة ودعم الحوار حول السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد، وزيادة الوعي بأهمية هذا الجهد على المستوى الإقليمي، كما تمّ توسيع نطاق الأجنحة الإقليمية لمكافحة الفساد بشكل كبير، مع التركيز على الجوانب القطاعية ومشاركة الجهات غير الحكومية. يتواصل المشروع في مرحلته الثانية (2015-2018)، حيث يهدف إلى تعزيز التعاون وزيادة التركيز على القضايا الأساسية مثل الصحة والتعليم والعدل والموارد الطبيعية، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية وجهود التنمية¹.

2.1. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تمّ إعداد هذه المعاهدة ضمن إطار مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد تمّ تجسيدها كاتفاقية عربية لمكافحة الفساد، فقد تمّ توسيع نطاق تطبيقها لتشمل وزارات العدل في الدول العربية، وتمت مراجعة نصّها بواسطة لجنة مشتركة من مجلسي وزراء الداخلية والعدل². أبرمت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010³.

فالآفاقية لم تعطي تعريفاً دقيقاً للفساد، لكن اكتفت المادة الرابعة منها بذكر جميع الجرائم التي تندرج ضمن هذا المفهوم، نذكر منها⁴:

- جميع أفعال المتاجرة بالوظائف العمومية من طرف الموظّفين العموميين؛
- اختلاس الممتلكات والاستيلاء عليها في نطاق الموظّفين العموميين وشركات المساهمة؛
- الرّشوة في القطاع الخاص؛
- الإثراء غير المشروع؛
- اختلاس الأموال في القطاع الخاص؛
- غسل الأموال.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاطلاع عليه في 17 جانفي 2023، على الرابط: <http://www.undp.org>

² خالد بن واصل بن دغليّب الحربي، الجهود الدولية والعربية لمكافحة الفساد الإداري، المجلة القانونية المختصة في الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 5، 2020، ص 192.

³ وسام نعمت إبراهيم السعدي، المجتمع الدولي ودوره في مكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، ط 1، 2020، ص 153.

⁴ هندا عزوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

وتتضمن أيضا هذه الاتفاقية بنودا تشجع على تطوير سياسات وإجراءات مكافحة الفساد، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات مثل الرقابة على الأموال العامة، وتعزيز التحقيق والمحاكمة في قضايا الفساد وحماية المبلغين عنه، وتقوية تدابير منع الفساد في القطاعات المختلفة.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير جهود مكافحة الفساد في الدول العربية، من خلال تشجيع التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات، وتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الحكومي والخاص، لذا تمثل هذه الاتفاقية جهدا مشتركا للدول العربية في مكافحة الفساد وتعزيز تنمية مستدامة وعادلة في المنطقة العربية.

3.1. مشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد

ويسمى أيضا بالقانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد، هذا المشروع هو عبارة عن إطار قانوني تم تطويره بواسطة جامعة الدول العربية، فكرته هي إيجاد نموذج تشريعي تعتمد عليه الدول العربية الأعضاء في وضع تشريعاتها في مجال مكافحة الفساد، وذلك بتحديد الجرائم المنطوية تحت مسمى الفساد والعقوبات الخاصة بها.

يحتوي هذا القانون على خمسة فصول و63 مادة، حيث تطرق إلى أهم المصطلحات المتعلقة بالفساد وحرص على توضيحها، بالإضافة إلى إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، وحرص جرائم الفساد في الرشوة، الاختلاس، الإخلال بالواجبات الوظيفية والإضرار بالأموال العمومية. كما حرص على الدعوة إلى تعزيز الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والشهود، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على الفاسدين ومرتكبي الفساد ليكونوا عبرة لغيرهم، وبالتالي الحد من نقشي هذه الظاهرة¹. كما يتم تكييف هذا الإطار القانوني حسب احتياجات كل دولة عربية بناء على التحديات التي تواجهها في مكافحة الفساد.

2. جهود مكافحة الفساد في الدول العربية محل الدراسة

بذلت الدول العربية محل الدراسة (المختارة سابقا) جهودا متفاوتة من دولة إلى أخرى بشأن مكافحة الفساد، والحد من آثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد والبيئة، وذلك من خلال سنّ العديد

¹المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، تم الاطلاع عليه في 18 جانفي 2023، على الرابط: <https://cutt.us/eTQer>.

من التشريعات والقوانين، وانتهاج استراتيجيات متنوعة لمكافحته، وفيما يلي بعض الجهود الرئيسية التي بذلتها هذه الدول في هذا الصدد:

1.2. الإمارات العربية المتحدة

تُعدّ التجربة الإماراتية في مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الرشيد تجربة رائدة في الوطن العربي، حيث أبدت الإمارات العربية المتحدة جديتها في مكافحة الفساد، من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية والقطرية، مثل المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2005، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد سنة 2010، كما عمل المشرع الإماراتي على سنّ العديد من القوانين ذات الصلة، فقانون العقوبات رقم 3 لسنة 1987 المعدل سنتي 2005 و 2006، والقانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 المتعلق بتجريم غسيل الأموال، وقانون دبي رقم 4 لسنة 2016 المتعلق بالجرائم المالية، وقانون الاحتيال المالي رقم 37 لسنة 2009، كلّها ترسانة قانونية سعى المشرع الإماراتي من خلالها إلى مكافحة الفساد بمختلف أشكاله. كما قام باستحداث مجموعة من الآليات المؤسسية مثل ديوان المحاسبة سنة 1976، الذي يُعتبر الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة، والمكفّف بالرقابة على أموال الدولة، والكشف عن الفساد المالي وكامل أشكال الغش. كما أنشأت الإمارات العربية المتحدة المصرف المركزي الذي يساهم هو الآخر في كشف جميع الحالات المشبوهة بجرائم الفساد المالي، بالإضافة إلى مركز دبي للأمن الاقتصادي، الذي يركّز على مختلف أشكال الفساد من رشوة واختلاس واحتيال وابتزاز وتزوير وغيرها¹.

2.2. قطر

تُعتبر قطر من الدول السّابقة في اتّخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الفساد، حيث أطلقت عدّة مبادرات لتعزيز الشفافية والنزاهة في مؤسساتها، من خلال إنشاء العديد من الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد، على غرار اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بموجب القرار الأميري رقم 84 لسنة 2007، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم 75 لسنة 2011، والمتبوع بالقرار الأميري رقم 6 لسنة 2015، المتعلّق بإعادة تنظيم هذه الهيئة، حيث تهدف هذه الهيئة إلى تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، ومكافحة الفساد بكافة صورته وأشكاله،

¹سارة بوسعيد، مرجع سبق ذكره، ص 420-423.

كما تتمتع باستقلالية كبيرة نتيجة تبعيتها المباشرة للأمير القطري دون تبعيتها إلى أي وزير بموجب المادة الأولى من هذا القرار. كما عملت قطر إلى تعزيز ترسانتها القانونية والتشريعية ذات الصلة، حيث يتضمن دستورها جملة من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل القانون رقم 4 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى جملة من الأحكام المعززة لاستقلالية القضاء، حسب ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم 10 لسنة 2003¹، كما أطلقت قطر حملات مجتمعية للتوعية حول آثار الفساد على مختلف الأصعدة، وحثّ الجميع على ضرورة المساهمة في مكافحته.

3.2. عمان

وقّعت سلطنة عمان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2013/67، وبذلك أصبحت ملزمة أخلاقياً بالعمل على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بهدف تعزيز الشفافية، فقد أصدر المشرع العماني بعض القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد بمختلف أشكاله، مثل المرسوم السلطاني رقم 2011/112 المتعلق بحماية المال العام وتجنّب تضارب المصالح، الذي يمنع بأي حال من الأحوال التصرف بالأموال العمومية بخلاف أحكام القانون²، وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2016/30، وقانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2018/7. كما قامت سلطنة عمان بتكليف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة المكلف بمهمة هيئة مكافحة ومنع الفساد، والذي بدوره أعدّ مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين في أجهزة الدولة، والتي احتوت في فحواها على جملة من المواد القانونية الخاصة بحقوق وواجبات الموظف، بالإضافة خطوات إقرار الدّمة المالية، كما أعدّ الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة 2022-2023، الرّامية إلى خلق الوعي في المجتمع العماني للمشاركة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة³.

¹ العدالة الجنائية والتعليم في دولة قطر في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الدوحة، قطر، 2017، ص 5.

² المادة (4) من المرسوم السلطاني رقم 2011/112 المتعلق بحماية المال العام وتجنّب تضارب المصالح، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 949، الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2011م، ص 3.

³ هيئة مكافحة ومنع الفساد، متوفر على موقع جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 03 جانفي 2024م، على الرابط : https://www.sai.gov.om/anti_corruption

4.2. العراق

تحتل العراق مراتب متقدمة في درجة تفشي الفساد، فعلى مرّ العقود الماضية حاول المشرع العراقي وضع القاعدة القانونية المتينة لمكافحته والحدّ من انتشاره في البلاد، فقد أقرّ عدة قوانين مجرماً بذلك الفساد بمختلف أشكاله، مثل ما جاء به نص قانون العقوبات في مواده (309-314) في معالجة جريمة الرشوة¹، والقانون رقم 39 لسنة 2015 المتعلق بتجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تمّ تأسيس هيئات ودواوين لمكافحة الفساد مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب الدستور العراقي لسنة 1925، وبالتالي فهو يعدّ أقدم مؤسسة رقابية مالية وإدارية في العراق. يتمتع هذا الديوان بالاستقلالية في أداء مهامه، حيث يعمل على التدقيق في معاملات الإنفاق العام وتقديم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية التي قد تساهم في تحقيق الأهداف المسطّرة²، حيث تمّ تأسيس هيئة النزاهة بموجب القانون رقم 55 لسنة 2004، الملغى بالقانون رقم 30 لسنة 2011، والمعدّل بالقانون رقم 30 لسنة 2019، ومن مهامها العمل على اعتماد الشفافية والمساهمة في منع الفساد في العراق، من خلال التحقيق في قضايا الفساد ومتابعتها، بالإضافة إلى إصدار القوانين والسياسات ذات الصلة والسهر على تنفيذها³، كما تهدف هذه الهيئة إلى زرع ثقافة النزاهة في القطاعين العام والخاص.

5.2. اليمن

لا بدّ من الإشارة إلى الجهود التي قامت بها اليمن بشأن مكافحة الفساد، خاصّة بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2005، فقد أصدرت العديد من القوانين التي تهدف إلى تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، مثل القانون رقم 30 لسنة 2006 بالمتعلق بإقرار الذمة المالية، والذي يهدف إلى مكافحة الكسب غير المشروع وحماية المال العام، بالإضافة إلى القانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن مكافحة الفساد، كما أشار القانون رقم 30 لسنة 2006 من خلال مواده (7،9،10،11،12) بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، مهمتها التحري عن المخالفات المالية المتعلقة

¹ هدى هاتف مظهر و جعفر عبد السادة بهير، جريمة الرشوة وأثرها على المصلحة العامة في التشريع الجنائي العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد 1، المجلد 40، 2012م، ص 2.

² حيدر طالب علي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مؤسسة فريديريش إيبيرت للنشر، بغداد، العراق، د.ط، 2021م، ص ص 228-229.

³ المادة (3) من قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011 المعدل، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4568، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2019، ص 3.

بالكسب غير المشروع، وإحالة المخالفين إلى القضاء¹، كما تم استحداث الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 30 لسنة 2006، حيث أنّ هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية التامة في ممارسة صلاحياتها، ومن مهامها متابعة مرتكبي الفساد لاسترداد الأموال، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات اللازمة في القوانين والتشريعات المتعلقة بالفساد².

6.2. سوريا

اهتمّت الجمهورية العربية السورية بمسألة مكافحة الفساد بمختلف أشكاله من خلال سنّها للعديد من القوانين، واستحداثها لعدد من الهيئات المكلفة بهذا الشأن، فبموجب المرسوم التشريعي رقم 59 لسنة 2003 المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 33 لسنة 2005، تم استحداث هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة مستقلة ذات صفة قضائية تعمل على تلقي البلاغات حول العمليات المشبوهة وإجراء التحقيقات المالية فيها³. كما جرّم المشرع السوري جريمة الاختلاس من خلال قانون العقوبات العام في المادتين (349-350)، وقانون العقوبات الاقتصادي في مادته العاشرة، والذي كيّف عقوبة هذه الجريمة بالحبس والغرامة المالية⁴.

7.2. تونس

لم تتوانى الدولة التونسية أيضا في وضع الأطر التشريعية، وإنشاء الهيئات المتخصصة لمكافحة ظاهرة الفساد في القطاعين العام والخاص في البلاد والحدّ منها، فقد تمّ إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 14 نوفمبر 2011، بموجب المادة 12 من المرسوم الإطاري رقم 120 لسنة 2011، والمتعلّق بمكافحة الفساد، والتي من شأنها اقتراح السياسات المناسبة للحدّ من ظاهرة الفساد ومكافحتها، بالإضافة إلى الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاص، وإحالة الملفّات إلى

¹المواد (7،9،10،11،12) من القانون رقم 30 لسنة 2006 المتعلق بإقرار الذمة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية اليمنية، الصادرة بتاريخ 19 أوت 2006، ص 4.

²الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، كيف طبقت اليمن الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، المنعقد في 25-26 جوان 2012، عمان، الأردن، 2012، ص 4.

³تقرير التقييم المشترك للجمهورية العربية السورية، مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنامة، البحرين، 15 نوفمبر 2006، ص 43.

⁴أسامة منصور الحموي، سرقة المال العام "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 19، 2003، ص 348.

القضاء¹، بالإضافة إلى هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، بموجب المرسوم عدد 7 لسنة 2011 الصادر في 18 فيفري 2011، والتي من مهامها كشف الحقائق المتعلقة بالفساد والرشوة من طرف المسؤولين وأولادهم وأقاربهم. كما دعمت تونس عمل هذه الهيئات بجملة من القوانين، مثل المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بمصادرة الأموال والممتلكات المنقولة والعقارية للفاستدين، بالإضافة إلى القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017، المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين².

8.2. المغرب

حرص المغرب على تطوير سياسته في مجال مكافحة الفساد، من خلال دعم منظومته التشريعية بجملة من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث نصّت المادة 82 من الدستور المغربي لسنة 1996 على الاستقلالية التامة للسلطات الثلاث³، ما يعني ممارسة السلطة القضائية لمهامها بعيدا عن ضغوطات السلطتين التنفيذية والتشريعية، والفصل 1-574 من القانون رقم 43/05 الصادر في 17 أفريل 2007 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال⁴، بالإضافة إلى المادة 248 من القانون الجنائي المغربي التي تنص على تجريم الرشوة. وقد نص التشريع المغربي على مرسوم استحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في مادته الأولى، تختص بجرائم الرشوة في معناها الواسع، أي جميع أفعال الرشوة والغدر واستغلال النفوذ والاستيلاء، كما نصّت المادة الثالثة من نفس المرسوم على ترأس الهيئة من طرف شخصية مشهود لها ببنكيتها واستقامتها ووطنيتها، يتم تعيينها من طرف الوزير الأول، وهذا ما قد ينقص من استقلاليتها.

9.2. الجزائر

لقد كانت الجزائر من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الفساد، وبالتالي أصبحت تعتبر إلزاما دوليا بالنسبة لها لمضاعفة الجهود المبذولة بخصوص ذلك، فقد قامت

¹الباب (2) من المرسوم الإطاري المتعلق بمكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 120، الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2011م، ص 2747.

²الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، ط 3، 2019، ص 184-199.

³الفصل (2) من دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية للملكة المغربية، العدد 4420، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1996، ص 32.

⁴الفصل (1-574) من قانون مكافحة غسيل الأموال، الجريدة الرسمية للملكة المغربية، العدد 5522، الصادر بتاريخ 3 ماي 2007، ص 4.

بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية التي تعمل على مراقبة الفساد في البلاد، وسنّ القوانين المجرّمة لهذا الفعل، حيث يمكن إبراز أهمّها فيما يلي:

- مجلس المحاسبة

يُعدّ مجلس المحاسبة المؤسسة الرئيسية للرقابة على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العامّة، حيث يعتبر هيئة أساسية لإقرار شرعيّة التسيير المالي للدولة. أنشئ بموجب المادة 190 من دستور 1976، ونصّت عليه المادة 160 من دستور 1989 والمادة 170 من دستور 1996، كما كرّس دستور 2016 في المادة 192 استقلالية هذه المؤسسة، وعزّز دورها في مجال الرقابة على الأموال العمومية¹، ويتمتع هذا المجلس باختصاص إداري وقضائي في مهامه، كما يتمتع بالاستقلالية الكاملة من حيث سلطة التحري والاطلاع ورقابة نوعيّة التسيير، بالإضافة إلى مراقبة مجال تسيير الميزانية، ومراجعة حسابات المحاسب العمومي دون تدخّل من أي جهة، وهذا من أجل ضمان الموضوعية والحياد في أعماله².

تكمّن مهمّة مجلس المحاسبة في تشجيع استخدام الموارد بشكل قانوني وفعال، وضمان الشفافية في إدارة المالية العامّة، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة مختلف أشكال التزوير والأنشطة غير القانونية.

- المفتشية العامّة للمالية

تُعتبر المفتشيّة العامّة للمالية هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية، تعنى بمراقبة ورصد الأنشطة المالية والمحاسبية للجهات الحكومية والمؤسسات العامة في البلاد، فقد تم إنشائها سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 80-53، حيث حدّد هذا المرسوم مهام وتنظيم هذه المفتشيّة، بعدها تم تحديد التنظيم

¹ مجلس المحاسبة، تم الاطلاع عليه في 17 جانفي 2023، على الرابط: <https://www.ccomptes.dz/ar/>.

² محمد عوية، الإطار المفاهيمي لمجلس المحاسبة ودوره في الرقابة المالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 4، 2021، ص ص 272-276.

الداخلي للمفتشية العامة للمالية عن طريق المرسوم رقم 83-502 الصادر سنة 1983، واختصاصاتها سنة 1992 بموجب المرسوم رقم 92-178¹.

في سنة 2008 تم إعادة النظر في مهام هذه المفتشية، وعليه تم إلغاء المراسيم السابقة المحددة لمهامها وصلحياتها، وتم تحديد المهام الجديدة التي تقوم بها في شكل عمليات تفتيش وفقا للمرسوم رقم 08-272 كالتالي²:

- تطبيق التشريع المالي والمحاسبي؛
- مراقبة نفقات البلدية والولاية والصفقات العمومية،
- تسيير اعتمادات الميزانية المحلية؛
- استخدام إعانات الدولة المقدمة للبلدية والولاية؛
- مراقبة دقة وصدق الحسابات التي يقوم بها المحاسب العمومي والأمر بالصرف؛
- التسيير المالي والمحاسبي للميزانية المحلية؛
- التحقق من فعالية هياكل التدقيق الداخلي في البلدية والولاية.
- قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

انتهجت الجزائر العديد من الآليات والسياسات للقضاء على ظاهرة الفساد والحد من أثارها الوخيمة على جميع الأصعدة، وكذا للالتزام ببنود الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية المصادق عليها، والتي تم تبنيها لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة. يتجسد ذلك من خلال القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم بموجب الأمر 10-05 المؤرخ في 20 أوت 2010، والقانون 11-15 المؤرخ في 02 أوت 2011، والذي جاء لسد الشغور القانوني في مجال مكافحة الفساد، ونقل الجرائم ذات الصلة بالفساد من قانون العقوبات إلى قانون خاص لمكافحة الفساد وكافة أشكاله، كما جاء هذا القانون تماشيا مع الاتفاقيات الموقع عليها في وقت سابق.

¹رضا مهدي، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 8، 2022، ص 259.

²محمد لخضر دلاج وعصام نجاح، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 7، 2022، ص ص 981-982.

يهدف هذا القانون إلى تعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة في إدارة الموارد العامة والمكافحة الفعالة للفساد، وذلك من خلال تقديم عقوبات صارمة ضد المسؤولين الحكوميين والأفراد الذين يتورطون في أعمال الفساد، كما يهدف إلى تعزيز الثقة في الحكومة وتشجيع الاستثمارات، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان نزاهة الأعمال والصفقات العمومية، ويهدف أيضا إلى إشراك المجتمع المدني في عمليات مكافحة الفساد.

يتكوّن القانون 01-06 من خمسة أبواب و73 مادة جاءت كالتالي¹:

- الباب الأول خاص بالأحكام العامة، ويتضمن مجموعة من المصطلحات ذات الصلة بموضوع الفساد؛
 - الباب الثاني مخصص للتدابير الوقائية في القطاعين العام والخاص، فقد نصّ هذا الباب على جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز الشفافية في جميع القطاعات؛
 - الباب الثالث نصّ على إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وحدّد طبيعتها ومهامها؛
 - الباب الرابع تضمّن الأشكال المختلفة للفساد، مثل تبييض الأموال والرشوة و غيرها من الأشكال، وكذا العقوبات الخاصة بكل شكل؛
 - الباب الخامس نصّ على ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، من خلال التعاون القضائي بين الدول واسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج.
- لكن لضمان التطبيق الميداني الفعال لهذه القوانين والإجراءات، كان من الضروري إنشاء عدد من الهيئات التي تتولى مهمة ضمان التطبيق الفعلي لقانون مكافحة الفساد، وكشف الفاسدين وتقديمهم إلى العدالة لتلقّي جزاءهم.

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

رغم كل الإجراءات والسياسات التي وضعها المشرع الجزائري للحدّ من انتشار ظاهرة الفساد، إلّا أنّ هذه الظاهرة عرفت تحولا كبيرا خاصّة في الأشكال المختلفة لها، ما جعل السيطرة عليها بشكل كامل صعبا جدا، لذا لجأ المشرع الجزائري إلى استحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

¹ المرسوم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 01-06)، نشر في الصفحة (4-12) من العدد (14).

تأسست هذه الهيئة بموجب المادة رقم 17 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث جاء في نصّها: "تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"¹، حيث تعتبر هذه الهيئة أداة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحدّ من الفساد بجميع أشكاله، وتعتبر هيئة إدارية مستقلة تخضع لسلطة رئيس الجمهورية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي².

وتجدر الإشارة هنا أنّه قبل إنشاء هذه الهيئة، تمّ إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرّشوة والوقاية منه سنة 1996 بموجب المرسوم الرئاسي 96-233، غير أنّ هذا الجهاز تم حلّه سنة 2000 بسبب فشله في أداء المهام الموكّل بها³.

- الديوان المركزي لقمع الفساد

أنشئ الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب الأمر 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010، والذي صدر بالفعل في 8 ديسمبر 2011 بموجب القرار الرئاسي رقم 11-426 المعدل بالمرسوم رقم 14-209 المؤرخ في 23 جويلية 2014، والذي يحدّد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الغش وتنظيمه وكيفية سيره⁴.

إنّ تأسيس الديوان المركزي لقمع الغش يأتي في إطار تعزيز جهود الدولة في مكافحة الفساد، وتدعيماً لدور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تمّ تحديد مهام كل منهما:

- دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته أصبح يتمثل في تطبيق استراتيجيات وسياسات وقائية على المستوى الوطني؛
- أصبح دور الديوان المركزي لقمع الغش هو البحث والتحري عن جرائم الفساد، أي أنّ دوره قمعيّ وردعيّ.

¹ المرسوم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 06-01)، نشر في الصفحة (7) من العدد (14).

² إبراهيم بوخضرة، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بين الفعالية والتعطيل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4، المجلد 2، 2013، ص 147.

³ عيلاّم رشيدة أكسوم وأولد رابح صافية إقلولي، عن دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 4، المجلد 16، 2021، ص 13.

⁴ فاطمة عثمانى ونبييل بورماني، الديوان المركزي لقمع الفساد لبنة جديدة لتعزيز مكافحة الفساد، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 2، 2018، ص 287.

- المجتمع الدولي

يُعتبر دور المجتمع الدولي في مكافحة الفساد في غاية الأهمية لضمان تحقيق النزاهة والشفافية في المجتمع، حيث يشمل هذا الدور نشر الوعي حول خطورة الفساد والإبلاغ عن الحالات المشبوهة ومراقبة الأنشطة الحكومية، بالإضافة إلى ممارسة الضغوط لإصدار قوانين تعزز من مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين¹.

وبالرغم من أن القانون رقم 06-01 الصادر سنة 2006، يحدّد على مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، إلا أن دوره في الجزائر يعتبر جدّ محدود، فعلى سبيل المثال لا تمنح التراخيص الكافية لإنشاء الجمعيات غير الحكومية المهتمة بمكافحة الفساد، والتي يعتبر عددها قليلا جدا، فمن بين هذه الجمعيات نجد الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وهي تعدّ فرعا من فروع المنظمة العالمية للشفافية، إضافة إلى الجمعية الجزائرية المناهضة للرشوة وغيرها.

كما يُعدّ للأحزاب السياسية دورا كبيرا في محاربة الفساد من خلال عدّة وسائل، لكن دور أغلب هذه الأحزاب في نشر الفساد والمساهمة فيه في الجزائر أكبر من دورها في الحدّ على مكافحته كما يرى البعض، إذ أنّها تعطي الأولوية لمصالحها الشخصية قبل المصلحة العامة، وخير مثال على ذلك مساهمتها في تزوير الانتخابات ودعمها للمسؤولين الفاسدين، بالإضافة إلى أنّ تمويل الحملات الانتخابية لعدد من هذه الأحزاب يكون من مصادر مشبوهة.

10.2. ليبيا

لم تتخذ الحكومات الليبية المتعاقبة الإجراءات الفعّالة لردع الفساد المتفشّي في البلاد لأكثر من نصف قرن، رغم مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية والعربية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وسنّها للعديد من القوانين لعلّ أشهرها قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1979، وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2017، وإنشاء عدّة مؤسسات وهيئات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، مثل ديوان المحاسبة الذي يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البلاد سنة 1955 بموجب القانون رقم 72، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون 63 الصادر سنة 2012، وهيئة الرقابة الإدارية بموجب

¹ حياة عمراوي، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد 9، 2022، ص 63.

القانون رقم 20 لسنة 2013، حيث كلفت هذه الهيئات بالسهر على تعزيز النزاهة والشفافية في الدولة الليبية، وذلك من خلال القيام بالتحريات المالية لكشف جرائم الفساد وإحالة المتورطين على العدالة، بالإضافة إلى إعداد وصياغة الاقتراحات التي قد تساهم في منع الفساد¹.

فبالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن الفساد قد استغل في المجمع الليبي حسب ما أثبتته تقارير البنك الدولي بشأن مراقبة وضبط الفساد، وهذا ما يعكس غياب التطبيق الفعلي للقوانين الموضوعة لمكافحته وغياب السلطة الردعية في البلاد.

11.2. السودان

يُعتبر السودان من أفقر الدول في العالم رغم امتلاكه لموارد طبيعية هائلة، وقد يعكس الفساد المتشفي في البلاد حسب التقارير الدولية هذا التناقض بين الموارد المتاحة من جهة وحجم الفقر من جهة أخرى، حيث سعت السودان من خلال حكوماتها المتعاقبة إلى محاولة الحد من الفساد في البلاد بمختلف صورته، من خلال سنّها للعديد من القوانين كتجريم الرشوة بموجب المادة 88 من القانون الجنائي المعدل سنة 2015²، وتجريم اختلاس الأموال العمومية بموجب المادة 112 من قانون العقوبات³، كما أنشأت مؤسسات رقابية متعدّدة تهتم بكشف قضايا الفساد، مثل ديوان المظالم والحسبة الذي أنشأ بموجب المادة 143-1) من الدستور الانتقالي لسنة 2005، مهمّته النّظر والفصل في الشكاوى المقدمة من طرف المواطنين ضدّ المؤسسات العامة، بالإضافة إلى هيئة مكافحة الفساد التي أسست سنة 2019 بعد حلّ ديوان المظالم والحسبة⁴، والتي تعمل على كشف مواطن الفساد في البلاد وتقديم مرتكبيه للقضاء.

¹ كامل عليوة وحازم فروانة، ظاهرة الفساد الإداري في ليبيا: الواقع والحلول، مجلة الدراسات القانونية، العدد 2، المجلد 8، 2022، ص 1111-1114.

² بهاء الدين عباس محمد، جريمة الرشوة وفقا لتعديلات القانون الجنائي لسنة 2015، مجلة الشريعة والقانون، العدد 30، المجلد 14، 2017م، ص 80.

³ خلف سالم سلمان القرالة، الأحكام الإجرائية في جريمة اختلاس المال العام، المجلة القانونية، العدد 7، المجلد 2، 2018، ص 289.

⁴ شرف عثمان حسن أحمد، الفساد الإداري والمالي في السودان مظاهر والجهات المسؤولة عن مكافحته، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 42، المجلد 11، 2011م، ص ص 23-24.

لكن رغم كلّ هذه القوانين والمؤسسات الرقابية المستحدثة، إلا أن تطبيقها الفعلي على أرض الواقع اختلف تماما عن فحواها، وعليه فإن التراخي في تطبيق القوانين بصرامة يدفعنا إلى الجزم بأن السودان قد فشلت فشلا ذريعا في مكافحة الفساد والحد من انتشاره في البلاد.

12.2. الصومال

تعدّ قضية مكافحة الفساد تحديًا كبيرًا يواجه الحكومات الصومالية المتعاقبة، حيث تصنّف الصومال من بين أكثر الدول فسادا في العالم حسب التقارير الصادرة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بدراسة موضوع الفساد، فقد سعت الصومال للحدّ من ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله عبر اعتماد مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى مكافحته والقضاء عليه، كما قامت باستحداث هيئات ولجان مكلفة بالكشف عن مواطن الفساد والمفسدين في الدولة ومحاربتهم في إطار صلاحياتها.

فقد تمّ الإفراج عن قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الصومال سنة 2016، والذي تمّ بموجبه إنشاء مركز التقارير الماليّة الذي يعمل على متابعة وتحليل ونشر مختلف التقارير والمعلومات المالية في البلاد، كما تمّ إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتكون بمثابة الهيئة الرئيسية في مكافحة الفساد في الصومال بموجب القانون رقم 175 بتاريخ 8 ماي 2020، والمتعلق بمكافحة الفساد في القطاع العام، كما تمّ إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي عبارة عن هيئة إدارية مستقلة يتمنّع أعضائها بالحصانة، كما تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، حيث تتولّى هذه الهيئة مسؤولية التّحقيق في قضايا الفساد ونشر الوعي العام حول مخاطره، وتقديم التّوصيات اللازمة لإجراء الإصلاحات الضرورية¹.

3. تحديات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي

يُمثّل الفساد عقبة رئيسية أمام تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك تعزيز الثقة بين المواطنين ومسؤوليهم، إذ تعدّ مكافحته في الدول العربية من التّحديات الهامة التي يجب

¹ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ديسمبر 2023، على الرابط: <https://nacc.gov.lb/about-us/#introduction>

العمل عليها بجدية لتحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة، حيث تعكس هذه التحدّيات مجموعة من العوامل المشتركة بين أغلب هذه الدول، ومن أبرزها نجد:

- وضع الأنظمة الحاكمة في معظم الدّول العربية يثير القلق، حيث تعتمد هذه الأنظمة على مبررات تاريخية وليس على أسس ديمقراطية شرعية، كما يمتلك رؤساء الهيئات التنفيذية في العديد من الدّول العربية صلاحيات تشريعية، وبالتالي غياب استقلالية السلطات الثلاث. بالإضافة إلى ذلك، يشهد الجهاز القضائي في العديد من البلدان العربية نقصاً في استقلاليته، مما يؤثّر على نزاهته وعدالته وشفافيته، ولا تتوفّر للقضاة في هذه البلدان الضمانات الدستورية الكافية لحمايتهم من الضغوط السياسيّة والمعنويّة والماديّة، أما بالنسبة لأدوات المساءلة الخارجية، فإنّ حرية الإعلام ونشاط المجتمع المدني مقيدة في معظم الدّول العربيّة، سواء كان ذلك نتيجة لقيود قانونيّة أو سياسيّة أو معنويّة¹.
- إنّ الحروب والصّراعات والانقلابات العسكرية والتغييرات المتكرّرة لأنظمة الحكم والحكومات في الدول العربيّة تمثّل تحدّياً كبيراً للجهود المبذولة في مكافحة الفساد، نذكر على سبيل المثال الحرب الصوماليّة والسودانيّة، وما حدث في سوريا وتونس وليبيا واليمن فيما يسمى بثورات الربيع العربي سنة 2011، التي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم فيها.
- التّهاون في اتخاذ الإجراءات القانونيّة المناسبة لحجم الفساد المرتكب، حيث يساهم بعض المسؤولين الكبار في الدّول العربيّة وبعض الكتل السياسيّة في عرقلة اتخاذ الإجراءات المناسبة في حقّ من يثبت إدانتهم بجرائم الفساد، كمحاولة للتغطية عنهم².

كما أنّ تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يواجه عوائق جمّة تحول دون ذلك، ومن بينها:

- نقص التمويل في الكثير من الدّول العربيّة مثل الصومال واليمن والسودان، التي تعتبر من أفقر الدّول العربيّة، حيث تقف عاجزة أمام تحقيق وتجسيد برامج التنمية المستدامة بسبب عجز الموارد الماليّة أو ندرتها³.

¹بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، المجلد 10، 2012، ص 63.

²أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش إبيرت للنشر، بغداد، العراق، د.ط، 2013م، ص 10-11.

³ميلود عبود وآخرون، إشكالية التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2، المجلد 1، 2016، ص 97.

- تُعدّ الحروب والنزاعات المسلّحة من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية، وهذا بالضبط ما حدث ولا يزال يحدث في الكثير من الدول العربية على غرار الصومال والسودان واليمن وسوريا والعراق وليبيا وفلسطين المحتلة، حيث أدّى هذا العزوف إلى ضعف وتيرة التنمية في هذه الدول¹.
- قد يؤديّ النمو الديمغرافي المتسارع في الدول العربيّة إلى خلق المزيد من التحدّيات التي تعيق سير التنمية المستدامة على مسارها الصحيح، حيث أنّ زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والطّاقة، ما يزيد الضّغط عليها، وبالتالي هذا يؤثر سلبا على البيئة، كما أنّ زيادة عدد السّكان يؤدي إلى تدهور البيئة من خلال ارتفاع مستويات التلوث بمختلف أنواعه، بالإضافة إلى جعل بعض الدّول عاجزة أمام توفير فرص عمل كافية أو منظومة صحية وتعليمية فعّالة للسكان، وبالتالي زيادة معدّلات الفقر وانتشار الأمراض والأوبئة².
- الهجرة من الأرياف إلى المدن، حيث أنّ النزوح من الريف إلى المدينة يمكن أن يكون عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة في الدّول العربية، لأنّ المدن قد لا تكون مستعدة لاستيعاب العدد الكبير من النازحين، ممّا يؤدي إلى زيادة الضّغط على المرافق والخدمات الأساسية مثل التّعليم والصحة والمواصلات والإسكان، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تدهور هذه الخدمات، كما أنّ هجرة الأفراد من الريف إلى المدينة يسبّب نقصا في اليد العاملة الزراعية في المناطق الريفية، وبالتالي التأثير على الإنتاج الزراعي لهذه الدّول، بالإضافة إلى مشكلة تغشي الأحياء القصديرية في المدن وانتشار معدّلات الجريمة والآفات الاجتماعية المختلفة³. ومن أمثلة ذلك ما حدث في الجزائر خلال العشريّة السّوداء، حيث تخلّت مئات الآلاف من الأسر عن بيوتها وأراضيها في الأرياف متجهين نحو المدن بحثا عن الأمن والاستقرار، وهروبا من الإرهاب الهمجّي الذي لم يفرق يوما بين المدني وغير المدني، وكذلك ما يحدث اليوم في السودان من هجرة ملايين الأشخاص من الأرياف إلى الخرطوم هروبا من التّزاعات المسلّحة، كما أدّت الصراعات المسلّحة في سوريا

¹وداد حماد مخلف، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية العراق أنموذجا، مجلة الجامعة العراقية، العدد 58، المجلد 1، 2023، ص 386.

²العربي حجام وسميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، المجلد 6، 2019، ص 137.

³Radwan Mostafa and Yin Changbin, **Sustainable Development in The Arab Region: Achievements, Constraints and Opportunities**, Journal of Agricultural extension and rural development, Vol 07, Issue 06, 2015, p.190.

واليمن وليبيا بداية من سنة 2011 إلى نزوح الملايين من المناطق الريفية التي كانت تشهد معارك دموية بين أطراف النزاع إلى المناطق الحضرية التي كانت تتسم بالهدوء والأمن.

المبحث الثاني: الإطار النظري لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

اكتسبت نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية مؤخرًا اهتمامًا بالغًا من طرف الباحثين نظرا لكونها تتيح دمج وتحليل البيانات عبر أبعاد متعدّدة تشمل الزمن والوحدات المختلفة، ما يتيح إمكانية استكشاف التفاعلات والتباينات بين هذه الأبعاد بشكل أكثر دقة، والوصول إلى استنتاجات ذات معنى أعمق حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة، وبالتالي المساعدة في بناء توقعات أكثر دقة واتخاذ قرارات مبنية على بيانات متعدّدة الأبعاد.

إنّ فهم الإطار النظري لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يتطلب إلمامًا شاملاً بمفاهيم الإحصاء والاقتصاد القياسي، بالإضافة إلى المعرفة الجيدة بأهمّ الطرق الحسابية والتقنيات البرمجية المستخدمة في تحليل البيانات، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المفهوم المبسط لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية وأهمّ مميّزاتها، بالإضافة إلى النماذج الرئيسية الثلاث لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

كما سنُبرز أهمّ الأساليب والاختبارات المستخدمة في المفاضلة والاختيار بين نماذج الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، للوصول إلى النموذج الأكثر ملائمة واستخدامه في عملية التحليل.

المطلب الأول: مفهوم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية ومميّزاتها

إنّ ظهور نماذج السلاسل الزمنية المقطعية يعود لعدّة عقود، إلّا أنّ التقدّم التكنولوجي وزيادة القدرة على جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات، ساهمت في السنوات الأخيرة في تطوير أساليبه بشكل كبير.

1. مفهوم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، أو ما يُعرف أيضا بنماذج بانل (Panel Data Models)، وهي عبارة عن نماذج تُستخدم لتحليل البيانات التي تجمع بين بعدين: البعد الزمني (Time Series) والبعد المقطعي (Cross-Sectional)، أي أنّها تجمع بين خصائص كلّ من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، حيث أنّ السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معيّنة، بينما البيانات

المقطعية فهي تصف سلوك عدّة وحدات أو مفردات (دول، أسر، شركات، ...) خلال فترة زمنية واحدة، وبدمجها في آن واحد تكون نماذج بانل عبارة عن تلك الوحدات أو المشاهدات المقطعية المرصودة خلال فترة زمنية معيّنة¹.

يُطلق على بيانات بانل بأنها متّزنة عندما تكون الفترة الزمنية في كل المشاهدات المقطعية هي نفسها (Balanced Panel Data)، بينما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة إلى أخرى فهذا يُطلق عليه ببيانات بانل غير المتّزنة (Unbalanced Panel Data).

إذا كان عدد الوحدات أقلّ من عدد الفترات الزمنية فيُطلق على البيانات في هذه الحالة بالبيانات المقطعية الطويلة (Long Panel Data)، أمّا إذا كان عدد الوحدات أكبر من عدد الفترات فنُسَمّى في هذه الحالة بالبيانات المقطعية القصيرة (Short Panel Data).

2. مميّزات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

تتميّز نماذج بانل التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والبعد المقطعي في نفس الوقت عن غيرها من النماذج بعدة خصائص، إذ تعتبر أداة مهمّة في تحليل البيانات، الأمر الذي جعلها محلّ اهتمام في الكثير من الدراسات الاقتصادية، وأهمّ مميّزاتها نلخصها فيما يلي²:

- التّحكّم في مشكلة التّباين الفردي الذي يؤدي إلى نتائج متحيّزة، والذي نجده عادة في حالة البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية؛
- تساهم نماذج بانل في الحصول على بيانات أكثر دقّة وذات ثقة عالية، لاحتوائها على معلومات أكثر من تلك التي نجدها في البيانات المقطعية أو الزمنية؛
- بيانات بانل تحتوي على عدد أكبر من درجات الحرّية مقارنة بغيرها من البيانات؛
- مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيّرات في نماذج بانل تكون أقلّ حدّة من بيانات السلاسل الزمنية؛
- لا تُهمل نماذج بانل ما يُسمّى بالاختلاف غير الملحوظ أو عدم التجانس غير الملحوظ (Unobserved Heterogeneity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

¹Cheng Hsiao, *Analysis of Panel Data, Third Edition, University of Southern California, 2014, P.1.*

²Perecchi F, *Econometrics, ENGLAND, JOHN WILEY and Sons LTD, 2001, p.397.*

- تمنح نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أن هذه النماذج تتيح لنا إمكانية متابعة سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛
- تساهم نماذج بانل في الحدّ من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

المطلب الثاني: نماذج الانحدار الرئيسية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

تأخذ نماذج انحدار بيانات بانل، الصيغة الأساسية التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$i = 1, 2, \dots, N$: تُمثّل الوحدات المفردة؛

$t = 1, 2, \dots, T$: تُمثّل الزمن؛

Y_{it} : يُمثّل المتغير التابع في المشاهدة i وعند الفترة الزمنية t ؛

X_{it} : يُمثّل المتغير المستقل z في المشاهدة i وعند الفترة الزمنية t ؛

β_j : تُمثّل معلمة ميل خط الانحدار (يفترض النموذج وجود عدد z من المعلمات في it دون الحدّ الثابت)؛

β_{0i} : تُمثّل معلمة الحد الثابت؛

ε_{it} : يُمثّل حدّ الخطأ العشوائي للمشاهدة i والفترة t .

في هذا النوع من النماذج يتم ترتيب المعطيات حسب بعدين، البعد الأول يمثّل الوحدات الفردية، والذي يعبر عن بعض الدول العربية في دراستنا، أمّا البعد الثاني فهو يمثّل بعد الزمن ويرمز له بالرمز t ، وعليه فإنّه حسب هذا النوع من النماذج يتم ملاحظة N فرد في كل فترة t ، شرط أن لا يقلّ الزمن عن فترتين ($T \geq 2$).

وتنقسم نماذج الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية إلى ثلاثة أشكال هي¹:

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

وهو المعروف باللغة الانجليزية باسم (Pooled Regression Model)، ويُعدّ من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يتم في هذا النوع من النماذج إهمال تأثير عامل الزمن، أي يفترض ثبات معلمة الحدّ الثابت (β_{0i}) ومعلمة ميل خط الانحدار (β_j) لجميع الفترات الزمنية، وتُعطى الصيغة العامة للنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $t = 1, 2, \dots, T$, $i = 1, 2, \dots, N$

ومع افتراض أن: $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 E(\varepsilon_{it}) = 0$

ولتقدير معاملات نموذج الانحدار التجميعي يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، غير أنه يُعاب على هذا النموذج افتراضه ثبات قيمة معلمة الحدّ الثابت لجميع المقاطع، وللتّمكن من الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لكلّ وحدة مقطعية نحتاج لاستخدام نموذج آخر وهو نموذج التأثيرات الثابتة.

2. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

وهو المعروف باللغة الانجليزية باسم (Fixed Effects Model)، والذي يهدف إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى، وذلك من خلال جعل معلمة الحدّ الثابت (β_0) مختلفة من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء معلمة ميل خط الانحدار (β_j) ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وتُعطى الصيغة العامة للنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

¹PILLAI N VIJAYAMOHANAN, Panel Data Analysis With Stata Part 1 Fixed Effects And Random Effects Models, Centre For Development Studies, Kerala INDIA, 2016, pp.14-26.

حيث أن: $t = 1, 2, \dots, T, i = 1, 2, \dots, N$

ومع افتراض أن: $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 E(\varepsilon_{it}) = 0$

ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بعد استخدام ما يسمى بالمتغيرات الصورية أو الوهمية (Dummy Variables) عادة، لتصبح الصيغة العامة لهذا النموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=1}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $t = 1, 2, \dots, T, i = 1, 2, \dots, N$

ويمثل المقدار $(\alpha_1 + \sum_{d=1}^N \alpha_d D_d)$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة الحد الثابت (β_0) .

3. نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

ويعرف في اللغة الانجليزية باسم (Random Effects Model)، حيث يتبع الخطأ العشوائي (ε_{it}) التوزيع الطبيعي بمتوسط قدره الصفر (0) وبتباين قدره (σ_ε^2) ، ولكي تخلو معاملات النموذج المقدر من مشكلة التحيز، لا بد من افتراض أن تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، كما يتم اعتبار معلمة الحد الثابت (β_{0i}) كمتغير عشوائي بمعدل قدره (μ) حيث:

$$\beta_{0i} = \mu + v_i, i = 1, 2, \dots, N$$

حيث أن (v_i) يمثل حد الخطأ العشوائي في مجموعة البيانات المقطعية، كما أنه يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية اسم نموذج مكونات الخطأ (Error Component Model) لاحتوائه على مكونين للخطأ هما (v_i) و (ε_{it}) ، وعليه فإن الصيغة العامة لهذا النموذج تعطى كالتالي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$; i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$) \quad Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + (v_i + \varepsilon_{it})$$

$$; i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

ولتقدير مقدرات هذا النموذج بأكثر دقة وأقل تحيزاً يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares).

المطلب الثالث: أساليب المفاضلة بين نماذج الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

للمفاضلة بين نماذج الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية وتحديد أي من النماذج الثلاثة هو الأفضل، يتم الاستعانة بثلاثة اختبارات إحصائية هي كالتالي¹:

1. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

يمكن المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) لاختيار أحدهما باستخدام اختبار (F-test) وفقاً للعلاقة التالية:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)/(n-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(nT-n-k)}$$

حيث أن:

n: تمثل عدد الوحدات؛

T: تمثل عدد السلاسل الزمنية؛

K: تمثل عدد المعلمات المقدرة.

كما أن فرضية العدم H_0 في هذه الحالة تنص على تساوي معلمة الحد الثابت لجميع الوحدات، وعند قبول هذه الفرضية فهذا معناه أن نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل، حيث يقوم هذا الاختبار على أساس المقارنة بين قيمة (F) المحسوبة باستخدام العلاقة السابقة وقيمة (F) الجدولية بدرجة حرية $n-1$ في البسط، و $nT-n-k$ في المقام.

وعليه، فإنه كلما كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، فهذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل، وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM).

¹WILLIAM H GREENE, *Econometric Analysis*, Third Edition, New York university, 1997, pp.78-84.

2. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

تتمّ المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) لاختيار أحدهما باستخدام اختبار مضاعف لاغرنج الذي اقترحه (Breusch & Pagan 1980) والذي يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، وفقا للعلاقة التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n (T\varepsilon_{it})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \varepsilon_{it}^2} - 1 \right)^2 \sim \chi^2$$

حيث تنصّ فرضية العدم H_0 في هذا الاختبار على أنّ نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل والملائم، فإذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع عند درجة حرية واحدة، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

3. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

يستعمل اختبار هوسمان (Hausman 1978) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، واختيار أفضلهما لاعتماده في التحليل، ولتطبيق هذا الاختبار يتم استخدام إحصائية H التي تتبع توزيع χ^2 المعتمدة على إحصائية Wald بدرجة حرية k، وذلك وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$H = \chi^2(k) = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) [\text{Var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

حيث أنّ:

$\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}$: تمثل الفرق بين مقدّرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية؛

$\text{Var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{REM})$: تمثل الفرق بين مصفوفة التباين لمقدّرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

تنصّ فرضية العدم H_0 في هذه الحالة على عدم وجود ارتباط بين التأثيرات العشوائية والمتغيرات المستقلة في النموذج محل التقدير، أي أنّ القيم المقدّرة لمعاملات الميل (k) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعمّمة (GLS) في نموذج التأثيرات العشوائية (REM) سوف تكون متّسقة

وذات كفاءة، بينما ستكون هذه القيم في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) متنسقة ولكنها ليست ذات كفاءة، وهذا يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأفضل من بين النموذجين.

أما الفرضية البديلة H_1 فهي تنص على وجود ارتباط بين التأثيرات العشوائية والمتغيرات المستقلة في النموذج محل التقدير، هذا معناه أن القيم المقدّرة لمعاملات الميل في نموذج التأثيرات العشوائية (REM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعمّمة (GLS) سوف تكون متنسقة وليست ذات كفاءة، بينما ستكون نفس القيم في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) متنسقة وذات كفاءة، وهذا يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل.

وعليه، فإنّه يمكن الجزم برفض فرضية العدم H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية H أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية χ^2 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل للتحليل، بينما يكون نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأفضل إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية H أصغر من القيمة الجدولية لإحصائية χ^2 .

المبحث الثالث: قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية للفترة 2020-1995

تُعتبر مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهمّ مراحل بناء النموذج وأصعبها، لأنها تتطلب توازناً دقيقاً بين البساطة والدقّة. في هذه المرحلة، لا بدّ من القيام بتحديد المتغيّرات والعوامل الأساسية التي تؤثر على الظاهرة المدروسة، ومن ثمّ القيام بتحويلها إلى معادلات رياضية تعكس العلاقات بينها.

يعكس هذا المبحث مراحل عملية التّقدير على عيّنة من بيانات بانل مكونة من 12 دولة عربيّة خلال الفترة الممتدّة بين سنة 1996 بدلا من 1995 إلى غاية سنة 2020، حيث أنّ أول تقرير صدر من طرف البنك الدولي بخصوص مؤشّرات الحوكمة ومن بينها مؤشّر مراقبة الفساد كان سنة 1996، لذا ارتأينا أنّه من غير المناسب اعتبار سنة 1995 كقيمة مفقودة بحاجة إلى معالجة، ومن غير المنطقي أيضا تقدير قيمة هذا المؤشّر عند سنة 1995 بينما ليس له أي وجود خلال هذه السنّة.

وقد ذكرنا سابقا، أنّ مؤشّر مراقبة الفساد (WGI) كان يصدر مرّة كل سنتين خلال الفترة التي تسبق سنة 2002، لذا فإنّ قيم هذا المؤشّر خلال السنوات (1997-1999-2001) غير متوفرة، وتعتبر قيما مفقودة تم معالجتها باستخدام برنامج Eviews.9، مستخدمين طريقة حساب المتوسط بين القيمتين السابفة واللاحقة.

المطلب الأوّل: الدراسة الوصفية لمتغيّرات الدراسة

قبل إجراء أيّ دراسة لا بدّ من القيام ببعض الاختبارات الإحصائية على المتغيّرات الممثلة للنموذج بغية التّعرف أكثر على طبيعة هذه المتغيّرات، لذا من الضّروري إجراء الدراسة الوصفية التي تساعد في فهم توزيع البيانات، والتّعرف على المتوسطات والانحرافات المعيارية، والكشف عن أيّ قيم شاذة قد تؤثر على النتائج.

من خلال محاولتنا لتقدير نموذج يقيس أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربيّة، لا بدّ من قياس أثر الفساد على كلّ بعد من أبعاد التنمية المستدامة على حدى، وذلك باستخدام نماذج بانل لعيّنة من 12 دولة، حيث سنأخذ مؤشّر مراقبة الفساد (WGI) كمتغيّر مُفسّر في

هذه الدراسة، بينما يوجد ثلاثة متغيرات تابعة تتمثل في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلًا للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ومؤشر معدل البطالة (TCH) ممثلًا للبعد الاجتماعي، ومؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) ممثلًا للبعد البيئي.

ويمكن توضيح متغيرات الدراسة والدراسات السابقة التي استخدمتها في الجدول التالي:

الجدول (05): وصف متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	المصدر	الدراسات التي استخدمت المتغيرات
مؤشر مراقبة الفساد	WGI	متغير مفسر	قاعدة بيانات البنك الدولي	/
مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDP	متغير تابع	قاعدة بيانات البنك الدولي	انظر الملحق (41)
مؤشر معدل البطالة	TCH	متغير تابع	قاعدة بيانات البنك الدولي	انظر الملحق (41)
مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	CO2	متغير تابع	قاعدة بيانات البنك الدولي	انظر الملحق (41)

المصدر: من إعداد الباحث.

وقبل الشروع في تقدير وبناء نماذج الدراسة، لا بدّ من القيام ببعض الاختبارات الإحصائية لفهم تركيبية وطبيعة البيانات التي ستستخدم في عملية التقدير، وهذا ما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول (06): البيانات الوصفية للسلاسل محل الدراسة (1996-2020)

	WGI	GDP	TCH	CO2
Mean	-0,555217	11121,36	10,65103	8,348449
Median	-0,790000	3701,169	11,51500	2,751929
Maximum	1,570000	98041,36	29,77000	47,65696
Minimum	-1,870000	223,4876	0,110000	0,039935
Std. Dev.	0,882413	18317,14	6,160767	11,76913
Skewness	0,492525	2,547475	0,128629	1,809434
Kurtosis	2,067676	9,634215	2,864790	5,326392
Jarque-Bera	22,99440	874,6417	1,055786	231,3538
Probability	0,000010	0,000000	0,589846	0,000000
Sum	-166,5650	3336408	3195,310	2504,535
Sum Sq. Dev.	232,8171	1,00E+11	11348,56	41415,25
Observations	300	300	300	300
Cross sections	12	12	12	12

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

كخطوة أولية ولأخذ فكرة سريعة عن السلاسل الزمنية محل الدراسة، ومن خلال الاختبارات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من قيمة الوسيط في كل من WGI, GDP, CO2، إضافة إلى أن معامل الالتواء للسلاسل الثلاث موجب، وهذا يدل على أن منحني توزيع السلاسل الثلاث له طرف على اليمين أطول من الطرف الأيسر (ملتو نحو اليمين)، بينما في سلسلة TCH فقد تم تسجيل قيمة المتوسط الحسابي أقل من الوسيط، وقيمة معامل الالتواء موجبة، وهذا يدل على أن منحني توزيع هذه السلسلة له طرف على اليسار أطول من الطرف الأيمن (ملتو نحو اليسار)، ومن جهة أخرى فقد كان لمعاملات التفرطح قيما أقل من 3 في كل من WGI وTCH، أي أن توزيعهما يعتبر مفرطاً مقارنة بالتوزيع الإعتدالي، أما بالنسبة للسلسلتين GDP وCO2 فقد عرفت من خلال معامل التفرطح (قيمة أكبر من 3) توزيعاً مدبباً مقارنة مع التوزيع الإعتدالي.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية المقطعية من أهم الاختبارات الواجب إجراءها قبل الشروع في تقدير أي نموذج، حيث تكمن أهمية هذه الاختبارات في التأكد من أن السلاسل المدروسة لا تحتوي على جذر الوحدة، لأن عدم استقرار السلاسل الزمنية واحتواءها على جذر الوحدة قد يعطي نتائج تقدير مضللة وانحدرات زائفة، وهذا ما يدفعنا أيضا للقيام باختبارات التكامل المتزامن للتأكد من تقدير العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات بشكل صحيح.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية

قبل بناء أي نموذج لابد من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، اعتمادا على مختلف الاختبارات المعنية بذلك وخاصة اختبارات LLC و IPS و ADF، وذلك بهدف كشف خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، لذا قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على جميع متغيرات النموذج كل على حدى، ونتائجها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (07): نتائج اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى I(0)	عند الفرق الأول I(1)
WGI	LLC	-0,86585 (0,1933)	-11,6123 (0,0000)
	IPS	-0,92051 (0,1787)	-12,1307 (0,0000)
	ADF	32,1707 (0,1228)	165,69 (0,0000)
GDP	LLC	-1,44936 (0,0736)	-9,37858 (0,0000)
	IPS	-0,17811 (0,4293)	-9,08996 (0,0000)
	ADF	19,2073 (0,7408)	119,741 (0,0000)
TCH	LLC	-2,39138 (0,0084)	/
	IPS	-2,40963 (0,0080)	/
	ADF	47,9073 (0,0026)	/
CO2	LLC	-1,58020 (0,0570)	-10,2663 (0,0000)
	IPS	0,01536 (0,5061)	-11,5695 (0,0000)
	ADF	24,7536 (0,4192)	156,349 (0,0000)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.9.

تُمثّل القيم الأولى في الجدول (الإحصائية STATISTIC)، بينما تُعبّر القيم بين قوسين عن قيمة الاحتمال المقابلة لكل إحصائية. من خلال الجدول (09) نلاحظ تطابق النتائج المتحصّل عليها باستخدام الاختبارات الخاصّة بدراسة الاستقرارية (LLC, IPS, ADF)، حيث تشير هذه النتائج إلى استقرار المتغيّر TCH الممثّل لمعدّل البطالة عند المستوى (Level)، ما يعني رفض فرضيّة العدم لوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يعني أيضا غياب جذر الوحدة على مستوى هذا المتغيّر، أما بقيّة المتغيرات (WGI, GDP, CO2) فهي مستقرّة عند الفرق الأول، ما يعني قبول الفرضية الصّفرية التي تنصّ على وجود جذر الوحدة.

الفرع الثاني: دراسة علاقات التكامل المتزامن

النتائج السّابقة لاختبارات الاستقرارية بيّنت وجود بعض المتغيرات غير المستقرّة من نفس الدرجة، ولكنها تظهر تحركًا مشتركًا بمرور الوقت بحيث يكون الفرق بينها ثابتًا، لذا سنقوم باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار Pedroni الذي يركّز أساسًا على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدّرة، ونتائج هذا الاختبار موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول (08): نتائج اختبار Pedroni لدراسة علاقات التكامل المتزامن

اختبار Pedroni			
الاحتمال (Prob)	الإحصائية المرجحة (Weighted)	الإحصائية (Statistic)	داخل فريديات السلة (Common AR)
0,7376	-0,635948	0,832617	إحصائية V
0,7359	0,630811	0,475531	إحصائية RHO
0,2697	-0,613570	-2,313810	إحصائية PP
0,3911	-0,276534	-2,334075	إحصائية ADF
الاحتمال (Prob)	الإحصائية (Statistic)		بين فريديات السلة (Individual AR)
0,5052	0,006298		إحصائية RHO
0,0029	-2,758679		إحصائية PP
0,0081	-2,404883		إحصائية ADF

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج Eviews.9.

من خلال نتائج هذا الجدول وبالتحديد من خلال الإحصائيات V و RHO و PP و ADF، يتبين عدم وجود علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المستقرة عند الفرق الأول، وذلك لأن أغلب الاحتمالات (Prob) لإحصائيات الاختبارات السبعة أكبر من مستوى الدلالة 5%، ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقات تكامل متزامن داخل فريديات السلة (Common AR) وبين فريديات السلة (Individual AR)، ورفض الفرضية البديلة.

المطلب الثالث: تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

للممكن من قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في الدول العربية المختارة من خلال بعض مؤشراتها، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) للفترة الممتدة من 1996 إلى 2020، وذلك من خلال ثلاثة نماذج أساسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، واعتمادا على برنامج Eviews.9.

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة نماذج كما ذكرنا سابقا، يمكن إيجازها فيما يلي:

- النموذج الأول يقيس "أثر الفساد (LWGI) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)"، ويكتب النموذج حسب العلاقة الأساسية التالية:

$$LGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 LWGI_{it} + \varepsilon_{it}$$

- النموذج الثاني يقيس "أثر الفساد (WGI) على معدل البطالة (TCH)"، ونموذج هذه الدراسة يكتب كما يلي:

$$TCH_{it} = \beta_0 + \beta_1 WGI_{it} + \varepsilon_{it}$$

- النموذج الثالث يقيس "أثر الفساد (WGI) على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)"، ويكتب النموذج في هذه الحالة حسب العلاقة التالية:

$$CO2_{it} = \beta_0 + \beta_1 WGI_{it} + \varepsilon_{it}$$

الفرع الأول: قياس أثر الفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

في النموذج الأول سنحاول قياس أثر الفساد والممثل في مؤشر مراقبة الفساد (WGI) على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)،

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للفترة الممتدة من 1996 إلى 2020، لكن الملاحظ وجود تباين كبير جدا في قيم المتغيرين، حيث أن بيانات سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تعتبر كبيرة جدا مقارنة ببيانات السلسلة (WGI)، لهذا تم اللجوء إلى استخدام اللوغاريتم لحل هذه المشكلة، وبالتالي سنقوم بدراسة استقرارية السلسلتين (LWGI, LGDP) مرة أخرى.

الجدول (09): نتائج اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية للسلسلتين (LWGI, LGDP)

عند المستوى I(0)	عند الفرق الأول I(1)	نوع الاختبار	المتغير
0,40709 (0,6580)	-13,7104 (0,0000)	LLC	LWGI
-0,66402 (0,2533)	-13,1252 (0,0000)	IPS	
42,7319 (0,0107)	/	ADF	
-2,13490 (0,0164)	/	LLC	LGDP
-0,55889 (0,2881)	-7,61883 (0,0000)	IPS	
24,6862 (0,4230)	102,085 (0,0000)	ADF	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.9.

من خلال الجدول (09) نلاحظ شبه تطابق للنتائج المتحصّل عليها باستخدام الاختبارات الخاصة بدراسة الاستقرارية (LLC, IPS, ADF)، حيث تشير هذه النتائج إلى عدم استقرار المتغيرين (LWGI, LGDP) في المستوى واستقرارهما عند الفرق الأول، ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنصّ على وجود جذر الوحدة.

بعد دراسة استقرارية المتغيرين (LWGI, LGDP) يمكننا تقدير النماذج الثلاث (التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (10): معاملات النموذج الأول للدراسة المقدر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاث

المتغير التابع في هذا النموذج يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGDP			
فترة الدراسة: 2020-1996	T=25	N=12	عدد المشاهدات: 300 مشاهدة
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	
C	8,233246 (0,0000)	8,275517 (0,0000)	8,234544 (0,0000)
LWGI	0,044434 (0,3169)	0,838285 (0,0000)	0,068817 (0,1181)
Number of Observations	300	300	300
R-Squared	0,886044	0,356056	0,007776
Adjusted R-Squared	0,881279	0,353898	0,004446
Prob (F-Statistic)	0,000000	0,000000	0,127525

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

1. اختيار النموذج الأفضل

للمفاضلة بين النماذج الثلاث والوصول للنموذج الأنسب لا بدّ من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية.

- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ومعرفة أفضلهما يمكننا الاستعانة بنتائج اختبار (Likelihood Ratio) المعتمد على الإحصائيتين (F-test) و (x^2) لاختبار إحدى الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \text{النموذج التجميعي هو الأفضل} \\ H_1 = \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل} \end{array} \right.$$

وذلك كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (11): نتائج اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	121.343660	(11,287)	0.0000
Cross-section Chi-square	519.539261	11	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول (11) أن القيمة الاحتمالية (Prob) لكلا الاختبارين تساوي 0,0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج التجميعي هو الأفضل، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، ما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة في هذه الحالة هو الأنسب.

- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية واختيار أفضلهما يمكننا الاستعانة بنتائج الاختبار الإحصائي بروش باغن (Breusch and Pagan) لاختبار إحدى الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \text{النموذج التجميعي هو الأفضل} \\ H_1 = \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل} \end{array} \right.$$

وذلك حسب ما هو موضَّح في الجدول الموالي:

الجدول (12): نتائج اختبار Breusch and Pagan للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات

العشوائية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section...	Time	Both
Breusch-Pagan	1337.872 (0.0000)	8.114719 (0.0044)	1345.987 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

نتائج هذا الاختبار التي تعتمد على احصائية كاي تربيع تبين أن القيمة الاحتمالية (Prob) تساوي 0,0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج التجميعي هو الأفضل ونقبل الفرضية البديلة، ما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل.

- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

يُعتبر اختبار هوسمان (Hausman) أحد أهم الاختبارات التي تستخدم في المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية واختيار النموذج الملائم للدراسة، واختيار احدي الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل} \\ H_1 = \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل} \end{array} \right.$$

وننتج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (13): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	16.392035	1	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

كتحليل سريع لنتائج اختبار هوسمان (Hausman)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) تساوي 0,0001 وهي أقل من 0,05، ما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة وقبول الفرضية البديلة. وعليه فإن النموذج المناسب للتقدير والتحليل في هذه الحالة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

2. تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

بعد أن بيّنت نتائج الاختبارات السابقة أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب، سنقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بعد القيام بعملية الترجيح حسب Cross Section Sur بسبب وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، واعتماداً على برنامج Eviews.9 نجد:

الجدول (14): معاملات النموذج الأول للدراسة المقدر باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

المتغير التابع في هذا النموذج يمثل نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي LGDP			
عدد المشاهدات: 300 مشاهدة	N=12	T=25	فترة الدراسة: 2020-1996
نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)			
C		8,232787	(0,0000)
LWGI		0,035809	(0,0000)
Number of Observations		300	
R-Squared		0,998297	
Adjusted R-Squared		0,998225	
Prob (F-Statistic)		0,000000	
	EMIRATES	2,257084	
	QATAR	2,506234	
	OMAN	1,197013	
	TUNISIE	-0,153594	
	MOROCCO	-0,526894	
	ALGERIE	-0,183779	
	SOMALIA	-2,240973	
	SYRIE	-0,136852	
	YEMEN	-1,495746	
	SUDAN	-1,569623	
	LIBYA	0,623532	
	IRAQ	-0,276403	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

بعد اختيار النموذج المناسب وتقدير نتائجه يمكننا تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر، مع مقارنة النتائج الإحصائية المتحصل عليها مع النظرية الاقتصادية للتأكد ما إذا كانت تتوافق أو تتناقض معها، فانطلاقاً من نتائج الجدول (14) يمكن اختبار النموذج وفقاً للمعايير التالية:

• من الناحية الإحصائية:

- الحدّ الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5%، أي رفض فرضية العدم التي تنصّ على أنّ الحد الثابت يساوي الصفر؛
- معامل المتغير المفسر (LWGI) معنوي لأن احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنصّ على أن معامل المتغير المفسر يختلف عن الصفر؛
- القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر لاختبار المعنوية الإحصائية للنموذج ككل تساوي 0,000000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، ما يعني أن احتمال رفض النموذج هو صفر، وبالتالي نقول أن النموذج مقبول ككل؛
- معامل التحديد وصل إلى 0,9982، وهذا يدلّ على 99,82% من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفسرها التغيرات التي تحدث في مستويات الفساد، أما 0,18% المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

• من الناحية الاقتصادية:

- وجود إشارة المعلمة موجبة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، يدل على وجود علاقة طردية قوية جداً بين المتغير التابع (LGDP) الممثل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المفسر (LWGI) الممثل لمؤشر مراقبة الفساد، أي كلما ارتفعت قيمة مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية محل الدراسة بـ 1% (تراجع مستويات الفساد) زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 0,035% سنوياً، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فالفساد عادة يؤدي إلى تعطيل عجلة النمو الاقتصادي من خلال تقويض الثقة في مؤسسات الدولة وإضعاف كفاءة توزيع الموارد، فالفساد يساهم أيضاً في خلق بيئة غير مستقرة وغير شفافة، حيث تصبح القرارات الاقتصادية مبنية على المصالح الشخصية بدلاً من المصلحة العامة، هذا التحيز في اتخاذ القرارات يقلل من جاذبية البلد للاستثمارات المحلية والأجنبية، ما يؤدي إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

- بعبارة أخرى، يمكن القول أن تحسن مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية محل الدراسة يعني تراجع مستويات الفساد فيها، حيث تصبح العملية الاقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، ما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد وتعزيز النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض مستويات الفساد في أي دولة سيؤدي إلى تحسين جودة الحكومة وتقليل الهدر المالي، بالإضافة خلق بيئة شفافة للأعمال، ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وبالتالي زيادة الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

• من الناحية القياسية:

بعد أن بيّنت اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاث أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل، لذا يجب فحص مدى جودة هذا النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التشخيصية، ونتائجها كما يلي:

- الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول (15): نتائج اختبار Breusch-Pagan LM للارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: Untitled
Periods included: 25
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 300
Cross-section effects were removed during estimation

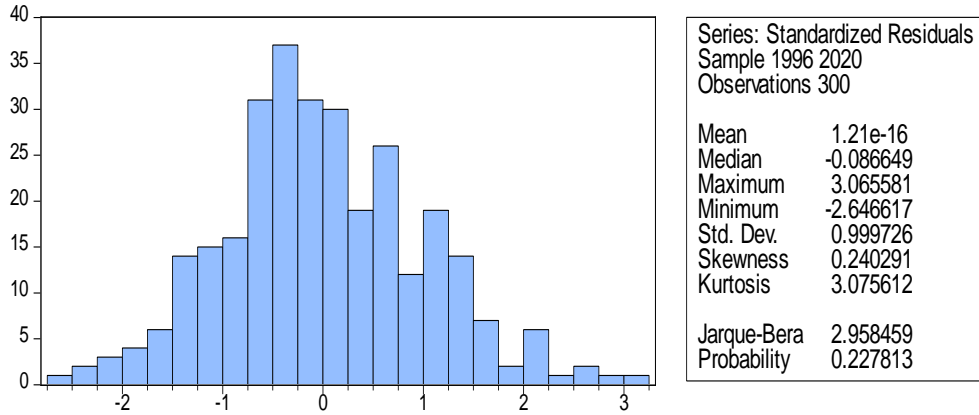
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	0.940401	66	1.0000
Pesaran scaled LM	-6.707177		0.0000
Bias-corrected scaled LM	-6.957177		0.0000
Pesaran CD	0.076057		0.9394

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

تبيّن نتائج اختبار Breusch-Pagan LM أنّ القيمة الاحتمالية (Prob) لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5%، ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- توزيع البواقي:

الشكل (19): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع سلسلة البواقي (النموذج الأول)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

تبيّن نتائج اختبار Jarque-Bera أن بيانات سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob) لهذا الاختبار تساوي 22,7813% وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

الفرع الثاني: قياس أثر الفساد على معدّل البطالة

في النموذج الثاني سنحاول قياس أثر الفساد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والمُمثّل في معدّل البطالة (TCH)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للفترة الممتدة من 1996 إلى 2020، ونتائج النماذج الثلاث (التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية) موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (16): معاملات النموذج الثاني للدراسة المقدر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاث

المتغير التابع في هذا النموذج يمثل معدل البطالة TCH			
	N=12	T=25	فترة الدراسة: 2020-1996
	عدد المشاهدات: 300 مشاهدة		
	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	8,114829 (0,0000)	10,18200 (0,0000)	9,911725 (0,0000)
WGI	-4,567954 (0,0000)	-0,844783 (0,1168)	-1,331568 (0,0087)
Number of Observations	300	300	300
R-Squared	0,428073	0,853423	0,022460
Adjusted R-Squared	0,426153	0,847295	0,019179
Prob (F-Statistic)	0,000000	0,000000	0,009333

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

1. اختيار النموذج الأفضل

للمفاضلة بين النماذج الثلاث أعلاه، لا بدّ من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية.

- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

يُظهر الجدول أدناه نتائج اختبار (Likelihood Ratio) المتضمّن لنتائج اختباري فيشر (F-test) وكاي تربيع (x^2) للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول (17): نتائج اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	75.713258	(11,287)	0.0000
Cross-section Chi-square	408.439227	11	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

حيث تظهر نتائج نفس الجدول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، لأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين (F -test, x^2) كانت 0,0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.

- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، نستعين باختبار **Breusch and Pagan** كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (18): نتائج اختبار **Breusch and Pagan** للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات

العشوائية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-sectio...	Time	Both
Breusch-Pagan	1705.665 (0.0000)	3.582914 (0.0584)	1709.248 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

نتائج هذا الاختبار تبيّن أن القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من مستوى الدلالة 5%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج التجميعي هو الأفضل وقبول الفرضية البديلة، ما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب في هذه الحالة.

- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

تُظهر بيانات الجدول (19) نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

الجدول (19): نتائج اختبار Hausman المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.877678	1	0.0087

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

حيث تبين نتائج الجدول (19) أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب، وهو أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية، لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0,0087) أقل من مستوى الدلالة 0,05.

2. تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

بعد أن بينت نتائج الاختبارات السابقة للمفاضلة بين النماذج الثلاث أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب، سنقوم بتقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة واستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وذلك بعد القيام بعملية الترجيح حسب Cross Section Sur بسبب وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، واعتماداً على برنامج Eviews.9 نجد:

الجدول (20): معلمات النموذج الثاني للدراسة المقدر باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

المتغير التابع في هذا النموذج يمثل معدل البطالة TCH	
عدد المشاهدات: 300 مشاهدة	N=12 T=25 فترة الدراسة: 2020-1996
	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)
C	10,21019 (0,0000)
WGI	-0,793998 (0,0000)
Number of Observations	300
R-Squared	0,999369
Adjusted R-Squared	0,999343
Prob (F-Statistic)	0,000000
	EMIRATES -7,084746
	QATAR -9,032679
	OMAN -6,392728
	TUNISIE 4,602265
	MOROCCO 0,284682
	ALGERIE 5,958456
	SOMALIA 1,830617
	SYRIE -2,320755
	YEMEN 1,1472735
	SUDAN 4,770960
	LIBYA 7,803633
	IRAQ -1,592539

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.9.

انطلاقا من نتائج الجدول (20) يمكن القول أن:

- من الناحية الإحصائية:
- الحدّ الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5%، أي رفض فرضية العدم التي تنصّ على أنّ الحد الثابت يساوي الصفر؛

- معامل المتغير المفسر (WGI) معنوي لأن احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنصّ على أن معامل المتغير المفسر يختلف عن الصفر؛
- القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر لاختبار المعنوية الإحصائية للنموذج ككل تساوي 0,000000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، ما يعني أن احتمال رفض النموذج هو صفر، وبالتالي نقول أن النموذج مقبول ككل؛
- معامل التحديد وصل إلى 0,9993، وهذا يدلّ على 99,93% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تفسرها التغيرات التي تحدث في مستويات الفساد، أما 0,07% المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

• من الناحية الاقتصادية:

- وجود إشارة المعلمة سالبة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، يدل على وجود علاقة عكسية قوية جدا بين المتغير التابع (TCH) الممثل معدل البطالة والمتغير المفسر (WGI) الممثل لمؤشر مراقبة الفساد، أي كلما ارتفعت قيمة مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية محل الدراسة بوحدة واحدة (تراجع مستويات الفساد) انخفضت معدلات البطالة بما يقارب 0,79% سنويا، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فعندما تنخفض مستويات الفساد في الدول العربية محل الدراسة فإن ذلك قد يجذب المزيد من الاستثمارات، بحيث يمكن للشركات أن تعمل بشكل أكثر شفافية وكفاءة، دون الحاجة إلى تحمل أي تكاليف غير قانونية مثل الرشاوى، مما سيؤدي إلى تعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، كما أن انخفاض مستويات الفساد يؤدي إلى تقليل إهدار الموارد العامة، وبالتالي عدم تعطيل العمليات الاقتصادية، بالإضافة توزيع أكثر كفاءة للدخل وللوظائف وتحسين الإنتاجية، ما سيؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التوظيف.

• من الناحية القياسية:

بعد أن تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل للتقدير، يجب فحص مدى ملائمة وجودة هذا النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التشخيصية، ونتائج هذه الاختبارات مبيّنة كما يلي:

- الارتباط الذاتي للبواقي:

- الجدول (21): نتائج اختبار Breusch-Pagan LM للارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: Untitled
Periods included: 25
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 300
Cross-section effects were removed during estimation

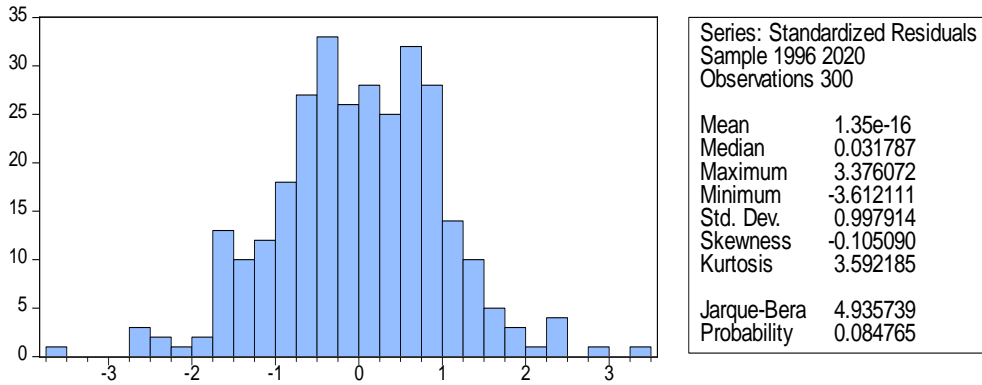
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1.837117	66	1.0000
Pesaran scaled LM	-6.629128		0.0000
Bias-corrected scaled LM	-6.879128		0.0000
Pesaran CD	-0.018810		0.9850

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

تبين نتائج اختبار Breusch-Pagan LM أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5%، ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- توزيع البواقي:

الشكل (20): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع سلسلة البواقي (النموذج الثاني)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

تبين نتائج اختبار Jarque-Bera أن بيانات سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0,084765) لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5%.

الفرع الثالث: قياس أثر الفساد على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

من خلال النموذج الثالث سنحاول قياس أثر الفساد على البعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث يمثل الفساد في هذه الحالة بمؤشر مراقبة الفساد (WGI)، أما الجانب أو البعد البيئي للتنمية المستدامة فهو مُمثل في نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للفترة الممتدة من 1996 إلى 2020، ونتائج النماذج الثلاث (التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية) موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (22): معاملات النموذج الثالث للدراسة المقدر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاث

المتغير التابع في هذا النموذج يمثل نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2			
	N=12	T=25	فترة الدراسة: 2020-1996
	عدد المشاهدات: 300 مشاهدة		
	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	13,62598 (0,0000)	6,791884 (0,0000)	6,989239 (0,0027)
WGI	9,505347 (0,0000)	-2,803527 (0,0000)	-2,448073 (0,0000)
Number of Observations	300	300	300
R-Squared	0,507914	0,971825	0,086658
Adjusted R-Squared	0,506263	0,970647	0,083593
Prob (F-Statistic)	0,000000	0,000000	0,000000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

1. اختيار النموذج الأفضل

للمفاضلة بين النماذج الثلاث (النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية) لا بدّ من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية.

- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

بغرض تحديد النموذج الأكثر ملائمة سنقوم بإجراء اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

الجدول (23): نتائج اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	429.595499	(11,287)	0.0000
Cross-section Chi-square	858.065378	11	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

ويتضح من الجدول (23) أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل والأنسب حسب مخرجات اختبارات المفاضلة (F -test, x^2)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين 0,0000، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل في هذه الحالة.

- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية واختيار أفضلهما يمكننا الاستعانة بنتائج اختبار **Breusch and Pagan** كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (24): نتائج اختبار **Breusch and Pagan** للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات

العشوائية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section...	Time	Both
Breusch-Pagan	2216.909 (0.0000)	11.81139 (0.0006)	2228.721 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

نتائج هذا الاختبار تبين أن القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من مستوى الدلالة 0,05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج التجميعي هو الأفضل، ما يعني قبول الفرضية البديلة وأن نموذج التأثيرات الثابتة في هذه الحالة هو الأنسب.

- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

الجدول الموالي يبيّن نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الجدول (25): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.668776	1	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

حيث يتّضح من نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (Prob) لإحصائية كاي تربيع ضمن اختبار هوسمان كانت 0,0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، ما يستدعي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنصّ على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل.

2. تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

بعد أن بينت نتائج الاختبارات السابقة للمفاضلة بين النماذج الثلاث (النموذج التّجميحي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية) أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل، سنقوم الآن بتقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وبعد القيام أيضا بعملية الترجيح حسب Cross Section Sur لوجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، واعتمادا على برنامج Eviews.9.

الجدول (26): معلمات النموذج الثالث لدراسة المقدر باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

المتغير التابع في هذا النموذج يمثل نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2	
عدد المشاهدات: 300 مشاهدة	N=12 T=25
فترة الدراسة: 2020-1996	
نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	
C	7,174635 (0,0000)
WGI	-2,114156 (0,0000)
Number of Observations	300
R-Squared	0,965186
Adjusted R-Squared	0,994985
Prob (F-Statistic)	0,000000
EMIRATES	18,41572
QATAR	34,01160
OMAN	7,882174
TUNISIE	-5,008281
MOROCCO	-6,156468
ALGERIE	-5,380995
SOMALIA	-10,50555
SYRIE	-8,873822
YEMEN	-9,295982
SUDAN	-9,477371
LIBYA	-1,128094
IRAQ	-6,478000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

بعد اختيار النموذج المناسب وانطلاقاً من نتائج الجدول (26)، يمكننا تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر في هذا النموذج، ومقارنة النتائج الإحصائية المتحصل عليها مع النظرية الاقتصادية، فانطلاقاً من نتائج هذا الجدول يمكننا القول أن:

• من الناحية الإحصائية:

- الحدّ الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5%، أي رفض فرضية العدم التي تنصّ على أنّ الحدّ الثابت يساوي الصفر؛
- معامل المتغير المفسر (WGI) معنوي لأن احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنصّ على أنّ معامل المتغير المفسر يختلف عن الصفر؛
- القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر لاختبار المعنوية الإحصائية للنموذج ككل تساوي 0,000000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، ما يعني أنّ احتمال رفض النموذج هو صفر، وبالتالي نقول أنّ النموذج مقبول ككل؛
- معامل التحديد وصل إلى 0,9651، وهذا يدلّ على 96,51% من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تفسرها التغيرات التي تحدث في مستويات الفساد، أما 3,49% المتبقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

• من الناحية الاقتصادية:

- عند مستوى الدلالة 5%، فإنّ المتغير المفسر (WGI) الممثل لمؤشر مراقبة الفساد معنوي، وله علاقة عكسية مع المتغير التابع (CO2) الممثل لنصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أي كلما ارتفعت قيمة مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية محل الدراسة بدرجة واحدة (تراجع مستويات الفساد) ينخفض نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يقارب 2,11 طن متري للفرد الواحد سنوياً، فالفساد المنتشر عادة ما يُعتبر عاملاً سلبياً يساهم في زيادة هذه الانبعاثات، لأنه يُساهم في إعاقة تنفيذ السياسات البيئية الفعّالة، ويُعزّز الممارسات غير المستدامة، والدول التي تعاني من الانتشار الواسع للفساد تكون فيها القوانين البيئية ضعيفة جداً، أو أنّ تطبيقها الفعلي لا يكون بشكل صارم، حيث أنّ العديد من المسؤولين قد يتجاهلون الانتهاكات البيئية وعدم امتثال بعض الشركات للمعايير البيئية خاصة في قطاعات الصناعة والطاقة مقابل الرشاوى، ما يؤدي إلى زيادة الأنشطة الملوثة للبيئة، وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية، كما أنّ فساد المسؤولين قد يدفعهم إلى منح التراخيص الخاصة بالمشاريع الضخمة ذات التأثير السلبي على البيئة مثل محطات الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري مثلاً بسبب العوائد المالية التي سيحصلون عليها، كما أنّ ضعف الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة أو مصادر الطاقات المتجددة وتفضيل المشاريع التي توفر فرصاً أكبر للربح غير المشروع من طرف المسؤولين ورجال الأعمال،

مثل الطاقة التقليدية القائمة على الوقود الأحفوري، ستتسبب لا محالة في زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية السامة. عموماً يمكن القول أن تراجع تصنيف الدول العربية محل الدراسة حسب مؤشر مراقبة الفساد معناه زيادة تقشي الفساد في هذه الدولة، وهذا الفساد المتقشي سيؤدي إلى إضعاف الرقابة البيئية فيها، وسيشجع على المشاريع الملوثة للبيئة، كما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك غير المستدام، وهذا بدوره ما سيؤدي إلى زيادة الانبعاثات الكربونية، وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد منها.

• من الناحية القياسية:

بعد أن تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل للتقدير، يجب فحص مدى ملائمة وجودة هذا النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التشخيصية، ونتائج هذه الاختبارات مبيّنة كما يلي:

- الارتباط الذاتي للبواقي:

- الجدول (27): نتائج اختبار Breusch-Pagan LM للارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: Untitled
Periods included: 25
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 300
Cross-section effects were removed during estimation

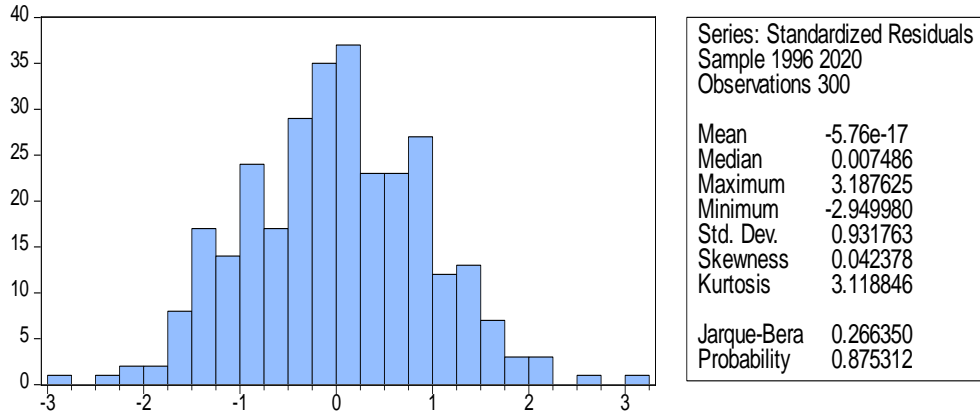
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	39.79146	66	0.9956
Pesaran scaled LM	-3.325627		0.0009
Bias-corrected scaled LM	-3.575627		0.0003
Pesaran CD	0.150989		0.8800

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

تبين نتائج اختبار Breusch-Pagan LM أن القيمة الاحتمالية (Prob= 0,9956) لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5%، ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- توزيع البواقي:

الشكل (21): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع سلسلة البواقي (النموذج الثالث)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.9.

تبين نتائج اختبار Jarque-Bera أن بيانات سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0,875312) لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5%.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل واقع وتشخيص الفساد والتنمية المستدامة في بعض الدول العربية، من خلال استعراض وتحليل البيانات المتاحة حول ذلك، حيث بيّن هذا التشخيص أنّ مستويات الفساد تتفاوت من دولة إلى أخرى من حيث المستوى والنوعية، كما بيّن وجود عدد قليل من الدول من ضمن الدول العربية المختارة للدراسة التي قطعت أشواطاً جيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم تسليط الضوء أيضاً على أهم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة في هذه الدول.

تمّ أيضاً من خلال هذا الفصل تقديم الإطار النظري لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، حيث تمّ التطرق إلى مفهوم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وأهمّ مميّزاتها، بالإضافة إلى النماذج الرئيسية الثلاث لهذا النوع من البيانات، كما تمّ تسليط الضوء على أهمّ الاختبارات الواجب إجراءها للمفاضلة بين النماذج الثلاث لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية واختيار أنسبها.

ختاماً، حاولنا من خلال هذا الفصل بناء نموذج لقياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) واستعانة ببرنامج Eviews.9، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، حيث تمّ في الجزء الأول قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة من خلال بعدها الاقتصادي، والمتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تمّ قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي والمتمثل في معدّل البطالة (TCH) في الجزء الثاني، أخيراً تمّ في الجزء الثالث قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة من خلال بعدها البيئي، ممثلاً في نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2).

الخاتمة

الخاتمة

إنّ موضوع الفساد وتأثيره على التنمية المستدامة أصبح يُعدّ من القضايا المعقّدة التي تتصدّر اهتمامات الباحثين وصانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم، فمع تزايد الوعي بأهميّة التنمية المستدامة باعتبارها نهجا شاملا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، أصبح من الضروري معالجة العوامل التي تُعيق هذا المسار، ومن بينها مشكلة الفساد التي تُعدّ عقبة رئيسية تُعرقل الجهود التّتموية وتحدّ من قدرة الدّول على تحقيق أهدافها.

تتفاقم آثار الفساد في الدّول العربيّة نتيجة لغياب الشّفافيّة وضعف الهياكل المؤسّسية ونظم المساءلة، لذا فإنّه يُؤدّي إلى إهدار الموارد وتوجيهها بعيدا عن الأولويات الوطنية، ممّا يعرقل تنفيذ المشاريع التّتموية ويؤثّر سلبا على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، كما أنّ الفساد يُقلّل من فعالية السياسات الحكومية، ويؤثّر سلبا على جودة الخدمات العامّة المقدّمة للمواطنين، ممّا يُؤدّي إلى تدهور الثّقة بين المواطنين ومؤسّسات الدولة. إضافة إلى ذلك فإنّ الفساد يُؤثّر على البيئة الاستثمارية، حيث يصبح من الصّعب جذب الاستثمارات الأجنبيّة والمحلية بسبب المخاطر المرتبطة بضعف سيادة القانون وغياب الشّفافيّة، لذا فإنّ أي إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الدّول العربيّة لا بدّ أن تكون مسألة مكافحة الفساد من بين بنودها الرّئيسية، فالنّصدي لظاهرة الفساد يتطلّب إصلاحات مؤسّسية جذرية وتفعيل دور المجتمع المدني، بالإضافة إلى تطبيق القوانين بصرامة وحزم، وتعزيز الشّفافيّة والمساءلة، ولكن قبل كل شيء لا بدّ من توفر الإرادة السياسيّة القويّة لفعل ذلك.

وقد قمنا من خلال هذه الأطروحة بدراسة الأثر الذي يُسبّبه الفساد على التنمية المستدامة في الدّول العربيّة المختارة خلال الفترة الممتّدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020، حيث تمّ التّوصّل إلى مجموعة من النّتائج تتمثّل أهمّها في:

1. نتائج الدّراسة المتعلّقة بالجانب النّظري

من خلال الفصول النّظرية لهذه الأطروحة، تم استخلاص ما يلي:

- يُؤثّر الفساد سلبا على التنمية المستدامة، حيث يساهم في إعاقة الاستثمارات وتأخير النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة الفقر وعدم المساواة، التي تُؤدّي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما يُؤثّر الفساد على الشّفافيّة والمساءلة والتّالي التّأثير على السياسات

- التنمية، ويؤدي أيضا إلى تدهور الموارد الطبيعية من خلال تجاوز اللوائح البيئية، ما قد يضر بالتنمية المستدامة في الأجل الطويل؛
- إن التحوّل من المفهوم التقليدي للتنمية المرتبط بالنمو الاقتصادي إلى المفهوم الحديث المرتبط بالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة استغرق ما يقارب نصف قرن من الزمن؛
 - إن تكريس مفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي جاء نتيجة للجهود الدولية المضنية والمتكررة من خلال الملتقيات والندوات والمؤتمرات خاصة من طرف المنظمات الدولية؛

2. نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب التطبيقي

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على عدد من الدول العربية في هذه الأطروحة، تمّ التوصل إلى ما يلي:

- أثبتت اختبارات الاستقرار أن سلسلة (TCH) مستقرة في المستوى، بينما باقي السلاسل (WGI, GDP, CO2) فهي مستقرة عند الفرق الأول؛
- أثبتت اختبارات الاستقرار للسلسلتين (LWGI, LGDP) أنهما غير مستقرتان في المستوى واستقرتا عند الفرق الأول؛
- من خلال نتائج الاختبارات الخاصة بالمفاضلة بين النماذج، تبين أن أفضل نموذج لتقدير أثر الفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو نموذج التأثيرات الثابتة،
- من خلال نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج، تبين أن أفضل نموذج لتقدير أثر الفساد على معدل البطالة هو نموذج التأثيرات الثابتة،
- من خلال نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج، تبين أن أفضل نموذج لتقدير أثر الفساد على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هو نموذج التأثيرات الثابتة،
- وجود علاقة طردية قوية جدا ومعنوية بين المتغير المفسر الممثل بمؤشر مراقبة الفساد (LWGI) والمتغير التابع الممثل بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، أي أنّ تحسّن تصنيف الدول المختارة في الدراسة حسب مؤشر مراقبة الفساد سيؤدي إلى انخفاض مستويات الفساد فيها، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

- وجود علاقة عكسية قوية جدا ومعنوية بين مؤشر مراقبة الفساد (WGI) ومعدل البطالة (TCH) في الدول العربية محل الدراسة، أي أنّ التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تفسرها التغيرات التي تحدث في مستويات الفساد؛
- وجود علاقة عكسية قوية جدا ومعنوية بين المتغير المفسر الممثل بمؤشر مراقبة الفساد (WGI) والمتغير التابع الممثل بمؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، أي أنّ تحسّن تصنيف الدول المختارة حسب مؤشر مراقبة الفساد سيؤدي إلى تراجع مستويات الفساد فيها، وهذا بدوره سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد الانبعاثات الكربونية سنويا؛

3. اختبار صحة الفرضيات

- مشكلة الفساد عالمية لكنّ حدّتها تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى، حيث أنّ دول الخليج العربي سجّلت أدنى المستويات مقارنة بالدول العربية الأخرى محلّ الدراسة في مؤشر مراقبة الفساد، وهذا ما ينفي الفرضية الأولى لهذه الدراسة؛
- إنّ تطوّر مجال التّمية المستدامة في الدّول العربيّة يظهر اختلافات كبيرة بناء على الموارد المتاحة والأهداف الإستراتيجية، بالإضافة إلى مستوى التّقدّم التكنولوجي في كل دولة، حيث احتلّت دول الخليج العربي الصدارة ضمن الدّول العربيّة محلّ الدّراسة في هذا المجال، وهو أيضا ما ينفي صحة الفرضية الثانية الموضوعية في مقدمة الدراسة إلى حد ما.
- وجود علاقة طردية بين الفساد والبعد الاقتصادي للتّمية المستدامة، أي كلما ارتفعت درجة البلد حسب مؤشر مراقبة الفساد (انخفاض مستويات الفساد) أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي رفض الفرضية الثالثة الموضوعية في مقدمة الدراسة؛
- وجود علاقة عكسية بين الفساد والبعد الاجتماعي للتّمية المستدامة، أي كلما ارتفعت درجة البلد حسب مؤشر مراقبة الفساد (انخفاض مستويات الفساد) أدى ذلك إلى تراجع معدلات البطالة، ما يعني رفض الفرضية الرابعة المقترحة في مقدمة الدراسة؛
- وجود علاقة عكسية بين الفساد والبعد البيئي للتّمية المستدامة، أي كلما ارتفعت درجة البلد حسب مؤشر مراقبة الفساد (انخفاض مستويات الفساد) أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وعليه نقبل الفرضية المبدئية الموضوعية في مقدمة الدراسة.

4. المقترحات

انطلاقاً من النتائج السابقة المتوصل إليها، هناك العديد من الاقتراحات الواجب أخذها بعين الاعتبار نذكر منها:

- العمل على تطوير بنية تحتية معلوماتية تساهم في تعزيز الشفافية والتنمية المستدامة والقضاء على مسببات الفساد؛
- نشر تقارير دورية سنوية أو نصف سنوية عن أداء الجهاز الحكومي وسير المشاريع التنموية وصرف الأموال العامة؛
- العمل على ضمان استقلالية المؤسسات والهيئات الرقابية والقضائية عن التدخلات السياسية للتحقيق الفعال في قضايا الفساد في الدول العربية؛
- العمل على حماية المبلغين ضد الفساد في الدول العربية من أي ردة فعل انتقامية؛
- العمل على تحسين فعالية المؤسسات العمومية والقطاع الخاص من خلال الإصلاحات الإدارية وتعزيز الكفاءات وضمان استقلالية الهيئات الرقابية؛
- العمل على تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في مراقبة الأنشطة الحكومية وفي عملية اتخاذ القرار وكذلك مراقبة وتقييم المشاريع التنموية؛
- العمل على تطوير أنظمة المراقبة المالية لضمان الاستخدام الأمثل للأموال العمومية بالإضافة إلى تنفيذ برامج لتقييم الأداء المالي وتحديد مواضع الفساد؛
- العمل على تعزيز التعاون المشترك بين الدول العربية خاصة في تبادل المعرفة والخبرات، وكذلك التحقيقات القضائية وملاحقة الفاسدين عبر الحدود؛
- دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات البيئة والطاقات المتجددة عربياً.

5. آفاق الدراسة

إنّ البحث في موضوع "أثر الفساد على التنمية المستدامة لحالة بعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2020" قد فتح لنا الباب لإمكانية معالجة عدّة مواضيع من نفس السياق، ومن بين هذه المواضيع:

- أثر الفساد على السياسات الاجتماعية في الدول العربية؛

- أثر فعالية المجتمع المدني على مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، مصر، د.ط، 2013.
2. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، 1290.
3. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ط 2.
4. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2004.
5. جيمس لفوك، وجه غايا المتلاشي: تحذير أخير، ترجمة سعد الدين خرفان، دار عالم المعرفة، الكويت، الكويت، د.ط، 2012.
6. حيدر طالب علي ورحيم حسن العكلي وبلال عبد الحي علي، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مؤسسة فريديريش إيبرت للنشر، بغداد، العراق، د.ط، 2021م.
7. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 3، 2001.
8. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2006.
9. شهدان عادل عبد اللطيف الغراوي، التنمية المستدامة مابين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2020.
10. طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة للقطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2005.
11. عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 2011.
12. عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري تجاري سياسي اجتماعي ثقافي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2008.
13. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2015.
14. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2014.

15. فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2013.
16. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2016.
17. فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2016.
18. كريم بن عيادة بن غطاي العنزي، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة دوناتو رومانو، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، د.ط، 2003.
19. كمال ذيب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، د.ط، 2015.
20. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 8، 1410.
21. محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، دن، الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط، 2007.
22. محمد صادق اسماعيل وعبد العال الديري، جرائم الفساد بين آليات مكافحة الوطنية والدولية دراسة قانونية تطبيقية مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ط 1، 2013.
23. محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت، د.ط، 1989.
24. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهوما وأبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2017.
25. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2017.
26. نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015.
27. وسام نعمت إبراهيم السعدي، المجتمع الدولي ودوره في مكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، ط 1، 2020.
28. وهبة مصطفى الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية - مكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، ج 1، 2014.
29. يحيى سعيدي وصورية شنبلي، نظريات التنمية المستدامة، الشاملة الذهبية، المسيلة، الجزائر، د.ط، 2021.

1. ابراهيم العيدي، الاختلاس بمنظور القانون 06-01 المعدل والمتمم، مجلة القانون الدولي والتنمية، العدد 1، المجلد 5، 2017، ص 8.
2. إبراهيم بوخضرة، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بين الفعالية والتعطيل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4، المجلد 2، 2013، ص 147.
3. آمنة بلعياضي وياسمينه بوطالبي، الثروة الغابية في الجزائر: واقع وتحديات- حالة غابات ولاية برج بوعرييج، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 1، المجلد 11، 2023، ص 286.
4. أحمد حسن الربابعة، دور مقاصد الشريعة في مكافحة الفساد، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 9، المجلد 7، 2015، ص 441.
5. أحمد مرسى جمال عبد الغفور وسعد عبد المنعم بركة وسلوى يوسف درويش، تأثير المشاركة المجتمعية بمشروعات البنية التحتية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بتونس العاصمة، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 2، المجلد 43، 2021، ص 362-363.
6. أسامة منصور الحموي، سرقة المال العام "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 19، 2003، ص 348.
7. إسرائ سعد فهد وعبد الله حيدر جواد وعمار نعيم زغير، تأثير الفساد على البطالة في العراق للمدة 2003-2020، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 2، 2021، ص 175.
8. إسماعيل عبد الحميد الجزار، منهج الشريعة الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 75، 2021، ص 1752.
9. إلهام شيلي وخالد قيرة ورايح بونمري، أبعاد مفهوم التنمية المستدامة واليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 2، 2019، ص 106.
10. إلياس سالم، مكافحة الفساد بين جهود المنظمات الدولية وتعاليم الشريعة الإسلامية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، العدد 2، المجلد 6، 2022، ص 1478.
11. أمال حفناوي، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 4، 2019، ص 117.
12. أمين بن سعيدة، الفساد المالي و الإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 3، 2009، ص 38.
13. أنس عرعار وسعاد دوبة ويمينة نزار، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، المجلد 12، 2020، ص 523.

14. إياد هارون محمد، فاعلية التشريعات الجنائية العربية في مكافحة، مجلة دراسات، العدد 4، المجلد 43، 2016، ص 1742.
15. بخدة خدة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا: فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، المجلد 9، 2021، ص 985.
16. بلبل حسناوي وزواو ضياء الدين، أسباب الفساد الإداري والمالي وإستراتيجية مكافحته، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، العدد 2، المجلد 1، 2019، ص 37.
17. بهاء الدين عباس محمد، جريمة الرشوة وفقا لتعديلات القانون الجنائي لسنة 2015، مجلة الشريعة والقانون، العدد 30، المجلد 14، 2017م، ص 80.
18. بودالية بوراس وجميلة قدودو، أثر الفساد على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2003-2019)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 15، 2022، ص 1310.
19. بودالية بوراس وجميلة قدودو، واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 7، المجلد 1، 2018، ص 57.
20. بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، المجلد 10، 2012، ص 63.
21. جيلالي بورزامة وخالد بن عمر، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 4، 2016، ص 19.
22. حمزة ضويفي وعبد القادر بوكريدي، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، المجلد 12، 2020، ص 50.
23. حياة عمراوي، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد 9، 2022، ص 63.
24. خالد بن واصل بن دغليبي الحربي، الجهود الدولية والعربية لمكافحة الفساد الإداري، المجلة القانونية المختصة في الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 5، 2020، ص 192.
25. خالد سكوتي، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 16، 2023، ص 750.
26. خالد محمد عبد الرؤوف عمارة، جريمة الابتزاز في الفقه الإسلامي (بين الماضي والحاضر)، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 23، المجلد 2، 2021، ص 8.
27. خلف الله شمس الدين وسعدي حيدرة، آليات الوقاية من الفساد في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 306.

28. خلف سالم سلمان القرالة، الأحكام الإجرائية في جريمة اختلاس المال العام، المجلة القانونية، العدد 7، المجلد 2، 2018، ص 289.
29. رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9، المجلد 5، 2016، ص 241.
30. رشيدة زاوية، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 20، 2019، ص 12.
31. رضا مهدي، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 8، 2022، ص 259.
32. زوييدة بن صديق، علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2021، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 32، المجلد 19، 2023، ص 134.
33. سارة بوسعيد وشرف عقون، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد 5، 2018، ص 314.
34. سارة بوسعيد، تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010-2020، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، المجلد 21، 2021، ص ص 420-421.
35. سارة خلفة وفلة عيساوي، التنمية المستدامة بين المفهوم ومتطلبات تحقيقها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 2، 2021، ص 28.
36. سامية حمريش، الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 7، 2018، ص 286.
37. سعيد زيوش، ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وأساليب الوقاية منها قراءة سوسيولوجية وأراء نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، المجلد 11، 2017، ص 72.
38. سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر: بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 5، 2023، ص 201.
39. سليم مزهود، مفهوم الفساد وأبعاده الدلالية في علوم الشريعة، مجلة المعيار، العدد 25، المجلد 13، 2010، ص 12.
40. سهى محمد محمد مصطفى سليم، الفساد الإداري في المنظمات الحكومية أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 3، المجلد 8، 2017، ص 721.
41. سهيلة أرزقي إمنصوران، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية دراسة تحليلية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 6، المجلد 15، 2009، ص 164.
42. شرف عثمان حسن أحمد، الفساد الإداري والمالي في السودان مظاهره والجهات المسؤولة عن مكافحته، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 42، المجلد 11، 2011م، ص ص 23-24.

43. صالحه العمري، جريمة غسل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، المجلد 4، 2009، ص 184.
44. الطاهر شليحي وعامر تواتي، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 1، 2017، ص 75.
45. عبد الباسط بن الشيخ وإبراهيم يامة، التجربة الجزائرية في مكافحة الفساد بين مقتضيات التشريعات الوطنية وحتمية التكيف مع الاتفاقيات الدولية، مجلة تحولات، العدد 2، المجلد 3، ص 153.
46. عبد الحفيظ بوخرص وسمير بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 253.
47. عبد الرحمن مجدوب، استغلال النفوذ الوظيفي، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد 3، المجلد 2، 2021، ص 153.
48. عبد القادر بلخضر، آليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 2، المجلد 5، 2014، ص 66.
49. عبد القادر حديبي ومحمد زيدان، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 18، المجلد 14، 2018، ص 248.
50. عبد الكريم البشير، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، المجلد 5، 2009، ص 182.
51. عبد الكريم بن راحلة وسالم أقاري، تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة، مجلة مدارات سياسية، العدد 3، المجلد 3، 2019، ص 12.
52. عبد الناصر معمري ومليكة هنان، مبدأ الحيطة لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 11، 2022، ص 447.
53. عبلة سقني ومحمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات مكافحته، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1، المجلد 7، 2018، ص 19.
54. عبلة ورغي، دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي في الجماعات الإقليمية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 1، المجلد 10، 2021، ص 292.
55. العربي حجام وسميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، المجلد 6، 2019، ص 137.
56. علي خلفي وعبد القادر خليل، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته: دراسة اقتصادية حول الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، المجلد 46، 2009، ص 252.

57. علي عبد السلام الجروشي ومصعب معتم صعيد أرباب، قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2012)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 1، المجلد 1، 2017، ص 95.
58. علي نجا، العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد 22، 2020، ص 12.
59. عماد بوروح وبلقاسم بوقرة، الفساد الإداري (أنواعه وأسبابه ومظاهره)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018، ص 260.
60. عيلام رشيدة أكسوم وأولد رايح صافية إقولي، عن دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 4، المجلد 16، 2021، ص 13.
61. فاتح النور رحموني ولبلى مداني، ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم الأسباب الأنواع والمظاهر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، المجلد 8، 2021، ص 590-591.
62. فاطمة عثمانى ونبيل بورماني، الديوان المركزي لقمع الفساد لبنة جديدة لتعزيز مكافحة الفساد، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 2، 2018، ص 287.
63. فايزة بوراس وهارون العشي، محددات التنمية المستدامة وسبا إنجازها، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 6، المجلد 4، 2017، ص 462.
64. فريال مغربي، ظاهرة الفساد في الجزائر: دراسة في أهم الأسباب والنتائج، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 3، 2020، ص 149.
65. فريد لحين، الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 22، المجلد 5، 2014، ص 200.
66. فوزية صغيري، قراءة إحصائية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر "مؤشرات التنمية الاجتماعية أنموذجاً"، مجلة روافد، العدد 2، المجلد 7، 2023، ص 614.
67. فيروز زروخي ولطفي مخزومي وفاتح غلاب، التنمية البيئية المستدامة في دولة قطر بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 6، المجلد 3، 2018، ص 87.
68. قصي قاسم جايد الركابي، أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 100، المجلد 24، 2018، ص 115.
69. كامل عليوة وحازم فروانة، ظاهرة الفساد الإداري في ليبيا: الواقع والحلول، مجلة الدراسات القانونية، العدد 2، المجلد 8، 2022، ص 1111-1114.

70. كلثوم صدراتي، ظاهرة الفساد في التصور الإسلامي وآليات مكافحتها، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 12، 2023، ص 362.
71. كمال زموري وسامي حمودة وأيوب صكري، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967-2019، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 2، المجلد 3، 2019، ص 174.
72. كنزة بلحسين وعبد المجيد لخداري، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب: دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2020، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 3، المجلد 17، 2022، ص 54.
73. لمياء فاروق مهدي عيسى، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، المجلد 1، 2015، ص 374.
74. ليلي حسيني، معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا، مجلة أكاديميا، العدد 4، 2016، ص 87-88.
75. ليلي علي أحمد الشهري، الفساد مكافحته والوقاية منه (رؤية شرعية)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، العدد 33، المجلد 8، 2017، ص 281.
76. محمد العلي وعماد العمر، التدوير الوظيفي وأثره على الفساد الإداري لدى موظفي القطاع الحكومي في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 3، المجلد 40، 2018، ص 324-325.
77. محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي: أثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 7، 2016، ص 201.
78. محمد زايد، دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الاجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 9، 2020، ص 300-301.
79. محمد عبد الباقي، النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر خلال الفترة 1972 إلى 2012: فرص وتحديات الجزائر لإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 6، 2012، ص 333-334.
80. محمد عوية، الإطار المفاهيمي لمجلس المحاسبة ودوره في الرقابة المالية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 4، 2021، ص 272-276.
81. محمد فلاق وسميرة حدو، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري - تجارب دولية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 1، المجلد 1، 2015، ص 14.
82. محمد لخضر دلّاج وعصام نجاح، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 7، 2022، ص 981-982.

83. محمد محمد السيد راضي ومحمد أصيل شكر، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 2، المجلد 21، 2020، ص 94.
84. محمد وارث، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8، المجلد 5، 2013، ص 91.
85. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 2، المجلد 16، 2010، ص 6.
86. مصطفى خواص، طرق وآليات قياس الفساد في العالم، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 4، المجلد 2، 2015، ص 394.
87. منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، 2017، ص ص 215-216.
88. مهدي سهر غيلان وياسين فايق جزاع وشيما رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 1، المجلد 1، 2009، ص 224.
89. مهدي بن خزنة وعبد الصمد بلحاجي، المقاصد العامة في مكافحة الفساد -مقارنة بين الشريعة والقانون، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 2، المجلد 8، 2023، ص 301.
90. موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، المجلد 1، 2016، ص 173.
91. ميلود عبود وبلقاسم ميموني وعلي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2، المجلد 1، 2016، ص 97.
92. نبيل مالكية وبوقرة العمرية، أسباب نشأة الفساد الوظيفي ومخاطره، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 238.
93. نبيلة عبد الفتاح قشطي، التنمية المستدامة: الأهداف والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 1، المجلد 9، 2023، ص 5.
94. نوال قابوش، المنظمات الدولية الحكومية في مواجهة الانتهاكات البيئية زمن النزاعات المسلحة - منظمة الأمم المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، المجلد 5، 2018، ص 74.
95. نور الهدى دريوش وخولة مسراتي، التجربة الرائدة للإمارات العربية المتحدة فقي تنفيذ أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030: دراسة تحليلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 4، المجلد 2، 2019، ص 89.
96. نوبيل وصرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتدبير وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر بحسب القانون رقم 06-01، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 1، 2018، ص ص 155-156.

97. هدى هاتف مظهر و جعفر عبد السادة بهير، جريمة الرشوة وأثرها على المصلحة العامة في التشريع الجنائي العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد 1، المجلد 40، 2012م، ص 2.
98. هندا غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2016، ص 81.
99. وداد حماد مخلف، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية العراق أنموذجاً، مجلة الجامعة العراقية، العدد 58، المجلد 1، 2023، ص 386.
100. وليد لعماري، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، المجلد 7، 2020، ص 199.
101. يحيى بن مبارك خطاطبه وعزالدين عبد الله عواد النعيمي، صور جرائم الابتزاز الالكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين، مجلة البحوث الأمنية، العدد 69، المجلد 27، 2018، ص ص 173-174.
102. يوسف بلمهدي، مفهوم الفساد وأنواعه في الشريعة الإسلامية، مجلة الثقافة الإسلامية، العدد 16، المجلد 14، 2020، ص 29.

الرسائل العلمية

1. حارب بن سعيد بن سليم الهنائي، تقلبات أسعار النفط وأثرها على وضع الموازنة العامة في سلطنة عمان: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص حقوق، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، 2019، ص 31.
2. حمزة عادل، آليات مكافحة الفساد في البنوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون جنائي دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص ص 56-57.
3. خالد عيادة نزال عليما، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص ص 87-88.
4. صليحة بوجادي، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص 37.
5. عبد الرزاق صحراوي، مبادئ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص 49.

6. علي صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية 2014-2015، ص 28.
7. فهد مغميش حزيان الشمري، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق، السنة الجامعية 2014-2015، ص 84.
8. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 328.
9. معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة - سوريا أنموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2014-2015، ص 61.

التقارير المالية السنوية

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقرير سنة 2004، منظمة الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، النمسا، 2004، ص 5.
2. استدامة الحساب الجاري، التقرير الفصلي للربع الرابع لسنة 2019، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2020، ص 8.
3. الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز الصومال، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بيروت، لبنان، 2021، ص 3.
4. أطلس أهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية، التقرير السنوي 2018، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018، ص 18.
5. أهداف التنمية المستدامة، التقرير السنوي 2022، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص 9.
6. بيان بجهود سلطنة عمان في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، هيئة مكافحة ومنع الفساد، مسقط، عمان، 2021، ص 2.
7. تسريع الانتقال الطاقى لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مراكش، المغرب، 2020، ص 21.
8. تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة، تقرير الدورة 294، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية - مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2005، ص 1.
9. تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرير مجلس حقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 2016، ص 8.
10. تقرير التقييم المشترك للجمهورية العربية السورية، مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النامة، البحرين، 2015، ص 15.
11. تقييم جاهزية مصادر الطاقة المتجددة، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تونس، 2021، ص 4.
12. جهود دولة قطر في تعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة الجنائية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الدوحة، قطر، 2017، ص 11.
13. جورج كيل، البوصلة الأخلاقية للشركات ... أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولية لمجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص 6.
14. الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015، الدوحة، قطر، ص 3.

15. خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل في السودان، منظمة العمل الدولية، القاهرة، مصر، 2014، ص 11.
16. دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة، تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة الأمم المتحدة، فيينا، النمسا، 2018، ص 20.
17. دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية، تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة الأمم المتحدة، فيينا، النمسا، 2020، ص 44.
18. عبد القادر الشخلي، دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 349.
19. العدالة الجنائية والتعليم في دولة قطر في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الدوحة، قطر، 2017، ص 5.
20. كبح الفساد، تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أبريل 2019، ص 4.
21. محددات النزوح القسري في ظل الحرب السورية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، سوريا، 2021، ص 2.
22. مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، 2014، ص 33.
23. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تقرير سنة 1993، منظمة الأمم المتحدة، ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992، ص ص 2-6.
24. مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التقرير السنوي 2013، منظمة الأمم المتحدة، بنما، بنما، 2013، ص 2.
25. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تقرير الجمعية العامة، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص 2.
26. مؤشر دافعي الرشوة، تقرير سنة 2011، منظمة الشفافية الدولية، برلين، ألمانيا، 2011، ص 2.
27. مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، تقرير سنة 2013، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، قطر، 2013، ص 42.
28. مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، تقرير سنة 2015، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، قطر، 2015، ص 58.

29. مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الكويت، 2008، ص 2.
30. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التقرير الفصلي للربع الرابع 2017، الهيئة العامة للإحصاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 3.

القوانين

1. الباب (2) من المرسوم الإطارى المتعلق بمكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 120، الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2011م، ص 2747.
2. الفصل (1-574) من قانون مكافحة غسيل الأموال، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 5522، الصادر بتاريخ 3 ماي 2007، ص 4.
3. الفصل (2) من المرسوم الإطارى المتعلق بمكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 88، الصادر بتاريخ 14 فيفري 2011، ص 2746.
4. الفصل (2) من دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 4420، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1996، ص 32.
5. المادة (01) من المرسوم الرئاسي رقم 04-128، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2004، ص 1.
6. المادة (2) من القانون المتعلق بمكافحة الفساد (القانون رقم 39)، الجريدة الرسمية للجمهورية اليمنية، الصادر بتاريخ 5 ديسمبر 2006، ص 2.
7. المادة (3) من قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011 المعدل، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4568، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2019، ص 3.
8. المادة (4) من المرسوم السلطاني رقم 2011/112 المتعلق بحماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 949، الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2011م، ص 3.
9. المادة (9) من الدستور الجزائري لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص 8.
10. المرسوم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 06-01)، نشر في الصفحة (4-12) من العدد (14).
11. المواد (25-44) من المرسوم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 06-01)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006، ص 8 ص 11.
12. المواد (7،9،10،11،12) من القانون رقم 30 لسنة 2006 المتعلق بإقرار الذمة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية اليمنية، الصادرة بتاريخ 19 أوت 2006، ص 4.

1. <https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/cybercrime/laundryingproceeds/methods.html> .
اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر 2022.
2. أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي، الاحتيال عبر الانترنت: صوره أساليبه وحكمه في الإسلام والقوانين المعاصرة، شبكة الألوكة، 2021، ص 6، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.noor-book.com/9hdozm>
3. أساليب غسل الأموال، متوفر على موقع منظمة الأمم المتحدة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/cybercrime/laundryingproceeds/methods.html>
4. باسم جميل أنطون، الفساد: أسبابه وسبل مكافحته في العراق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/44857111.pdf>
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاطلاع عليه في 17 جانفي 2023، على الرابط: <http://www.undp-aci.org/arabic/governance/anticorruption.aspx>
6. قانون مكافحة الفساد رقم 39 لسنة 2006، متوفر على موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://alp.unescwa.org/ar/plans/1806>
7. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، تم الاطلاع في: 03 فيفري 2023، على الرابط: <https://cutt.us/Em8Jt>
8. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، أهداف التنمية المستدامة للدول العربية، تم الاطلاع عليه في: 03 فيفري 2023، على الرابط: <https://cutt.us/yUfGW>
9. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تم الاطلاع عليه في: 5 جانفي 2023، على الرابط: <https://archive.unescwa.org/ar/sd-glossary/world-conservation-strategy>
10. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تم الاطلاع عليه في 10 جانفي 2023، على الرابط: <https://2u.pw/t523pG5>
11. ما هو الفساد وكيف يؤثر علينا؟، متوفر على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.unodc.org/e4j/zh/anti-corruption/module-1/key-issues/effects-of-corruption.html>
12. مجلس المحاسبة، تم الاطلاع عليه في 17 جانفي 2023، على الرابط: <https://www.ccomptes.dz/ar/>
13. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، تم الاطلاع عليه في 18 جانفي 2023، على الرابط: <https://cutt.us/eTQer>
14. مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة، تم الاطلاع عليه في: 4 جانفي 2023 على الرابط: <https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences>

15. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة، تم الاطلاع عليه في: 5 جانفي 2023، على الرابط: <https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg2002>.
16. مؤشرات الحوكمة العالمية، متوفر على موقع البنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>.
17. مؤشرات مكافحة الفساد، متوفر على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ديسمبر 2022، على الرابط: <https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/mwshrat-mkafht-alfsad>.
18. هيئة مكافحة ومنع الفساد، متوفر على موقع جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 03 جانفي 2024م، على الرابط : https://www.sai.gov.om/anti_corruption

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

Books

1. Beat BURGENMRIER, **Economie de Développement Durable**, de Boeck, Bruxelles, BELGIQUE, 2eme édition, 2005, pp.195-196.
2. Cheng HSIAO, **Analysis of Panel Data**, Third Edition, University of Southern California, 2014,P.1.
3. Daniel DOMMEL, **Face a La Corruption**, Edition Ibn Khaldoun, Alger, ALGERIE, 2004, P. 9.
4. Jennifer A. ELLIOTT, **An Introduction to Sustainable Development**, Routledge Taylor and Francis group, Third Edition, New York, USA, 2006, p.15.
5. Michel BASSAND et Autres, **Métropolisation Crise Ecologique et Développement Durable: Léau et L'habitat Précaire a Ho Chi Minh-Ville Vitnam**, Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, Paris, FRANCE, Première Edition, 2000, pp.99-100.

Articles and Journals

1. Michael D. AKERS And Jodi L. GISSEL, **What Is Fraud And Who Is Responsible?**, Journal of Forensic Accounting , N° 1, Vol 7, 2006, p.248.
2. Yocef Belkacem ARAB, **La Fraude Fiscale**, Journal de La Cour Supreme, N° 2, 2017, p.7.
3. Niematallah ELAMIN, **A Theoretical Analysis of Corruption in Sudan: Causes, Diagnostics, Consequances, and Remedies**, African Journal of Political Science and International Relations, N° 2, Vol 13, 2019, p.7.
4. Susan Rose-ACKERMAN, **Corruption and Government**, International Peacekeeping, N° 3, Vol 15, 2008, pp.328-331.
5. Pak HONG MO, **Corruption and Economic Growth**, Journal Of Comparative Economics, N° 1, Vol 29, 2001, P.67.
6. Thieb PETERSEN And Ulrich SCHOOF, **The Impact of Income Inequality on Economic Growth**, Future Social Market Economy, N° 5, 2015, pp.2-3.
7. Patrick Brandful COBBINAH and Rosemary BLACK, **Reflections on Six Decades of Concept of Development: Evaluation and Future Research**, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol 13, No 7, 2011, p.142.
8. Alina HALLER, **Concepts of Economic Growth And Development: Challenges of Crisis and Of Knowledge**, Journal of Economy Transdisciplinarity Cognition, Vol 15, No 1, 2012, p.66.
9. Nachida BOUZIDI, **Le Développement Economique: Evolution D'un Concept – Essai de Synthèse**, Journal de Idara, Vol 26, No 51, 2019, p.50.

10. Nawal HIRECH et Ibrahim OUDJAMA, **Economie de Rente et Pauvreté en Algérie**, Revenue de Recherche Economique et Financière, Vol 2, No 4, pp.16-17.
11. Salima BENYAHIA, **Le Chômage en Algérie: Caractéristique, Causes et Conséquences**, Revue de L'ijtihad D'études Juridiques et Economiques, Vol 8, No 1, 2019, p.15.
12. Radwan MOSTAFA and Yin CHANGBIN, **Sustainable Development in the Arab Region: Achievements, Constraints and Opportunities**, Journal of Agricultural Extension and Rural Development, Vol 07, Issue 06, 2015, p.190.

Theses

1. Bin DONG, **The Causes and Consequences of Corruption**, Phd Thesis, Philosophy In Economics, Faculty of Business, Queensland University of Technology, Brisbane, AUSTRALIA, 2011, P.15.
2. Daniel Agale KOLGO, **The Impact of Corruption on Economic Growth in Developing Countries – An Econometric Analysis**, Master's Thesis, Msc. International Public Management and Public Policy, Faculty Of Social Sciences, Erasmus University Rotterdam, HOLLAND, 2018, p.19.

Financial Reports

1. Inge AMUNDSEN, **Corruption Definitions and Concepts**, Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, 17 January 2000, p.2.
2. **What Is Corruption and Why Should We Care ?**, United Nations Office On Drugs And Crime, Vienna, AUSTRIA, 2019, P.13.
3. Vito TANZI and Hamid DAVOODI, **Corruption, Public Investment and Growth**, International Monetary Fund, Washington, USA, 1997, P.6.
4. **The Global Integrity Report : 2011 Methodology White Paper**, Global Integrity, Washington, USA, March 2012, P.5.
5. Erik THORBECKE, **The Evolution of The Development Doctrine 1950-2005**, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, 2006, pp.3-5

Websites

1. **Announcing Global Integrity's Wind Down**, Available on the Global Integrity Website, Viewed on 12/29/2023, on the Link: <https://www.globalintegrity.org/>.
2. Planning and Statistics Authority, **Sustainable Development Goals for the State of Qatar**, Retrieved February 02, 2023 From: <https://Sdg-En-Psaqatar.Opendata.Arcgis.Com/>.
3. UN Secretary General Antonio Guterres, Retrieved February 02, 2023 From: <https://www.un.org/en/observances/%C3%A9ducation-day>.
4. **What Is Corruption –We Are All Affected**, Available on the Corruption Watch Website, Viewed on 12/29/2022, on the Link: <https://www.corruptionwatch.org.za/learn-about-corruption/what-is-corruption/we-are-all-affected/>.
5. **What Is Corruption?**, Available on the Trasparency International Website, Viewed on 12/28/2022, on the Link: <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>.
6. **Why Worry About Corruption?**, Available on the International Monetary Fund Website, Viewed on 12/28/2022, on the Link: <https://Www.Imf.Org/EXTERNAL/PUBS/FT/ISSUES6/INDEX.HTM>.

الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

- الجدول (01): المخاطر القطرية ودرجتها المئوية 48.....
- الجدول (02): متوسط ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مراقبة الفساد خلال فترة الدراسة 103.....
- الجدول (03): تطور مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية الأسيوية محل الدراسة للفترة 1995-2001 104.....
- الجدول (04): تطور مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية الإفريقية محل الدراسة للفترة 1995-2001 109.....
- الجدول (05): وصف متغيرات الدراسة 177.....
- الجدول (06): البيانات الوصفية للسلاسل محل الدراسة (1996-2020) 178.....
- الجدول (07): نتائج اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية 179.....
- الجدول (08): نتائج اختبار Pedroni لدراسة علاقات التكامل المتزامن 180.....
- الجدول (09): نتائج اختبارات دراسة استقرارية السلاسلتين (LWGI, LGDP)..... 182.....
- الجدول (10): معاملات النموذج الأول للدراسة المقدر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاث 183.....
- الجدول (11): نتائج اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة 183.....
- الجدول (12): نتائج اختبار Breusch and Pagan للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية 184.....
- الجدول (13): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية 185.....
- الجدول (14): معاملات النموذج الأول للدراسة المقدر باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية 186.....
- الجدول (15): نتائج اختبار Breusch-Bagan LM للارتباط الذاتي للبواقي 188.....
- الجدول (16): معاملات النموذج الثاني للدراسة المقدر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاث 189.....
- الجدول (17): نتائج اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة 190.....
- الجدول (18): نتائج اختبار Breusch and Pagan للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية 190.....

- الجدول (19): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية 191
- الجدول (20): معلمات النموذج الثاني للدراسة المقدر باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة 192
- الجدول (21): نتائج اختبار Breusch-Bagan LM للارتباط الذاتي للبواقي 194
- الجدول (22): معاملات النموذج الثالث للدراسة المقدر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاث 195
- الجدول (23): نتائج اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة 195
- الجدول (24): نتائج اختبار Breusch and Pagan للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية 196
- الجدول (25): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية 197
- الجدول (26): معلمات النموذج الثالث للدراسة المقدر باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة 198
- الجدول (27): نتائج اختبار Breusch-Bagan LM للارتباط الذاتي للبواقي 200

فهرس الأشكال

- الشكل (01): أشكال الفساد 23
- الشكل (02): أمثلة عن مراحل عملية غسل الأموال 27
- الشكل (03): مراحل تطور مفهوم التنمية 56
- الشكل (04): أهداف التنمية المستدامة 62
- الشكل (05): أبعاد التنمية المستدامة 74
- الشكل (06): نظرية مراكز النمو (الاستقطاب) لهيرشمان 83
- الشكل (07): تطور مؤشر مراقبة الفساد لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان للفترة 2002-2020 105
- الشكل (08): تطور مؤشر مراقبة الفساد لكل من العراق واليمن وسوريا للفترة 2002-2020 107
- الشكل (09): تطور مؤشر مراقبة الفساد لكل من تونس والمغرب والجزائر للفترة 2002-2020 110
- الشكل (10): تطور مؤشر مراقبة الفساد لكل من ليبيا والسودان والصومال للفترة 2002-2020 113
- الشكل (11): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة ... 116
- الشكل (12): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة ... 121
- الشكل (13): تطور معدل البطالة لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة 127
- الشكل (14): تطور معدل البطالة لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة 131
- الشكل (15): تطور نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة 135
- الشكل (16): تطور نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة 139
- الشكل (17): تطور مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي لمجموعة الدول العربية الآسيوية محل الدراسة 144

- الشكل (18): تطور مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي لمجموعة الدول العربية الإفريقية محل الدراسة
147.....
- الشكل (19): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع سلسلة البواقي (النموذج الأول) 188.....
- الشكل (20): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع سلسلة البواقي (النموذج الثاني) 193.....
- الشكل (21): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع سلسلة البواقي (النموذج الثالث) 200.....

الملاحق

الملحق (01): قيم مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2020

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1995	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1996	-0,01	-0,05	0,41	-1,6	-0,74	-0,88	-0,53	-0,11	-0,57	-0,87	-1,24	-1,27
1997	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1998	0,05	0,5	0,76	-1,43	-0,98	-0,91	-0,24	0,11	-0,88	-0,91	-1,07	-1,4
1999	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2000	0,12	0,53	0,8	-1,5	-1,05	-1,03	-0,23	-0,11	-0,94	-0,87	-0,87	-1,57
2001	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2002	1,15	0,68	0,93	-1,41	-0,98	-0,39	0,37	-0,19	-0,88	-0,95	-1,02	-1,04
2003	0,86	0,54	0,59	-1,21	-0,94	-0,8	0,16	-0,26	-0,69	-0,88	-1,24	-1,57
2004	1,06	0,52	0,67	-1,48	-1,08	-0,82	0,08	-0,14	-0,68	-0,91	-1,28	-1,79
2005	1	0,71	0,39	-1,37	-0,89	-0,85	-0,26	-0,31	-0,48	-0,96	-1,37	-1,68
2006	0,89	0,93	0,35	-1,45	-0,79	-1,06	-0,19	-0,41	-0,52	-1,08	-1,18	-1,73
2007	1,01	0,68	0,35	-1,46	-0,79	-1,1	-0,25	-0,34	-0,56	-1,05	-1,32	-1,76
2008	1,08	0,94	0,52	-1,46	-0,79	-1,15	-0,3	-0,38	-0,59	-0,95	-1,42	-1,87
2009	0,91	1,57	0,33	-1,33	-1,07	-1,13	-0,22	-0,33	-0,58	-1,21	-1,15	-1,72
2010	0,91	1,41	0,32	-1,26	-1,19	-1,13	-0,26	-0,2	-0,52	-1,29	-1,19	-1,74
2011	1,08	1,01	0,14	-1,17	-1,23	-1,09	-0,06	-0,4	-0,54	-1,3	-1,18	-1,71
2012	1,16	1,06	0,18	-1,22	-1,25	-1,21	-0,06	-0,44	-0,5	-1,36	-1,49	-1,59
2013	1,28	1,11	0,16	-1,28	-1,25	-1,26	-0,07	-0,37	-0,47	-1,48	-1,47	-1,58
2014	1,2	0,99	0,31	-1,33	-1,56	-1,55	-0,04	-0,27	-0,6	-1,56	-1,45	-1,66
2015	1,07	0,89	0,27	-1,37	-1,47	-1,55	-0,07	-0,22	-0,65	-1,62	-1,47	-1,62
2016	1,17	0,9	0,34	-1,39	-1,66	-1,57	-0,13	-0,13	-0,68	-1,63	-1,59	-1,7
2017	1,13	0,73	0,25	-1,37	-1,59	-1,56	-0,11	-0,14	-0,6	-1,59	-1,53	-1,72
2018	1,15	0,73	0,25	-1,4	-1,64	-1,63	-0,05	-0,22	-0,63	-1,55	-1,43	-1,8
2019	1,11	0,85	0,45	-1,34	-1,68	-1,69	-0,08	-0,28	-0,62	-1,6	-1,37	-1,71
2020	1,11	0,78	0,23	-1,28	-1,68	-1,71	-0,07	-0,35	-0,64	-1,62	-1,39	-1,67

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (02): قيم مؤشر مراقبة الفساد في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1996-2020 بعد معالجة

القيم المفقودة

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1996	-0,01	-0,05	0,41	-1,6	-0,74	-0,88	-0,53	-0,11	-0,57	-	-1,24	-1,27
										0,87		
1997	0,02	0,225	0,585	-1,515	-0,86	-	-	0	-	-0,89	-1,155	-1,335
						0,385	0,895					
									-0,725			
1998	0,05	0,5	0,76	-1,43	-0,98	-0,91	-0,24	0,11	-0,88	-	-1,07	-1,4
										0,91		
1999	0,085	0,515	0,78	-	-	-0,97	-	0	-0,91	-	-0,97	-1,485
				1,465	1,015		0,005			0,89		
2000	0,12	0,53	0,8	-1,5	-1,05	-1,03	-0,23	-0,11	-0,94	-	-0,87	-1,57
										0,87		
2001	0,635	0,605	0,865	-	-	-0,71	0,3	-0,15	-0,91	-	-0,945	-1,305
				1,455	1,015					0,91		
2002	1,15	0,68	0,93	-1,41	-0,98	-0,39	0,37	-0,19	-0,88	-	-1,02	-1,04
										0,95		
2003	0,86	0,54	0,59	-1,21	-0,94	-0,8	0,16	-0,26	-0,69	-	-1,24	-1,57
										0,88		
2004	1,06	0,52	0,67	-1,48	-1,08	-0,82	0,08	-0,14	-0,68	-	-1,28	-1,79
										0,91		
2005	1	0,71	0,39	-1,37	-0,89	-0,85	-0,26	-0,31	-0,48	-	-1,37	-1,68
										0,96		
2006	0,89	0,93	0,35	-1,45	-0,79	-1,06	-0,19	-0,41	-0,52	-	-1,18	-1,73
										1,08		
2007	1,01	0,68	0,35	-1,46	-0,79	-1,1	-0,25	-0,34	-0,56	-	-1,32	-1,76
										1,05		
2008	1,08	0,94	0,52	-1,46	-0,79	-1,15	-0,3	-0,38	-0,59	-	-1,42	-1,87
										0,95		
2009	0,91	1,57	0,33	-1,33	-1,07	-1,13	-0,22	-0,33	-0,58	-	-1,15	-1,72
										1,21		
2010	0,91	1,41	0,32	-1,26	-1,19	-1,13	-0,26	-0,2	-0,52	-	-1,19	-1,74
										1,29		
2011	1,08	1,01	0,14	-1,17	-1,23	-1,09	-0,06	-0,4	-0,54	-1,3	-1,18	-1,71
2012	1,16	1,06	0,18	-1,22	-1,25	-1,21	-0,06	-0,44	-0,5	-	-1,49	-1,59
										1,36		
2013	1,28	1,11	0,16	-1,28	-1,25	-1,26	-0,07	-0,37	-0,47	-	-1,47	-1,58
										1,48		
2014	1,2	0,99	0,31	-1,33	-1,56	-1,55	-0,04	-0,27	-0,6	-	-1,45	-1,66
										1,56		
2015	1,07	0,89	0,27	-1,37	-1,47	-1,55	-0,07	-0,22	-0,65	-	-1,47	-1,62
										1,62		
2016	1,17	0,9	0,34	-1,39	-1,66	-1,57	-0,13	-0,13	-0,68	-	-1,59	-1,7
										1,63		
2017	1,13	0,73	0,25	-1,37	-1,59	-1,56	-0,11	-0,14	-0,6	-	-1,53	-1,72
										1,59		
2018	1,15	0,73	0,25	-1,4	-1,64	-1,63	-0,05	-0,22	-0,63	-	-1,43	-1,8
										1,55		
2019	1,11	0,85	0,45	-1,34	-1,68	-1,69	-0,08	-0,28	-0,62	-1,6	-1,37	-1,71
2020	1,11	0,78	0,23	-1,28	-1,68	-1,71	-0,07	-0,35	-0,64	-	-1,39	-1,67
										1,62		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

• قيم السنوات (1997-1999-2001) هي قيم مفقودة وقد تم تقديرها باستخدام برنامج Eviws.9.

الملحق (03): قيم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الآسيوية محل الدراسة خلال

الفترة 1995-2020

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا
1995	27221,9344	15849,5657	6261,76447	639,923124	285,569593	3545,8089
1996	28596,5068	17116,8326	6830,63942	502,028676	374,011431	4171,4561
1997	28709,2469	20519,4094	7039,62124	968,529142	428,060596	4376,87333
1998	25905,8434	17651,5456	6215,71537	932,309731	384,49994	4514,10471
1999	27261,9066	20207,2256	6915,37095	1617,46789	451,570925	4556,66108
2000	31855,5006	27494,7713	8601,27193	2058,2644	554,448665	4910,77775
2001	29909,0094	25836,2708	8475,96862	1494,3888	550,360365	5175,26194
2002	30221,967	27151,0325	8626,96529	1320,73471	579,853141	5300,58281
2003	32607,3729	31440,2207	9066,31238	854,825281	620,382726	5494,83965
2004	37017,7364	40792,2765	10126,1378	1391,96349	709,965379	6330,74018
2005	42190,5544	52468,4456	12377,08	1855,52235	832,844199	7309,10788
2006	45339,5851	59978,8612	14420,512	2373,20945	921,418355	8069,56488
2007	43918,3802	64706,9899	15838,4696	3182,84135	1017,29205	9056,63466
2008	45140,7691	79811,5977	22139,7407	4636,63932	1229,24667	10554,0838
2009	31722,5888	60733,9817	16823,795	3853,82862	1116,0844	10589,5991
2010	34165,9133	73021,3098	18712,5701	4657,28027	1334,7849	11820,6078
2011	40893,0234	92992,9971	20876,585	6045,49457	1374,6214	3050,75445
2012	44386,7861	98041,3622	21872,6105	6836,074	1446,53647	2094,4081
2013	45729,6077	97630,8255	20865,7879	7076,55227	1607,15217	1039,17531
2014	46865,9646	93126,1495	20035,2173	6637,68437	1674,00257	1135,12524
2015	41525,1389	66984,9102	16033,4638	4688,31802	1601,83006	916,358033
2016	41054,5396	58467,2356	14609,9818	4550,65864	1152,72097	707,505267
2017	43063,9675	59407,698	15127,8882	4985,45288	964,264811	942,518916
2018	46722,2687	66264,0812	16521,2062	5915,85085	758,145242	1268,23585
2019	45376,1708	62827,397	15343,0435	5980,62692	693,81655	1334,37059
2020	37629,1742	52315,6601	12659,7177	4145,86294	578,51201	537,090235

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (04): قيم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الإفريقية محل الدراسة خلال
الفترة 1995-2020

السنة	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1995	1975,89986	1432,30984	1452,27843	5161,68543	473,413471	212,837475
1996	2113,58743	1561,12961	1619,5324	5536,86607	300,56493	239,845606
1997	2208,20624	1396,76967	1634,46741	5998,16044	378,954762	283,379922
1998	2292,71174	1472,38598	1610,30297	5243,59654	355,152554	367,642832
1999	2386,58949	1447,96919	1602,86491	6819,03958	328,068653	363,260678
2000	2211,83502	1334,94346	1780,37607	7142,77179	366,172742	391,310112
2001	2253,03485	1339,29408	1754,58236	6266,48982	383,016077	248,36405
2002	2344,39691	1416,4884	1794,81111	3703,04295	418,251759	232,98907
2003	2760,40512	1725,45747	2117,04823	4673,14558	484,844908	290,699187
2004	3111,37438	1952,90253	2624,79523	5800,58883	573,306941	381,482432
2005	3193,20436	2018,02555	3131,32818	8163,00937	689,209611	447,417198
2006	3369,92444	2196,01128	3500,13461	9336,3535	905,309699	466,087702
2007	3776,33205	2499,25994	3971,80349	11300,1932	1128,41027	488,457348
2008	4307,58002	2890,36072	4946,56402	14382,5953	1304,53305	516,70489
2009	4128,46396	2866,92411	3898,47881	10275,2615	1163,79722	251,371292
2010	4344,64192	2839,92612	4495,92146	12064,7729	1489,87409	223,487607
2011	4479,93033	3046,94785	5473,2818	5554,18005	1437,77983	237,868451
2012	4361,68774	2912,65827	5610,73331	13025,2793	1332,91419	324,887177
2013	4444,81651	3121,68008	5519,77758	10363,8042	1381,48946	382,807524
2014	4544,01663	3171,69919	5516,22946	6466,90824	1625,46373	436,359971
2015	4094,83629	2875,25799	4197,41997	4337,91914	1656,90584	481,520724
2016	3924,36335	2896,7222	3967,20066	4035,1968	1325,15602	517,111811
2017	3687,77746	3035,45443	4134,9361	5756,69932	1103,00003	555,158592
2018	3680,8926	3226,98279	4171,79531	7877,12461	825,868941	537,145513
2019	3574,65402	3230,40972	4021,98361	7685,94813	753,282174	589,438907
2020	3521,59195	3009,24946	3354,1573	3699,29477	595,467833	556,569577

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (05): قيم مؤشر معدل البطالة في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1995	1,8	0,46	3,21	9,04	8,91	7,2	15,95	13,89	31,84	19,19	15,44	13,53
1996	1,89	0,48	3,26	9,04	9,51	7,29	15,96	13,89	28,56	19,19	15,44	13,53
1997	1,98	0,5	3,33	9,03	10,12	7,38	15,94	13,88	25,43	19,17	15,43	13,52
1998	2,07	0,52	3,39	9,03	10,75	7,47	15,54	13,88	26,83	19,17	15,43	13,52
1999	2,15	0,53	3,42	9,07	11,46	7,6	15,21	13,94	28,37	19,24	15,49	13,58
2000	2,25	0,57	3,49	9,04	11,57	9,51	14,94	13,58	29,77	19,19	15,45	13,54
2001	2,41	0,6	3,55	9,02	11,69	11,63	14,4	12,46	27,3	19,16	15,41	13,51
2002	2,56	0,62	3,59	9,07	11,89	10,98	14,55	11,59	25,9	19,23	15,48	13,57
2003	2,71	0,65	3,63	9,06	12,04	10,28	14,51	11,92	23,72	19,23	15,48	13,57
2004	2,9	0,71	3,71	9,01	12,12	9,59	14,23	10,83	17,65	19,14	15,4	13,49
2005	3,12	0,77	3,8	8,93	12,17	8,9	12,87	11,01	15,27	19,02	15,28	13,39
2006	3,06	0,87	3,94	8,78	12,13	8,17	12,51	9,67	12,27	18,8	15,07	13,19
2007	2,99	0,52	4,08	8,65	12,1	8,42	12,37	9,56	13,79	18,6	14,88	13,02
2008	2,85	0,31	4,14	8,4	12,17	10,94	12,44	9,57	11,33	18,51	14,8	12,94
2009	2,53	0,31	3,84	8,49	12,71	8,14	13,29	8,96	10,16	18,95	13	13,32
2010	2,36	0,45	3,71	8,34	12,93	8,61	13,05	9,09	9,96	19,03	15,17	13,39
2011	2,23	0,56	3,64	8,15	13,08	8,6	18,33	8,91	9,96	19,02	17,44	13,38
2012	2,09	0,48	3,52	7,97	13,24	8,61	17,63	8,99	10,97	19,03	17,45	13,39
2013	1,95	0,28	3,42	9,27	13,41	8,62	15,93	9,23	9,82	19,05	17,47	13,41
2014	1,84	0,2	3,37	10,59	13,47	8,55	15,06	9,7	10,21	18,94	17,36	13,32
2015	1,74	0,17	3,32	10,72	13,4	8,5	15,16	9,46	11,21	18,87	17,29	13,25
2016	1,64	0,15	3,27	10,82	13,31	8,44	15,51	9,3	10,2	18,77	17,19	13,17
2017	2,46	0,14	2,49	13,02	13,15	8,33	15,38	9,19	12	18,61	17,02	13,02
2018	2,23	0,11	1,8	12,87	13,01	8,23	15,46	9,08	11,89	18,46	16,87	12,89
2019	2,28	0,12	1,84	12,76	12,9	8,16	15,13	9,01	11,81	18,34	16,76	12,79
2020	5	3,45	4,97	13,74	13,42	9,03	16,69	10,15	12,83	19,39	17,71	13,1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (06): قيم مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية الآسيوية محل
الدراسة خلال الفترة 1995-2020

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا
1995	30,8821161	36,976276	8,68534229	4,77681409	0,65400722	2,72322186
1996	30,5232758	39,5682692	8,77070967	4,5694941	0,64998725	2,85697503
1997	29,6567265	46,1188069	8,91704088	5,32494849	0,68039728	2,78553437
1998	28,5675749	45,6158982	8,56207783	3,98135414	0,70736631	2,87930577
1999	27,6603898	47,2889376	9,50406469	3,05256757	0,77611635	2,75904946
2000	25,8688506	44,3792506	10,7134341	3,55804155	0,80684643	2,72271536
2001	28,1386591	42,205792	11,8047984	3,83680457	0,83920579	2,67390238
2002	27,2855568	45,5646914	12,4693644	3,47223801	0,81857403	2,57907515
2003	27,2248726	46,4168865	13,0368893	3,00264625	0,92624133	2,51989114
2004	27,5477739	47,656962	12,6604843	3,16265711	0,94672337	2,56382891
2005	27,2025439	45,4060869	12,3307087	2,96626493	0,98991256	3,07908222
2006	24,8139705	43,2885741	15,3035812	2,86996568	0,99782403	3,09869659
2007	22,4485	40,6094523	16,2191734	2,6743799	1,02776587	3,07223517
2008	22,328149	36,8899456	15,5842941	3,01646761	1,03802974	3,03975601
2009	19,6455391	33,7273036	16,1610758	3,11021743	1,10566602	2,78078015
2010	19,1927959	35,5482683	16,3350815	3,47195695	1,02780292	2,73488652
2011	19,4317803	37,9794931	16,7204159	3,49124674	0,90086557	2,53236444
2012	20,2756525	39,5821395	17,1257381	3,80943176	0,80128844	1,99239329
2013	21,1339161	37,6028801	16,5105275	3,92042117	1,03116654	1,42802641
2014	21,1227744	37,1050344	16,5583135	3,64785609	0,98834719	1,32540816
2015	21,9145019	35,290422	16,7307843	3,52694421	0,4752399	1,31530674
2016	22,2807027	33,5495687	16,415746	3,7025508	0,34280246	1,29080229
2017	21,1654979	32,2566382	15,7717972	3,94880897	0,32237047	1,35878908
2018	19,0609495	31,4809674	16,3795758	4,14268047	0,36861354	1,46394363
2019	20,1533448	31,877203	16,4563584	4,34726414	0,35486448	1,33545949
2020	20,2522717	31,7268425	15,636201	3,84217782	0,30851461	1,21480248

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (07): قيم مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية الإفريقية محل
الدراسة خلال الفترة 1995-2020

السنة	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1995	1,83396954	1,08243724	2,68418221	9,18893326	0,19355017	0,08296988
1996	1,86330596	1,05502433	2,62635022	9,42719457	0,18049843	0,07697609
1997	1,89718546	1,09149437	2,52521108	8,60912306	0,21460784	0,07068501
1998	1,95713654	1,10228817	2,49456736	8,41251148	0,19047156	0,06433026
1999	2,04044374	1,14273001	2,55404627	8,54551544	0,20695508	0,05946702
2000	2,12959942	1,15136311	2,60106534	8,67637673	0,21638804	0,05579338
2001	2,19817205	1,25381536	2,52060953	8,42638511	0,23211754	0,05616957
2002	2,19396366	1,27876029	2,60569461	8,43540242	0,27979003	0,06067302
2003	2,15441781	1,25588351	2,75109876	8,82819219	0,28138304	0,05918051
2004	2,23665923	1,36545897	2,75275878	8,52192758	0,30618541	0,05708014
2005	2,26586644	1,43204654	2,85792657	9,07917559	0,35530789	0,05546802
2006	2,33433153	1,4591823	2,98514913	8,86106316	0,42528809	0,05392689
2007	2,39751919	1,48373658	3,02350292	8,10137216	0,44788006	0,05608876
2008	2,43069067	1,53722814	3,11677095	8,55374681	0,46653509	0,05405915
2009	2,40940149	1,52188894	3,18706904	8,86828713	0,47014165	0,05237835
2010	2,59948015	1,59401556	3,184357	9,1743238	0,48688301	0,05248345
2011	2,42169338	1,69961134	3,30523252	6,70741995	0,46300913	0,05177281
2012	2,60472547	1,74129605	3,62136772	9,93464932	0,44955613	0,05029611
2013	2,53107798	1,70383108	3,65846868	9,98581339	0,44048041	0,05052719
2014	2,7103107	1,71369618	3,81152115	9,72308866	0,45019025	0,04853021
2015	2,73646001	1,74053353	3,95196094	8,28960787	0,50454822	0,04694888
2016	2,59444326	1,71730557	3,83383422	7,75123858	0,54608039	0,04578514
2017	2,60278105	1,77366291	3,83368113	8,16760242	0,53047176	0,04405882
2018	2,5997648	1,78932796	3,92429872	8,35162531	0,51597108	0,04257323
2019	2,57649523	1,95530802	3,99440183	8,3257676	0,51192294	0,0410292
2020	2,40862253	1,81852639	3,71822337	6,68280547	0,46795393	0,03993465

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (08): قيم مؤشر مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي في الدول العربية الأسيوية محل
الدراسة خلال الفترة 1995-2020

السنة	الإمارات	قطر	عمان	العراق	اليمن	سوريا
1995	3,90333709	0	0,00969305	1,85426527	1,03983181	2,18783328
1996	3,99405801	0	0,00969305	1,85746622	1,03983181	2,22048101
1997	4,08477894	0	0,00969305	1,86066717	1,03983181	2,25312874
1998	4,17549986	0	0,00969305	1,86386812	1,03983181	2,28577647
1999	4,26622078	0	0,00969305	1,86706907	1,03983181	2,3184242
2000	4,35694171	0	0,00969305	1,87027002	1,03983181	2,35107193
2001	4,36802309	0	0,00969305	1,8718705	1,03983181	2,38371966
2002	4,37910448	0	0,00969305	1,87347097	1,03983181	2,4163674
2003	4,39018586	0	0,00969305	1,87507145	1,03983181	2,45154965
2004	4,40126725	0	0,00969305	1,87667193	1,03983181	2,48450182
2005	4,41234863	0	0,00969305	1,8782724	1,03983181	2,5171869
2006	4,42343002	0	0,00969305	1,87987288	1,03983181	2,54903883
2007	4,43451141	0	0,00969305	1,88147335	1,03983181	2,58157264
2008	4,44559279	0	0,00969305	1,88307383	1,03983181	2,61424526
2009	4,45667418	0	0,00969305	1,89790938	1,03983181	2,64691788
2010	4,46775556	0	0,00969305	1,89952109	1,03983181	2,67973643
2011	4,46775556	0	0,00969305	1,89952109	1,03983181	2,71241083
2012	4,46775556	0	0,00969305	1,89952109	1,03983181	2,74508523
2013	4,46775556	0	0,00969305	1,90036118	1,03983181	2,77775963
2014	4,46775556	0	0,00969305	1,90036118	1,03983181	2,81043402
2015	4,46775556	0	0,00969305	1,90036118	1,03983181	2,84310842
2016	4,46775556	0	0,00904685	1,90036118	1,03983181	2,84310842
2017	4,46775556	0	0,00872375	1,90036118	1,03983181	2,84310842
2018	4,46775556	0	0,00840065	1,90036118	1,03983181	2,84310842
2019	4,46775556	0	0,00807754	1,90036118	1,03983181	2,84310842
2020	4,46775556	0	0,00807754	1,90036118	1,03983181	2,84310842

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (09): قيم مؤشر مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي في الدول العربية الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة 1995-2020

السنة	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	السودان	الصومال
1995	4,22189431	12,3143961	0,68143458	0,12332769	12,5653346	12,5908598
1996	4,23726056	12,3191575	0,6777398	0,12332769	12,4919276	12,4685179
1997	4,2526268	12,3239189	0,67404503	0,12332769	12,4185206	12,3461759
1998	4,26799305	12,3286803	0,67035025	0,12332769	12,3451136	12,223834
1999	4,28335929	12,3334416	0,66665547	0,12332769	12,2717066	12,101492
2000	4,29872554	12,338203	0,66296069	0,12332769	12,1982997	11,9791501
2001	4,31132853	12,3758526	0,67719398	0,12332769	12,1248573	11,8568081
2002	4,32393151	12,4135021	0,69142728	0,12332769	12,051415	11,7344662
2003	4,3365345	12,4511517	0,70566057	0,12332769	11,9779726	11,6121242
2004	4,34913749	12,4888013	0,71989386	0,12332769	11,9045303	11,4897823
2005	4,36174047	12,5264508	0,73412715	0,12332769	11,831088	11,3674403
2006	4,37434346	12,5641004	0,74836044	0,12332769	11,7576456	11,2450984
2007	4,38694645	12,6017499	0,76259373	0,12332769	11,6842033	11,1227564
2008	4,39954943	12,6393995	0,77682703	0,12332769	11,6107609	11,0004144
2009	4,41215242	12,6770491	0,79106032	0,12332769	11,5373186	10,8780725
2010	4,42475541	12,7146986	0,80529361	0,12332769	11,4638763	10,7557305
2011	4,4346035	12,7192337	0,80848455	0,12332769	11,3905396	10,6333886
2012	4,4444516	12,7237688	0,8116755	0,12332769	10,56353	10,5110466
2013	4,45429969	12,7283038	0,81486644	0,12332769	10,4702495	10,3887047
2014	4,46414779	12,7328389	0,81805739	0,12332769	10,376969	10,2663627
2015	4,47399588	12,737374	0,82124799	0,12332769	10,2836884	10,1440208
2016	4,48384398	12,7712077	0,82124799	0,12332769	10,1971039	10,0216788
2017	4,49369207	12,7976473	0,81578979	0,12332769	10,1049411	9,89933688
2018	4,50354016	12,8200538	0,8103316	0,12332769	10,0127784	9,77699493
2019	4,51338826	12,8435806	0,81411035	0,12332769	9,92061563	9,65465298
2020	4,52323635	12,8668833	0,81830896	0,12332769	9,82845289	9,53231103

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (10): دراسة استقرارية السلسلة WGI في المستوى باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: WGI
 Date: 08/19/24 Time: 11:09
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total number of observations: 282
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.86585	0.1933

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (11): دراسة استقرارية السلسلة GDP في المستوى باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: GDP
 Date: 08/19/24 Time: 11:16
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total number of observations: 285
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.44936	0.0736

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (12): دراسة استقرارية السلسلة TCH في المستوى باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: TCH
 Date: 08/19/24 Time: 11:22
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total number of observations: 279
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.39138	0.0084

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (13): دراسة استقرارية السلسلة CO2 في المستوى باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: CO2
 Date: 08/19/24 Time: 11:27
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total number of observations: 281
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.58020	0.0570

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (14): دراسة استقرارية السلسلة WGI في المستوى باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: WGI

Date: 08/19/24 Time: 11:10

Sample: 1996 2020

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Total number of observations: 282

Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.92051	0.178...

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (15): دراسة استقرارية السلسلة GDP في المستوى باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GDP

Date: 08/19/24 Time: 11:17

Sample: 1996 2020

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Total number of observations: 285

Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.17811	0.429...

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (16): دراسة استقرارية السلسلة TCH في المستوى باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: TCH
 Date: 08/19/24 Time: 11:23
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
 Total number of observations: 279
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.40963	0.008...

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (17): دراسة استقرارية السلسلة CO2 في المستوى باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: CO2
 Date: 08/19/24 Time: 11:28
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
 Total number of observations: 281
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.01536	0.506...

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (18): دراسة استقرارية السلسلة WGI في المستوى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: WGI
 Date: 08/19/24 Time: 11:11
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Total number of observations: 282
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	32.1707	0.1228
ADF - Choi Z-stat	-0.76394	0.2225

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (19): دراسة استقرارية السلسلة GDP في المستوى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: GDP
 Date: 08/19/24 Time: 11:18
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
 Total number of observations: 285
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	19.2073	0.7408
ADF - Choi Z-stat	-0.11453	0.4544

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (20): دراسة استقرارية السلسلة TCH في المستوى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: TCH
 Date: 08/19/24 Time: 11:23
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
 Total number of observations: 279
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	47.9073	0.0026
ADF - Choi Z-stat	-2.25188	0.0122

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (21): دراسة استقرارية السلسلة CO2 في المستوى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: CO2
 Date: 08/19/24 Time: 11:28
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
 Total number of observations: 281
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	24.7536	0.4192
ADF - Choi Z-stat	0.13343	0.5531

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (22): دراسة استقرارية السلسلة WGI عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(WGI)
 Date: 08/19/24 Time: 11:30
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Total number of observations: 270
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	165.690	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-10.4210	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (23): دراسة استقرارية السلسلة GDP عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(GDP)
 Date: 08/19/24 Time: 11:30
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Total (balanced) observations: 276
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	119.741	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.28731	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (24): دراسة استقرارية السلسلة CO2 عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(CO2)
 Date: 08/19/24 Time: 11:31
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Total number of observations: 270
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	156.349	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-9.93142	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (25): دراسة استقرارية السلسلة WGI عند الفرق الأول باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(WGI)
 Date: 08/19/24 Time: 11:31
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total number of observations: 270
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-11.6123	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (26): دراسة استقرارية السلسلة GDP عند الفرق الأول باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(GDP)
 Date: 08/19/24 Time: 11:32
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 276
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-9.37858	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (27): دراسة استقرارية السلسلة CO2 عند الفرق الأول باستخدام اختبار Levin, Lin, Chu

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(CO2)
 Date: 08/19/24 Time: 11:32
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total number of observations: 270
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-10.2663	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (28): دراسة استقرارية السلسلة WGI عند الفرق الأول باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(WGI)
 Date: 08/19/24 Time: 11:32
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Total number of observations: 270
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	-12.1307	0.000...

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (29): دراسة استقرارية السلسلة GDP عند الفرق الأول باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(GDP)
 Date: 08/19/24 Time: 11:33
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Total (balanced) observations: 276
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.08996	0.000...
Im, Pesaran and Shin t-bar	-3.90536	
T-bar critical values ***:		
	1% level	-2.14840
	5% level	-1.95560
	10% level	-1.85840

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

*** Critical values from original paper

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (30): دراسة استقرارية السلسلة CO2 عند الفرق الأول باستخدام اختبار Im, Pesaran, Shin

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(CO2)
 Date: 08/19/24 Time: 11:33
 Sample: 1996 2020
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
 Total number of observations: 270
 Cross-sections included: 12

Method	Statistic	Prob.*...
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.5695	0.000...

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (31): نتائج اختبار Pedroni لدراسة علاقات التكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test
 Series: WGI? GDP? CO2?
 Date: 08/19/24 Time: 15:04
 Sample: 1996 2020
 Included observations: 25
 Cross-sections included: 12
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: No deterministic trend
 User-specified lag length: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)		Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.832617	0.2025	-0.635948	0.7376
Panel rho-Statistic	-0.475531	0.3172	0.630811	0.7359
Panel PP-Statistic	-2.313810	0.0103	-0.613570	0.2697
Panel ADF-Statistic	-2.334075	0.0098	-0.276534	0.3911

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.006298	0.5025
Group PP-Statistic	-2.758679	0.0029
Group ADF-Statistic	-2.404883	0.0081

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (32): معاملات نموذج قياس أثر الفساد LWGI على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGDP

باستخدام النموذج التجميعي

Dependent Variable: LGDP
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/20/24 Time: 09:18
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWGI	0.838285	0.065305	12.83639	0.0000
C	8.275517	0.070162	117.9484	0.0000
R-squared	0.356056	Mean dependent var	8.230880	
Adjusted R-squared	0.353895	S.D. dependent var	1.510004	
S.E. of regression	1.213752	Akaike info criterion	3.231954	
Sum squared resid	439.0115	Schwarz criterion	3.256645	
Log likelihood	-482.7930	Hannan-Quinn criter.	3.241835	
F-statistic	164.7730	Durbin-Watson stat	0.381014	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (33): معاملات نموذج قياس أثر الفساد LWGI على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGDP

باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: LGDP
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/20/24 Time: 09:19
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWGI	0.044434	0.044323	1.002499	0.3169
C	8.233246	0.030131	273.2458	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.886044	Mean dependent var	8.230880
Adjusted R-squared	0.881279	S.D. dependent var	1.510004
S.E. of regression	0.520286	Akaike info criterion	1.573489
Sum squared resid	77.69012	Schwarz criterion	1.733987
Log likelihood	-223.0234	Hannan-Quinn criter.	1.637721
F-statistic	185.9592	Durbin-Watson stat	0.199147
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (34): معاملات نموذج قياس أثر الفساد LWGI على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي LGDP

باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: LGDP
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/20/24 Time: 09:20
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWGI	0.068817	0.043912	1.567163	0.1181
C	8.234544	0.268869	30.62657	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.925524	0.7599
Idiosyncratic random			0.520286	0.2401
Weighted Statistics				
R-squared	0.007776	Mean dependent var		0.919608
Adjusted R-squared	0.004446	S.D. dependent var		0.534743
S.E. of regression	0.533553	Sum squared resid		84.83437
F-statistic	2.335374	Durbin-Watson stat		0.193509
Prob(F-statistic)	0.127525			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.056059	Mean dependent var		8.230880
Sum squared resid	643.5353	Durbin-Watson stat		0.025509

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملاحق (35): معاملات نموذج قياس أثر الفساد WGI على معدل البطالة TCH باستخدام النموذج التجميعي

Dependent Variable: TCH
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/19/24 Time: 10:51
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WGI	-4.567954	0.305862	-14.93469	0.0000
C	8.114829	0.318496	25.47856	0.0000
R-squared	0.428073	Mean dependent var		10.65103
Adjusted R-squared	0.426153	S.D. dependent var		6.160767
S.E. of regression	4.666946	Akaike info criterion		5.925531
Sum squared resid	6490.554	Schwarz criterion		5.950223
Log likelihood	-886.8297	Hannan-Quinn criter.		5.935413
F-statistic	223.0451	Durbin-Watson stat		1.741538
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملاحق (36): معاملات نموذج قياس أثر الفساد WGI على معدل البطالة TCH باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: TCH
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/19/24 Time: 11:36
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WGI	-0.844783	0.537040	-1.573037	0.1168
C	10.18200	0.328979	30.95030	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.853423	Mean dependent var	10.65103
Adjusted R-squared	0.847295	S.D. dependent var	6.160767
S.E. of regression	2.407475	Akaike info criterion	4.637400
Sum squared resid	1663.433	Schwarz criterion	4.797898
Log likelihood	-682.6100	Hannan-Quinn criter.	4.701632
F-statistic	139.2517	Durbin-Watson stat	0.145171
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (37): معاملات نموذج قياس أثر الفساد WGI على معدل البطالة TCH باستخدام نموذج التأثيرات

العشوائية

Dependent Variable: TCH
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/19/24 Time: 11:37
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WGI	-1.331568	0.503943	-2.642301	0.0087
C	9.911725	1.259245	7.871167	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			4.225765	0.7550
Idiosyncratic random			2.407475	0.2450
Weighted Statistics				
R-squared	0.022460	Mean dependent var	1.205805	
Adjusted R-squared	0.019179	S.D. dependent var	2.454755	
S.E. of regression	2.431101	Sum squared resid	1761.255	
F-statistic	6.846712	Durbin-Watson stat	0.140279	
Prob(F-statistic)	0.009333			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.213193	Mean dependent var	10.65103	
Sum squared resid	8929.125	Durbin-Watson stat	0.027670	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (38): معاملات نموذج قياس أثر الفساد WGI على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

CO2 باستخدام النموذج التجميعي

Dependent Variable: CO2
Method: Panel Least Squares
Date: 08/19/24 Time: 10:52
Sample: 1996 2020
Periods included: 25
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 300

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WGI	9.505347	0.541982	17.53812	0.0000
C	13.62598	0.564370	24.14368	0.0000
R-squared	0.507914	Mean dependent var		8.348449
Adjusted R-squared	0.506263	S.D. dependent var		11.76913
S.E. of regression	8.269749	Akaike info criterion		7.069730
Sum squared resid	20379.85	Schwarz criterion		7.094422
Log likelihood	-1058.459	Hannan-Quinn criter.		7.079612
F-statistic	307.5856	Durbin-Watson stat		1.457027
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (39): معاملات نموذج قياس أثر الفساد WGI على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

CO2 باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: CO2
Method: Panel Least Squares
Date: 08/19/24 Time: 11:37
Sample: 1996 2020
Periods included: 25
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 300

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WGI	-2.803527	0.449796	-6.232886	0.0000
C	6.791884	0.275535	24.64977	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.971825	Mean dependent var		8.348449
Adjusted R-squared	0.970647	S.D. dependent var		11.76913
S.E. of regression	2.016374	Akaike info criterion		4.282845
Sum squared resid	1166.874	Schwarz criterion		4.443342
Log likelihood	-629.4268	Hannan-Quinn criter.		4.347076
F-statistic	824.9448	Durbin-Watson stat		0.232129
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (40): معاملات نموذج قياس أثر الفساد WGI على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

CO2 باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: CO2
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/19/24 Time: 11:38
 Sample: 1996 2020
 Periods included: 25
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 300
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WGI	-2.448073	0.443822	-5.515884	0.0000
C	6.989239	2.313927	3.020509	0.0027
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			7.959888	0.9397
Idiosyncratic random			2.016374	0.0603
Weighted Statistics				
R-squared	0.086658	Mean dependent var	0.422419	
Adjusted R-squared	0.083593	S.D. dependent var	2.184978	
S.E. of regression	2.091661	Sum squared resid	1303.764	
F-statistic	28.27417	Durbin-Watson stat	0.200596	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.295314	Mean dependent var	8.348449	
Sum squared resid	53645.74	Durbin-Watson stat	0.004875	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9.

الملحق (41): الدراسات التي تم الاعتماد عليها لاختيار متغيرات الدراسة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	المتغيرات التابعة	المتغيرات المفسرة
- محمد سعد أبو الفتوح	- اقتصاد المعرفة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا: دراسة قياسية عن الفترة 1990-2019 (مقال منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - معدل البطالة - نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	- البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات - نظام الابتكار الفعال - التعليم والمهارات
- غوال نادية	- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من الدول العربية (2000-2017) (أطروحة دكتوراه)	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - معدل البطالة - نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	- اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض الثابتة لكل 100 نسمة - اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة - النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الانترنت - اشتراكات الهاتف الخليوي المتقل لكل 100 نسمة
- ثوامرية ريم	- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2015 (أطروحة دكتوراه)	- معدل النمو الاقتصادي - مؤشر التنمية البشرية - نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	- الاستثمار الأجنبي المباشر
- مرسلي نزيهة - زواويد لزهاري	- أثر إيرادات السياحة الدولية في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة: دراسة قياسية لدول عربية مختارة خلال الفترة 2005-2020 (مقال منشور في مجلة المنهل الاقتصادي)	- مساحة الغابات - كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي - معدل البطالة - نمو الناتج المحلي الإجمالي	- إيرادات السياحة الدولية - كنسبة من إجمالي الصادرات
- سعداوي سلمى - سعداوي آمنة	- أثر احتياطات الصرف الأجنبي على التنمية المستدامة بالجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2019)	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	- حجم احتياطات الصرف الأجنبي

	<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي العمالة - نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 	<p>(مقال منشور في مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الصادرات إلى الواردات 	<ul style="list-style-type: none"> - حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - معدل البطالة - حصة الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 	<ul style="list-style-type: none"> - الواقع الريعي وآثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015) (مقال منشور في مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الإنسانية) 	<ul style="list-style-type: none"> - مايج شبيب الشمري - علي حمزة جياذ
<ul style="list-style-type: none"> - الفائض المالي - أسعار البترول - سعر الصرف 	<ul style="list-style-type: none"> - نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام - معدل البطالة - نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 	<ul style="list-style-type: none"> - أثر الفائض المالي على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1992-2015 (مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي) 	<ul style="list-style-type: none"> - خنشول دنيا
<ul style="list-style-type: none"> - الاستثمار الأجنبي المباشر - الاستثمار المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> - الناتج المحلي الإجمالي (متوسط نصيب الفرد) - معدل البطالة - انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد) 	<ul style="list-style-type: none"> - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1995-2019 (مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة) 	<ul style="list-style-type: none"> - مبروكة شافية مصطفىاوي - عبد الحق طير - عقبة ريمي
<ul style="list-style-type: none"> - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (حصة الفرد بالطن المتري) - معدّل البطالة 	<ul style="list-style-type: none"> - الاستثمار الأجنبي المباشر 	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة قياسية لأثر التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 (مقال منشور في مجلة التنوع الاقتصادي) 	<ul style="list-style-type: none"> - زروقي يوسف - بن بيا محمد

المصدر: من إعداد الباحث.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

أ-ذ.....	المقدمة
52-2.....	الفصل الأول: الخلفية النظرية لظاهرة الفساد
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: ماهية الفساد
3.....	المطلب الأول: مفهوم الفساد
4.....	1. الفساد في اللغة
5.....	2. الفساد اصطلاحاً
14.....	3. الفساد في القرآن الكريم
17.....	المطلب الثاني: أنواع الفساد وخصائصه
18.....	الفرع الأول: أنواع الفساد
21.....	الفرع الثاني: خصائص الفساد
23.....	المطلب الثالث: أشكال الفساد
30.....	المبحث الثاني: أسباب الفساد والآثار المترتبة عنه
30.....	المطلب الأول: أسباب الفساد وعوامل انتشاره
31.....	الفرع الأول: أسباب الفساد
33.....	الفرع الثاني: عوامل انتشار الفساد
36.....	المطلب الثاني: آثار الفساد
36.....	1. الآثار الاقتصادية
37.....	2. الآثار الاجتماعية
37.....	3. الآثار السياسية

38.....	4. الآثار المالية
44.....	المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد
44.....	1. طريقة البيانات الكلية للاقتصاد
45.....	2. طريقة دراسات وبحوث المنظمات الدولية
45.....	3. طريقة البيانات المجمعّة من مصالح الضرائب
46.....	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفساد
46.....	1. مؤشر الحوكمة العالمي
48.....	2. المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية
49.....	3. مؤشر مدركات الفساد
50.....	4. مؤشر دافعي الرشوة
50.....	5. مؤشر النزاهة العالمي
52.....	خاتمة الفصل
99-53.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة
54.....	تمهيد
55.....	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة
55.....	المطلب الأول: مراحل التطور التاريخي لمفهوم التنمية
56.....	1. مرحلة التنمية بوصفها مرادفا للنمو
58.....	2. مرحلة التنمية وفكرة النمو والتوزيع
58.....	3. مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة
58.....	4. مرحلة التنمية المستدامة
59.....	المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة
61.....	المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة وخصائصها

62.....	الفرع الأول: أهداف التّمية المستدامة
67.....	الفرع الثاني: خصائص التّمية المستدامة
70.....	المبحث الثاني: أبعاد التّمية المستدامة ونظريّاتها
70.....	المطلب الأول: مبادئ التّمية المستدامة
73.....	المطلب الثاني: أبعاد التّمية المستدامة
74.....	1. البعد الاقتصادي
75.....	2. البعد الاجتماعي
75.....	3. البعد البيئي
76.....	المطلب الثالث: نظريّات التّمية المستدامة
77.....	1. النظريّات الدّاعمة للأولوية البيئية
79.....	2. النظريّات الدّاعمة للأولوية الاقتصادية
81.....	3. النظريّات الدّاعمة للعدالة في توزيع الثروة والتّمية
85.....	المبحث الثالث: تكريس التّمية المستدامة في القانون الدولي ومؤشّرات قياسها
85.....	المطلب الأول: دور المؤتمرات الدّولية في تكريس مفهوم التّمية المستدامة دوليا
86.....	1. مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة البشرية "ستوكهولم" 1972
87.....	2. الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطّبيعة 1980
87.....	3. مؤتمر نيروبي 1982
88.....	4. الميثاق العالمي للطّبيعة 1982
89.....	5. تقرير بروتلاند 1987
90.....	6. مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتّمية 1992
91.....	7. مؤتمر القمة العالمي للتّمية المستدامة جوهانسبورغ 2002
92.....	8. مؤتمر الأمم المتّحدة للتّمية المستدامة ريو +20

93.....	المطلب الثاني: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة
93.....	1. المؤشرات الاقتصادية
95.....	2. المؤشرات الاجتماعية
97.....	3. المؤشرات البيئية
99.....	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية للفترة 1995-2020
202-101.....	
101.....	تمهيد
102.....	المبحث الأول: تشخيص الفساد والتنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة
103.....	المطلب الأول: تقييم الفساد في الدول العربية محل الدراسة
115.....	المطلب الثاني: تقييم مسار التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة
115.....	1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
126.....	2. معدّل البطالة
134.....	3. نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون
143.....	4. مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي
151.....	المطلب الثالث: جهود مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية محل الدراسة وتحدياتها
151.....	1. جهود مكافحة الفساد في الوطن العربي
154.....	2. جهود مكافحة الفساد في الدول العربية محل الدراسة
166.....	3. تحديات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي
169.....	المبحث الثاني: الإطار النظري لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية
169.....	المطلب الأول: مفهوم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية ومميزاتها
171.....	المطلب الثاني: نماذج الانحدار الرئيسية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

172.....	1. نموذج الانحدار التّجميحي
172.....	2. نموذج التأثيرات الثّابتة
173.....	3. نموذج التأثيرات العشوائية
174.....	المطلب الثالث: أساليب المفاضلة بين نماذج الانحدار لبيانات السّلاسل الزّمنية المقطعية
المبحث الثالث: قياس أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية للفترة 1995-2020 باستخدام نماذج	
176.....	السلاسل الزمنية المقطعية
176.....	المطلب الأول: الدّراسة الوصفية لمتغيرات الدّراسة
179.....	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السّلاسل الزّمنية المقطعية وعلاقات التّكامل المتزامن
179.....	الفرع الأول: دراسة استقرارية السّلاسل الزّمنية المقطعية
180.....	الفرع الثاني: دراسة علاقات التّكامل المتزامن
181.....	المطلب الثالث: تقدير نماذج السّلاسل الزّمنية المقطعية
181.....	الفرع الأول: قياس أثر الفساد على نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي
189.....	الفرع الثاني: قياس أثر الفساد على معدّل البطالة
194.....	الفرع الثالث: قياس أثر الفساد على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون
202.....	خاتمة الفصل
204.....	الخاتمة
209.....	قائمة المراجع
227.....	فهرس الجداول والأشكال
232.....	الملاحق
261.....	فهرس المحتويات
269.....	ملخص

269 ABSTRACT

تم بحمد الله

المُلخَص

ملخص

تناولت هذه الأطروحة موضوع الفساد والتنمية المستدامة، الذي يُعدّ من القضايا المهمة والمعقّدة في الوقت الراهن، حيث يُشكّل الفساد عقبة كبيرة تواجه الدول في سعيها لتحقيق تقدّم مستدام. كان الهدف من هذه الأطروحة هو دراسة أثر الفساد على التنمية المستدامة في بعض الدول العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2020، وتمّ ذلك من خلال التّطرق أولاً إلى أثر الفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشراً ممثلاً للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وثانياً أثر الفساد على معدّل البطالة كمؤشّر ممثلّ لبعدها الاجتماعي، وأخيراً أثر الفساد على نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون باعتباره مؤشراً ممثلاً للبعد البيئي للتنمية المستدامة. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعلّ أهمّها يكمن في وجود علاقة طردية معنوية وقوية جداً بين مؤشّر مراقبة الفساد ومؤشّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية قوية جداً بين مؤشّر مراقبة الفساد وكل من مؤشّر معدل البطالة ومؤشّر نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية المستدامة، نماذج بانل، الدول العربية.

Abstract

This research paper addressed the issue of corruption and sustainable development which is considered one of the important and complex issues at the present time, as corruption constitutes a major obstacle facing countries in their pursuit to achieve sustainable progress. The aim of this research paper was to study the impact of corruption on sustainable development in some Arab countries during the period extending from 1995 to 2020. This was done by firstly addressing the impact of corruption on the per capita share of GDP as an indicator representing the economic dimension of sustainable development. Secondly, the impact of corruption on the unemployment rate as an indicator representing its social dimension and finally the impact of corruption on the per capita share of carbon dioxide emissions as an indicator representing the environmental dimension of sustainable development. The study reached a set of results, the most important of which is the existence of a very strong significant and positive relationship between the index of corruption monitoring and the index of the per capita share of GDP.

It also reached a very strong significant and inverse relationship between the index of corruption monitoring and the index of both, the unemployment rate and the per capita share of carbon dioxide emissions.

Keywords: Corruption, Sustainable Development, Panel Models, Arab Countries.